

المجلد: 2

العدد: 11



مجلة جامعة حماة



2019 ميلادي / 1441 هجري

ISSN Online(2706-9214)

المجلد: الثاني

العدد: الحادي عشر



مجلة جامعة حماة

2019 / ميلادي

1441 / هجري

مجلة جامعة حماة

هي مجلة علمية محكمة دورية سنوية متخصصة تصدر عن جامعة حماة

المدير المسؤول: الأستاذ الدكتور محمد زياد سلطان رئيس جامعة حماة.

رئيس هيئة التحرير: الأستاذ الدكتور سامر كامل إبراهيم.

سكرتير هيئة التحرير (مدير مكتب المجلة): م.وفاء الفيل.

أعضاء هيئة التحرير:

- | | |
|------------------------|---------------------------|
| أ.د. درغام الرحال. | أ.د. عبد الكريم قلب اللوز |
| أ.د. عبد الرزاق سالم. | أ.م.د. أسمهان خلف. |
| أ.د. محمد زهير الأحمد. | أ.م.د. عادل علوش. |
| أ.م.د. حسان الحلبيّة. | أ.م.د. محمد أيمن الصباغ. |
| د.خالد زغريت. | |

الهيئة الاستشارية:

- | | |
|------------------------|--------------------|
| أ.د. دارم طباع. | أ.د. صفوان العساف. |
| أ.د. راتب سكر. | أ.د. كنجو كنجو. |
| أ.د. محمد فاضل. | أ.د. رباب الصباغ. |
| أ.م.د. محمد سبيع العرب | |

الإشراف اللغوي:

- | | |
|-----------------|--------------------|
| أ.د. محمد فلفل. | أ.م.د. مها السلوم. |
|-----------------|--------------------|

مجلة جامعة حماة

أهداف المجلة:

مجلة جامعة حماة هي مجلة علمية محكمة دورية سنوية متخصصة تصدر عن جامعة حماة تهدف إلى:

1- نشر البحوث العلمية الأصيلة باللغتين العربية أو الإنكليزية التي تتسم بمزايا المعرفة الإنسانية الحضارية والعلوم التطبيقية المتطورة، وتسهم في تطويرها، وترقى إلى أعلى درجات الجودة والابتكار والتميز، في مختلف الميادين الطبية، والهندسية، والتقانية، والطب البيطري، والعلوم، والاقتصاد، والآداب والعلوم الإنسانية، وذلك بعد عرضها على مقومين علميين مختصين.

2- نشر البحوث الميدانية والتطبيقية المتميزة في مجالات تخصص المجلة.

3- نشر الملاحظات البحثية، وتقارير الحالات المرضية، والمقالات الصغيرة في مجالات تخصص المجلة.

رسالة المجلة:

- تشجيع الأكاديميين والباحثين السوريين والعرب على إنجاز بحوثهم المبتكرة.
- ضبط آلية البحث العلمي، وتمييز الأصيل من المزيف، بعرض البحوث المقدمّة إلى المجلة على المختصين والخبراء.
- تسهم المجلة في إغناء البحث العلمي والمناهج العلمية، والتزام معايير جودة البحث العلمي الأصيل.
- تسعى إلى نشر المعرفة وتعميمها في مجالات تخصص المجلة، وتسهم في تطوير المجالات الخدمية في المجتمع.
- تحفّز الباحثين على تقديم البحوث التي تُعنى بتطوير مناهج البحث العلمي وتجديدها.
- تستقبل اقتراحات الباحثين والعلماء حول كل ما يسهم في تقدّم البحث العلمي وفي تطوير المجلة.
- تعميم الفائدة المرجوة من نشر محتوياتها العلمية، بوضع أعدادها بين أيدي القراء والباحثين على موقع المجلة في الشبكة (الإنترنت) وتطوير الموقع وتحديثه.

قواعد النشر في مجلة جامعة حماة:

- أ- أن تكون المادة المرسلّة للنشر أصيلة، ذات قيمة علمية ومعرفية إضافية، وتتمتع بسلامة اللغة، ودقة التوثيق.
- ب- ألا تكون منشورة أو مقبولة للنشر في مجلات أخرى، أو مرفوضة من مجلة أخرى، ويتعهد الباحث بمضمون ذلك بملء استمارة إيداع خاصة بالمجلة.
- ت- يتم تقييم البحث من ذوي الاختصاص قبل قبوله للنشر ويصبح ملكاً لها، ولا يحق للباحث سحب الأوليات في حال رفض نشر البحث.
- ث- لغة النشر هي العربية أو الإنجليزية، على أن تزود إدارة المجلة بملخص للمادة المقدمة للنشر في نصف صفحة (250 كلمة) بغير اللغة التي كتب بها البحث، وأن يتبع كل ملخص بالكلمات المفتاحية Key words .

إيداع البحوث العلمية للنشر:

أولاً - تقدم مادة النشر إلى رئيس هيئة تحرير المجلة على أربع نسخ ورقية (تتضمن نسخة واحدة اسم الباحث أو الباحثين وعناوينهم، وأرقام هواتفهم، وتغفل في النسخ الأخرى أسماء الباحثين أو أية إشارة إلى هويتهم)، وتقدم نسخة إلكترونية مطبوعة على الحاسوب بخط نوع Simplified Arabic، ومقاس 12 على وجه واحد من الورق بقياس 297×210 مم (A4). وتترك مساحة بيضاء بمقدار 2.5 سم من الجوانب الأربعة، على ألا يزيد عدد صفحات البحث كلها عن خمس

عشرة صفحة (ترقيم الصفحات وسط أسفل الصفحة)، وأن تكون متوافقة مع أنظمة (Microsoft Word 2007) في الأقل، وبمسافات مفردة بما في ذلك الجداول والأشكال والمصادر، وم محفوظة على قرص مدمج CD، أو ترسل إلكترونياً على البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة.

ثانياً - تقدم مادة النشر مرفقة بتعهد خطي يؤكد بأن البحث لم ينشر، أو لم يقدم للنشر في مجلة أخرى، أو مرفوضة من مجلة أخرى.

ثالثاً - يحق لهيئة تحرير المجلة إعادة الموضوع لتحسين الصياغة، أو إحداث أية تغييرات، من حذف، أو إضافة، بما يتناسب مع الأسس العلمية وشروط النشر في المجلة.

رابعاً - تلتزم المجلة بإشعار مقدم البحث بوصول بحثه في موعد أقصاه أسبوعين من تاريخ استلامه، كما تلتزم المجلة بإشعار الباحث بقبول البحث للنشر من عدمه فور إتمام إجراءات التقويم.

خامساً - يرسل البحث المودع للنشر بسرّية تامة إلى ثلاثة محكمين متخصصين بمادته العلمية، ويتم إخطار ذوي العلاقة بملاحظات المحكمين ومقترحاتهم، ليؤخذ بها من قبل المودعين؛ تلبيةً لشروط النشر في المجلة، وتحقيقاً للسوية العلمية المطلوبة.

سادساً - يعد البحث مقبولاً للنشر في المجلة في حال قبول المحكمين الثلاثة (أو اثنين منهم على الأقل) للبحث بعد إجراء التعديلات المطلوبة وقبولها من قبل المحكمين.

- إذا رفض المحكم الثالث البحث بمبررات علمية منطقية تجدها هيئة التحرير أساسية وجوهرية، فلا يقبل البحث للنشر حتى ولو وافق عليه المحكمان الآخران.

قواعد إعداد مخطوطة البحث للنشر في أبحاث الكليات التطبيقية:

أولاً - يشترط في البحث المقدم أن يكون حسب الترتيب الآتي: العنوان، الملخص باللغتين العربية والإنكليزية، المقدمة، هدف البحث، مواد البحث وطرائقه، النتائج والمناقشة، الاستنتاجات والتوصيات، وأخيراً المراجع العلمية.

- العنوان:

يجب أن يكون مختصراً وواضحاً ومعبراً عن مضمون البحث. خط العنوان بلغة النشر غامق، وبحجم (14)، يوضع تحته بفواصل سطر واحد اسم الباحث / الباحثين بحجم (12) غامق، وعنوانه، وصفته العلمية، والمؤسسة العلمية التي يعمل فيها، وعنوان البريد الإلكتروني للباحث الأول، ورقم الهاتف المحمول بحجم (12) عادي. ويجب أن يتكرر عنوان البحث ثانيةً وباللغة الإنكليزية في الصفحة التي تتضمن الملخص. Abstract خط العناوين الثانوية يجب أن يكون غامقاً بحجم (12)، أما خط متن النص؛ فيجب أن يكون عادياً بحجم (12).

- الملخص أو الموجز:

يجب ألا يتجاوز الملخص 250 كلمة، وأن يكون مسبقاً بالعنوان، ويوضع في صفحة منفصلة باللغة العربية، ويكتب الملخص في صفحة ثانية منفصلة باللغة الإنكليزية. ويجب أن يتضمن أهداف الدراسة، ونبذة مختصرة عن طريقة العمل، والنتائج التي تمخضت عنها، وأهميتها في رأي الباحث، والاستنتاج الذي توصل إليه الباحث.

- المقدمة:

تشمل مختصراً عن الدراسة المرجعية لموضوع البحث، وتدرج فيه المعلومات الحديثة، والهدف الذي من أجله أجري البحث.

- المواد وطرائق البحث:

تذكر معلومات وافية عن مواد وطريقة العمل، وتدعم بمصادر كافية حديثة، وتستعمل وحدات القياس المتري والعالمي في البحث. ويذكر البرنامج الإحصائي والطريقة الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات، وتعرف الرموز والمختصرات والعلامات الإحصائية المعتمدة للمقارنة.

- النتائج والمناقشة:

تعرض بدقة، ويجب أن تكون جميع النتائج مدعمة بالأرقام، وأن تقدم الأشكال والجدول والرسومات البيانية معلومات وافية مع عدم إعادة المعلومات في متن البحث، وترقم بحسب ورودها في متن البحث، ويشار إلى الأهمية العلمية للنتائج، ومناقشتها مع دعمها بمصادر حديثة. وتشتمل المناقشة على تفسير حصول النتائج من خلال الحقائق والمبادئ الأولية ذات العلاقة، ويجب إظهار مدى الاتفاق أو عدمه مع الدراسات السابقة مع التفسير الشخصي للباحث، ورأيه في حصول هذه النتيجة.

- الاستنتاجات:

يذكر الباحث الاستنتاجات التي توصل إليها مختصرةً في نهاية المناقشة، مع ذكر التوصيات والمقترحات عند الضرورة.

- الشكر والتقدير:

يمكن للباحث أن يذكر الجهات المساندة التي قدمت المساعدات المالية والعلمية، والأشخاص الذين أسهموا في البحث ولم يتم إدراجهم بوصفهم باحثين.

ثانياً - الجداول:

يوضع كل جدول مهما كان صغيراً في مكانه الخاص، وتأخذ الجداول أرقاماً متسلسلة، ويوضع لكل منها عنوان خاص به، يكتب أعلى الجدول، وتوظف الرموز * و** و*** للإشارة إلى معنوية التحليل الإحصائي، عند المستويات 0.05 أو 0.01 أو 0.001 على الترتيب، ولا تستعمل هذه الرموز للإشارة إلى أية حاشية أو ملحوظة في أي من هوامش البحث. وتوصي المجلة باستعمال الأرقام العربية (1، 2، 3،). في الجداول وفي متن النص أينما وردت.

ثالثاً - الأشكال والرسوم والمصورات:

يجب تحاشي تكرار وضع الأشكال التي تستمد مادتها من المعطيات الواردة في الجداول المعتمدة، والاكتفاء إما بإيراد المعطيات الرقمية في جداول، وإما بتوقيعها بيانياً، مع التأكيد على إعداد الأشكال والمنحنيات البيانية والرسوم بصورتها النهائية، وبالمقياس المناسب، وتكون ممسوحة بدقة 300 بكسل/أنش. ويجب أن تكون الأشكال أو الصور المظهرة بالأبيض والأسود بقدر كاف من التباين اللوني، ويمكن للمجلة نشر الصور الملونة إذا دعت الضرورة إلى ذلك، ويعطى عنوان خاص لكل شكل أو صورة أو مصوّر في الأسفل وتأخذ أرقاماً متسلسلة.

رابعاً - المراجع:

تتبع المجلة طريقة ذكر اسم المؤلف - صاحب البحث أو مؤلفه - وسنة النشر داخل النص ابتداءً من اليمين إلى اليسار أيضاً كان المرجع، مثال: وجد ناجح وعبد الكريم (1990)، وأورد Basem و Samer (1998)، وأشارت العديد من الدراسات.... (Sing، 2008؛ Hunter و John، 2000؛ Sabaa وزملاؤه، 2003) ولا ضرورة لإعطاء المراجع أرقاماً متسلسلة. أما في ثبت المراجع عند كتابة المراجع العربية، فيجب كتابة نسبة الباحث (اسم العائلة)، ثم الاسم الأول بالكامل، وفي حال كون المرجع لأكثر من باحث يجب كتابة أسماء جميع الباحثين بالطريقة السابقة الذكر. وفي حال كون

المرجع غير عربي فيكتب أولاً اسم العائلة، ثم يذكر الحرف الأول أو الحروف الأولى من اسمه، يلي ذلك سنة النشر بين قوسين، ثم العنوان الكامل للمرجع، وعنوان المجلة (الدورية أو المؤلف، ودار النشر)، ورقم المجلد Volume، ورقم العدد Number، وأرقام الصفحات (من - إلى)، مع مراعاة أحكام التقطيع وفق الأمثلة الآتية:

العوف، عبد الرحمن والكزبري، أحمد (1999). التنوع الحيوي في جبل البشري. مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، 15(3):33-45.

Smith, J., Merilan, M.R., and Fakher, N.S., (1996). Factors affecting milk production in Awassi sheep. J. Animal Production, 12(3):35-46.

إذا كان المرجع كتاباً: يوضع اسم العائلة للمؤلف ثم الحروف الأولى من اسمه، السنة بين قوسين، عنوان الكتاب، الطبعة، مكان النشر، دار النشر ورقم الصفحات وفق المثال الآتي:

Ingrkam, J.L., and Ingrahan, C.A., (2000). Introduction in: Text of Microbiology. 2nd ed. Anstratia, Brooks Co. Thompson Learning, PP: 55.

أما إذا كان بحثاً أو فصلاً من كتاب متخصص (وكذا الحال بخصوص وقائع المداولات العلمية Proceedings)، والندوات والمؤتمرات العلمية)، يذكر اسم الباحث أو المؤلف (الباحثين أو المؤلفين) والسنة بين قوسين، عنوان الفصل، عنوان الكتاب، اسم أو أسماء المحررين، مكان أو جهة النشر ورقم الصفحات وفق المثال الآتي:

Anderson, R.M., (1998). Epidemiology of parasitic Infections. In: Topley and Wilsons Infections. Collier, L., Balows, A., and Jassman, M., (Eds.), Vol. 5, 9th ed. Arnold a Member of the Hodder Group, London, PP: 39-55.

إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، تكتب وفق المثال الآتي:

Kashifalkitaa, H.F., (2008). Effect of bromocriptine and dexamethasone administration on semen characteristics and certain hormones in local male goats. PhD Thesis, College of veterinary Medecine, University of Baghdad, PP: 87-105.

• تلحظ النقاط الآتية:

- ترتب المراجع العربية والأجنبية (كل على حدة) بحسب تسلسل الأحرف الهجائية (أ، ب، ج) أو (A, B, C).
- إذا وجد أكثر من مرجع لأحد الأسماء يلجأ إلى ترتيبها زمنياً؛ الأحدث فالأقدم، وفي حال تكرار الاسم أكثر من مرة في السنة نفسها، فيشار إليها بعد السنة بالأحرف a, b, c على النحو^a (1998) أو^b (1998) ... إلخ.
- يجب إثبات المراجع كاملة لكل ما أشير إليه في النص، ولا يسجل أي مرجع لم يرد ذكره في متن النص.
- الاعتماد - وفي أضيق الحدود- على المراجع محدودة الانتشار، أو الاتصالات الشخصية المباشرة (Personal Communication)، أو الأعمال غير المنشورة في النص بين أقواس ().
- أن يلتزم الباحث بأخلاقيات النشر العلمي، والمحافظة على حقوق الآخرين الفكرية.

قواعد إعداد مخطوطة البحث للنشر في أبحاث العلوم الإنسانية والآداب:

- أن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وبسلامة اللغة ودقة التوثيق.
- ألا يكون منشوراً أو مقبولاً للنشر في أية وسيلة نشر.
- أن يقدم الباحث إقراراً خطياً بالألا يكون البحث منشوراً أو معروضاً للنشر.
- أن يكون البحث مكتوباً باللغة العربية أو بإحدى اللغات المعتمدة في المجلة.
- أن يرفق بالبحث ملخصان أحدهما بالعربية، والآخر بالإنكليزية أو الفرنسية، بحدود 250 كلمة.
- ترسل أربع نسخ من البحث مطبوعة على وجه واحد من الورق بقياس (A4) مع نسخة إلكترونية (CD) وفق الشروط الفنية الآتية:

توضع قائمة (المصادر والمراجع) على صفحات مستقلة مرتبة وفقاً للأصول المعتمدة على أحد الترتيبين الآتين:

- أ- كنية المؤلف، اسمه: اسم الكتاب، اسم المحقق (إن وجد)، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبع.
- ب- اسم الكتاب: اسم المؤلف، اسم المحقق (إن وجد)، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبع.
- توضع الحواشي مرقمة في أسفل كل صفحة وفق أحد التوثيقين الآتين:
 - أ- نسبة المؤلف، اسمه: اسم الكتاب، الجزء، الصفحة.
 - ب- اسم الكتاب، رقم الجزء، الصفحة.
- يُتَجَنَّب الاختزال ما لم يُشَرَّ إلى ذلك.
- يقدم كل شكل أو صورة أو خريطة في البحث على ورقة صقيلة مستقلة واضحة.
- أن يتضمن البحث المُعادلات الأجنبية للمصطلحات العربية المستعملة في البحث.

يشترط لطلاب الدراسات العليا (ماجستير / دكتوراه) إلى جانب الشروط السابقة:

- أ- توقيع إقرار بأن البحث يتصل برسالته أو جزء منها.
- ب- موافقة الأستاذ المشرف على البحث، وفق النموذج المعتمد في المجلة.
- ج- ملخص حول رسالة الطالب باللغة العربية لا يتجاوز صفحة واحدة.
- تنشر المجلة البحوث المترجمة إلى العربية، على أن يرفق النص الأجنبي بنص الترجمة، ويخضع البحث المترجم لتدقيق الترجمة فقط وبالتالي لا يخضع لشروط النشر الواردة سابقاً. أما إذا لم **يكن** البحث محكماً فتسرى عليه شروط النشر المعمول بها.
- تنشر المجلة تقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية، ومراجعات الكتب والدوريات العربية والأجنبية المهمة، على أن لا يزيد عدد الصفحات على عشر.

عدد صفحات مخطوطة البحث:

تنشر البحوث المحكمة والمقبولة للنشر مجاناً لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة حماة من دون أن يترتب على الباحث أية نفقات أو أجور إذا تقيّد بشروط النشر المتعلقة بعدد صفحات البحث التي يجب أن لا تتجاوز 15 صفحة من الأبعاد المشار إليها آنفاً، بما فيها الأشكال، والجداول، والمراجع، والمصادر. علماً أن النشر مجاني في المجلة حتى تاريخه.

مراجعة البحوث وتعديلها:

يعطى الباحث مدة شهر لإعادة النظر فيما أشار إليه المحكمون، أو ما تطلبه رئاسة التحرير من تعديلات، فإذا لم ترجع مخطوطة البحث ضمن هذه المهلة، أو لم يستجب الباحث لما طلب إليه، فإنه يصرف النظر عن قبول البحث للنشر، مع إمكانية تقديمه مجدداً للمجلة بوصفه بحثاً جديداً.

ملاحظات مهمة:

- البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر صاحبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر هيئة تحرير المجلة.
- يخضع ترتيب البحوث في المجلة وأعدادها المتتالية لأسس علمية وفنية خاصة بالمجلة.
- لا تعاد البحوث التي لا تقبل للنشر في المجلة إلى أصحابها.
- تدفع المجلة مكافآت رمزية للمحكمين وقدرها، 2000 ل.س.
- تمنح مكافآت النشر والتحكيم عند صدور المقالات العلمية في المجلة.
- لا تمنح البحوث المستلة من مشاريع التخرج، ورسائل الماجستير والدكتوراه أية مكافأة مالية، ويكتفى بمنح الباحث الموافقة على النشر.
- في حال ثبوت وجود بحث منشور في مجلة أخرى، يحق لمجلة جامعة حماة اتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بالحماية الفكرية، ومعاقبة المخالف بحسب القوانين الناظمة.

الاشتراك في المجلة:

يمكن الاشتراك في المجلة للأفراد والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة.

عنوان المجلة:

- يمكن تسليم النسخ المطلوبة من المادة العلمية مباشرةً إلى إدارة تحرير المجلة على العنوان التالي : سورية - حماة - شارع العلمين - بناء كلية الطب البيطري - إدارة تحرير المجلة.
- البريد الإلكتروني الآتي : hama.journal@gmail.com
- magazine@hama-univ.edu.sy
- عنوان الموقع الإلكتروني: www.hama-univ.edu.sy/newssites/magazine/
- رقم الهاتف: 00963 33 2245135

رقم الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
1	د. عبد الحميد الخليل مجد محرز	أثر عمليات إدارة المعرفة في جودة الخدمات التعليمية) دراسة تطبيقية على كليتي الاقتصاد والعلوم في جامعة تشرين (
26	مكرم مبيض رزان شهيد	أثر تطبيق مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية السورية(دراسة حالة)
46	غذوان علي علي أحمد حسن العلي سالم كاسر ناصر	أثر هيكل الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
62	حمد خالد بنود آية نعساني	أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في نسب الربحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
82	فلك جحا أيام ياسين عثمان نقار	أثر التدقيق الداخلي في ربحية المصرف (دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي)
108	مروان الجاسم منال صقر	العلاقة بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة (دراسة مسحية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)
125	حنا ابراهيم منى بيطار	أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية
147	عثمان نقار أسمهان خلف سالي محمد سبع العرب	أثر المخاطر المالية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية "دراسة حالة مصرف عودة سورية للفترة (2018-2010)"
162	أيهم الحميد عثمان نقار أسمهان خلف	التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج ARIMA - ARCH والشبكات العصبونية الاصطناعية (دراسة مقارنة)
183	أيهم الحميد عثمان نقار أسمهان خلف	اختبار الكفاءة السعرية لأسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وقدرة مؤشر السوق على تمثيل طبيعة تحركات أسعار الأسهم
201	قسورة ناصر مصطفى	دراسة تحليلية للمخاطر القطرية المؤثرة في تدفق استثمارات شركات النفط الأجنبية إلى قطاع النفط السوري.

أثر عمليات إدارة المعرفة في جودة الخدمات التعليمية (دراسة تطبيقية على كليتي الاقتصاد والعلوم في جامعة تشرين)

د. عبد الحميد الخليل* * مجد محرز*

(الإيداع : 26 آيار 2019 , القبول 6 آذار 2019)

الملخص

تناول الباحث في هذه الدراسة أثر عمليات إدارة المعرفة في جودة الخدمات التعليمية في كليتي الاقتصاد والعلوم بجامعة تشرين، وقد شملت عينة الدراسة (196) مفردة من أعضاء الهيئة التعليمية. وكانت الاستبانة الأداة الرئيسية لجمع البيانات، كما تم إجراء بعض المقابلات الشخصية للاستفسار عن بعض الفقرات، وتم تحليل الإجابات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS 20).

وهدفت الدراسة إلى إبراز أثر عمليات إدارة المعرفة في جودة الخدمات التعليمية وتبسيط الضوء على أهمية المعرفة وضرورة تطبيقها في الكليات محل البحث من أجل الارتقاء وتحسين مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وتم التركيز على (تشخيص، اكتساب وتوليد، تخزين، نشر وتوزيع، توظيف) المعرفة كأحد أهم عمليات إدارة المعرفة في الجامعات.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية بين الاعتماد على عمليات إدارة المعرفة وبين تحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة. فكلما زاد الاعتماد على عمليات إدارة المعرفة كلما ساهم ذلك في تحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة. وهذا ما ظهر جلياً في الدراسة الميدانية حيث كان الاعتماد فقط على عمليتي (نشر وتوزيع المعرفة، اكتساب وتوليد المعرفة) في كلية العلوم، بينما تم الاعتماد على جميع عمليات إدارة المعرفة مرتبة كما يلي: (توظيف، تخزين، نشر وتوزيع، اكتساب وتوليد، تشخيص) المعرفة، في كلية الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: (تشخيص المعرفة، اكتساب وتوليد المعرفة، تخزين المعرفة، نشر وتوزيع المعرفة، توظيف المعرفة، تحسين الجودة، الخدمات التعليمية).

* طالب دكتوراه في قسم إدارة الموارد البشرية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق، سورية.

** أستاذ مساعد، قسم إدارة الموارد البشرية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق، سورية.

The Effect of Knowledge Management Operations on The Quality of Educational Services (An applied Study on College of Economic and Science in Tishreen University)

* * Mgd Mohrez * * Dr. Abd AlHamid Alkhalil

(Received : 26 December 2019, Accepted : 6 March 2019)

ABSTRACT

The researcher in this study is examining the impact of knowledge management operations on the quality of educational services in the College of Economic and Science in Tishreen University. The study sample included (196) members of the educational staff. The questionnaire was the main tool for collecting data. Some interviews were conducted to inquire about some issues. The data was analyzed using the statistical program (SPSS 20). **The purpose of this study was** to examine the impact of knowledge management operations on improving the quality of educational services, and highlighted the great significance of knowledge and the need to apply them in the colleges in order to improve the quality of the provided educational services. The concentration was on the (Identification, generation of knowledge – Conquest, storage knowledge, knowledge Diffusion and application) as the most knowledge management operations in the universities. **One of the main results** of the study was that there is a positive relationship between relying on knowledge management operations and improving the quality of the provided educational services. Thus, the more relying on implementation of knowledge management operations, the more it will improve the quality of the provided educational services. This was really clear in this field study since the impact of knowledge management operations was on improving the quality, when Diffusion and storage knowledge were implemented in the College of **Science** and the quality of educational services increased when all the operations had been implemented in the College of **Economics**. knowledge Diffusion, Knowledge application, quality improvement, educational services).

Keywords: (knowledge Identification, generation of knowledge– Conquest, knowledge storage,

* Assistant Professor, Department of Human Resources, Higher Institute of Business Administration, Damascus, Syria

**Postgraduate Student (phd), Department of Human Resources, Higher Institute of Business Administration, Damascus, Syria.

1 - المقدمة:

تشهد الجامعات اليوم تحولاً غير مسبوق وثورة حقيقية في مجال تدفق المعلومات، فقد أصبحت المعرفة في ظل هذه التحولات التي يشهدها العالم الآن أحد المجالات الأساسية للصراع العالمي بين القوى العظمى وذلك بدلاً من الصراع على الموارد المادية. حيث تحولت القوة داخل المنظمات إلى الموظفين الذين يمتلكون مفاتيح المعرفة، فهم من يتحكم في مصادر القوة والثروة داخل المنظمة في نفس الوقت. وخاصةً بعد اختلاف مصادر الثروة عما كانت عليه سابقاً (الأرض والعمل ورأس المال)، أما الآن فقد أصبحت المعرفة مصدراً هاماً وأساسياً للثروة. (زايد، 2003)

وهذا ما يجعلنا نفكر جدياً في كيفية الاستفادة منها في خلق عناصر بشرية مؤهلة وقادرة على استقطابها وتسخيرها لخدمة المجتمعات بشكل عام للأغراض العامة والخاصة، بهدف أن تكون قادرة على مواكبة هذه التطورات واستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة خاصة وأنه أصبح من أهم مقومات نجاح أي جامعة هو مقدرتها على اللحاق بأحدث المتغيرات التي يشهدها عصر النهضة التكنولوجية والمعلوماتية نتيجة التطور الهائل الذي طرأ عليها، ومع عصر النهضة التكنولوجية وسرعة انتشارها أصبحت مشكلة الباحثين عن المعرفة تتمحور حول الاختيار الصحيح للمعلومة المطلوبة وسط كم هائل من المراجع والوثائق المتوفرة وخاصة عن طريق الانترنت، وفي ظل هذه الظروف يتساءل البعض هل تحتاج المعرفة إلى إدارة؟ والجواب نعم، لأنه وخلال العقد الأخير وبالتزامن مع ثورة المعلوماتية والاتصالات الهائلة أدركت الجامعات أن المعرفة هي الموجود غير الملموس الأكثر أهمية، حيث أن أغلب الجامعات تمتلك معرفة، لكنها لم تستخدم أو استخدمت بأسلوب غير ملائم، أو أن العاملين فيها لا يستطيعون اكتشافها والوصول إليها ولا تطبيقها، لأنهم لا يعرفون الوسائل الملائمة لذلك.

وبما أنه يقع على عاتق الجامعات مسؤولية إثراء وتطوير وتنمية البناء المعرفي في المجتمع، وهذا لا يمكن أن يتم ويكتمل إلا من خلال الاعتماد على عمليات إدارة المعرفة ونظم وتكنولوجيا المعلومات لتسهم في تعزيز جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وخاصةً في ظل التغيرات العالمية والتي تفرض على المنظمات تغيير أساليبها الإدارية التقليدية وتطبيق إدارة المعرفة كأسلوب إداري حديث، وضرورة الحاجة لأن يكون لدى الجامعات هياكل تنظيمية جديدة تتلاءم مع مفردات هذا العصر. كل التساؤلات السابقة كانت المحرك القوي والدافع الأساسي لدراسة عمليات إدارة المعرفة في الجامعة تمهيداً لخزنها ونشرها وتوزيعها وتطبيقها بالشكل الأمثل سعياً للحصول على الجودة المناسبة للخدمات التعليمية المقدمة، وبالشكل الذي يرضي الطلاب ويشبع حاجاتهم.

2 - مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم توظيف عمليات إدارة المعرفة في الخدمات التعليمية بالشكل المطلوب، حيث لاحظ الباحث من خلال الدراسة الاستطلاعية والمقابلات الميدانية التي أجراها في في كليتي الاقتصاد والعلوم في جامعة تشرين وجود قصور في الاعتماد على عمليات إدارة المعرفة سواء من حيث خلق المعارف أو توزيعها أو تطبيقها أو الاحتفاظ بها، واعتمادها بشكل كبير على الأنظمة الروتينية، وهذا الأمر ينعكس بشكل مباشر على العمليات المعرفية خاصةً فيما يتعلق بالحصول على البيانات والمعلومات بالشكل الصحيح. كما تبين قلة الاهتمام بتحسين مستوى جودة الخدمات التعليمية من قبل أعضاء الهيئة التعليمية في الكليتين المذكورتين، وعدم التركيز على استراتيجيات التحسين والتدريب الدوري المستمر، وهو ما يجعل ذلك يؤثر بوضوح وبصورة سلبية على القطاع الجامعي خصوصاً وعلى المجتمع بشكل عام.

بناءً على ما سبق واستناداً على ما أكدته الدراسات السابقة والمتوفرة من نتائج تتعلق بأهمية إدارة المعرفة ودورها في بقاء واستمرار وتميز الكليات والجامعات والارتقاء بمستوى خدماتها، فإن مشكلة البحث ستركز بشكل أساسي على تحسين جودة الخدمات التعليمية بالاعتماد على عمليات إدارة المعرفة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هو واقع عمليات إدارة المعرفة في كليتي الاقتصاد والعلوم بجامعة تشرين؟

- ما هو مستوى إدراك أعضاء الهيئة التعليمية في كليتي الاقتصاد والعلوم لمفاهيم جودة الخدمات التعليمية؟
- ما هو أثر عمليات إدارة المعرفة في جودة الخدمات التعليمية في كليتي الاقتصاد والعلوم؟

3 – أهمية البحث وأهدافه:

3 – 1 – أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو التعرف على واقع كل من جودة الخدمات التعليمية وإدارة المعرفة في كليتي الاقتصاد والعلوم في جامعة تشرين، وذلك من خلال تحليل ودراسة عمليات إدارة المعرفة بهدف بيان أثرها في جودة الخدمات التعليمية المقدمة في الكليات محل البحث، ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

1. إبراز الأثر الذي تؤديه عمليات إدارة المعرفة في جودة الخدمات التعليمية.
2. تحديد واقع إدراك الكليات محل البحث لمفهوم المعرفة وضرورة الاستفادة من تطبيقاتها.

3 – 2 – أهمية البحث:

• الأهمية العلمية (Scientific Importance):

تتجلى أهمية البحث العلمية في أهمية المتغيرات المبحوثة كونه يعالج موضوعاً إدارياً حديثاً يمس جوهر أعمال الإدارة الجامعية. فالجامعات بما تملكه من برامج تعليمية ومراكز بحثية وخدماتية تعد مصدراً لتكوين المعرفة وتوليد الأفكار، وهذا يحتم عليها اعتماد التطور والتغيير والتجديد منهاجاً أساسياً في تخطيط برامجها المستقبلية. وربطها بتحسين جودة الخدمات التعليمية إضافةً إلى ذلك فإن البحث يعد من الدراسات الأولى التي تطرقت لموضوع جودة الخدمات التعليمية في كليات جامعة تشرين وربطه بعمليات إدارة المعرفة.

• الأهمية العملية (Practical Importance):

تتجلى أهمية البحث العملية كون إدارة المعرفة تمثل إحدى الوسائل الأساسية التي تمكن الإدارة الجامعية من الوصول إلى مرحلة التميز في تحقيق التطور والتغيير. وكذلك في تقديم نتائج وتوصيات ومعلومات هامة تتعلق بضرورة الاهتمام بعمليات إدارة المعرفة وأثرها في تحسين جودة الخدمات المقدمة في قطاع الجامعات الذي يعتبر بحد ذاته منظمة قائمة على المعرفة فالجامعات بحاجة إدارة أصولها المعرفية حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها بالشكل المطلوب، وبذلك تكون الجامعة مصدراً للمعرفة حيث تستمد هويتها وشرعية وجودها من هذا الدور الهام الذي تقوم به في حياة المجتمع.

4 – فروض البحث:

- أولاً: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لعملية تشخيص المعرفة في جودة الخدمات التعليمية.
- ثانياً: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لعملية اكتساب وتوليد المعرفة في جودة الخدمات التعليمية.
- ثالثاً: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لعملية تخزين المعرفة في جودة الخدمات التعليمية.
- رابعاً: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لعملية نشر وتوزيع المعرفة في جودة الخدمات التعليمية.
- خامساً: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لعملية توظيف المعرفة في جودة الخدمات التعليمية.

5 – منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الذي يقوم على استخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تتطوي عليها البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وهذا ما يسهل ربط الظواهر ببعضها، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات، وإعطاء التفسير الملائم لذلك، (Aldeek, 2010). ففي الجانب الوصفي تم تعريف متغيرات الدراسة والعلاقة بينها نظرياً بالاعتماد على المراجع والكتب والأبحاث العربية والأجنبية المنشورة في المجالات العلمية المحكمة التي تناولت موضوع البحث، أما

الجانب التحليلي فتمثل في القيام بدراسة ميدانية على كليتي الاقتصاد والعلوم في جامعة تشرين، وإجراء مقابلات شخصية مع أعضاء الهيئة التعليمية والقائمين على إدارة المعرفة في الكليتين المذكورتين، كما تم توزيع استبانات على أفراد مجتمع البحث من أجل جمع البيانات والإجابة على الأسئلة واختبار الفروض التي تم صياغتها، وبعدها قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانات واختبار الفروض باستخدام البرنامج الإحصائي [spss20].

6 – متغيرات البحث:

المتغيرات المستقلة: وهي عمليات إدارة المعرفة: (تشخيص، اكتساب وتوليد، تخزين، نشر وتوزيع، توظيف) المعرفة. المتغير التابع: وهو (جودة الخدمات التعليمية).

7 – حدود البحث:

- الحدود العلمية: تتمثل في قياس أثر عمليات إدارة المعرفة كأحد العوامل التي تؤثر بشكل فعلي في جودة الخدمات التعليمية في كليتي الاقتصاد والعلوم بجامعة تشرين.
- الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة في العام (2018).
- الحدود المكانية: تشمل كليتي الاقتصاد والعلوم في جامعة تشرين.

8 – مجتمع البحث والعينة:

إن مجتمع البحث في هذه الدراسة يشمل أعضاء الهيئة التعليمية في كليتي الاقتصاد والعلوم في جامعة تشرين ممثلة بأعضاء الهيئة التدريسية من ضمنهم (عمداء الكليات، نوابهم، رؤساء الأقسام، مديري وحدات ضمان الجودة في الكليات)، وكذلك أعضاء الهيئة الفنية ممثلة بـ (مديري الأعمال والقائمين على الأعمال والمشرفين على الأعمال والمعيدون على رأس عملهم)، وقد تم الحصول على إحصائية لمجتمع البحث للعام (2017) من مديرية التخطيط والإحصاء في الجامعة حيث بلغ العدد الإجمالي لأعضاء الهيئة التعليمية في كليتي الاقتصاد والعلوم (401) مفردة بحث موزعين كما هو موضح في الجدول الملحق رقم (1) في آخر هذا البحث.

أما بالنسبة لعينة البحث: فقد تم الاعتماد على المعاينة الطبقية العشوائية كإطار عام للمعاينة بسبب توفر شروط العشوائية فيما يتعلق بتحديد مجتمع البحث الخاص بأعضاء الهيئة التعليمية وهذا يعطي الباحث قابلية أكبر لتعميم النتائج على المجتمع المدروس ويكون مستوى التحيز في حده الأدنى. وتم سحب العينة باستخدام القانون الآتي: (علي، وآخرون، 1994):

$$n = \frac{p \cdot q}{\frac{p \cdot q}{N} + \frac{E^2}{Z^2}}$$

حيث:

n: حجم العينة. N: حجم المجتمع البحث.

P: نسبة مئوية تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد، وتم اعتماد $p=(0.5)$ ، $(p+q=1)$ ، ومنها $q=(0.5)$
E: نسبة الخطأ المسموح به ويفرض عادة (0.05) .
Z: الدرجة المعيارية وتساوي (1.96) عند معامل ثقة (95%) . علماً أنه كلما اقتربت **P** من (0.5) كلما زاد حجم العينة.

وبتعويض القيم:

$$n = \frac{0.5*0.5}{\frac{0.5*0.5}{401} + \frac{(0.05)^2}{(1.96)^2}} = 196$$

حيث تمثل هذه القيمة $(n=196)$ عدد مفردات عينة البحث التي يمكن اعتبارها ممثلة للمجتمع الإحصائي الخاص بأعضاء الهيئة التعليمية في كليتي الاقتصاد والعلوم في جامعة تشرين. أما بخصوص عدد الوحدات المطلوب سحبها من كل كلية فكانت على الشكل التالي:

الجزء من كل طبقة = حجم العينة المطلوبة * (حجم الطبقة / حجم المجتمع الأصلي).

وبذلك يكون عدد أفراد عينة البحث المفترض توزيع الاستبانة عليهم في كلية الاقتصاد هو $(196*96/401) = (47)$ مفردة، أي عدد الاستبانات التي ستوزع على أعضاء الهيئة التعليمية ضمن كلية الاقتصاد هو (47) استبانة. بينما عدد أفراد عينة البحث المفترض توزيع الاستبانة عليهم في كلية العلوم هو $(196*305/401) = (149)$ مفردة، أي عدد الاستبانات التي ستوزع على أعضاء الهيئة التعليمية ضمن كلية العلوم هو (149) استبانة.

9 - الدراسات السابقة:

9 - 1- دراسة (الآغا و أبو الخير، 2012): وهي بعنوان:

(واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة القدس المفتوحة وإجراءات تطويره)

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة القدس المفتوحة وإجراءات تطويرها من خلال التعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha > 0.05)$ حول واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة بجامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغيرات (سنوات الخدمة - المنطقة التعليمية - المؤهل العلمي) منهجية الدراسة:

نهجت الدراسة المنهج الوصفي حيث قام الباحثان بتصميم استبانة مكونة من سبعة أبعاد تمثل عمليات إدارة المعرفة، ووزعت هذه الاستبانة على عينة حجمها (250) مشرفاً أكاديمياً من مشرفي جامعة القدس المفتوحة.

وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- كان تطبيق عمليات إدارة المعرفة بجامعة القدس المفتوحة متوسط نسبياً وبوزن نسبياً (63.8%) ،
- كشفت الدراسة أن سعة الاطلاع والمستوى الثقافي وطبيعة العمل وعدد الأبحاث وورش العمل ومجال الاهتمام الذي يتمتع به أصحاب المؤهلات العلمية دون الدكتوراه ضعيفة في الجامعة ومرتفعة لدى حملة الدكتوراه.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة القدس المفتوحة تعزى لمتغيرات عدد سنوات الخبرة والمنطقة التعليمية.

9 - 2- دراسة (ديب و البهلول، 2017) وهي بعنوان:

(الثقافة التنظيمية كأحد المتطلبات الرئيسية لنجاح إدارة المعرفة – دراسة ميدانية في جامعة تشرين-)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الثقافة التنظيمية وبين ممارسات إدارة المعرفة في جامعة تشرين حيث قام بدراسة متغيرين أساسيين ضمن أبعاد الثقافة التنظيمية وهما بعد الثقة المتبادلة بين العاملين، إضافة إلى الرؤية المشتركة بينهم.

منهجية الدراسة:

أجريت الدراسة في جامعة تشرين واستخدمت الدراسة الاستبانة حيث تم توزيع (228) استبانة خضع منها (158) استبانة للتحليل وفق برنامج (spss) كما قام الباحث باستخدام اختبار T ستودنت لعينة واحدة وكذلك معامل ارتباط بيرسون. وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: وجود علاقة معنوية بين الثقافة التنظيمية وبين ممارسات إدارة المعرفة في جامعة تشرين وبالتالي وجود دور إيجابي لها في نجاح تطبيق إدارة المعرفة.

9 – 3- دراسة (Nawaz&Mary,2014): وهي بعنوان:

(Review of Knowledge Management in Higher Education Institutions)

(مراجعة إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كيفية إدارة المعرفة وفائدتها في مؤسسات التعليم العالي. وكذلك استخدام استراتيجية المعرفة في خلق قيمة مضافة لمؤسسات التعليم العالي.

منهجية الدراسة: اختار الباحث المسح الوصفي لأنه الأكثر ملاءمة حيث يضمن أن البيانات التي تم الحصول عليها تعطي أدق الأجوبة على الأسئلة البحثية. وقد أجريت دراسة الإحصاء في جميع المؤسسات التعليمية.

وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- تبين يجب أن تركز مؤسسات التعليم العالي على إنشاء وتطوير العاملين في مجال المعرفة التي يمكن أن تتجح وتتفوق في بيئة عالمية تنافسية كونها تضيف قيمة إلى تلك المؤسسات.
- على مؤسسات التعليم العالي التركيز على المعرفة الاستراتيجية والإجرائية وتعزيز المعرفة، وعملية الفهم، وتطبيق وتقييم، وخلق الأفكار من أجل تطوير العاملين في مجال المعرفة.

9 – 4- دراسة (Mohayidin M G et al,2007): وهي بعنوان:

(The Application of Knowledge Management in Enhancing the Performance of Malaysian Universities)

(تطبيق إدارة المعرفة في تعزيز أداء الجامعات الماليزية)

هدفت هذه الدراسة إلى تعزيز أداء الجامعات المحلية من خلال تطبيق وتنفيذ نظام إدارة المعرفة الممتازة. وكذلك تقييم مستوى ممارسة إدارة المعرفة بين الأكاديميين وتحديد العوامل التي تسهم في فعالية ممارسات إدارة المعرفة.

منهجية الدراسة: استخدم الباحث التحليل العملي لتحديد العوامل التي تؤثر على ممارسات إدارة المعرفة في حين تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحليل وتحديد أهمية المتغيرات المختلفة التي من شأنها أن تضيف قيمة، وبالتالي تحسين أداء الجامعات الماليزية. حيث شملت العينة ثمان جامعات محلية من القطاعين العام والخاص.

وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: إن ممارسات إدارة المعرفة على مستوى الفرد (الأكاديميين) يؤدي إلى تحسن في التعليم والتعلم. وكذلك فإن إن دعم هيكل المعلومات وقدرة البنية التحتية والمعلومات الثقافية؛ اكتساب المعرفة، وتوليدها وتخزينها ونشرها؛ من العوامل الهامة في صياغة إدارة المعرفة.

10 - الإطار النظري للبحث:

10 - 1 - مفهوم المعرفة:

إن الاهتمام بالمعرفة والبحث عنها والسعي لاكتسابها يعد قديماً، لكنه يتجدد ويتعمق بتعمق الحياة وتطور أساليب التعليم فيها، حيث أكد معظم الفلاسفة أنه بدون المعرفة لن يكون الإنسان قادراً على معرفة ذاته، وأن حامل المعرفة هو الشخص الوحيد القادر على فهم العالم المحيط به. وانطلاقاً من ذلك فإنه من الطبيعي أن يتواصل الاهتمام بالمعرفة في عصرنا الحالي وخاصةً بعد أن مهدت ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتقنيات الطريق وقربت المسافات ويسّرت السبل لتبادل المعرفة وتجديدها ووضعها في متناول طالبها. ولكن المهم والمطلوب هو إلى أي حد ساهمت هذه المعرفة الواسعة والمتضاعفة والمتاحة للجميع في تطوير الحياة وحل مشكلاتها، وفي تحسين أداء المنظمات ورفع كفاءة الموظفين الذين يعملون فيها والعملاء الذين يتعاملون معها. (الكبيسي، 2004)

هذا وتعد المعرفة من أحدث عوامل الإنتاج والتي يعترف بها كمورد أساسي لتكوين الثروة، ومصدر ضروري لتحسين جودة الخدمات المقدمة. لذلك نجد أن الكتابات والبحوث التي تناولت إدارة المعرفة باتت تواجه تساؤلاً حرجاً مفاده أن المعرفة لا يمكن انتزاعها إلا بالممارسة الأفضل، فكيف يتم إذاً إدارتها من قبل المنظمة؟ وكيف السبيل لتصبح هذه المعرفة جزءاً من أصولها؟ وما هي التقنيات اللازمة للحصول على المعرفة لغرض انتزاعها؟ (نجم، 2004)

ويقصد بالمعرفة: الثروة العلمية والخبرة الفعلية للمنظمات والأفراد والشعوب والمجتمعات، ومن ثم فإنها تمثل الأداة الحيوية للقيام بالوظائف ومباشرة الأنشطة من أجل تحقيق غايات وأغراض أية منظمة. (السلمي، 2002)

وعرفها (الزبيدي) بأنها: مجموعة من الأفكار والمعلومات والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تكونت لدى الإنسان نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر الموجودة في البيئة نتيجة تفاعل الإنسان مع بيئته. (الزبيدي، 2008)

10 - 2 - أنماط المعرفة:

يعد التصنيف الذي قدمه الباحث (Polanyi:1997) في دراسته عن "المنظمات الخالقة للمعرفة" من أكثر تلك التصنيفات شيوعاً والأكثر استخداماً بين الباحثين في حقل إدارة المعرفة. ويتبين من خلاله وجود نمطين أساسيين للمعرفة هما:

أولاً: المعرفة الصريحة (الظاهرة): Explicit Knowledge

ويقصد بها المعرفة التي يمكن لعضو الهيئة التعليمية في الجامعة تقاسمها وتشاركها مع الآخرين، وتتعلق هذه المعرفة بالبيانات والمعلومات الصريحة التي يمكن الحصول عليها وتخزينها في ملفات وسجلات الجامعة والتي تتعلق بسياساته وإجراءاته وبرامجه وموازناته ومستنداته.

كما وصفت بأنها معرفة قياسية سهلة التحديد والقياس والتقييم والتوزيع والتعليم كقواعد البيانات والبرمجيات، وتتضمن المعرفة الصريحة أي شيء يمكن توثيقه وأرشفته وترميزه وغالباً بمساعدة تكنولوجيا المعلومات. (الصميدعي، 2005)

واستناداً إلى ما سبق فإن براءات الاختراع والعلاقات التجارية وخطط الأعمال وبحوث التسويق التي تملكها الجامعة تدخل ضمن إطار المعرفة الصريحة. (الزبيدي، 2008)

ويرى الباحث أن الحصول على المعرفة من خلال البيانات والمعلومات المتاحة واستثمارها إدارياً واقتصادياً يعد من الأمور المهمة لدى الجامعة وذلك بغية تطبيقها بالشكل الأمثل.

ثانياً: المعرفة الضمنية: Tacit Knowledge

وهي تمثل المعرفة المخزنة في عقول أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعة والمكتسبة من خلال تراكم خبرات سابقة، فهي تشكل حصيلة العمليات العقلية التي تتم داخل عقل الإنسان، وهذا النوع من المعرفة يصعب إدارته والتحكم فيه لأنها تشير إلى المهارات الموجودة داخل عقل كل موظف والتي يصعب نقلها وتحويلها للآخرين.

إلا أنه يمكن استثمارها من خلال بعض الممارسات الخاصة بذلك وتحويل بعض المعرفة الضمنية إلى ظاهرة عن طريق ملاحظة الممارسات العملية، وتدوينها بنشرات وكتيبات لتصبح معلومات. كما يمكن تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة ضمنية أخرى من خلال مشاركة الفرد بمعرفته الفنية مع الآخرين وتبادل المهارات والخبرات والمواقف والاتجاهات والقدرات والأحداث والممارسات. وهذا النوع من المعرفة غير المكتوبة والمتمثلة في الخبرات والمهارات والأفكار والتصورات المخزنة في داخل عقول الأفراد والمستقرة في نفوسهم وتحتويها الذاكرة الإنسانية يتم استدراكها في فترات متباعدة من خلال آليات التفكير المختلفة. كما أن هذه المعرفة لا يمكن رؤيتها، أو التعبير عنها بسهولة، ويصعب تشكيلها، وبناءً على ذلك يصبح نقلها للآخرين أو إشراكهم فيها أمراً صعباً. (Wiig, Karl M. 2002)

وغالبا ما تكون المعرفة الضمنية ذات طابع شخصي، فيصعب تحديد ملامحها كونها غامضة ومبهمة بطبيعتها. ويتم اكتسابها بالخبرة، وقد تكون المعرفة هنا فنية أو إدراكية، وليس من السهل فهمها على أنها عملية أو التعبير عنها بكلمات. وإذا ما تم القياس على القطاع التعليمي بشكل عام والجامعات بشكل خاص يلاحظ الباحث أن أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعة يختزنون في ذاكرتهم الكثير من الخبرات والحقائق والمعلومات وطرق الأداء وبعض الحلول للمشكلات ونماذج القرارات، ولكنهم لا يخبرون الآخرين بها ولم يتم تدوينها فتنزل حبيسة عقولهم، ويتم استخدامها بشكل حصري من قبلهم، إلا إذا أفصحوا عنها من خلال النقاشات والحوارات البناءة إن وجدت أو إذا تم نشرها. وهذا ما يعنى أنها انتقلت من حالة المعرفة الضمنية إلى المعرفة الصريحة.

10 - 3 - عمليات إدارة المعرفة:

يقصد بعمليات إدارة المعرفة المراحل التي تمر بها إدارة المعرفة، وهذه العمليات أو المراحل تعمل بشكل متتابعي وتتكامل فيما بينها وكل عملية منها تعتمد على سابقتها وتدعم العملية التي تليها وتتمها، بدءاً من تشخيص المعرفة وحتى تطبيقها بالشكل الأمثل. ويشير استقراء الدراسات السابقة في مجال إدارة المعرفة إلى وجود العديد من النماذج المقدمة لوصف وترتيب عمليات إدارة المعرفة، ومن ثم يمكن اعتبار أن دورة المعرفة والعمليات التي تتضمنها تعد المفتاح الذي يؤدي إلى فهم إدارة المعرفة، وكيف تنفذ على أحسن وجه داخل أي منظمة. ويؤكد الباحثون أن المعرفة المشتقة من المعلومات ومن مصادرها الداخلية والخارجية لا تعني شيئاً بدون تلك العمليات التي تغنيها وتمكن من الوصول إليها والمشاركة فيها وتخزينها ونشرها واسترجاعها بقصد التطبيق. ويمكن تفصيل عمليات إدارة المعرفة على النحو الآتي:

- **تشخيص المعرفة:** الوصول إلى تحديد المعرفة الحرجة داخل المنظمة، ثم تحديد مكان وجودها وهي موجودة في رؤوس العاملين أم في النظم أم في الإجراءات. (Finn&Phillips,2002)
- **اكتساب وتوليد المعرفة:** الحصول على المعرفة من مصادرها المختلفة الداخلية والخارجية (كالخبراء والمتخصصون والمنافسون والعملاء وقواعد البيانات وأرشيف المنظمة)، وذلك باستخدام وسائل المقارنة المرجعية، وحضور المؤتمرات واستخدام الدوريات والبريد الإلكتروني والتعلم الفردي. (المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2008)
- **تخزين المعرفة:** جعلها قابلة للاستخدام في الوقت المناسب وبواسطة الشخص المناسب، وكذلك جعلها قابلة لإعادة الاستخدام عند الحاجة إليها ليس فقط بواسطة مالكها ولكن أيضاً بواسطة الآخرين، أي بصورة مستمرة في قاعدة المعرفة التنظيمية ومستودعات المعرفة. (مسلم،2009)

• **نشر وتوزيع المعرفة:** ضمان وصول المعرفة المناسبة للشخص الباحث عنها في الوقت المناسب، ووصولها إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص العاملين في الجامعة.

• **تطبيق المعرفة (توظيفها):** قدرة المنظمة على الاستفادة من المعرفة باستعمالها وإعادة استعمالها وتداولها بين جميع الموظفين من أجل زيادة مهاراتهم، وبالتالي تساهم في تحسين الأداء الوظيفي وصنع القرار. (البشاشة، 2009)

10 - 4 - مستويات الخدمات التعليمية:

تحرص الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على تقديم نوعين من الخدمات للمجتمع يساهمان في تحقيق رقيه وازدهاره، هما: خدمات مباشرة وخدمات غير مباشرة. (الطائي، 2008)

أولاً - الخدمة المباشرة لمؤسسات التعليم العالي في خدمة المجتمع:

تهدف مؤسسات التعليم العالي في مجال الخدمة المباشرة للمجتمع إلى تطوير وتوثيق صلتها بالمجتمع الخارجي، من خلال التفاعل معه واعتباره جزء لا يتجزأ من رسالة الجامعة، والإسهام في تطويره ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، وبالإضافة إلى ذلك فهي تمثل إطاراً مرجعياً يهرع إليه المجتمع طلباً للنصح والمشورة، كما تتيح الفرص لأعضاء الهيئة التعليمية والطلاب لتقديم نتائج أعمالهم وبحوثهم إلى المجتمع. وتتمثل أهم مهام خدمة المجتمع في استخدام الجامعات للخبرات الإدارية والأكاديمية ومختلف التسهيلات لقطاعات المجتمع المختلفة، بالإضافة إلى عقد جلسات علمية للاستفادة من الخبرات العلمية. والحفاظ على نتاج الفكر البشري، والمساهمة في الحفاظ على قيم المجتمع وتعزيزها، وكذلك المساهمة في فهم الثقافات المحلية والإقليمية والدولية وتعزيزها في إطار التنوع الثقافي بهدف تمكين المجتمع من معالجة مشاكله، إضافة إلى نشر القيم المتفق عليها عالمياً وأهمها: السلام، العدالة، المساواة، التضامن وحقوق الإنسان، وتزويد المجتمع بالإطارات المؤهلة والمتخصصة.

ثانياً - الخدمة غير المباشرة لمؤسسة التعليم العالي:

وتتمثل في وظيفتي التعليم والبحث العلمي، اللتان تعملان على توفير برامج بحثية وتدرسية جيدة تناسب احتياجات المجتمع، ويعتبر الإسهام غير المباشر للجامعات في خدمة المجتمع شائعاً ومنتشراً، ويحظى بأهمية أكبر لأنه يتضمن الوظائف الجوهرية للخدمات التعليمية.

10 - 5 - محاور تحسين جودة الخدمات التعليمية:

ينجم عن تحقيق أهداف جودة الخدمات التعليمية العديد من المزايا والفوائد للطلبة، سوق العمل، أعضاء الهيئة التعليمية، العاملين، النظام الإداري والتنظيمي وفيما يلي استعراض لتلك الفوائد: (رقاد، 2014)

أولاً: محور الطلبة وسوق العمل: ينجم عن تحقيق الجودة في الخدمات التعليمية تلبية رغبات وطموحات الخريج، التي تساهم بدورها في سد حاجة سوق العمل من الموارد البشرية بالمواصفات المطلوبة، وهذا بدوره سيحقق مزايا للطلاب الخريج الذي سيحصل على فرصة عمل بعد تخرجه مباشرة وعلى المنظمة التي سيعمل بها لأنه سيكون عنصراً فعالاً في تحقيق أهدافها وتنفيذ سياستها وبرامجها المرسومة.

ثانياً: محور أعضاء الهيئة التعليمية: يمكن تحقيق الجودة في الخدمات التعليمية عضو الهيئة التعليمية من تطوير كفاءته من خلال الاطلاع على المصادر العلمية الحديثة واستخدام تقنيات المعلومات، التي تتيح له الفرصة للاطلاع على آخر المستجدات العلمية للإيفاء بمتطلبات المناهج الجديدة، التي تم صياغتها لتتناسب مع حاجات ومتطلبات الطلبة وسوق العمل، فضلاً عن المزايا المادية والمعنوية التي قد يحصل عليها والتي تعدّ من متطلبات توفير المناخ التنظيمي المناسب لأداء مهامه التدريسية، كما أنه سيتعلم أساليب وتقنيات جديدة في تقديم وعرض المحاضرات بشكل يساهم في إيصالها للطلاب بشكل أفضل.

ثالثاً: محور العاملين: يتطلب تحقيق الجودة في الخدمات التعليمية رفع كفاءة أداء العاملين للإيفاء بالمتطلبات الجديدة التي تفرضها جودة المنتج التعليمي، وهذا ما سيدفع صانعي القرار بمؤسسة التعليم العالي إلى توفير فرص لتدريب العاملين للحصول على الخبرة الكافية في مجال أعمالهم مثل تدريبهم على كيفية تشغيل التقنيات الجديدة، وكيفية تبني مفاهيم جديدة مثل الإدارة الإلكترونية والمكتبة الإلكترونية وكل ذلك سيعود عليهم بالنفع المادي والمعنوي.

رابعاً: المحور الإداري والتنظيمي: ويتطلب تحقيق الأهداف خلق ثقافة تنظيمية ومناخ تنظيمي جيد.

10 - 6- أدوات التحسين المستمر في جودة الخدمات التعليمية:

نظراً للتغيرات السريعة والمنافسة الشديدة في مجال الخدمات التعليمية، كان واجباً على الجامعات أن تستخدم منهجاً يساعدها على التحسين المستمر، وإحداث طفرات في الجودة تنقلها لتحقيق مستويات أداء أعلى على مستوى كافة العمليات وهذا بدوره يعكس تفكيراً استراتيجياً على المدى البعيد لتحقيق هدف التحسين المستمر وهو الوصول إلى الإتقان الكامل. ويمكن القول إن السر الذي تتبعه كافة المنظمات لتحقيق النجاح والتميز يكمن في اعتماد وتطبيق برامج منتظمة لتحسين جودتها بحيث تكون هذه البرامج مبنية على تحقيق رضا العملاء، والقيام بالعملية الإدارية بما يتلاءم مع واقع المنظمات، وكذلك العمل على وضع سياسة للجودة ونشرها بين جميع الموظفين، وتشكيل فرق العمل من أجل التحسين، وغيرها من أدوات التحسين الأخرى. وبشكل عام فإنه يوجد سبع أدوات لتحسين الجودة كما حددها (الصرن، 1998) كالآتي:

أولاً: دورات التحسين المستمر (دورة ديمينج).

ثانياً: ثلاثية الجودة لجوران.

ثالثاً: حلقات الجودة.

رابعاً: تحليل باريتو.

خامساً: خريطة السبب والأثر.

سادساً: العصف الذهني - إثارة الأفكار -.

سابعاً: خرائط المراقبة.

11 - الدراسة الميدانية:

11 - 1- وصف أداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات، وتكونت من الأقسام الآتية:

القسم الأول: ويتناول عمليات إدارة المعرفة وهي المتغير المستقل، ويتألف من أربع محاور:

المحور الأول: تشخيص المعرفة ويتألف من 6 بنود. المحور الثاني: اكتساب وتوليد المعرفة ويتألف من 6 بنود.

المحور الثالث: تخزين المعرفة ويتألف من 6 بنود. المحور الرابع: نشر وتوزيع المعرفة ويتألف من 6 بنود.

القسم الثاني: ويتناول تحسين جودة الخدمات التعليمية في كليتي الاقتصاد والعلوم في جامعة تشرين وهو المتغير التابع، ويتألف من ثلاثة محاور: أولاً: التركيز على الطلاب، ثانياً: فرق العمل، ثالثاً: التحسين المستمر.

وبذلك بلغ عدد بنود الاستبانة 44 بنوداً، تم وضعها من قبل الباحث استناداً إلى الدراسة النظرية وغيرها من الأبحاث الأكاديمية، ومن ثم تمت صياغتها بالشكل النهائي بعد القيام بزيارات ميدانية والتعرف على واقع الكليات في الجامعة محل البحث. وقد كانت إجابات كل بند من محاور الاستبانة مرجحةً وفق مقياس ليكرت الخماسي كالآتي:

جدول رقم (1) مقياس ليكرت الخماسي.

التصنيف	أنتفق تماماً	أنتفق	غير متأكد	لا أنتفق	لا أنتفق مطلقاً
الوزن	5	4	3	2	1

ثبات الاستبانة وصدق المفردات:

قام الباحث بإجراء خطوات الثبات على عينة استطلاعية مكونة من (13) عضو هيئة تعليمية، باستخدام معامل ألفا كرونباخ، لقياس ثبات الاستبانة، ويبين الجدول الآتي أن معاملات الثبات مرتفعة وتراوح بين (0.801 و0.92).

جدول رقم (2): ألفا كرونباخ.

المتغيرات	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق
محاوير المتغيرات المستقلة	تشخيص المعرفة	6	0.856	0.925
	اكتساب وتوليد المعرفة	6	0.901	0.949
	تخزين المعرفة	6	0.896	0.947
	نشر وتوزيع المعرفة	6	0.821	0.906
	توظيف المعرفة	6	0.88	0.938
محاوير المتغير التابع	التركيز على الطلاب	7	0.801	0.895
	فرق العمل	6	0.92	0.959
	التحسين المستمر	7	0.89	0.943
عدد فقرات المحاور	إجمالي العناصر =	50	0.87	0.933

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبان باستخدام برنامج SPSS

يلاحظ الباحث أن قيم معاملات الثبات تفوق القيمة المقبولة 80% بالتالي فإن فقرات الاستبانة قابلة للتحليل، ومن هنا يمكن القول بأن الإجابات تتميز بالصدق والثبات. ويوجد في نهاية البحث جداول ملحقه ذات الأرقام (2-3-4-5-6-7-8-9) تتضمن الإحصاءات والدراسات الوصفية للبيانات المرافقة لمتغيرات البحث.

11 - 2- المعالجات الإحصائية:

اتباع الباحث أسلوب الانحدار الخطي المتعدد باستخدام أسلوب الاستبعاد المتدرج (Stepwise Method) الذي يعطينا أفضل المتغيرات تأثيراً في المتغير التابع، حيث يأخذ النموذج الخطي الشكل الآتي:

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + \dots + B_kX_k + e$$

حيث إن:

B_0 : الحد الثابت.

B_1, B_2, \dots, B_k : معاملات الانحدار الجزئية والتي تدل قيمتها على شدة تأثير المتغيرات المستقلة في المؤشر التابع.

e : الخطأ العشوائي. X_k : عمليات إدارة المعرفة بالترتيب. Y : جودة الخدمات التعليمية.

وبالتالي فإن الرموز الخاصة بنموذج الانحدار هي:

(X_1 : تشخيص المعرفة. X_2 : اكتساب وتوليد المعرفة. X_3 : تخزين المعرفة. X_4 : نشر وتوزيع المعرفة. X_5 : توظيف المعرفة.)

❖ قياس الأثر الفعلي لعمليات إدارة المعرفة في تحسين جودة الخدمات التعليمية:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانات باستخدام برنامج [SPSS20] الإحصائي واستخلاص معاملات الارتباط ومعادلات الانحدار وفق الخطوات الآتية:

أولاً: بالنسبة لكلية العلوم في جامعة تشرين: كانت معاملات الارتباط ومعادلات الانحدار كالاتي:
جدول رقم (3): معامل ارتباط بيرسون لكلية العلوم في جامعة تشرين.

Model (النموذج)	R (معامل ارتباط بيرسون)	R Square (معامل التحديد)	Adjusted R Square (معامل التحديد المصحح)	Std. Error of the Estimate (الخطأ المعياري للتقدير)
2	.992 ^b	.984	.981	.10364

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

وبحسب النتائج يلاحظ الباحث أن عمليات إدارة المعرفة تفسر 98% من التحسين في جودة الخدمات التعليمية بحسب إجابات أعضاء الهيئة التعليمية، وقد تم استخدام تحليل التباين (ANOVA) للنموذج المقترح بهدف تحديد معنوية الأثر وكانت النتائج على الشكل الآتي:

جدول رقم (4): تحليل ANOVA لكلية العلوم في جامعة تشرين.

Model		Sum of Squares (مجموع المربعات)	Df (درجات الحرية)	Mean Square (متوسط المربعات)	F (إحصائية فيشر)	Sig. (مستوى الدلالة المحسوب)
2	Regression (الانحدار)	7.830	2	3.915	364.500	.000
	Residual (الأخطاء)	.129	12	.011		
	Total (الإجمالي)	7.959	14			

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

من الجدول السابق يتبين للباحث أن عمليات إدارة المعرفة تؤثر في تحسين جودة الخدمات التعليمية، حيث إن قيمة الـ (Sig) = 0 وهي أصغر من 0.05 ومن ثم يمكن تفصيل الأثر بحسب العمليات التي تم الإبقاء عليها وهي على الشكل الآتي:

جدول رقم (5): الأثر بحسب العناصر التي تم الإبقاء عليها لكلية العلوم في جامعة تشرين.

Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
		2	(Constant)	5.692		
	نشر وتوزيع المعرفة	1.489	.074	.834	20.208	.000
	اكتساب وتوليد المعرفة	.677	.101	.277	6.708	.000

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

من الجدول السابق يلاحظ الباحث ووفقاً لمنهجية الاستبعاد التي تم اتباعها في الانحدار الخطي، أنه تم الاعتماد على عملية نشر وتوزيع المعرفة، بالإضافة إلى عملية اكتساب وتوليد المعرفة كأهم العمليات المؤثرة في جودة الخدمات التعليمية المقدمة في كلية العلوم بجامعة تشرين. وتبين أن الأثر دال كما يلاحظ الباحث من خلال قيم مستوى الدلالة المحسوب، بالإضافة إلى أن عملية نشر وتوزيع المعرفة كان لها أثر أكبر في تحسين الجودة من أثر عملية اكتساب وتوليد المعرفة حيث أن الميول المقابلة وبحسب الجدول كانت 1.489 و 0.677 على الترتيب.

أما النموذج المقترح فهو من الشكل:

$$y = 5.692 + 1.489x_4 + 0.677x_2$$

ثانياً: بالنسبة لكلية الاقتصاد في جامعة تشرين: كانت معاملات الارتباط ومعادلات الانحدار كالاتي:

جدول رقم (6): معامل ارتباط بيرسون لكلية الاقتصاد في جامعة تشرين.

Model (النموذج)	R (معامل ارتباط بيرسون)	R Square (معامل التحديد)	Adjusted R Square (معامل التحديد المصحح)	Std. Error of the Estimate (الخطأ المعياري للتقدير)
4	.767e	.588	.570	.33923

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

وبحسب النتائج يلاحظ الباحث أن عمليات إدارة المعرفة تفسر 58% من التحسين في جودة الخدمات التعليمية بحسب إجابات أعضاء الهيئة التعليمية، وقد تم استخدام تحليل التباين (ANOVA) للنموذج المقترح بهدف تحديد معنوية الأثر وكانت النتائج على الشكل الآتي:

جدول رقم (7): تحليل ANOVA لكلية الاقتصاد في جامعة تشرين.

Model		Sum of Squares (مجموع المربعات)	Df (درجات الحرية)	Mean Square (متوسط المربعات)	F (إحصائية فيشر)	Sig. (مستوى الدلالة المحسوب)
2	Regression (الانحدار)	18.714	5	3.743	32.525	.000
	Residual (الأخطاء)	13.118	114	.115		
	Total (الإجمالي)	31.832	119			

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

من الجدول السابق يتبين للباحث أن عمليات إدارة المعرفة تؤثر في تحسين جودة الخدمات التعليمية، حيث إن قيمة الـ (Sig) = 0 وهي أصغر من 0.05 ومن ثم يمكن تفصيل الأثر بحسب العمليات التي تم الإبقاء عليها وهي على الشكل

الآتي: جدول رقم (8): الأثر بحسب العناصر التي تم الإبقاء عليها لكلية الاقتصاد في جامعة تشرين.

Coefficients						
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
2	(Constant)	4.235	1.007		4.204	.000
	توظيف المعرفة	.703	.067	.786	10.439	.000
	تخزين المعرفة	.638	.086	.552	7.425	.000
	نشر وتوزيع المعرفة	.312	.089	.254	3.493	.001
	اكتساب وتوليد المعرفة	.208	.070	.213	2.986	.003
	تشخيص المعرفة	.080	.193	.348	5.609	.000

المصدر: من النتائج الإحصائية لتحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS

من الجدول السابق يلاحظ الباحث وفقاً لمنهجية الاستبعاد التي تم اتباعها في الانحدار الخطي، أنه تم الاعتماد على جميع عمليات إدارة المعرفة والمحددة بـ (اكتساب وتوليد، تشخيص، نشر وتوزيع، تخزين، توظيف) المعرفة، كأهم العمليات المؤثرة في جودة الخدمات التعليمية المقدمة في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين. وتبين أن الأثر دال كما يلاحظ الباحث من خلال قيم مستوى الدلالة المحسوب، بالإضافة إلى أن الترتيب الخاص بحجم الأثر كان الأكبر عند كل من البنود الموضحة بالترتيب حيث تبين أن أكثر عمليات إدارة المعرفة تأثيراً في تحسين الجودة هو (توظيف المعرفة بأثر 0.703، ثم تخزين المعرفة بأثر 0.638، ونشر وتوزيع المعرفة بأثر 0.312، بالإضافة إلى كل من اكتساب وتوليد المعرفة بأثر 0.208، وتأتي التشخيص في المرتبة الأخيرة في عمليات إدارة المعرفة بأثر 0.08).

أما النموذج المقترح فهو من الشكل:

$$y = 4.235 + 0.703x_5 + 0.638x_3 + 0.312x_4 + 0.208x_2 + 0.08x_1$$

من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية يرى الباحث أن عمليات إدارة المعرفة تؤثر في تحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة في جامعة تشرين وهذا الأثر يختلف بحسب كلياتها، حيث تبين أن أثر عمليات إدارة المعرفة كان أقل بالنسبة لكلية العلوم، وازداد الاعتماد على هذه العمليات في كلية الاقتصاد، ومن هنا نستنتج أن زيادة الاعتماد على عمليات إدارة المعرفة يزيد من أثر عملية الإدارة في تحسين الجودة للخدمات التعليمية المقدمة للطلاب.

والجدول التالي يوضح الترتيب أو الأهمية النسبية لكل عملية من عمليات إدارة المعرفة حسب كليتي الاقتصاد والعلوم في جامعة تشرين.

جدول رقم (9): الأهمية النسبية لعمليات إدارة المعرفة حسب كليتي الاقتصاد والعلوم.

كلية الاقتصاد		كلية العلوم		اسم الكلية عمليات إدارة المعرفة
قيمة الأثر	الترتيب	قيمة الأثر	الترتيب	
0.08	خامساً	لا يوجد أثر	-	x1 تشخيص المعرفة
0.208	رابعاً	0.677	ثانياً	x2 اكتساب وتوليد المعرفة
0.638	ثانياً	لا يوجد أثر	-	x3 تخزين المعرفة
0.312	ثالثاً	1.489	أولاً	x4 نشر وتوزيع المعرفة
0.703	أولاً	لا يوجد أثر	-	x5 توظيف المعرفة

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

❖ نتائج اختبار الفروض:

بالنسبة للفرض الأول: يختبر عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لعملية تشخيص المعرفة في جودة الخدمات التعليمية: فقد توصل الباحث إلى ما يلي: بالنسبة لكلية العلوم، لا يوجد أي أثر لعملية تشخيص المعرفة في جودة الخدمات التعليمية المقدمة، أي أن فرض عدم مقبول. أما بالنسبة لكلية الاقتصاد، كان لعملية تشخيص المعرفة أثر ذو دلالة معنوية في جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وهنا نرفض فرض عدم، ونقبل الفرض البديل.

بالنسبة للفرض الثاني: يختبر عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لعملية اكتساب وتوليد المعرفة في جودة الخدمات التعليمية: فقد توصل الباحث إلى ما يلي: بالنسبة لكلية العلوم، كان لعملية اكتساب وتوليد المعرفة أثر ذو دلالة معنوية في جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وهنا نرفض فرض عدم، ونقبل الفرض البديل. أما بالنسبة لكلية الاقتصاد، كان لعملية اكتساب وتوليد المعرفة أثر ذو دلالة معنوية في جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وهنا نرفض فرض عدم، ونقبل الفرض البديل.

بالنسبة للفرض الثالث: يختبر عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لعملية تخزين المعرفة في جودة الخدمات التعليمية: فقد توصل الباحث إلى ما يلي: بالنسبة لكلية العلوم، لا يوجد أي أثر لعملية تخزين المعرفة في جودة الخدمات التعليمية المقدمة، أي أن فرض عدم مقبول. أما بالنسبة لكلية الاقتصاد، كان لعملية تخزين المعرفة أثر ذو دلالة معنوية في جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وهنا نرفض فرض عدم، ونقبل الفرض البديل.

بالنسبة للفرض الرابع: يختبر عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لعملية نشر وتوزيع المعرفة في جودة الخدمات التعليمية: فقد توصل الباحث إلى ما يلي: بالنسبة لكلية العلوم، كان لعملية نشر وتوزيع المعرفة أثر ذو دلالة معنوية في جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وهنا نرفض فرض عدم، ونقبل الفرض البديل. أما بالنسبة لكلية الاقتصاد، كان لعملية نشر وتوزيع المعرفة أثر ذو دلالة معنوية في جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وهنا نرفض فرض عدم، ونقبل الفرض البديل.

بالنسبة للفرض الخامس: يختبر عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لعملية توظيف المعرفة في جودة الخدمات التعليمية:

فقد توصل الباحث إلى ما يلي: بالنسبة لكلية العلوم، لا يوجد أي أثر لعملية توظيف المعرفة في جودة الخدمات التعليمية المقدمة، أي أن فرض العدم مقبول. أما بالنسبة لكلية الاقتصاد، كان لعملية توظيف المعرفة أثر ذو دلالة معنوية في جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وهنا نرفض فرض العدم، ونقبل الفرض البديل.

12 – الاستنتاجات:

بناءً على ما سبق يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1- أظهرت نتائج وصف متغيرات عمليات إدارة المعرفة على مستوى كليتي الاقتصاد والعلوم في الجامعة محل البحث، أن إجابات معظم المبحوثين تتفق على أن عمليات إدارة المعرفة تقوم بتوفير المعلومات المطلوبة واللازمة لتحسين مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب.

2- بالنسبة لكلية العلوم كانت أكثر عمليات إدارة المعرفة مساهمةً في تحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة هي بالترتيب عمليتي (نشر وتوزيع المعرفة إضافةً إلى اكتساب وتوليد المعرفة)، ويرجع الباحث سبب عدم وجود أي علاقة ذات دلالة معنوية لبقية عمليات إدارة المعرفة من تشخيص للمعرفة وتخزينها، بسبب عدم وضوح وتبلور مفهوم إدارة المعرفة لدى أعضاء الهيئة التعليمية في الكلية المذكورة كونه مفهوم حديث في علم الإدارة. لذلك كان تأثير إدارة المعرفة في تحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة في تلك الكلية ضعيف إلى حدٍ ما.

3- بالنسبة لكلية الاقتصاد ساهمت جميع عمليات إدارة المعرفة في تحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة مرتبةً حسب التأثير الأكبر كما يلي: (توظيف المعرفة، تخزين المعرفة، نشر وتوزيع المعرفة، اكتساب وتوليد، تشخيص المعرفة)، ويرأي الباحث أن السبب في الاعتماد على جميع عمليات إدارة المعرفة في كلية الاقتصاد هو إدراك أعضاء الهيئة التعليمية في الكلية (كون جميعها أكاديمية وتخصصية) - لأهمية تطبيق جميع عمليات المعرفة، وكذلك لقناعة أعضاء الهيئة التعليمية أن المعارف الموجودة لا تعني شيئاً بل تعد تكلفة إضافية بدون التوظيف الأمثل لها.

4- إن تشارك أعضاء الهيئة التعليمية بما يملكونه من معارف فيما بينهم يساهم في تحسين جودة الخدمات التي يقدمونها، ومن ثم يتكامل عمل كافة أقسام وكليات الجامعة، وكل قسم يأخذ ما يحتاجه من معلومات تتوفر في الأقسام الأخرى بالوقت المطلوب، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة، وهنا يؤكد الباحث أن هذا الأمر منطقي كون علم الإدارة هو علم قائم على التحديث والتطوير المستمرين، وإدارة المعرفة منهج جديد في هذا العلم ونقطة ارتكاز أساسية له، ومن ثم فإن التطبيق الأمثل لها لا بد أن يؤدي إلى نتائج جيدة على المدى البعيد إن لم تكن على المدى القريب أيضاً.

5- لاحظ الباحث وجود قصور كبير في اعتماد الكليات الجامعية وأعضاء الهيئة التعليمية على الأدوات الإلكترونية والأجهزة الحاسوبية الضرورية لتخزين المعرفة بما يجعلها قابلة للاستخدام في الوقت المناسب وبواسطة الشخص المناسب، إضافةً إلى جعلها قابلة لإعادة الاستخدام عند الحاجة إليها ليس فقط بواسطة مالكيها ولكن أيضاً بواسطة الآخرين، أي يمكن الحصول عليها بصورة مستمرة في قاعدة المعرفة التنظيمية ومستودعات المعرفة. وكذلك لاحظ الباحث وجود فجوة في التواصل بين أعضاء الهيئة التعليمية وبين عمادات الكليات والإدارة العليا وضعف إشراك أعضاء الهيئة التعليمية في صياغة الرؤية الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية للجامعة وهو الأمر الذي قد يؤدي في المستقبل إلى انخفاض الفاعلية واتساع هذه الفجوة.

13 – التوصيات: اعتماداً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من استنتاجات يقدم الباحث التوصيات التالية:

- 1- ضرورة اهتمام الكليات الجامعية بإدارة المعرفة التي يمتلكها أعضاء الهيئة التعليمية بمختلف مستوياتهم الوظيفية، وذلك من خلال القيام بعمليات إعادة تأهيل وتعليم القوى العاملة فيها وتدريبها على إدارة المعرفة بغية تكوين قاعدة معرفية، وكذلك من خلال توجيهها نحو تجميع المعرفة ونشرها على كافة مستوياتها الإدارية وتطوير سعيها نحو امتلاك معرفة جديدة بالإضافة إلى توظيف المعرفة التي تمتلكها بأقصى درجة ممكنة، بغية مواجهة التحديات التي تعترضها ورفع مستوى الأداء وتحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة.
- 2- ضرورة قيام وزارة التعليم العالي بالاشتراك مع رئاسات الجامعات في سورية باستحداث جائزة وطنية للجودة في مجال الخدمات التعليمية يكون الهدف منها إطلاق مجالات التنافس، وخلق إبداعات وأفكار ومعارف جديدة، وتوفير التقنيات اللازمة لاكتساب المعارف وتوليدها والتدريب عليها من أجل صقل وتطوير المهارات الموجودة وتعزيزها باستمرار.
- 3- نظراً لقلّة تأثير عمليات إدارة المعرفة في تحسين الجودة بكلية العلوم في جامعة تشرين يوصي الباحث إدارة هذه الكلية وأعضاء الهيئة التعليمية فيها بزيادة الاهتمام بعمليات إدارة المعرفة والتواصل مع التقنيات الحديثة ذات العلاقة بالخدمة المقدمة لرفع وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وضرورة القيام بعملية المراجعة المستمرة من أجل معرفة الحالات المميزة والتعلم منها والتدريب عليها.
- 4- **يقترح الباحث** بالنسبة لكلية الاقتصاد في جامعة تشرين عدم الاكتفاء فقط بتطبيق عمليات إدارة المعرفة بل لا بد من تحديث تلك المعرفة وإدامتها وتقيحها باستمرار، ويجب أن يركز التنقيح على ما يجري على المعرفة من عمليات لجعلها جاهزة للاستخدام وإعادة الاستخدام في الوقت المناسب، وكذلك الاعتماد على وسائل التحديث والإضافة والتعديل وإعادة التصحيح، ووضع نظام للرقابة على التطبيق الأمثل لكل عملية من عمليات إدارة المعرفة، لأن تطبيق المعرفة هو غاية إدارة المعرفة وهو ما يعني استثمار المعرفة. فالحصول عليها وخصونها والمشاركة فيها لا تعد كافية أو ذات فائدة إذا لم يتم تحويل هذه المعرفة إلى تطبيق فعلي.
- 5- **يوصي الباحث** بإحداث قسم متخصص بإدارة المعرفة في وزارة التعليم العالي وأفرع له في الجامعات على غرار مديريات ضمان الجودة التي تم إحداثها مؤخراً، يستمد هذا القسم بياناته ومعلوماته من بقية الأقسام ويقوم بتحليلها وتقديم ما هو مطلوب تنفيذه من باقي الأقسام من أجل الاطلاع على التجارب الناجحة سواء داخل الجامعة أم الجامعات المنافسة. ومهمته تشجيع فرق العمل والمشاركة في الحوارات والبحث عن حلول للمشاكل التي تواجه الجامعة ومساعدة أعضاء الهيئة التعليمية على أداء وظائفهم بالشكل المطلوب، وكذلك التنسيق مع باقي الأقسام وتحديد احتياجاتهم كما يؤكد الباحث على ضرورة المحافظة على المعرفة المكتسبة لدى أعضاء الهيئة التعليمية في الكليات من خلال توثيق الأفكار المبتكرة والاحتفاظ بها في قواعد بيانات للاستفادة منها كأنظمة خبيرة والتقليل قدر الإمكان من التعامل بالورقيات حفاظاً عليها من التلف.
- 6- **يوصي الباحث** بالتوسع في الدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بمجال جودة الخدمات التعليمية من أجل التوصل إلى نتائج تفيد الكليات الجامعية في تقديم أفضل الخدمات، ما يؤدي إلى تحقيق التميز في هذه الكليات بما ينعكس إيجاباً على الوضع التعليمي للمجتمع بشكل عام.

14 - قائمة المراجع:

14 - 1 - المراجع العربية:

1. الآغا، ناصر و أبو الخير أحمد، 2012، واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة القدس المفتوحة وإجراءات تطويره، مجلة جامعة الأقصى، المجلد (16)، العدد (1)، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين. ص 30.
2. الشباشبة، سامر، 2009، أثر إدارة المعرفة في زيادة فاعلية المديرين في الوزارات الأردنية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد (23)، العدد (2)، ص 48.
3. الزبيدي، صباح، 2008، دور الجامعات العربية في بناء مجتمع المعرفة في ضوء الإرهاب المعلوماتي، مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي، جامعة بابل، العراق. ص 8.
4. السلمي، علي، 2002، إدارة التميز- نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة-، دار غريب. القاهرة. مصر. ص 205.
5. الصميدعي، محمود و العسكري، أحمد، 2005، انعكاسات اقتصاد المعرفة على الأنشطة التسويقية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، جامعة الزيتونة. الأردن. ص 5.
6. الصرن، رعد، 1998، طرائق تحسين الجودة في المنظمات الصناعية السورية -دراسة ميدانية مقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق. سوريا. ص 49.
7. الطائي، يوسف و العبادي، محمد، 2008، إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، ط1، دار الوراق، عمان، ص 140.
8. العلي، عبد الستار و قنديلجي، عامر و العمري، غسان، 2016، المدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة. عمان. الأردن.
9. الكبيسي، عامر، 2004، إدارة المعرفة وتطوير المنظمات، الدار الجامعية. الاسكندرية. مصر. ص 45.
10. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ندوة بعنوان : الأداء الإبداعي في إدارة العلاقات العامة، جامعة الدول العربية، شرم الشيخ، مصر. ص 20 .
11. بن عيشاوي، أحمد، 2006، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الخدمية، مجلة الباحث، العدد (4). ص 9.
12. ديب، كندة و البهلول، علي، 2017، الثقافة التنظيمية كأحد المتطلبات الرئيسية لنجاح إدارة المعرفة - دراسة ميدانية في جامعة تشرين - مجلة جامعة البعث، المجلد (39)، العدد (43). حمص، سوريا.
13. رقاد، صليحة، 2014، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته - دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري. جامعة سطيف، الجزائر.
14. زايد، عادل، 2003، إدارة الموارد البشرية - رؤية استراتيجية-، كلية التجارة. جامعة القاهرة. مصر. ص 60.
15. علي، محمد و فتحي، محمد و علي، محمود و مصطفى، جلال مصطفى، 1994، الإحصاء وبحوث العمليات، مكتبة عين شمس، القاهرة. مصر. ص 153.
16. مسلم، علي، 2009، إدارة المعرفة : مفهومها وعملياتها وتحدياتها وآثارها على النواتج التنظيمية، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية. ص 8.
17. نجم، عبود نجم، 2004، إدارة المعرفة -المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات-، منظمة الوراق. عمان. الأردن. ص 23.
18. نور الدين، عصام، 2009، إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، دار أسامة. عمان. الأردن.

14 – 2 – المراجع الأجنبية:

1. Aldeek, F. (2010). **Relationship Between Information Quality and Decision Effectiveness: A study in The Banking Sector in Jordan**. A published thesis submitted in accordance with the conditions governing candidates for the degree of doctor of philosophy, University Ultra, Malaysia.
2. DAFT , Richard L ,2001, **Organization Theory and Design** , 7th ed , south western college publishing , U.S.A., p: 260.
3. Finn,Widget&Phillips,Tim,2002, **Know your assets**, Journal of Director, Vol(55) Issue(11). The Director Publications Ltd .pp: 80-85. <https://elibrary.ru/item.asp?id=4487375>
4. Mohayidin M G et al,2007, **The Application of Knowledge Management in Enhancing the Performance of Malaysian Universities**, The Electronic Journal of Knowledge Management Volume 5 Issue 3, pp 301 – 312.
5. Nawaz, Mary,2014, **Review of Knowledge Management in Higher Education Institutions**, European Journal of Business and Management, Vol.6, No.7.
6. Polanyi, Michael. (1997),"**The Tacit Dimension Knowledge in Organizations**", L.Prusak,Editor, Butterworth-Heinemann, Woburn, MA. P: 27.
7. PRUSAK, Larry, "*knowledge, Can it be Managed?*" Presented at the IBM Academy of Technology Conference on Knowledge Management, Fishkill, New York, June. (2000), P: 27.
8. Wiig, Karl M. (2002) **Knowledge Management Foundation thinking about thinking how people and organization create Represent and use knowledge** U.S.A Schema Press.p: 206

14 – 3 – المواقع الالكترونية:

1. www.4shared.com
2. www.edara.com
3. www.seminar.ps
4. www.ebsco.com
5. www.elsevier.com

الملاحق:

الكلية	أستاذ		أستاذ مساعد		مدرس		مدير أعمال		مشرف أعمال		قائم بالأعمال		معيد		المجموع		
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	مجموع
الآداب	6	23	8	27	31	53	4	0	5	8	4	6	7	17	101	98	199
الزراعة	7	61	4	19	6	6	6	7	9	24	4	8	6	5	120	61	181
العلوم	4	69	16	58	24	56	2	6	12	25	7	16	2	8	206	99	305
المدنية	2	19	5	29	7	34	1	6	23	50	8	17	6	2	120	89	209
طب بشري	3	50	5	39	22	76	4	3	5	6	6	7	7	4	187	50	237
الهمك	0	30	6	44	13	42	6	5	12	17	27	71	4	3	165	115	280
الأسنان	0	9	0	6	13	16	0	0	4	0	4	1	2	1	41	15	56
العمارة	0	4	1	5	10	10	0	1	0	3	1	15	1	2	21	32	53
الاقتصاد	0	12	3	14	23	26	0	0	1	0	4	2	5	6	62	34	96
الصيدلة	2	2	0	1	16	5	0	0	0	1	0	0	1	3	9	22	31
التمريض	0	1	0	1	13	4	0	0	0	2	7	13	0	9	13	37	50
الرياضة	0	1	1	1	2	10	0	0	0	0	0	0	2	3	14	6	20
التربية	0	1	2	2	17	5	1	1	0	3	1	3	3	5	13	31	44
المعلوماتية	0	2	0	0	0	10	0	0	1	0	12	13	0	0	25	13	38
الحقوق	0	1	2	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	5	0	5
البحوث البحرية	0	1	2	0	5	10	0	0	0	0	0	0	0	2	11	9	20
تعليم اللغات	0	0	0	0	11	5	0	0	1	1	7	12	0	3	13	28	41
البحوث البيئية	0	2	0	1	3	2	0	0	1	0	1	0	2	4	5	11	16
المجموع	24	288	53	249	238	359	24	31	73	141	92	186	46	77	1131	750	1881

جدول ملحق رقم (1) إحصائية مجتمع البحث لأعضاء الهيئة التعليمية في جامعة تشرين للعام 2017.

المصدر: مديرية التخطيط والإحصاء في جامعة تشرين لعام 2017

جدول ملحق رقم (2) الدراسة الوصفية للبنود المرافقة لتشخيص المعرفة.

البنود	t	df	Sig.(2-tailed)	Mean	الاتجاه العام	Std. Deviation	cv
تمتلك الكليات الأساليب والأدوات التي تمكنها من اكتشاف الخبرات والمعارف الموجودة لديها.	4.116	82	.000	3.614	أتفق	1.360	38%
تمتلك الكليات القدرة على تحديد أعضاء الهيئة التعليمية والموظفين الذين يمتلكون المعرفة المرتبطة بمجال عملهم.	2.192	82	.031	3.3494	غير متأكد	1.452	43%
تعتمد الكليات في تشخيصها للمعرفة على بيانات سابقة ونماذج صورية وجداول موضحة وخرائط للمعرفة.	3.835	82	.000	3.5663	أتفق	1.345	38%
توفر الكليات بيانات تساعد أعضاء الهيئة التعليمية والموظفين على إيجاد حلول للمشاكل الإدارية التي يواجهونها.	7.795	82	.000	4.0000	أتفق	1.169	29%
يتوفر لدى الكليات المعرفة الدقيقة بكامل احتياجات الطلاب من الخدمات، والقدرة على تقديمها بالوقت والجودة المطلوبين.	4.115	82	.000	3.5904	أتفق	1.307	36%
تقوم الكليات بالمقارنة بين موجودات المعرفة الحالية والمطلوبة. أي بين ما يوجد لديها من معارف وخبرات وما تحتاج إليه لسد الفجوة المعرفية.	4.596	82	.000	3.6145	أتفق	1.218	34%
تشخيص المعرفة.	6.935	82	.000	3.6225	أتفق	.81778	23%

جدول ملحق رقم (3) الدراسة الوصفية للبنود المرافقة لاكتساب وتوليد المعرفة.

البنود	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean	الاتجاه العام	Std. Deviation	cv
يكتسب أعضاء الهيئة التعليمية في الكليات المعرفة من خلال حضور المؤتمرات والنقاش بين فرق العمل والتجارب السابقة.	3.813	82	.000	3.6024	أتفق	1.43934	40%
تعتمد الكليات على الطلاب وملاحظاتهم وشكاويهم كمصدر من مصادر الحصول على المعرفة المرتبطة بالخدمات التعليمية المقدمة.	5.119	82	.000	3.6747	أتفق	1.20070	33%
تكتسب الكليات المعرفة من خلال التواصل مع المختصين في الكليات، ومقارنة أدائها بأداء الكليات الأخرى.	4.715	82	.000	3.6988	أتفق	1.35011	37%
تتولد المعرفة في الكليات من خلال إنشاء أقسام للأبحاث والتطوير والاعتماد على وحدات متخصصة وفرق العمل.	5.178	82	.000	3.7229	أتفق	1.27177	34%
تركز الكليات على استخراج المعرفة الكامنة في أذهان أعضاء الهيئة التعليمية والموظفين وتحويلها إلى معرفة صريحة للاستفادة منها في تطوير خدماتها.	5.993	82	.000	3.7590	أتفق	1.15389	31%
تتولد المعرفة في الكليات عن طريق تعزيز قدرة أعضاء الهيئة التعليمية والموظفين على مواجهة وحل مشاكلهم، وحثهم على خلق أفكار جديدة باستمرار.	2.253	82	.027	3.3373	غير متأكد	1.36397	41%
اكتساب وتوليد المعرفة.	9.468	82	.000	3.6325	أتفق	.60863	17%

جدول ملحق رقم (4) الدراسة الوصفية للبنود المرافقة لتخزين المعرفة.

البنود	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean	الاتجاه العام	Std. Deviation	cv
تدريس الكليات ما يتوجب تخزينه من معارف بناءً على تحليل منفعتها وتكاليف تخزينها.	2.959	82	.004	3.4458	أتفق	1.37	40%
تمتلك الكليات قواعد بيانات مزودة بمعلومات حول المعارف التي تحتاجها، وإمكانية الوصول إليها بالسرعة المناسبة.	6.605	82	.000	3.8434	أتفق	1.16	30%
توثق الكليات الأفكار المبتكرة، وتحفظ حقوق الملكية لأصحابها.	4.724	82	.000	3.6867	أتفق	1.32	36%
يتم تدوين الخبرات والتجارب والآراء التي تمر بها الكليات وحفظها في قواعد بيانات للاستفادة منها كأنظمة خبرة.	2.094	82	.039	3.3253	غير متأكد	1.42	43%
تعتمد الكليات في تخزينها المعرفة على الأرشيف والمعاملات والمستندات الورقية.	3.539	82	.001	3.5301	أتفق	1.36	39%
تعتمد الكليات في تخزينها المعرفة على الحواسيب الالكترونية نظراً لكفاءتها واتساع مساحات التخزين فيها.	6.714	82	.000	3.8916	أتفق	1.21	31%
تخزين المعرفة.	8.954	82	.000	3.6205	أتفق	0.63	17%

جدول ملحق رقم (5) الدراسة الوصفية للبنود المرافقة لنشر وتوزيع المعرفة.

البنود	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean	الاتجاه العام	Std. Deviation	cv
تشجع السياسة العامة الكليات أعضاء الهيئة التعليمية والموظفين وفرق العمل على تبادل المعرفة ومشاركتها بين مختلف المستويات الوظيفية.	3.857	82	.000	3.5542	أتفق	1.30900	37%
تعتمد الكليات على الاجتماعات العامة والمؤتمرات والندوات والنشرات والدوريات كوسيلة لنشر المعرفة.	4.997	82	.000	3.6386	أتفق	1.16429	32%
تتم عملية نشر المعرفة في الكليات من خلال تدريب أعضاء الهيئة التعليمية والموظفين على أيدي متخصصين ذوي خلفية معرفية.	3.405	82	.001	3.5422	أتفق	1.45083	41%
يوجد لدى الكليات تسهيلات تكنولوجية تساعد على نشر المعرفة بين أعضاء الهيئة التعليمية والموظفين كالبريد الالكتروني، الأنترنت.	5.264	82	.000	3.6867	أتفق	1.18864	32%
يؤدي نشر المعرفة في الكليات إلى رفع كفاءة وخبرات أعضاء الهيئة التعليمية والموظفين وإغناء تجاربهم الشخصية ومهاراتهم.	4.701	82	.000	3.6747	أتفق	1.30766	36%
يوجد لدى الكليات ثقافة عامة تسهل نشر المعرفة على الموظفين بما ينعكس إيجاباً على الكفاءة وتقلل التكاليف.	5.102	82	.000	3.7229	أتفق	1.29080	35%
نشر وتوزيع المعرفة.	9.686	82	.000	3.6365	أتفق	.59875	16%

جدول ملحق رقم (6) الدراسة الوصفية للبنود المرافقة لتوظيف المعرفة.

البنود	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean	الاتجاه العام	Std. Deviation	cv
تهتم الكليات بتحويل كل من المعرفة الضمنية والصريحة إلى خطط عمل من أجل الالتزام بها.	4.842	82	.000	3.6506	أتفق	1.22408	34%
تعمل الكليات بتوظيف المعرفة وتطبيقها خلال تحويلها إلى خدمات جديدة.	1.729	82	.088	3.2530	لا توجد دلالة	1.33292	41%
تلتجأ الكليات إلى توظيف وتطبيق المعرفة في الوقت المناسب بغرض كسب ميزة تنافسية والتفوق على الكليات والجامعات الأخرى.	1.903	82	.060	3.2892	لا توجد دلالة	1.38397	42%
تدعم إدارة الكليات عملية إدماج المعرفة في كافة الأنشطة الإدارية والخدمية المقدمة.	6.727	82	.000	3.8434	أتفق	1.14212	30%
يوجد لدى الكليات نظام يعمل على تشجيع فعال لمشاركة أعضاء الهيئة التعليمية في عملية اتخاذ القرار.	3.388	82	.001	3.5301	أتفق	1.42570	40%
يدرك أعضاء الهيئة التعليمية أهمية العلاقة بين توظيف المعرفة وبين جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب.	7.246	82	.000	3.8675	أتفق	1.09066	28%
توظيف المعرفة.	9.558	82	.000	3.5723	أتفق	.54549	15%

جدول ملحق رقم (7) الدراسة الوصفية للبنود المرافقة للتركيز على الطلاب.

البنود	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean	الاتجاه العام	Std. Deviation	cv
يتسم المظهر العام والمظهر الداخلي للكليات بالتنظيم العالي والمتكامل بحيث يؤدي إلى جذب انتباه الطلاب.	2.425	82	.017	3.3735	غير متأكد	1.40305	42%
تسعى إدارة الكليات إلى ترتيب القاعات والمدرجات والحدايق المحيطة بصورة مستمرة.	.845	82	.401	3.1325	لا توجد دلالة	1.42940	46%
تتيح نظم إدارة المعرفة المطبقة في الكليات سهولة الوصول للطلاب ومن ثم سرعة الاستجابة لمتطلباتهم.	-.911	82	.365	2.8434	لا توجد دلالة	1.56550	45%
تعتمد إدارة الكليات على عملية التغذية العكسية ودراسة شكاوي الطلاب للاستفادة منها في تقديم خدمات جديدة.	3.802	82	.000	3.5904	أتفق	1.41453	39%
تعتبر التجهيزات والتقنيات المستخدمة في عملية تقديم الخدمة التعليمية ملائمة بشكل عام.	7.255	82	.000	3.9157	أتفق	1.14981	29%
تحدد الكليات حاجات ورغبات الطلاب بشكل دقيق وتوثقها، ومن ثم يتم البحث عن أكثر الطرق المناسبة لتلبيتها.	7.822	82	.000	3.9759	أتفق	1.13670	29%
تساعد التكنولوجيا المعتمدة على المعرفة في الكليات على تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة، بما يؤدي في النهاية إلى تحسين جودتها.	10.370	82	.000	4.0843	أتفق	.95259	23%
التركيز على الطلاب.	10.435	82	.000	3.5594	أتفق	.48839	14%

جدول ملحق رقم (8) الدراسة الوصفية للبنود المرافقة لفرق العمل.

البنود	t	df	Sig.(2-tailed)	Mean	الاتجاه العام	Std. Deviation	cv
تتم معالجة وحل المشاكل في الكليات من خلال العمل الجماعي والأخذ بأراء جميع أعضاء الهيئة التعليمية.	5.903	82	.000	3.7952	أتفق	1.22732	32%
تعد مشاركة أعضاء الهيئة التعليمية والموظفين ركناً أساسياً في نجاح تطبيق نظم الجودة.	17.769	82	.000	4.3373	أتفق تماماً	.68569	16%
يتم الاعتماد على فرق العمل كوسيلة لتحسين جودة الخدمات التعليمية وضمان تلبية كافة متطلبات الطلاب.	26.497	82	.000	4.4578	أتفق تماماً	.50125	11%
تحرص إدارة الكليات على تهيئة وسائل اتصال سريعة بين جميع الأقسام وأعضاء الهيئة التعليمية والموظفين، وتعمل على إدامتها بصورة مستمرة.	16.308	82	.000	4.2289	أتفق تماماً	.68655	16%
تشجع إدارة الكليات أعضاء الهيئة التعليمية والموظفين على تقديم المبادرات الهادفة لتحسين جودة الخدمات التعليمية المقدمة.	16.670	82	.000	4.3012	أتفق تماماً	.71115	17%
يتم تحسين جودة الخدمات التعليمية وفق خطط معدة مسبقاً وبمشاركة جميع الموظفين ومتابعتها باستمرار.	-3.459	82	.001	2.4217	لا أتفق	1.52316	48%
فرق العمل.	26.112	82	.000	3.9237	أتفق	.32228	8%

جدول ملحق رقم (9) الدراسة الوصفية للبنود المرافقة للتحسين المستمر.

البنود	t	df	Sig.(2-tailed)	Mean	الاتجاه العام	Std. Deviation	cv
تعمل إدارة الكليات بصورة مستمرة لإخضاع الخدمات التعليمية التي تقدمها إلى التحسين المستمر.	5.800	82	.000	3.7831	أتفق	1.23019	33%
تستبعد إدارة الكليات الإجراءات الزائدة في العمل.	3.310	82	.001	3.5181	أتفق	1.42591	41%
عمليات تحسين جودة الخدمات المقدمة تبدأ بالتزام الإدارة بتحسين مدخلات عملية تقديم الخدمة وبشكل مستمر.	1.806	82	.075	3.2410	لا توجد دلالة	1.21565	38%
تهتم إدارة الكليات بالحصول على جوائز من رئاسة الجامعة أو من أية جهة أخرى فيما يتعلق بجودة الخدمات التعليمية.	9.228	82	.000	4.0482	أتفق	1.03480	26%
مقارنةً بخيراتك السابقة في العمل يوجد تحسن ملحوظ في جودة الخدمات التعليمية التي يتم تقديمها للطلاب.	17.609	82	.000	4.3133	أتفق تماماً	.67945	16%
تكافئ عمادات الكليات إبداعات وابتكارات أعضاء الهيئة التعليمية الهادفة إلى تحسين مستوى جودة الخدمة.	18.875	82	.000	4.4578	أتفق تماماً	.70367	16%
تقوم عمادات الكليات بمراجعات إدارية ودورية للتأكد من استخدام كل ما هو حديث من تكنولوجيا لتنظيم المعرفة وتحديثها باستمرار بما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات التعليمية المقدمة.	13.380	82	.000	4.2530	أتفق تماماً	.85316	20%
التحسين المستمر.	22.028	82	.000	3.9449	أتفق	.39080	10%

أثر تطبيق مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية السورية (دراسة حالة)

مكرم مبيض * رزان شهيد *

(الإيداع : 12 آذار 2019 , القبول : 30 حزيران 2019)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر تطبيق مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي وذلك من خلال بيان أثر تطبيقه في كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات. اعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك بتحليل التقارير السنوية للمصرف من عام 2008 حتى 2017، لحساب قيمة المحاور التي يتكون منها المؤشر وعددها 6 محاور هي (مجلس الإدارة، لجان الإدارة، التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية، حوكمة المخاطر، الحوكمة الشرعية، الإفصاح والشفافية). كما تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر تطبيق مؤشر الحوكمة المذكور في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي. وقد توصل البحث إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مؤشر الحوكمة المذكور في الأداء المالي للمصرف، ويعود ذلك لعدم تحقيق المصرف لقيمة المؤشر الكاملة وهي 36 درجة خلال سنوات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: مؤشر حوكمة الشركات، الأداء المالي، المصارف الإسلامية.

*أستاذ مساعد في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة حلب

* محاضرة في كلية الاقتصاد - جامعة حماة

The Effect of Applying the Corporate Governance Index Issued by the General Council of Islamic Banks and Financial Institutions and the World Bank on the Financial Performance of Syrian Islamic Banks: A Case Study

mukrim mubid

Razan Shahid

(Received: 12 March 2019 , Accepted : 30 Jun 2019)

Abstract:

The aim of this study is to show the effect of applying the Corporate Governance Index issued by the General Council of Islamic Banks and Financial Institutions and the World Bank on the financial performance of Syria International Islamic Bank through illustrating the effect of this application on the return on equity and the return of assets.

Based on the descriptive approach, the study analyzes the bank's annual reports from 2008 to 2017 in order to calculate the values of the 6 index axes, which are: management board, management committees, internal auditing and external checking, risk governance, Sharia-based governance, disclosure, and transparency.

The simple-linear-regression method was also used to examine the effect of applying the above-mentioned index on the financial performance of Syria International Islamic Bank.

The study findings show that there is no statistically significant effect of applying the above-mentioned index on the bank's financial performance, and that is due to the fact that the bank did not reach the full value of the index—36 degrees—in the period studied.

Key words: Corporate Governance Index, Financial Performance, Islamic Banks

1-المقدمة:

لقد كان للأزمات المالية والمصرفية التي شهدتها الاقتصاد العالمي دوراً محورياً في لفت الأنظار إلى كيفية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي أملاً في تفادي هذه الأزمات، ويرجع ذلك إلى أن الحوكمة ليست مجرد أسلوب أخلاقي جيد يجب إتباعه، بل هي وسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء المصارف بما يؤدي إلى تعزيز استمراريته وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

لقد وضعت الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال والمؤسسات المالية الدولية، فمنذ حدوث الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، مروراً بفضيحة شركة "انرون" عام 2003، وصولاً إلى الأزمة المالية الأخيرة في عام 2008، كلها حوادث أبرزت أهمية الإشراف والحوكمة الجيدة كمنهاج أمثل للمعالجة والوقاية من الأزمات، إذ يؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة المصارف إلى توفير الممارسات اللازمة ضد سوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية.

عملت الجهات الدولية المعنية -مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لجنة بازل للرقابة المصرفية، الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية- على وضع المبادئ والإرشادات الخاصة بالحوكمة الجيدة ولا تزال تعمل على تطويرها بين الحين والآخر، وكان آخرها في عام 2016 إذ أثمرت الجهود المشتركة لكل من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والبنك الدولي في صياغة مؤشر للحوكمة خاص بالمصارف الإسلامية. بناءً على ما سبق؛ يأتي هذا البحث لدراسة أثر تطبيق مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

هل يؤثر تطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي؟

للإجابة عن السؤال السابق تم وضع السؤالين الفرعيين الآتيين:

1. هل يؤثر تطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي؟
2. هل يؤثر تطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على الموجودات لمصرف سورية الدولي الإسلامي؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تبيان والتحقق من وجود أثر لتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي، وذلك من خلال:

1. التحقق من وجود أثر لتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي.
2. التحقق من وجود أثر لتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على الموجودات لمصرف سورية الدولي الإسلامي.

أهمية البحث:

تتبع الأهمية العلمية للبحث من أهمية مؤشر حوكمة الشركات موضوع البحث الصادر عن جهتين دوليتين تعنيان بالشأن المصرفي، والذي يسمح بقياس مدى تطبيق الحوكمة بشكل كمي، ومن ثم إمكانية دراسة أثر تطبيق هذا المؤشر في الأداء المالي للمصرف المتمثل في العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات.

أما من الناحية العملية فتظهر أهمية البحث في قيامه بعملية التحقق من وجود أثر لتطبيق مؤشر الحوكمة -موضوع البحث- في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي وبناء عليه إمكانية توجيه المصارف الإسلامية في سورية للالتزام بتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث و دراسة أثره في أدائها المالي.

فرضيات البحث:

يعتمد البحث على الفرضية الأساس الآتية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي. ويتقرع عنها:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على الموجودات لمصرف سورية الدولي الإسلامي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي، من خلال الرجوع إلى الدراسات والأبحاث المحكمة والرسائل العلمية وذلك لتغطية الجانب النظري، ومن ثم قياس قيمة مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي في مصرف سورية الدولي الإسلامي (بالاعتماد على التقارير السنوية للأعوام 2008 حتى 2017) لبيان أثر تطبيقه في الأداء المالي للمصرف من خلال دراسة أثر تطبيقه في كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات باستخدام تحليل الانحدار البسيط.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (شوقي عشور بورقبة، عبد الحليم عمار غربي، 2014) أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين متغيرات الحوكمة وعددها 6 (تركيبية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وعدد لجان مجلس الإدارة، وعدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، تركيز الملكية) والأداء المالي للمصارف الإسلامية المتمثل في العائد على الأصول

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية (العائد على الأصول) والمتغيرات الحوكمة المذكورة باستثناء متغير تركيز الملكية حيث كانت العلاقة سلبية بينه وبين الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

2. دراسة (علام محمد حمدان، عبد المطلب محمد السرتاوي، رائد جميل جبر، 2013) أثر حوكمة الشركات في الأداء المالي والتشغيلي وأداء الأسهم في سوق الكويت المالية:

هدفت هذه الدراسة أثر حوكمة الشركات في تحسين أداء الشركات الكويتية المالي، والتشغيلي وأداء الأسهم في ظل اختلاف حجم الشركة ودرجة مديونيتها ونوع نشاطها حيث شملت متغيرات الحوكمة (ملكية أكبر مساهم، وحجم مجلس الإدارة،

ونسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين من أسهم الشركة، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، والفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وملكية المديرين)

توصلت الدراسة إلى أن شرط حوكمة الشركات الخاص بتحديد نسبة ملكية المديرين كان الأكثر تطبيقاً أما الشرط الخاص بملكية أكبر مساهم فقد كان الأقل تطبيقاً، وعند مقارنة القطاعات الاقتصادية داخل سوق الكويت المالية من حيث درجة حوكمة الشركات وجد أن قطاع المصارف هو الأفضل ولكن ليس بدلالة إحصائية، فالاختلاف في تطبيق مبادئ الحوكمة يبقى ضئيلاً ولكن لا يرتقي للدلالة الإحصائية، أما عن أثر الحوكمة في الأداء المالي فتبين أنها تسهم في تحسين القيمة السوقية المضافة في حين لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في معدل العائد على الاستثمار.

إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو تركيزها على قياس قيمة مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي والذي يشمل على 36 متغير بدلاً من اعتماد بعض متغيرات الحوكمة بصورة شخصية، وبيان أثر تطبيق ذلك المؤشر في الأداء المالي (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول) لمصرف سورية الدولي الإسلامي.

الإطار النظري للبحث:

أولاً- لمحة موجزة عن الحوكمة:

1-تعريف الحوكمة: عرف مصرف التسويات الدولية الحوكمة المصرفية بأنها: الأساليب التي تدار بها المنظمات المصرفية من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف المنظمة المصرفية والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين. (حسام الدين، 2013، 696)

كما عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنها: مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (هيئة الحوكمة) بهدف، توفير التوجيه الاستراتيجي وضمان تحقيق الأهداف والتأكد من إدارة المخاطر بشكل صحيح والتحقق من استخدام موارد المنشأة بشكل مسؤول. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2009، 8)

ويتقاطع التعريف الأخير للحوكمة إلى حد كبير مع دور المحاسب المهني في عالم الأعمال التي حددتها ورقة الاتحاد الدولي للمحاسبين الصادرة عام 2005 تحت (أين المرجع؟) عنوان أدوار ومجال المحاسب المهني في عالم الأعمال والذي يشمل:

- عرض وتحليل وتفسير المعلومات اللازمة للإدارة من أجل صياغة الاستراتيجية والتخطيط وصنع القرار والرقابة.
- قياس الأداء وتسجيل المعاملات المالية (حسب معايير المحاسبة المتعارف عليها محلياً أو دولياً) وتزويد مجلس إدارة المصرف والإدارة التنفيذية (هيئة الحوكمة) والمستفيدين بالنتائج.
- إدارة المخاطر وتوفير الرقابة الداخلية وضمان الأعمال.
- إنتاج أو خلق قيمة مضافة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد (سواء مالية أو غيرها).

2- مزايا تطبيق الحوكمة في المصارف: تشمل (نسمان، 2009، 20)

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن ثم الدول.
- رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية.
- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار.
- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا صغار مستثمرين أو كبار مستثمرين وسواء كانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائداتهم، مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى.

- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.
 - تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.
 - تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف، ويمنع حدوث الانهيارات في الأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية والعالمية.
- 3- أهداف الحوكمة في المصارف الإسلامية: تتمثل في (الحلاق ، 2013، 732)

- تعزيز مسؤولية الإدارة عن تنفيذ المعاملات طبقاً للشريعة الإسلامية.
- تعزيز الموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من جهات التدقيق الشرعي.
- تحقيق العدالة بين جميع الأطراف.
- إنجاز جميع الأعمال طبقاً للشريعة الإسلامية.
- تعزيز آليات المساءلة المحاسبية.

4- مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية: حظيت الحوكمة في المصارف الإسلامية باهتمام الجهات المشرفة عليها ومنها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا الذي أصدر في عام 2006 مجموعة من المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة (حوكمة) المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية وهي: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2006، 6، 7، 8)

- يجب وضع إطار لسياسة ضوابط إدارة (حوكمة) شاملة تحدد الأدوار والوظائف الاستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة (مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، الإدارة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية، مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين)، والآليات المعتمدة لموازنة المسؤوليات تجاه مختلف أصحاب المصالح.
 - يجب اعتماد التوصيات ذات العلاقة التي تتضمنها معايير ضوابط إدارة (حوكمة) مؤسسات متعارف عليها دولياً مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وورقة لجنة بازل للإشراف المصرفي، كما يجب الالتزام بالتعاميم الصادرة عن السلطات الإشرافية والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
 - يجب التأكد من أن إعداد تقارير المعلومات المالية وغير المالية يتم وفق المعايير المحاسبية الدولية وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
 - يجب الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها.
 - يجب اعتماد استراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار، بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد.
 - يجب الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة للمصرف ويجب إتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع على هذه الأحكام والمبادئ.
 - يجب توفير المعلومات الأساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها للجمهور بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب.
- ثانياً- مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي في المصارف الإسلامية: (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017، 12)

1- منهجية إعداد المؤشر: تشمل قضايا حوكمة الشركات للمصارف الإسلامية ما هو مشترك في المصارف الإسلامية والتقليدية، وما هو خاص بالمصارف الإسلامية، ركز هذا المؤشر على ستة محاور ضمن حوكمة الشركات وهي: مجلس الإدارة، لجان المجلس، التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية، حوكمة إدارة المخاطر، الحوكمة الشرعية، الشفافية والإفصاح.

وفي إطار كل محور من المحاور الستة، تم تحديد ستة بنود فردية للتقييم فعلى سبيل المثال، يتضمن محور مجلس الإدارة بنوداً مثل مؤهلات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة ونسبة المديرين المستقلين وعدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً. واستناداً إلى هذه المحاور والبنود، جرى تجميع مؤشر حوكمة الشركات باستخدام المعلومات المتاحة للجمهور والتي قام بنشرها 77 مصرفاً إسلامياً من مختلف أنحاء العالم.

2- محاور المؤشر: يتضمن مؤشر حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية ستة محاور فيما يلي عرض موجز لها:
1-2- مجلس الإدارة:

يعتبر الباحثون في مجال حوكمة الشركات أن مجلس الإدارة المستقل هو أفضل أداة للرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية، فهو يحمي رأس المال المستثمر في المصرف من الاستغلال أو سوء الاستعمال الذي قد تمارسه الإدارة التنفيذية، كما أن مجلس الإدارة المؤثر يشارك بفاعلية في وضع استراتيجيات المصرف، ويقوم بمتابعة تنفيذها وبالتالي يساعد في تعظيم قيمة المصرف (دودين، 2013).

وتحدد لجنة بازل للرقابة المصرفية والمسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة على أنها: استراتيجية أعمال المصرف التجارية والسلامة المالية لأخذ القرارات المناسبة والتنظيم الداخلي وهيكل وممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والتزامات الامتثال (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017، 22).

لذا كان لتركيبة مجلس الإدارة بما في ذلك عدد الأعضاء وخبراتهم واستقلاليتهم أهمية بالغة في الحد من إمكانية قيام المدراء التنفيذيين بإدارة الأرباح أو التلاعب فيها، كذلك من المهم أن يحقق تشكيل مجلس الإدارة المزج الأمثل بين الرقابة والخبرة، إذ وجدت الأبحاث أن هناك احتمالية أكبر من مستويات إدارة الأرباح عندما تكون نسبة المدراء المستقلين في مجلس الإدارة منخفضة (Peas ell, et. al., 2005).

2-2- لجان مجلس الإدارة: توصي لجنة بازل للرقابة المصرفية 2015 أن يقوم المجلس بتأسيس لجان مختلفة له حتى يتم التعامل مع المسائل المحددة بطريقة مركزة، ويعتمد حجم وتشكيل لجان مجلس الإدارة على عوامل مثل حجم البنك ومجلس الإدارة، لذلك توصي لجنة بازل للرقابة المصرفية بتأسيس اللجان التالية (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017، 24):

- لجنة الحوكمة: تدرس هذه اللجنة الواجبات والمسؤوليات الواقعة على عاتق أعضاء مجلس الإدارة وتحدد نوعية المعرفة والخبرات والمهارات اللازمة لتوافرها في أعضاء مجلس الإدارة الجدد، يجب أن تتضمن لجنة الحوكمة العدد الكافي من الأعضاء المستقلين (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017، 47).
- اللجنة التنفيذية: تقوم هذه اللجنة بمراجعة وقياس ومتابعة الاستراتيجيات العامة والتوصية بالموافقة على عمليات التمويل والتسهيلات المصرفية والاستثمار في إطار الصلاحيات المخولة لمجلس الإدارة، ويتضمن ذلك إعداد مشاريع سياسات العمل في المصرف والإشراف على ميزانياته وذلك حسبما يكون ضرورياً لضمان حسن سير الإدارة وتقديم الدعم والمرونة اللازمة لتمكين إدارة المصرف التنفيذية وأجهزتها من أداء الأعمال الموكلة إليها بشكل فعال (مصرف البركة سورية، 2010، 28).

- لجنة التدقيق: حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة والباحثين، خاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المصارف، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات (الأشهب، 2014، 32).
- يجب أن يتراأس اللجنة عضو مجلس إدارة مستقل من أجل الحفاظ على فعالية اللجنة، ويفضل أن يكون جميع الأعضاء الآخرين مستقلين وغير متفرغين ولديهم الخبرة في مجال التدقيق وإعداد التقارير المالية (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017، 46).
- لجنة التعويضات: تتركز وظائف هذه اللجنة في وضع سياسات المكافآت الخاصة بالإدارة العليا ومراجعتها بشكل دوري وربطها مع مستوى الأداء ومدى انعكاسه على تحقيق استراتيجية المصرف وأهدافه طويلة الأمد (شقلوف وميرة، 2013، 125).
- لجنة المخاطر: يتمثل دور لجنة المخاطر في وضع سياسة المخاطر بما ينسجم مع قدرة المصرف ومدى قبوله لتحمل المخاطر، ومراجعة أداء الإدارة العليا في إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل وعدم الالتزام والسمعة وغيرها (مجلس النقد والتسليف السوري، 2009)، وينبغي أن يرأس اللجنة مديراً مستقلاً (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017، 46).
- لجنة الأخلاقيات والالتزام: تضمن اللجنة التزام المؤسسة بالقوانين واللوائح الخارجية، من ناحية، والقواعد الداخلية والقوانين الخاصة بالأخلاق، من ناحية أخرى. علاوة على ذلك، فإنه يطلب منها تحقيق أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة في 2015 والتي تحتاج إلى مبالغ هائلة من التمويل.
- كما تحث مبادرة التمويل التابعة لبرنامج البيئة للبنوك على الأخذ بعين الاعتبار آليات الاستدامة المالية أثناء قيام البنوك بعملياتها المصرفية، ويسقط هذا الدور أيضاً بصورة طبيعية على لجنة الأخلاقيات (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017، 47).
- 2-3- التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية: يعتبر التدقيق الداخلي نشاط مستقل يتم داخل المصرف ويهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل حماية الأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية والتقارير المالية، ويكتسب التدقيق الداخلي مصداقيته من ثقة الجهات المستفيدة منه في جودة أداء المدققين الداخليين ومن التأكيد الموضوعي الذي يوفره بشأن إدارة المخاطر والرقابة وتعزيز الحوكمة الفعالة في المصرف (نسمان، 2009، 21)، كما لا بد من ضمان تدقيق البيانات المالية من قبل مراجع خارجي مستقل.
- 2-4- حوكمة إدارة المخاطر: إن المتتبع لتطورات الاقتصاد العالمي يمكنه أن يلاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت إفلاسات المصارف قاسماً مشتركاً فيها، وأرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية فقد تنوعت الأدوات المالية المستخدمة من المصارف وأدت إلى اتساع دائرة المخاطر (بن رحمون وبوحفص، 2018، 98)، وتعتبر إدارة المخاطر جزءاً مهماً من الحوكمة المصرفية وهو ما أشار إليه تعريف الحوكمة الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين السابق ذكره.
- لذلك وضعت مبادئ حوكمة الشركات للمصارف الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية 2015 الكثير من التركيز على إدارة حوكمة المخاطر، فمن بين 13 مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات يوجد ثلاثة مبادئ تتعلق بشكل خاص بإدارة المخاطر، يهتم المبدأ السادس بمهام إدارة المخاطر، بينما يتعامل المبدأ السابع مع تحديد هوية المخاطر والرقابة، أما

المبدأ الثامن يتعلق بالإبلاغ عن المخاطر (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017، 47)

2-5- الحوكمة الشرعية: هي ذلك النظام الذي يحتوي على أدوات فاعلة يتم من خلالها التأكد من عدم مخالفة المصرف لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع عملياته وأنشطته المختلفة، وذلك بفحص ومراجعة ما تم من عمليات، واتباع وتطبيق التعاليم الشرعية الإسلامية في العمليات المستمرة، وإدارة حصة للمخاطر الشرعية المتوقعة في المستقبل. لذلك فإن نظام الحوكمة الشرعية يعتمد على التشريع الإسلامي، والرقابة الشرعية الفاعلة، والإفصاح الشرعي المستمر الذي يطمئن أصحاب المصلحة عن مدى توافق المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية (معهد الدراسات المصرفية الكويتي، 2019، 2).

قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار المبادئ الإرشادية لنظم الحوكمة الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وتوصي هذه المبادئ بضرورة ضمان المؤسسة المالية الإسلامية وجود نظام حوكمة شرعية فاعل لديها، وأن يكون الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية مسؤولية مشتركة، وليست ملقاة على عاتق هيئة الرقابة الشرعية فقط، وأن تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بتقويض واضح ومسؤولية، كما يجب أن تتوفر لدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية متطلبات معيار الكفاءة والملاءمة، فيما يتعلق بالقيام بالمهام الموكلة إليهم (الأسرح، 2014، 53).

2-6- الشفافية والإفصاح: إن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية هو التأكد من تواجد المعلومات المالية وغير المالية (بيان الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للشركة) لجميع المتعاملين في السوق في وقت واحد، ويشمل كذلك الإفصاح بصورة عامة عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية، وأداء المصرف، وهيكل الملكية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية (السويداوي، 2014، 42).

وتتطلب أنظمة حوكمة الشركات وممارساتها الأولية أن تنتشر المصارف قوائم مالية مدققة يتوفر فيها عنصر الإفصاح والشفافية، وذلك من أجل تمكين المساهمين من مساءلة إدارة المصرف عن أدائها المالي (Hong Kong Institute of Certified Public Accountants, 2004)

عليه فإن تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة بشكل سليم يتيح تحسين بيئة الشفافية والإفصاح مما يعزز التنمية المستدامة وصولاً لإعداد التقارير ذات الجودة العالية، بحيث تكون شاملة ودقيقة وتقدم المعلومة الملائمة من حيث الوقت المناسب و تطور الأحداث الاقتصادية المتسارع.

3- آلية حساب قيمة المؤشر: يتكون مؤشر حوكمة الشركات من 6 محاور ويتكون كل محور من 6 بنود محددة حيث يمكن لكل بند أخذ القيمة 1 أو 0 بناء على كونه موجود من عدمه، عليه فإن كل محور يأخذ كحد أقصى 6 درجات، ومن ثم فإن القيمة الإجمالية القصوى لمؤشر حوكمة الشركات هي 36 ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

البنود	محاور حوكمة الشركات	الرقم
6	مجلس الإدارة	1
6	لجان مجلس الإدارة	2
6	التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية	3
6	حوكمة المخاطر	4
6	الحوكمة الشرعية	5
6	الشفافية والإفصاح	6
36	الإجمالي لمؤشر حوكمة الشركات	
	المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017	

أما البنود التي يتكون منها كل محور فسيتم بيانها في الجانب العملي مباشرةً وذلك وفق ما أقره كل من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي.

ثالثاً-الإطار العملي للبحث:

1- لمحة موجزة عن مصرف سورية الدولي الإسلامي:

تأسس المصرف في 7 أيلول 2007 بموجب المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية، ويرأس مال قدره 5 مليار ليرة سورية وقد تم زيادة رأس المال خمسة مرات حتى عام 2017 ليصل إلى حوالي 9.5 مليار، كما تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية، يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مركزه الرئيسي في دمشق وفروعه البالغة 23 فرعاً في معظم المحافظات السورية ومكتبين.

2- اختبار فرضية البحث:

يتطلب اختبار فرضية البحث قياس قيمة مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي في مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة 2008 حتى 2017 وذلك بقياس قيمة كل محور من محاور هذا المؤشر كما يلي:

1. قياس قيمة محور مجلس الإدارة:

الجدول رقم (1): محور مجلس الإدارة												
الرقم	البنود	المعايير	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	مؤهلات أو خبرة المديرين	إذا تم الإفصاح (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	رقم أو نسبة المديرين المستقلين	الأغلبية (1) شيء آخر (0)	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1
3	الرئيس ليس المدير التنفيذي	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
4	عدد اجتماعات مجلس الإدارة / السنوات	أكثر من 6 (1) شيء آخر (0)	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1
5	رقم أو أرقام الأعضاء الإناء	نعم (1) شيء آخر (0)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
6	تشكيل مدونة السلوك والأعمال	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	مجموع الدرجات		3	3	3	3	4	4	5	5	5	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي 2008-2017

من الجدول السابق نجد أن مصرف سورية الدولي الإسلامي لم يحقق الدرجة المطلوبة (وهي 6) لهذا المحور في أي من سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة محققة 5 وأدنى قيمة 3.

2. قياس قيمة محور لجان الإدارة:

الجدول رقم (2) محور لجان الإدارة										
الرقم	البنود	المعايير	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	لجنة الحوكمة	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1
2	اللجنة التنفيذية	نعم (1) شيء آخر (0)	1	0	0	1	1	1	0	0
3	لجنة التدقيق	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1
4	لجنة المكافآت والترشيحات	أكثر من 6 (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1
5	لجنة المخاطر	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1
6	لجنة الأخلاقيات والالتزام	نعم (1) شيء آخر (0)	0	0	0	0	0	0	0	0
	مجموع الدرجات		5	4	4	5	5	5	4	4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي 2008-2017

من الجدول السابق نجد أن مصرف سورية الدولي الإسلامي لم يحقق الدرجة المطلوبة (وهي 6) لهذا المحور في أي من سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة محققة 5 وأدنى قيمة 4.

3. قياس قيمة محور التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية:

الجدول رقم (3): محور التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية										
الرقم	البنود	المعايير	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	نسبة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق	الأغلبية (1) خلاف ذلك (0)	0	0	0	0	1	1	1	1
2	الرئيس المستقل للجنة التدقيق	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	0	0	0	0	1	1	1	1
3	عدد اجتماعات لجنة التدقيق	4 أو أكثر (1) أقل من 4 أو لم يتم الإفصاح (0)	0	0	0	0	1	1	1	1
4	وجود إدارة أو وحدة لجنة تدقيق داخلية	1 أو أقل من 4 (1) أو لم يتم الإفصاح عنه (0)	1	1	1	1	1	1	1	1
5	تقارير التدقيق الداخلي إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1
6	مراجع تدقيق خارجي معين	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1
	مجموع الدرجات		3	3	3	3	6	6	6	6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي 2008-2017

من الجدول السابق نجد أن مصرف سورية الدولي الإسلامي حقق الدرجة المطلوبة (وهي 6) لهذا المحور في السنوات 2012 حتى 2017 سنوات وهي أعلى قيمة محققة في حين أن أدنى قيمة 3.

4. قياس قيمة محور حوكمة المخاطر:

الجدول رقم (4) : محور حوكمة المخاطر												
الرقم	البند	المعايير	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	توجيهات مجلس الإدارة بشأن قابلية تحمل المخاطر (بما ن حجم المخاطر)	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	رئيس لجنة المخاطر مستقل	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
3	غالبية أعضاء لجنة المخاطر مستقلين	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
4	توافر رئيس إدارة المخاطر	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
5	تقارير رئيس إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
6	رئيس إدارة المخاطر هو عضو في اللجنة التنفيذية	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	مجموع الدرجات		3	3	3	4	6	6	5	5	5	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي 2008-2017

من الجدول السابق نجد أن مصرف سورية الدولي الإسلامي حقق الدرجة المطلوبة (وهي 6) لهذا المحور في سنتي 2012 و2013 وهي أعلى قيمة محققة في حين أن أدنى قيمة 3.

5. قياس قيمة محور الحوكمة الشرعية:

الجدول رقم (5): محور الحوكمة الشرعية												
الرقم	البنود	المعايير	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	عدد أعضاء الهيئة الشرعية	3 أو أكثر (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	مهام الهيئة الشرعية	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
3	أعضاء الهيئة (ليس لهم حق التصويت) دون خلفية أساسية عن الشرعية	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
4	عدد اجتماعات الهيئة الشرعية	أكثر من 6 اجتماعات (1) خلاف ذلك (0)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5	المراجعة الشرعية أو قسم أو إدارة التدقيق	يكشف عن (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
6	بيان بشأن استخدام الدخل المحظور	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	مجموع الدرجات		4	5	5	5	5	5	5	5	5	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي 2008-2017

من الجدول السابق نجد أن مصرف سورية الدولي الإسلامي لم يحقق الدرجة المطلوبة (وهي 6) لهذا المحور في أي من سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة محققة 5 وأدنى قيمة 4.
6. قياس قيمة محور الشفافية والإفصاح:

الجدول رقم (6): محور الشفافية والإفصاح										
الرقم	البنود	المعايير	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	تقرير بشأن حوكمة الشركات	نعم (1) شيء آخر (0)	0	0	1	1	0	1	1	1
2	الإفصاح عن سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1
3	تقرير الشريعة الالتزام أو التدقيق	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1
4	تقرير إدارة المخاطر	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1
5	تقرير بشأن التدقيق أو الرقابة الداخلية	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1
6	التقرير المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات	نعم (1) شيء آخر (0)	0	0	0	0	0	0	0	1
	مجموع الدرجات		4	4	5	5	4	5	5	6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي 2008-2017

من الجدول السابق نجد أن مصرف سورية الدولي الإسلامي حقق الدرجة المطلوبة (وهي 6) لهذا المحور في سنتي 2016 و2017 وهي أعلى قيمة محققة في حين أن أدنى قيمة 4.

قياس قيمة مؤشر حوكمة الشركات الإجمالية:

الجدول رقم (7) مؤشر حوكمة الشركات											
الرقم	محاور حوكمة الشركات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	مجلس الإدارة	3	3	3	3	4	4	5	5	5	5
2	لجان مجلس الإدارة	5	4	4	5	5	5	4	4	4	4
3	التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية	3	3	3	3	6	6	6	6	6	6
4	حوكمة المخاطر	3	3	3	4	6	6	5	5	5	5
5	الحوكمة الشرعية	4	5	5	5	5	5	5	5	5	5
6	الشفافية والإفصاح	4	4	5	4	5	5	5	5	6	6
	الإجمالي لمؤشر حوكمة الشركات	22	22	23	24	31	31	30	30	31	31

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة

من الجدول السابق نجد أن مصرف سورية الدولي الإسلامي لم يحقق الدرجة المطلوبة (وهي 36) لمؤشر الحوكمة موضوع البحث في أي من سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة محققة 31 وأدنى قيمة 22.

2-1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر تطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي، وظهرت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (8): نتائج تحليل الارتباط

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.123 ^a	.015	-.040-	.129366479743

a. Predictors: (Constant), X

الجدول رقم (9): تحليل التباين

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.005	1	.005	.275	.606 ^a
	Residual	.301	18	.017		
	Total	.306	19			

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: y1

الجدول رقم (10): النموذج الخطي للانحدار البسيط

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.048-	.204		-.236-	.816
	X	.004	.007	.123	.524	.606

a. Dependent Variable: y1

من الجدول رقم 8 نجد أن قيمة معامل الارتباط R بلغت 0.123 وهو ارتباط طردي، أي كلما التزم المصرف بتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث أدى ذلك إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية، في حين بلغ معامل التحديد المعدل 1.5% حيث استطاع مؤشر الحوكمة أن يفسر 1.5% فقط من العائد على حقوق الملكية، كما نجد من الجدول رقم 10 أن قيمة sig تساوي 0.606 وهي أكبر من 0.05 أي أن النموذج غير معنوي ولا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على حقوق الملكية ويعود ذلك لعدم تحقيق المصرف لقيمة المؤشر الكاملة وهي 36 درجة خلال سنوات الدراسة.

2-2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر تطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على الموجودات لمصرف سورية الدولي الإسلامي، وظهرت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (11) نتائج تحليل الارتباط

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.148 ^a	.022	-.032-	.0140265920834

a. Predictors: (Constant), X

الجدول رقم (12) تحليل التباين

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.405	.532 ^a
	Residual	.004	18	.000		
	Total	.004	19			

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: y2

الجدول رقم (13) النموذج الخطي للانحدار البسيط

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.007-	.022		-.334-	.742
	X	.001	.001	.148	.637	.532

a. Dependent Variable: y2

من الجدول رقم 11 نجد أن قيمة معامل الارتباط R بلغت 0.148 وهو ارتباط طردي، أي كلما التزم المصرف بتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث أدى ذلك إلى ارتفاع العائد على الموجودات، في حين بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 2.2% حيث استطاع مؤشر الحوكمة أن يفسر 2.2% فقط من العائد على الموجودات، كما نجد من الجدول رقم 13 أن قيمة sig تساوي 0.532 وهي أكبر من 0.05 أي أن النموذج غير معنوي ولا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على الموجودات ويعود ذلك لعدم تحقيق المصرف لقيمة المؤشر الكاملة وهي 36 درجة خلال سنوات الدراسة.

رابعاً-النتائج:

1. لم يلتزم مصرف سورية الدولي الإسلامي بتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث خلال سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة محققة للمؤشر 31 درجة بفارق 5 درجات عن قيمته البالغة 36 درجة.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مؤشر الحكومة موضوع البحث في العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات ومن ثم في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي (وذلك نظراً لأن المصرف لم يحقق الدرجة المطلوبة للمؤشر وهي 36 درجة) وهو ما يثبت صحة فرضية البحث.

خامساً-التوصيات: المقترحات

1. ضرورة التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث وذلك من خلال توافر جوانب القصور في تطبيق محاور هذا المؤشر، عليه نوصي بما يلي:
 - وجود لجنة تنفيذية ولجنة للأخلاقيات والالتزام ضمن لجان مجلس الإدارة.
 - أن يكون رئيس إدارة المخاطر عضو في اللجنة التنفيذية.
 - أن تعقد الهيئة الشرعية أكثر من 6 اجتماعات سنوياً.
 - أن يحافظ المصرف على التزامه بتطبيق محوري التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية، والشفافية والإفصاح.
2. أن يتم دراسة أثر تطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في الأداء المالي للمصرف بعد الالتزام بتطبيقه بشكل كامل.
3. أن تلتزم المصارف الإسلامية في سورية بتطبيق هذا المؤشر وتدرس أثره في أدائها المالي أيضاً.

سادساً- المراجع:

1. الأسرج، حسين عبد المطلب (2014)، نحو اطار عمل لحوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية: (1)، 53.
2. الأشهب، إلياس (2014)، مسؤولية هيئة مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات- دراسة حالة شركة سونلغاز الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 32.
3. الإرشادات الدولية للممارسة الجيدة- تقييم وتحسين الحوكمة في المنشآت (2009)، إصدار الاتحاد الدولي للمحاسبين، ترجمة وتعريب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 8، 9.
4. بن رحمون، سليم، بوحفص، سميحة (2018)، التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، (6)، 98.
5. بورقبة، شوقي عشور، غربي، عبد الحليم عمار (2014)، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (1)، 111، 119.
6. الحلاق، سعيد سامي (2013)، حوكمة الشركات في مجال المصارف الإسلامية، ورقة عمل، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية بعنوان "حكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية - تجربة الأسواق الناشئة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 732.
7. حمدان، علام محمد، السرطاوي، عبد المطلب محمد، جبر رائد جميل (2013) أثر حوكمة الشركات في الأداء المالي والتشغيلي وأداء الأسهم في سوق الكويت المالية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، 20، (2)، 293.
8. حسام الدين، غضبان (2013)، "نحو تبني نموذج حوكمة إسلامي في المصارف الإسلامية- حالة ماليزيا"، ورقة عمل، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية بعنوان "حكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية - تجربة الأسواق الناشئة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 696.
9. حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية (2019)، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية في دولة الكويت، السلسلة 11، (3)، 2.

10. دودين، أحمد (2013)، أهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد، المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر، عمان الأردن.
11. دليل الحوكمة (2010)، مصرف البركة سورية، 28.
12. السويداوي، محمد مشرف حماد (2014)، الحاكمية المؤسسية وأثرها في مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الأردن، 42.
13. شقوف، محمد عمر، ميرة، عبد الحفيظ (2013)، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالخصخصة والمسؤولية الاجتماعية، ورقة عمل، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية بعنوان "حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية - تجربة الأسواق الناشئة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 125.
14. المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية (2006)، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ماليزيا، 6، 7، 8.
15. ممارسات الحوكمة الشركات في المصارف الإسلامية (2017)، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 12، 22، 24، 47، 46.
16. نسمان، إبراهيم اسحق (2009)، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 20، 21.
17. Hong Kong Institute of Certified Public Accountants, 2004, Corporate governance for public bodies: a basic framework, www.hkicpa.org.hk

ملحق يوضح قيم متغيرات الدراسة المستخدمة في تحليل الانحدار البسيط

الفترة	x	y1	y2
نصف أول 2008	22	0.002-	0.000
نصف ثاني 2008	22	0.030	0.004
نصف أول 2009	22	0.037	0.004
نصف ثاني 2009	22	0.015	0.001
نصف أول 2010	23	0.053	0.004
نصف ثاني 2010	23	0.076	0.006
نصف أول 2011	24	0.052	0.007
نصف ثاني 2011	24	0.049	0.007
نصف أول 2012	31	0.076	0.007
نصف ثاني 2012	31	0.014-	0.001-
نصف أول 2013	31	0.213	0.020
نصف ثاني 2013	31	0.246-	0.026-
نصف أول 2014	30	0.089-	0.009-
نصف ثاني 2014	30	0.061	0.006
نصف أول 2015	30	0.258	0.027
نصف ثاني 2015	30	0.170	0.020
نصف أول 2016	31	0.276	0.032
نصف ثاني 2016	31	0.215	0.029
نصف أول 2017	31	0.041	0.004
نصف ثاني 2017	31	0.115-	0.010-

X مؤشر حوكمة الشركات.

y1 العائد على حقوق الملكية.

y2 العائد على الموجودات.

أثر هيكل الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

* غذوان علي علي ** أحمد حسن العلي *** سالم كاسر ناصر

(الإيداع : 3 حزيران 2019, القبول : 14 تموز 2019)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحديد أثر هيكل الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث شملت الدراسة كامل مجتمع البحث المكون من 11 مصرفاً تجارياً خاصاً خلال الفترة (2012:Q1 - 2018:Q3). ولتحقيق هدف البحث تم تصميم نموذج رياضي مكون من عائد محفظة القروض كمتغير تابع، والوزن النسبي لكل من (الودائع الجارية، وودائع التوفير، والودائع الآجلة) كمتغيرات مستقلة، وحجم المصرف كمتغير ضابط. أظهرت نتائج البحث بالاستناد إلى تحليل مصفوفة البيانات المقطعية- الزمنية (Panel Data) للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 10)، إلى عدم وجود أثر معنوي لهيكل الودائع (للودائع الجارية، وودائع التوفير، والودائع الآجلة) في عائد محفظة القروض، وهذا يدل على عدم قدرة المصارف على توظيف وودائعها بصورة جيدة وخسارتها لجزء كبير من الأرباح خلال فترة الدراسة، كما أظهرت الدراسة وجود أثر معنوي سلبي لحجم المصرف في عائد محفظة القروض، مما يشير إلى وجود سيولة فائضة لدى المصارف وحرمانها من تحقيق عوائد كبيرة نتيجة عدم توظيف هذه السيولة.

الكلمات المفتاحية: الودائع المصرفية، حجم المصرف، العائد على محفظة القروض المصرفية.

The Impact of the Banking Deposits Structure on the Return of Loan Portfolio An Empirical study on Private Commercial Banks Listed on the Damascus Securities Exchange

Dr: Ghazwan Ali Ali

Dr: Ahmad Hassan al-Ali

Salem Nasser

(Received : 3 June 2019 , Accepted : 14 July 2019)

Abstract

The purpose of this study is to determine the impact of the banking deposits structure on the return of the loan portfolio of private commercial banks listed on the Damascus Securities Exchange, where the study included the entire research community, consisting of 11 private commercial banks during the period (2012: Q1 – 2018: Q3).

To achieve the objective of the research, a mathematical model was designed which includes: the return of the loan portfolio as a dependent variable and the deposits structure (current deposits, saving deposits, timing deposits) were defined as independent variables and bank size as a controlled variable.

The results of the research, based on the analysis of the cross-sectional data matrix (Panel –data) for private commercial banks using the statistical analysis program (Eviews 10), showed no significant effect of the relative weight (for current deposits, saving deposits and timing deposits), Which indicates that the banks weren't able to invest their deposits well and lost a large part of the profits during the period of study. The study also showed a negative significant effect on the bank size on the loan portfolio return, which indicates that there is a liquidity surplus in these banks, and as a result of not employing this liquidity it had lost huge profits..

Key words: Bank Deposits, Bank Size, Return On Bank Loan Portfolio.

1- المقدمة:

يعد القطاع المصرفي السوري من أهم الركائز الأساسية الداعمة للاقتصاد الوطني، ويتمثل الدور الرئيس لهذا القطاع في توفير القنوات والأدوات المصرفية لتعبئة المدخرات، وتمويل مختلف الفعاليات الاقتصادية بما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من التطورات والإنجازات التي تحققت في هذا القطاع، إلا أن الأوضاع الحالية التي تشهدها سورية وما نجم عنها من تخريب وتدمير كبيرين لمختلف القطاعات الاقتصادية، إضافةً إلى العقوبات الاقتصادية الدولية والعربية على سورية، كل ذلك أدى إلى ظهور تحديات عدة أمام المصارف التجارية الخاصة في سورية وأسهمت في خلق صعوبات كبيرة في ممارسات هذه المصارف لأنشطتها؛ كإخفاض عمليات الإقراض ضمن محافظها المصرفية، وارتفاع نسبة القروض غير المنتجة (القروض المتعثرة) وتكبدها لخسائر كبيرة، وعلى صعيد آخر فإن تحرير العديد من المناطق السورية من المجموعات الإرهابية والتحضير لإطلاق مرحلة إعادة الإعمار، يرتب على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بأن تقوم بتدعيم مراكزها المالية وتعزيز ملاءتها المالية بحيث تكون جاهزة وقادرة على تقديم التمويل المناسب وبصورة تنافسية مع المصارف الأخرى.

ويبقى تعزيز الأداء المصرفي وتطوره وتحقيق العوائد المرجوة بالنسبة للمصارف التجارية الخاصة في سورية مرهوناً بالبحث عن مصادر تمويل تتصف بدرجة مقبولة من الاستقرار، وعدم الاحتفاظ بنسب سيولة مرتفعة، ويبدو ذلك ممكناً من خلال قيام المصارف بجذب واستقطاب الودائع لأطول فترة ممكنة، بما يمكنها من توظيف هذه الودائع في استثمارات وقروض مدرة للدخل دون التعرض لمخاطر عمليات السحب المفاجئة على هذه الودائع، حيث تختلف مرونة عمليات السحب على الودائع تبعاً لأجلها المصرفية، فمرونة عمليات السحب المفاجئة على الودائع تحت الطلب تكون أعلى مما هي عليه بالنسبة للودائع الأجلة وودائع التوفير، ويتطلب ذلك من المصارف الاحتفاظ بنسب سيولة مقبولة لمواجهة عمليات السحب المفاجئة وغير المتوقعة.

2- مشكلة البحث:

تقوم المصارف التجارية التقليدية باستقطاب أنواع عدة من ودائع العملاء وفقاً لأجل مختلفه مقابل فوائد محددة، وتعتمد إلى استثمارها أو توظيفها بصورة قروض متنوعة لقاء فوائد وعمولات محددة أيضاً، وبناءً عليه يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

- ما أثر الوزن النسبي للودائع الجارية من إجمالي الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- ما أثر الوزن النسبي للودائع التوفير من إجمالي الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- ما أثر الوزن النسبي للودائع الأجلة من إجمالي الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3- أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال الفائدة العلمية والعملية التي يمكن أن يقدمها:
فمن الناحية العلمية: تبدو أهمية البحث في أن النظرية المالية وتحديداً في جانبها الكمي لم تكتمل بعد على الرغم من أهمية الأبحاث المنجزة في هذا المجال، إلا أن تباين نتائج هذه الأبحاث في أحيان كثيرة يخلق حاجة للاستمرار في البحث، وهذا من شأنه أن يذيب التناقضات العالقة من جهة، ويسلط الضوء على النقاط والجوانب الغامضة بالنسبة للمهتمين بهذه النظرية من جهة أخرى، الأمر الذي يدفعنا إلى تحديد حجم الفائدة العلمية التي يمكن أن يقدمها هذا البحث في موضوع أثر

هيكل الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض، ومما يجعل هذا البحث مرشحاً ليكون مرجعاً إضافياً للدراسات العربية التي تناولت الموضوع نفسه، ومنطلقاً لأبحاث مستقبلية تتعلق بموضوع البحث أو أحد جوانبه. أما من الناحية العملية: يمكن أن تتمثل أهمية هذا البحث في اتباع أسلوب علمي مناسب لتحديد هيكل الودائع المصرفية وأثر اختلاف هذه الودائع ودرجة استقرارها في عائد محفظة القروض المصرفية، والخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات وتقديمها لإدارات المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والجهات ذات العلاقة.

4- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد أثر هيكل الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- قياس أثر درجة استقرار أرصدة الودائع المصرفية (الجارية، والتوفير، والأجلة) في معدل عائد محفظة القروض.
- تحديد أهم الودائع المصرفية التي تسهم في تحقيق العائد الأفضل للمحفظة، وبما يُمكن المصارف من إدارة السيولة والربحية بصورة جيدة ومواجهة سحبيات المودعين المفاجئة.
- وضع استراتيجيات مناسبة لجذب الودائع المصرفية وتوظيفها في قروض مختلفة تتسجم مع أجل هذه الودائع، وتحقيق العوائد المرجوة من محفظة القروض.

5- فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى: يؤثر الوزن النسبي للودائع الجارية في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- الفرضية الثانية: يؤثر الوزن النسبي لودائع التوفير في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- الفرضية الثالثة: يؤثر الوزن النسبي للودائع الآجلة في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

6- الدراسات السابقة:

1-6- الدراسات باللغة العربية

❖ دراسة كريم المعاينة، وسام عبد الحميد (2018) بعنوان: أثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (2007-2016).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية (الودائع الجارية، وودائع التوفير، والودائع الآجلة، حجم المصرف) على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity: ROE) خلال الفترة الممتدة من (2007-2016)، وقد شملت عينة الدراسة ستة بنوك تجارية أردنية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للودائع الأكثر استقراراً في أرصدها وهي الودائع الآجلة، وودائع التوفير على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية، وبدل ذلك على قدرة البنوك على توجيه الودائع المستقرة نحو الاستثمارات المدرة للدخل دون الحاجة للاحتفاظ بسيولة مرتفعة، في حين أظهرت الدراسة وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للودائع غير المستقرة في أرصدة حساباتها وهي الودائع الجارية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية، حيث لا تستطيع البنوك التجارية

توجيه الودائع غير المستقرة إلى استثمارات مدرة للدخل، بالإضافة إلى أن البنوك التجارية تحتفظ بسيولة عالية مقابل عمليات السحب المفاجئة والمتكررة على هذا النوع من الودائع، إضافة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لحجم المصرف على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية.

❖ دراسة اللامي، علي حسين نوري (2016) بعنوان: أثر الودائع في صافي دخل المصارف: بحث تطبيقي في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين الودائع (الجارية، والتوفير، والثابتة) وصافي دخل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة (2010-2013)، واعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المتعدد لبيان أي نوع من الودائع يعد أكثر تأثيراً في صافي دخل المصرف، وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها: هناك علاقة طردية موجبة بين حسابات التوفير والودائع الآجلة وصافي دخل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، في حين لم تظهر علاقة بين حسابات الودائع الجارية وصافي دخل المصرف، وبينت الدراسة أن الودائع الآجلة هي الأكثر تأثيراً في صافي دخل المصرف بالمقارنة مع الودائع الأخرى، حيث بلغت قيمة معامل التحديد لها (0.60)، تليها حسابات التوفير؛ إذ بلغ معامل التحديد (0.46)، وهي تفسر التغير الحاصل في صافي دخل المصرف، أما معامل بيتا لودائع التوفير والودائع الآجلة فقد بلغ (0.01، 0.19) على الترتيب، في حين كانت معاملات الارتباط لودائع التوفير والودائع الآجلة والتي تقيس قوة علاقتها بصافي الدخل (0.68، 0.77) على التوالي وهي معاملات مرتفعة إحصائياً.

❖ دراسة المدهون، خالد محمد (2013) بعنوان: نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية. هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج يمكن من خلاله التنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية، وقد تم ذلك من خلال دراسة العوامل الداخلية المؤثرة على جذب الودائع في البنوك التجارية، واختبار النماذج التقديرية للتنبؤ بحجم الودائع بأنواعها المختلفة (الودائع تحت الطلب، ودائع التوفير، والودائع الآجلة)، واعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل حيث شملت الدراسة جميع المصارف التجارية الفلسطينية خلال الفترة (2000-2010)، وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها وجود علاقة انحدار موجبة بين الودائع الإجمالية ومجموعة من المتغيرات (قيمة الأصول، قيمة الاستثمارات، قيمة الاحتياطيات).

❖ دراسة الخالدي، حمد عبد الحسين راضي (2008) بعنوان: تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الداخلية المؤثرة في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية العراقية خلال الفترة (2000-2008) والإحاطة بالجوانب السلبية والإيجابية المتعلقة بطبيعة عمل هذه المصارف، وقد شملت عينة الدراسة ثمانية مصارف عراقية، واعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية (تحليل التباين، تحليل الانحدار المتدرج وغيرها) وعلى مجموعة من المؤشرات (السيولة النقدية، عمر المصرف، حجم المصرف، عدد الفروع، مصاريف الدعاية والإعلان، معدل توظيف الودائع ومعدل كفاية رأس المال)، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: يؤثر كل من حجم المصرف، مصاريف الدعاية والإعلان، معدل توظيف الودائع، عمر المصرف، السيولة النقدية، معدل كفاية رأس المال في عائد محفظة القروض، كما خلصت إلى عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لعدد الفروع في عائد محفظة القروض.

6-2- الدراسات باللغة الأجنبية

❖ دراسة Kumari. P و Gumasekara. H (2018) بعنوان: العوامل المؤثرة في جذب وتعبئة الودائع في سيريلانكا.

هدفت هذه الدراسة بصورة رئيسة إلى استكشاف العوامل الأكثر تأثيراً في جذب وتعبئة الودائع في المصارف التجارية في سيريلانكا، وقد اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من حسابات 120 عميل ممن لديهم حسابات وودائع ضمن ثلاث مناطق مختلفة في سيريلانكا، وذلك من خلال استبيانات معدة خصيصاً لهذه الغاية، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية وإيجابية بين جذب وتعبئة الودائع كمتغير تابع ومجموعة من العوامل المستقلة (سعر الفائدة على الودائع، الأمان المصرفي، عدد الفروع، الخدمات المصرفية، التكنولوجيا، الوعي)، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين حجم الودائع والمتغيرات الديموغرافية مثل (الجنس، المهنة، مستوى التعليم) التي تؤثر بصورة كبيرة على جذب وتعبئة الودائع.

❖ دراسة Omar و Ilamoya (2018) بعنوان: آثار تكاليف الإيداعات المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية في مقاطعة مومباسا- كينيا.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة آثار تكلفة الودائع على الأداء المالي للمصارف التجارية في مقاطعة مومباسا في كينيا، من خلال الاعتماد على عينة عشوائية بسيطة مكونة من 40 مصرفاً تجارياً، وتم جمع البيانات من خلال توزيع استبيانات على مدراء العمليات ومدراء العلاقات العامة ومدراء الفروع في المصارف الأربعة عينات البحث، واستخدمت الدراسة برنامج مجموعة الحزم الإحصائية (SPSS 22) في تحليل البيانات، وخلصت الدراسة إلى نتيجة متوقعة وهي أن الفائدة العالية على الودائع تسهم في جذب الودائع، وأن الفوائد المدفوعة على الودائع تقلل من ربح المصارف التجارية، وبالتالي يؤثر ذلك على الأداء المالي للمصارف التجارية.

❖ دراسة Velnampy, T & Pratheepkanth.P (2012) بعنوان: هيكل المحفظة والأداء: دراسة على المؤسسات المالية في سيريلانكا.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر هيكل المحفظة على الأداء، وذلك من خلال دراسة أثر مجموعة من العوامل المستقلة التي تمثل هيكل المحفظة (الدخل من الودائع، الدخل من الرهن، الدخل من القروض) على الأداء المتمثل بـ (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية). واستندت الدراسة إلى عينة مكونة من عشر مصارف من المصارف المدرجة في بورصة كولومبو خلال الفترة (2006-2010)، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين (الدخل من الودائع، الدخل من الرهن، الدخل من القروض) وأداء المصارف، وأوصت الدراسة بأن تقوم المصارف باستقطاب وودائع جديدة تتصف بالاستقرار، بما يسهم في ترتيب هيكل المحفظة بصورة فعالة واستخدام هذه المصادر في استثمارات وقروض طويلة الأجل وتحقيق المزيد من الأرباح.

بناءً على ما تقدم من الدراسات السابقة يمكن القول أن هذا البحث يتميز عن الدراسات السابقة في الناحيتين الآتيتين:

- الناحية الأولى: اعتمدت بعض الدراسات السابقة على دراسة درجة استقرار الودائع في أداء المصارف بصورة عامة، كما عمدت بعض الدراسات إلى دراسة أثر الودائع بصورة إجمالية في عائد محفظة القروض دون الإشارة إلى أثر كل نوع من أنواع هذه الودائع في عائد المحفظة، في حين عمدت أغلب الدراسات السابقة إلى التركيز على طرق جذب وتعبئة الودائع وأثرها في أداء المصارف، ويقوم هذا البحث على دراسة أثر هيكل الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض. بحيث تتمكن المصارف من تحديد الودائع الأكثر استقراراً والعمل على وضع سياسات مناسبة لجذبها وتوظيفها بصورة قروض مختلفة، بما يضمن تحقيق عوائد مناسبة للمحفظة.
- الناحية الثانية: يختلف هذا البحث أيضاً عن الأبحاث السابقة بميدان تطبيقه، حيث سيتم تطبيقه على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

7- منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مشكلة البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة بعد اختبار الفرضيات، وذلك من خلال الاطلاع على الأبحاث والمراجع المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث، والاعتماد على القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وسيتم استخدام تحليل مصفوفة البيانات المقطعية- الزمنية (Panel Data) للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews 10)، بغية الوصول إلى النتائج المطلوبة.

8- مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والبالغ عددها 11 مصرفاً، ونظراً لتوافر البيانات المصرفية المطلوبة بصورة ربعية التي تحقق هدف البحث فقد تم دراسة جميع هذه المصارف للفترة الممتدة (2012:Q1 - 2018:Q3)، وبالتالي فقد امتدت عينة البحث لتمثل مجتمع البحث تمثيلاً كاملاً خلال الفترة المدروسة. أما سبب اختيار المصارف التجارية الخاصة كمجتمع للبحث فيعود ذلك للأسباب الآتية:

- الظروف الحالية التي تشهدها سورية إضافةً إلى العقوبات الاقتصادية الدولية والعربية المفروضة على سورية في المرحلة الراهنة، وما أملتته هذه الظروف والعقوبات على القطاع المالي والمصرفي، من خلال توقف بعض فروع المصارف التجارية الخاصة في أغلب المناطق السورية التي طالتها أعمال التخريب والسرقة، حيث تتوزع هذه المصارف على أغلب المناطق السورية وتقدم خدماتها إلى شريحة واسعة من العملاء.
- عدم دراسة هذه المصارف سابقاً من خلال بحث علمي مشابه، على الرغم من دورها الكبير في استقطاب الودائع المصرفية وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لمختلف الأنشطة الاقتصادية.
- المصارف التجارية الخاصة هي إحدى أشكال المؤسسات المالية التي تقبل الودائع المصرفية وتقوم بمنح القروض والتسهيلات المصرفية لشريحة واسعة من العملاء، الأمر الذي يملئ ضرورة التعرف على هيكل الودائع المصرفية واستقرارها لدى هذه المصارف، ونسبة مساهمة كل من هذه الودائع في عائد محفظة القروض المصرفية خلال الفترة المدروسة.

9- حدود البحث:

- الحدود الزمانية: اقتصر البحث على الفترة ما بين 2012:Q1 إلى 2018:Q3، وهي فترة غاية في الأهمية نظراً لطبيعة الحرب والأوضاع التي تمر بها سورية في الفترة الحالية، ولم يتم إدخال الربع الأخير من عام 2018 لأن أغلب المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لم تقم بعد بنشر تقاريرها المالية.
- الحدود المكانية: اقتصر البحث على المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

10- النموذج الإحصائي ومتغيرات البحث:

يستند البحث على نموذج إحصائي يبين أثر هيكل الودائع المصرفية من خلال الوزن النسبي لكل من الودائع الجارية، وودائع التوفير، والودائع للأجل في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتم صياغة النموذج وفق الآتي:

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: (y) : المتغير التابع، (i) : عدد المصارف عينة البحث، (t) : عدد سنوات الدراسة، (α) قيمة المعامل الثابت، (β) الميل الحدي أو قيمة معامل الانحدار للمتغيرات المستقلة والضابطة في البحث، (X) تشير إلى المتغيرات المستقلة والضابطة في البحث، (ε) تشير إلى الخطأ العشوائي.

وصنفت متغيرات الدراسة إلى ثلاث مجموعات على النحو الآتي:

- **المجموعة الأولى (المتغير التابع):** وهو يعبر عن عائد محفظة القروض المصرفية (YP)، ويشير عائد المحفظة إلى مدى قدرة المصارف في توليد الأرباح من خلال تقديم القروض المصرفية، ويعبر عنه بالصيغة الآتية (الخالدي، 2008، 11):

معدل عائد محفظة القروض = الفوائد والعمولات من القروض / إجمالي القروض.

- **المجموعة الثانية (المتغيرات المستقلة):** وهي تعبر عن المتغيرات الآتية:

▪ الوزن النسبي للودائع الجارية (CD): ويعبر عنها بنسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع.

▪ الوزن النسبي لودائع التوفير (SD): ويعبر عنها بنسبة وداائع التوفير إلى إجمالي الودائع.

▪ الوزن النسبي للودائع الآجلة (TD): ويعبر عنها بنسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع.

- **المجموعة الثالثة (المتغيرات الضابطة):** وتضم حجم المصرف (Bank Size) بهدف التقليل من نسبة الخطأ

العشوائي في النموذج، ويتم قياس حجم المصرف من خلال استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول

(Schildbach, 2017, 2).

11- الجانب النظري للبحث:

11-1- الودائع المصرفية:

(1) **مفهوم الودائع المصرفية:** تمثل الودائع شريان الحياة بالنسبة للمصارف، كما تعد المصدر الأساس لأموال المصرف وأكثرها خصوبة وأقلها تكلفة، وتعرف **الوديعة لغةً** بأنها: إيداع شيء لدى شخص آخر لمدة معينة على أن يتعهد هذا الشخص برد الشيء نفسه عند الطلب، والوديعة؛ ما استودع، وأودع الشيء: صانعه، وأودعه مالا: دفعه إليه ليكون وديعة (سمحان، 2000، 14)، أما **الوديعة اصطلاحاً:** فهي الشيء الذي يودع عند شخص لأجل الحفظ (الحسيني، 2010، 19).

وفي المجال المصرفي تعرف **الوديعة** بأنها: "عقد يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقد وبوسيلة من وسائل الدفع ويلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حين حلول آجاله، كما يلتزم المصرف بدفع فوائد أو أرباح للمودع وحسب شروط العقد المتفق بينهم" (الشمري، 2014، 432).

(2) **أنواع الودائع المصرفية:** تصنف الودائع المصرفية إلى أنواع عدة يمكن ذكر أهمها على النحو الآتي:

أ) الودائع الجارية Current Deposits:

ويطلق على هذا النوع من الودائع مسميات مختلفة كالودائع تحت الطلب Demand Deposits، حسابات الشيكات Checking Accounts وحسابات عند الاطلاع Sight Account (عبد الحميد، 2002، 65).

ويشير هذا النوع من الودائع إلى اتفاق بين الزبون والمصرف يودع بموجبه الزبون مبلغاً من النقود لدى المصرف، بحيث يكون له الحق في سحبه في أي وقت ودون إخطار مسبق منه، ويمكن سحب الودائع تحت الطلب بدون إشعار مسبق وبمجرد تقديم الطلب إلى المصرف (اللامي، 2016، 366).

ويلجأ المودعين إلى هذا النوع من الودائع إلى استخدامها كأداة لتسوية معاملاتهم التجارية، بحيث يمكنهم السحب منها نقداً أو بموجب شيكات أو التحويل بين الحسابات المصرفية (المصري، 2017، 59).

وتعد الودائع تحت الطلب من أهم الودائع المصرفية بالنسبة للمصارف، حيث تشكل مصدراً أساسياً لسبولة المصارف، وأن وزنها النسبي بالنسبة لإجمالي الودائع يحدد قدرة المصارف في التوسع أو الانكماش في منح الائتمان، كما تشكل هذه

الودائع التزاماً فورياً بالدفع على المصارف، الأمر الذي يتطلب من المصارف الاحتفاظ بجزء من السيولة لمواجهة حالات السحب المفاجئة (سعيد، 2006، 309).

ب) الودائع للأجل Time Deposits:

وهي الودائع التي يتفق على عدم استردادها إلا بعد انقضاء أجل معين متفق عليه بين المصرف وصاحب الوديعة، ويعد هذا النوع من الودائع من أكثر مصادر التمويل الخارجية استقراراً للمصرف، مما يعطي المصرف مرونة أكبر في إقراضها أو استثمارها وتحصيل عوائد مجزية بالمقارنة مع الودائع تحت الطلب، كما تعتمد المصارف إلى دفع معدل أعلى من الفوائد على هذا النوع من الودائع بهدف جذب وتشجيع أكبر قدر ممكن من الإيداعات (المعاينة، 2018، 11). وتجدر الإشارة أنه يمكن للمودع أن يسحب هذا النوع من الودائع قبل انقضاء المدة المحددة، ولكنه يمكن أن يخسر جزءاً أو كامل الفوائد المستحقة على هذه الودائع، كما يجب على المودع أن يقوم بإخطار المصرف بفترة سابقة لعملية السحب.

ج) ودائع التوفير Saving Deposits:

تمثل ودائع التوفير اتفاقاً يقضي بإيداع الزبون مبلغاً من النقود لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة معينة، ويحق للزبون السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه، ولا يجوز كشف حساب التوفير ولا تمنح دفاتر شيكات لأصحابها، بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الإيداع والسحب بموجبها (اللامي، 2016، 366).

3) أهمية الودائع المصرفية:

تعد الودائع المصرفية من أهم المصادر المالية الخارجية بالنسبة للمصارف التجارية، وهي ضرورية لعمليات الاستثمار والإقراض المختلفة التي تمثل المصدر الرئيس لأرباح المصارف التجارية، وتتجلى أهمية الودائع المصرفية في النقاط الآتية:

- تعتبر الودائع من مصادر التمويل الرخيصة بالمقارنة مع رأس المال والاحتياطات، حيث يعتمد عليها المصرف في تدعيم طاقته الاستثمارية.
- تعد الودائع وسيلة مناسبة للحد من الضغوط التضخمية، حيث تمثل الودائع حجب جزء من الدخل الممكن التصرف به في شراء السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقييد الاستهلاك والتخفيف من الضغوط التضخمية.
- تعتبر الودائع من أقدم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية، حيث يمكن سحبها من قبل المودع في أي وقت، كما يمكن للمودع أن يستخدم بعضها في إتمام معاملاته أو التزاماته المالية (Ross, 1999, p36).
- توفر الودائع عائداً مجزياً للمودع بما يتناسب مع أجل الوديعة، إضافةً إلى توفر عنصر الأمان لهذه الأموال في حال تم إيداعها في المصارف ذات السمعة الجيدة.

11-2- حجم المصرف:

يسهم تحسن أداء المصارف في زيادة دورها في الاقتصاد، وإن أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة أداء المصرف هو حجم المصرف، حيث أن حجم المصرف الكبير يزيد من قدرته على تسخير قوى السوق وبلورة أنشطة اقتصادية عدة، والاستفادة من وفورات الحجم في الاقتصاد، إضافةً إلى فرض قراراتها الاستثمارية في السوق بقوة كبيرة مقارنةً مع المصارف ذات الحجم الصغير (Mwangi, 2018, 373).

كما يسهم حجم المصرف في تحديد ربحية المصرف، حيث أن المصرف ذو الحجم الكبير له تأثير على مختلف أنشطة المصرف بما في ذلك: الفرض الاستثمارية، استقطاب الودائع، تنويع محفظة القروض، السمعة والوصول إلى الأسواق

المالية بسهولة أكبر بالمقارنة مع المصارف الصغيرة، كما أن المصارف الكبيرة لديها القدرة على تنفيذ عدد كبير من الأنشطة المختلفة دفعة واحدة (Rahman, 2015, 140).

3-11- محفظة القروض المصرفية:

أ) مفهوم وأهمية محفظة القروض المصرفية:

تعتبر محفظة القروض المصرفية من أهم الأنشطة الاستثمارية جاذبة للقطاع المصرفي، ومصدراً مهماً لتوليد الأرباح، كما تعد مؤشراً جيداً على كفاءة المصرف في توظيف أصوله، إضافةً إلى دور القروض في تمويل الأنشطة الاقتصادية.

وتعرف القروض المصرفية بأنها: عبارة عن مبالغ نقدية تضعها المصارف تحت تصرف زبائنها المتعاملين معها وغيرهم لتمويل احتياجاتهم التجارية والاجتماعية ولمدة معينة يتم الاتفاق عليها، على أن يتعهد المقترض بسداد المبلغ وفوائده دفعة واحدة أو على دفعات أو بناءً على الاتفاق المبرم بين الطرفين (حسين، 2017، 44).

وتعرف محفظة القروض بأنها: تشكيلة محددة من قروض عدة مختلفة النوع، وتاريخ استحقاق، يحتفظ بها المصرف ويقوم بإدارتها إدارة كفوءة والمحافظة على الاختيار الناجح لتشكيلة القروض، مما يسمح بتخفيض المخاطر دون التضحية بالعائد المتوقع من ذلك الاستثمار (رزق، 2006، 152).

وتكمن أهمية محفظة القروض المصرفية في تنويع القروض (Diversification) بهدف تقليل المخاطر، وتلبية احتياجات السيولة من خلال اختيار توليفة من القروض حسب الأجل ومواجهة الطلبات الطارئة لسحوبات المودعين (Csongor, 2005, 21).

ب) العائد على محفظة القروض المصرفية:

يعد تقييم محفظة القروض المصرفية من خلال العائد المتوقع من استثمارات المحفظة أحد أهم المنافع الرئيسية للتعرف على مدى جدوى توظيف الموارد المالية، ويتضمن تقييم الأداء كل الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة لتحديد المخاطر ومواطن الخلل والتحكم بها، والتركيز على القضايا الائتمانية الحساسة (زيادة القروض غير المنتجة) وتجنب الوصول إلى مرحلة الإفلاس (Jerop, 2017, 441).

كما تكمن أهمية عائد محفظة القروض في توفير المعلومات الضرورية التي تسهم في صياغة سياسات وقرارات إدارة المحفظة بصورة دورية وسليمة (Guill, 2007, 13).

12- الجانب العملي للبحث:

شمل البحث وفق ما تمت الإشارة إليه سابقاً المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية جميعها والبالغ عددها (11) مصرفاً، حيث تم جمع البيانات المالية والضرورية لأغراض التحليل من قائمتي المركز المالي وقائمة الدخل خلال الفترة (2012:Q1 - 2018:Q3)، وبغرض اختبار الفرضيات وتحقيق هدف الدراسة تم استخدام البرنامج الإحصائي Eviews لتحليل البيانات، وذلك باستخدام أسلوب مصفوفة البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data Analysis)، حيث تمتاز هذه الطريقة بأنها تأخذ بعين الاعتبار: الاختلافات الفردية، وتنوع البيانات، وأقل ارتباطاً بين المتغيرات، وعدداً كبيراً من درجات الحرية، والتخفيف من مشكلة الارتباط الذاتي التي تواجه السلاسل الزمنية، كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملحوظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية (Baltagi, 2000). وبعد إجراء التحليل الإحصائي نحصل على النتائج الموضحة في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) نتائج اختبار الفرضيات

Dependent Variable: YP				
Method: Panel Least Squares				
Sample: 2012:Q1- 2018:Q3				
Periods included: 27				
Cross-sections included: 10				
Total panel (balanced) observations: 270				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.05096	0.20684	-0.24636	0.8056
CD	0.167268	0.202092	0.827687	0.4086
SD	0.178795	0.211153	0.846754	0.3979
TD	0.181276	0.202421	0.89554	0.3713
LOGSIZE	-0.00561	0.002848	-1.97091	0.0498
R-squared	0.260045	Mean dependent var		0.024085
Adjusted R-squared	0.22247	S.D. dependent var		0.016774
S.E. of regression	0.014791	Akaike info criterion		-5.53916
Sum squared resid	0.056005	Schwarz criterion		-5.35257
Log likelihood	761.786	Hannan-Quinn criter.		-5.46423
F-statistic	6.92055	Durbin-Watson stat		1.953413
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول رقم (2) تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

– الفرضية الأولى: يؤثر الوزن النسبي للودائع الجارية في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يشير الجدول رقم (2) إلى عدم وجود أثر معنوي للوزن النسبي للودائع الجارية (CD) في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار β للودائع الجارية (0.167268) عند مستوى معنوية ($0.05 < 0.4086$ و 0.10)، وبناء عليه نرفض الفرضية الأولى التي تنص على وجود أثر للوزن النسبي للودائع الجارية في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية والمصرفية التي تشير إلى أن الودائع الجارية أقل استقراراً، وتكاليف إدارتها مرتفعة، وتتطلب من المصارف الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة حالات السحب المفاجئة من قبل المودعين، كما دفعت الأوضاع الحالية التي تشهدها سورية والعقوبات الاقتصادية على القطاع المالي والمصرفي إلى قيام المودعين بإيداع أموالهم ومدخراتهم بصورة ودائع جارية خوفاً من أية ظروف طارئة قد تتعرض لها المصارف بحيث يمكن للمودعين سحب مدخراتهم بصورة سريعة، وقد بلغت حصة الودائع الجارية من إجمالي الودائع بالمتوسط (40%) خلال فترة الدراسة، الأمر الذي دفع بالمصارف إلى الاحتفاظ بنسب سيولة مرتفعة وعدم قدرتها على توظيف هذه الودائع بصورة قروض أو تسهيلات انتمائية وحرمانها من جزء كبير من العوائد.

– الفرضية الثانية: يؤثر الوزن النسبي لودائع التوفير في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يظهر الجدول رقم (2) عدم وجود أثر معنوي للوزن النسبي لودائع التوفير (SD) في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار β لودائع التوفير (0.178795) عند مستوى معنوية ($0.05 < 0.3979$ و 0.10)، فإن أي زيادة في ودائع التوفير لن تسهم في زيادة عائد محفظة القروض، وبناء عليه نرفض الفرضية الثانية التي تنص على وجود أثر للوزن النسبي لودائع التوفير في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وعلى الرغم من درجة استقرار ودائع التوفير بالمقارنة مع الودائع الجارية، فقد سمحت طبيعة هذه الودائع والأوضاع التي شهدتها سورية خلال فترة الدراسة في قيام المودعين بعمليات السحب والإيداع في مثل هذا النوع من الودائع، إلا أن حصتها من إجمالي الودائع المصرفية لم تتجاوز بالمتوسط (4%) خلال فترة الدراسة، وبالتالي لم تتمكن المصارف من الاعتماد على ودائع التوفير في منح القروض المطلوبة وتحقيق العوائد المرجوة.

– الفرضية الثالثة: يؤثر الوزن النسبي للودائع الآجلة في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يلاحظ من الجدول رقم (2) عدم وجود أثر معنوي للوزن النسبي للودائع الآجلة (TD) في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار β للودائع الآجلة (0.181276) عند مستوى معنوية ($0.05 < 0.3713$ و 0.10)، وبالتالي فإن أي زيادة في الودائع الآجلة لن يسهم في زيادة عائد محفظة القروض، وبناء عليه نرفض الفرضية الثالثة التي تنص على وجود أثر للوزن النسبي للودائع الآجلة في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

بلغ متوسط حصة الودائع الآجلة من إجمالي الودائع المصرفية خلال فترة الدراسة بالمتوسط (56%)، وعلى الرغم من درجة استقرارها بالمقارنة مع الودائع الجارية وودائع التوفير واعتماد المصارف بصورة رئيسية على هذا النوع من الودائع في

عمليات الإقراض، فقد تراجعت القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف الخاصة نتيجة الأحداث التي شهدتها سورية خلال فترة الدراسة من أعمال سرقة وتخريب وخروج العديد من المشاريع الممولة من قبل هذه المصارف عن الخدمة وعدم قدرة العملاء على تسديد أقساط القروض والفوائد المترتبة عليهم وبالتالي زيادة القروض المتعثرة (القروض غير المنتجة)، إضافة إلى عدم توفر الضمانات الكافية لمنح القروض الجديدة وزيادة حدة تقلبات سعر الصرف وغياب الرؤية الواضحة للعديد من المشاريع التي تتقدم بطلبات التمويل خلال الفترة المدروسة، كل ذلك دفع بالمصارف التجارية الخاصة عينة البحث إلى التريث أو التخفيف من عمليات منح القروض بصورة كبيرة، وانعكاس ذلك بصورة سلبية على عائد المحفظة.

كما يظهر الجدول رقم (2) النتائج الآتية:

- وجود أثر معنوي وبصورة سلبية لحجم المصرف والمعبر عنه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث يلاحظ أن قيمة معامل الانحدار β لحجم المصارف بلغ (-0.00561) عند مستوى معنوية (0.0498 > 0.05)، وبالتالي فإنه كلما زاد حجم المصارف التجارية الخاصة بنسبة 5% انخفض معدل العائد على محفظة القروض المصرفية بنسبة 0.0561%، ويمكن تفسير هذه النتيجة؛ بأن إجمالي الأصول الذي يعبر عن حجم المصارف عينة البحث يضم في بنوده نسبة كبيرة من العناصر التي تتصف بالسيولة العالية (النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي، أرصدة وودائع لدى المصارف وغيرها من العناصر) وهذا يتعارض مع هدف الربحية وانخفاض نسبة توظيف الأصول الأمر الذي أدى إلى انخفاض عائد محفظة القروض نتيجة زيادة حجم المصرف.
- بلغ معامل التحديد ما نسبته 22.24% مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة قيد الدراسة (الوزن النسبي لكل من الودائع الجارية وودائع التوفير والودائع الآجلة وحجم المصرف كمتغير ضابط) تفسر ما نسبته 22.24% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل العائد على محفظة القروض) بالاعتماد على معامل الانحدار، وتعد هذه النسبة منخفضة جداً في تفسير المتغير التابع.
- تشير نتيجة الاختبار الكلي في اختبار F (اختبار معنوية الانحدار بالكامل) إلى أن النموذج ككل معنوي، حيث أن قيمة F المحسوبة بلغت (6.92) وقيمتها الاحتمالية بلغت (0.000).
- بلغ معدل الاختبار التشخيصي (Durbin – Watson stat) ما قيمته (1.95) وهي نتيجة ضمن المجال الذي يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات.

13- النتائج والمناقشة:

خلص البحث إلى نتائج عدة، يمكن ذكرها وفق الآتي:

- (1) أظهرت نتائج البحث عدم وجود أثر معنوي للوزن النسبي للودائع الجارية (CD) في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتتقاطع هذه النتيجة مع دراسة (اللامي، 2016) التي أشارت إلى عدم وجود علاقة بين حسابات الودائع الجارية وصافي دخل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.
- (2) أظهرت نتائج البحث عدم وجود أثر معنوي للوزن النسبي للودائع التوفير (SD) والودائع الآجلة (TD) في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتتعارض هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (كريم المعايطه، 2018) التي أشارت إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية بين ودائع التوفير والودائع الآجلة، وأداء المصارف التجارية الأردنية ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية، كما تتعارض هذه النتيجة مع دراسة (اللامي،

2016) التي أشارت إلى وجود علاقة بين ودائع التوفير والودائع الآجلة وصافي دخل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.

(3) أظهرت نتائج البحث وجود أثر معنوي سلبي لحجم المصرف في عائد محفظة القروض للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتتعارض هذه النتيجة مع النتائج التي خلصت لها دراسة (كريم المعاينة، 2018) إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لحجم المصرف على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية، ودراسة (الخالدي، 2008) التي أشارت إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لحجم المصرف في عائد محفظة القروض.

(4) أظهر البحث أن المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تعاني من تخمة في الودائع وارتفاع في نسبة السيولة المصرفية في ظل غياب القنوات التسليفية، وبالتالي ارتفاع في تكاليف الفوائد على الودائع وانخفاض حصيلة الفوائد على القروض المصرفية وفقدانها لجزء كبير من الأرباح.

(5) أظهر البحث أن المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لا تعتمد على توظيف الودائع في مجال القروض خلال فترة الدراسة، حيث تشير القوائم المالية المنشورة إلى تحقيق هذه المصارف للأرباح من العناصر غير المباشرة كالبنود خارج الميزانية العمومية (Off- Balance Sheet) مثل الاعتمادات المستندية، والكفالات، والضمانات وغيرها من العناصر الأخرى.

14- التوصيات والمقترحات:

- (1) ضرورة أن تقوم المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالتخفيف من استقطاب الودائع المصرفية في المرحلة الأولى، والبحث عن قنوات تسليفية تتصف بالتنوع الجيدة، والعمل على خلق قروض أو منتجات مصرفية تتناسب مع طبيعة المرحلة الحالية.
- (2) ضرورة أن تقوم الجهات الحكومية والسلطة النقدية في سورية في ظل مرحلة إعادة الاعمار بخلق البيئة الملائمة لتشجيع المصارف على عمليات الإقراض وتوظيف السيولة الفائضة لديها.
- (3) تفعيل عمل مؤسسة ضمان مخاطر القروض المصرفية التي تم إحداثها مؤخراً في سورية، بما يسمح بتوفير الضمانات الكافية والضرورية لقيام المصارف بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لمختلف الفعاليات الاقتصادية.

15- قائمة المراجع والمصادر

15-1- المراجع العربية:

- 1- الحسيني، همام عبد الوهاب (2010)، أثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، العراق.
- 2- الخالدي، حمد عبد الحسين راضي (2008)، تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأهلية العراقية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24، ص 147-168.
- 3- الشمري، صادق راشد (2014)، إدارة العمليات المصرفية: مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 4- المدهون، خالد محمد (2013)، نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد 5، ص 148-176.
- 5- المصري، ميسون عبد الوهاب (2017)، الحماية القانونية للودائع المصرفية في سورية وأنظمة ضمان الودائع، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 42، ص 51-87.
- 6- المعايطة، وسام عبد الحميد كريم (2018)، أثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (2007-2016)، مجلة جامعة الحسين بن طلال، المجلد 4، العدد 1، الأردن، ص 11.
- 7- اللامي، علي حسين نوري (2016)، أثر الودائع في صافي دخل المصارف: بحث تطبيقي في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، العراق، ص 361-376.
- 8- حسين، وفاء جثير مزعل (2017)، البيئة الخارجية وأثر تحليلها في منح الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية على مصرف الرافدين والراشدين، مجلة جامعة ذي قار، العراق، المجلد: 12، العدد: 3، ص 142-157.
- 9- رزق، عادل (2006)، دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، منشورات اتحاد المصارف العربية، المجلد 1، ط 1، بيروت، لبنان.
- 10- سعيد، عبد السلام لفته (2006) تحليل الودائع المصرفية: نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 11، العراق، ص 306-354.
- 11- سمحان، حسين (2000)، العمليات المصرفية الإسلامية: المفهوم والمحاسبة، ط 1، مطابع الشمس، عمان، الأردن.
- 12- عبد الحميد، عبد المطلب (2002)، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر.
- 13- فوستر، جورج (2003)، تحليل القوائم المالية، تعريب: كاجيجي، خالد علي أحمد؛ ولد محمد فال، ابراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

15-2- المراجع الأجنبية:

- 1- Baltagi, B.H.(2000). **Econometric Analysis Of Panel Data**. 2nd Edition, Johan Wiley & Sons, New York, USA.
- 2- David, Csongor. Dionne, Curtis. (2005), **Banks Loan Portfolio Diversification**, Master's Thesis, School of Economics and Law, University of Gothenburg.

- 3- Guill, G,(2007), "**Credit Portfolio Management at Japanese Financial Institutions– Current Status and Challenges**"– Study Group on Credit Portfolio Management, The RMA journal, pp. 01–44.
- 4- Gunasekara, H. U., Kumari, P., (2018), "**Factors Affecting for Deposit Mobilization in Sri Lanka**", International Review of Management and Marketing, Vol. 8:(5). pp. 30–42.
- 5- Ilamoya, S, L., Omar, N., (2018), "**Effects of Bank Deposit Costs on Financial Performance of Commercial Banks in Mombasa County**", international journal of academics & research – ijarke, Vol. 1:(1). pp. 38–43.
- 6- Jerop,Toroitich, (2017), "**Credit Risk Management and Performance of Loan Portfolios among SACCOs in Kisumu County**", Kenya, The International Journal Of Business & Management, Vol. 5:(11), pp. 441–448.
- 7- Mwangi, Mirie (2018), "**The Effect of Size on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya**", European Scientific Journal, Vol. 14:(7), pp. 373– 385.
- 8- Rahman..M. M; Hamid. Md. K.; Mannan Khan, Md. Abdul (2015), Article: "**Determinants of Bank profitability**": Empirical Evidence from Bangladesh, International Journal of Business and Management; Vol. 10:(8), pp. 135– 149.
- 9- Schildbach Jan (2017), "**Large or small? How to measure bank size**", Deutsche Bank Research, Frankfurt, Germany.
- 10- Velnampy, T., (2012), "**Portfolio structure & Performance**": A study on Selected Financial Organization in Sri Lanka: <https://www.researchgate.net/publication/234690319>.

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في نسب الربحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

** محمد خالد بنود * آية نعلاني

(الإيداع : 4 شباط 2019 , القبول 24 تموز 2019)

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في نسب الربحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتتمثل مشكلة الدراسة بوجود بعض القصور في تطبيق قواعد الحوكمة في المصارف وفي مدى وجود علاقة بينها وبين زيادة نسب ربحية تلك المصارف من خلال دراسة نسبتين من نسب الربحية العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE).

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي، وذلك بالاعتماد على بيانات التقارير والقوائم المالية المنشورة وأيضاً تقارير حوكمة المصارف الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية تغطي الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 حتى عام 2016 التي عالجت موضوع الحوكمة والأداء المالي للمصارف.

تم استخراج بيانات الحوكمة من تقارير حوكمة الشركات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وتم تغريغ البيانات ورصد النتائج وجدولتها وإدخالها باستخدام برنامج Excel، وتم إعطاء وزن /1/ لقاعدة الحوكمة المطبقة والمطبقة بشكل جزئي، ووزن /0/ لقاعدة الحوكمة غير المطبقة، وتم استخراج النسب المالية لقياس أداء المصارف من موقع سوق دمشق للأوراق المالية من التقارير السنوية الموجودة لكل مصرف من المصارف، ومن ثم تم إجراء التحليلات الإحصائية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم الاعتماد على نسبة تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل التباين one way anova.

ثم عرض الآلية المتبعة في تطبيق مبادئ الحوكمة من قبل بعض المصارف السورية ودورها في تحسين الربحية ثم تحليل وتفسير النتائج والوقوف على إمكانية تعميمها.

خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها:

1- وجود اختلاف معنوي لتأثير تطبيق مبدأ حقوق المساهمين بالمستوى الضعيف والمتوسط في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2- وجود اختلاف معنوي لتأثير تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بمستوى جيد أكثر من تطبيقها بمستوى متوسط في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3- وجود اختلاف معنوي لتأثير تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمستوى جيد أكثر من تطبيقها بمستوى ضعيف أو متوسط في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: مبادئ الحوكمة - نسب الربحية.

The Impact of the Application of the Principles of Governance in the Profitability Ratios of Banks Listed in the Damascus Securities Exchange

Aya nassani *, Mohammed Khalid Bannoud * *

(Received : 4 February 2019 , Accepted : 24 July)

Abstract

This study aimed to identify the impact of the application of the principles of governance in the profitability ratios of banks listed in the Damascus securities market, the problem of the study is the existence of some shortcomings in the application of the rules of governance in the banks listed in the Damascus securities market and the extent of the relationship between them and the increase in the profitability ratios >These banks by examining two ratios of profitability return assets (ROA) and the return on Shareholders ' rights (ROE).

To achieve the objectives of the study, the descriptive approach was followed, based on the published reports and financial statements, as well as the bank governance reports under the supervision of the Syrian Securities and Markets Authority covering the period of time from 2010 to 2016 that addressed the subject of Governance and financial performance of banks.

The governance data were extracted from corporate governance reports under the supervision of the Syrian Securities and Exchange authority, and data were emptied, monitored, tabulated and entered using Excel, and the weight/1/ was given to the applicable and partially applied governance rule and weight/0/ of the governance base Not applied, the financial ratios for measuring the performance of banks from the Damascus Stock Exchange website were extracted from the existing annual reports of each bank, and then statistical analyses were carried out using the Social Sciences statistical Package (SPSS) programme, and the percentage of application was relied upon Principles of governance in banks Study hypotheses were tested using the one way anova variance analysis.

He then presented the mechanism used in applying the principles of governance by some Syrian banks and their role in improving profitability and then analyzing and interpreting the results and identifying the possibility of circulating them.

This study concludes with a series of findings, the most important of which are:

1- There is a moral difference to the impact of the application of the principle of shareholders ' rights at the low and intermediate level in the return on assets (ROA) for banks listed on the Damascus Securities Exchange.

2-There is a moral difference to the effect of applying the principle of disclosure and transparency at a good level rather than applying it at an average level of return on assets (ROA) for banks listed on the Damascus Securities Exchange.

3-There is a moral difference to the effect of applying the principle of the board of directors at a good level rather than applying it at a low or moderate level in the return on Shareholders ' rights (ROE) for banks listed on the Damascus Securities Exchange.

Keywords: principles of governance, profitability ratios.

* Postgraduate student (MSc), Dept. of Accounting, Faculty of Economics, University of Aleppo

** Dept. of Accounting, Faculty of Economics, University of Aleppo

1- المقدمة:

تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة خلال العقود القليلة الماضية نظراً للانهيابات المالية التي شهدتها العديد من الدول في المصارف وأسواق المال والشركات التي كان أحد أسبابها عدم الإفصاح الكامل والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية والمحاسبية للعديد من الشركات والوحدات الاقتصادية في أسواق المال.

وساد اعتقاد لدى مجموعة من الباحثين والاقتصاديين بدورها المهم وارتباطها بتحسين الأداء المالي والربحية وتخفيض المخاطر مما دعا لتشجيع الباحثين في كل انحاء العالم لإجراء المزيد من البحوث والدراسات التي تبحث في ذلك الموضوع.

ولأن المصارف من أهم أدوات التطور الاقتصادي في العصر الحديث، ونظراً لدورها في تجميع رؤوس الأموال الضخمة وتوجيهها لبناء الاقتصاد الوطني.

كل تلك الأسباب السابقة دعا الباحثة لإجراء هذه الدراسة للوقوف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة وبيان أثرها في نسب الربحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2- مشكلة البحث:

هناك قصور بشأن تبني مفهوم الحوكمة وتطبيق آلياتها ومبادئها بشكل عام ومدى وجود علاقة بينها وبين الربحية، ولذا فإن مشكلة البحث تكمن في الإجابة عن السؤال التالي:

هل يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة المصارف في نسب الربحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وينتج عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة المصارف في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
- هل يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة المصارف في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

3- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى التزام المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة وأهميتها في العديد من المجالات والتعرف على أثرها في نسب الربحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من خلال التالي:

- التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة المصارف في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- التعرف على أثر تطبيق مبادئ حوكمة المصارف في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4- أهمية البحث:

الأهمية العلمية: تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع مهم ألا وهو الحوكمة ودراسة علاقتها بالربحية التي تعد من أهم الأهداف التي يسعى جميع المستثمرون في السوق المالي للوصول إليه، ونظراً لأهمية عينة الدراسة التي اختارتها الباحثة وهي قطاع المصارف ودوره الكبير في استقطاب رؤوس الأموال، مما يحثنا على تعزيز مكانته بين باقي القطاعات في سوق دمشق للأوراق المالية.

الأهمية العملية: هذه الدراسة ستكون إحدى الدراسات التي تضع مؤشر حقيقي لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وستعمل على تشجيع المصارف على المزيد من الاهتمام والتطبيق لما لها من أثر في تحسين الربحية.

5- الدراسات السابقة:

5-1 دراسة شهوان، 2013م- بعنوان: "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان" [1]

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى وأثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان، ولتحقيق هدف هذه الدراسة وزع الباحث استبانات على شركات السوق الأول في بورصة عمان، وعددها (55) شركة وقد استخدم الباحث في الدراسة مجموعة من الطرق الإحصائية، والمتوفرة في برنامج SPSS، واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أنه يوجد تطبيق لمبادئ الحوكمة المؤسسية في شركات السوق الأول المدرجة في بورصة عمان، وأن هناك أثراً لتطبيقها في نسبة ربحية الشركة، كما أن هناك أثراً لتطبيقها في العائد على أصول الشركة.

5-2 دراسة حداد، 2013م- بعنوان: " مستوى حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأثره على مستوى الأداء المالي للبنوك العاملة في الأردن" [2]

1- تهدف الدراسة إلى تقييم مدى درجة تلبية مصادر تكنولوجيا المعلومات لمتطلبات المؤسسة من المعلومات وقياس أثر فاعلية هذه المعايير من الكفاءة، والسرية، والكمال، والوجود، والالتزام والتطابق، وموثوقية المعلومات.

2- عمليات تكنولوجيا المعلومات كما وردت في cobit5 ضمن خمسة مبادئ، وهي: التخطيط والتنظيم (lan& organize)، الامتلاك وال تنفيذ(acquire& implementation)، الدعم والتوصيل (deliver& support) المتابعة والتقييم (monitor& evaluate)، التوجيه والمراقبة (direct& monitor)، وقد تم بناء إطار عمل cobit5 الإصدار الخامس بناءً على إطار عمل 4.1 cobit الإصدار الرابع من خلال ربط الأطر isaca الرئيسية، وتعزيزها وتطويرها، مثل: (cobit5 framework, 2012).

وتحقيقاً لذلك قام الباحث بتوزيع استبانات على البنوك العاملة في الأردن، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة مجموعة من الطرق الإحصائية المتوفرة في برنامج SPSS. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

هناك تطبيق لمبادئ cobit5 لدى البنوك العاملة في الأردن، وأن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية على الأداء المالي للبنوك من خلال نسب العائد على رأس المال، العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية يعزى للعوامل الشخصية.

5-3 دراسة Christopher، 2009- بعنوان:

THE RELATIONSHIP BETWEEN CORPORATE GOVERNANCE AND BANK PERFORMANCE IN HONG KONG [3]

"العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المصرفي في هونغ كونغ"

هدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات، والأداء المصرفي، مع التحكم في عدد من العوامل المحددة الثابتة التي قد تؤثر على أداء المصارف، وتتألف عينة الدراسة من بيانات 23 بنك من عام 2005 وحتى عام 2007،

ووجدت هذه الدراسة ان المصارف ذات الحجم الأكبر من مجلس الإدارة والتي لديها مستوي ادني من القروض المتعلقة بالأطراف تميل إلى الأداء بشكل جيد. ويوضح هذا الاستنتاج اهميه حوكمة الشركات للأداء المصرفي. وان حجم البنوك يرتبط بشكل إيجابي بأداء البنك، مما يشير إلى ان البنك الأكبر سيكون أداءه أفضل. ويرجع ذلك إلى ان المصارف الكبيرة لديها قدره أفضل على تنويع مختلف أنواع المخاطر الناجمة عن الاستثمارات، لان لديها راس مال كاف لتحسين المعلومات التكنولوجية واستخدام فريق إدارة أفضل. وأظهرت النتائج التجريبية لهذه الدراسة ان المصارف المدرجة في القائمة كان أداءها أفضل من أداء المصارف غير المدرجة في القائمة. ولذلك، قد تكون للمصارف المدرجة في القائمة ميزة تنافسية بالمقارنة مع المصارف غير المدرجة في القائمة.

4-5 دراسة Alenazi، 2016- بعنوان:

The Role of Corporate Governance in Enhancing Performance and Reducing Corporate Risk: The Case of The UK Banking Sector [4]

دور حوكمة الشركات في تعزيز الأداء والحد من مخاطر الشركات: حالة القطاع المصرفي في المملكة المتحدة البريطانية. هدف هذه الدراسة إلى تقييم الأثر العام لحوكمة الشركات على أداء ومخاطر الشركات داخل الصناعة المصرفية. والدراسة تبحث في تأثير حوكمة الشركات على بعدين مهمين، وهما: كيفية أداء الشركة من حيث القضايا المالية والتشغيلية، ومخاطر الشركات من حيث السيولة وراس المال. ويجري الاختبار باستخدام نماذج القياس والتحليلات الإحصائية التي تكشف عن اتجاهات حوكمة الشركات. وتم دراسة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال توزيع استبانة على مجموعة من المصرفيين ووسطاء رأس المال البريطاني، وتبين نتائج هذا البحث وجود علاقة هامة بين أداء البنك ومبادرات حوكمة الشركات، وتشير هذه الملاحظة إلى ان أداء شركه مصرفيه يعتمد على حجم المجلس أو مدى فعالية أعضائه المعنيين. وهذا يعني ان هناك ميل، لمجلس أكبر للإشارة إلى أداء أفضل للشركات. ويقترح ان تعتمد الشركات مجلسا مثاليا. ففي حين انه يمكن لمجلس صغير ان يساهم بفعالية في عمليه صنع القرار، لكن من الممكن ألا تكون لديه الخبرة المطلوبة. وفي الوقت نفسه، قد تتأخر القرارات في مجلس كبير، بسبب المداولات المطولة، والمنازعات بين المديرين. ولذلك، فمن المهم ان تقرر الشركة الحجم الأمثل للمجلس، ويعتمد ذلك على المديرين الحاليين، والقضايا المحتملة التي تواجه الشركة. في مساله ازدواجيه الأدوار، قد يؤدي ذلك إلى تركيز السلطة في شخص واحد فقط، التي قد تكون ضاره لمصالح الشركة وكذلك المساهمين. وقد يسهم تعيين اللجان واللجان الفرعية في تحسين الأداء المالي وأدائه المخاطر. حيث ان كفاءة ومشاركه أعضاء اللجنة في أنشطه الشركة تملئ عليهم فعالية ومساهمه هذه اللجان. ولا توجد صلة ايجابية هامة تم تحديدها بين حجم لجنه المراجعة والأداء.

وكان وجود لجنه للأجور مهما في نموذج مخاطر راس المال ولكن ليس في نموذج مخاطر السيولة على الرغم من كونها ايجابية في كليهما.

- ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة:

يهدف هذه البحث إلى دراسة المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وستتمكن الباحثة من خلاله من معرفة مستوى التطبيق الفعلي للحوكمة ومبادئها في تلك المصارف، ومعرفة نقاط القوة والضعف، للعمل على سد الثغرات كون أن متغير الربحية يشكل جانباً مهماً من أعمال المصارف، وبذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في المدة الزمنية وبيئة التطبيق وأسلوب الدراسة العملية الذي اعتمد على تقارير الحوكمة المنشورة في هيئة الأوراق والأسواق المالية وليس على أسلوب الاستبانة كأغلب الدراسات السابقة.

6- فرضيات البحث:

ستختار الباحثة ثلاث مبادئ فقط وهي حقوق المساهمين والإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة لأنها من أهم مبادئ الحوكمة التي تعالج في تقرير الحوكمة المنشور في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وكون معالجة موضوع الحوكمة ضخمة ومتشعبة جداً ويحتاج لصفحات كثيرة لا يمكن الإحاطة به ضمن الصفحات المحدودة المخصصة لهذا البحث.

الفرضية الأساسية الأولى:

• يوجد أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. تفرع عنها الفرضيات التالية:

1- يوجد أثر لتطبيق مبدأ حقوق المساهمين في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2- يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3- يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

• يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة المصارف في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تتفرع عنها الفرضيات التالية:

1- يوجد أثر لتطبيق مبدأ حقوق المساهمين في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2- يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3- يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

7- متغيرات البحث:

المجموعة الأولى: المتغير المستقل Independent Variable مبادئ الحوكمة وهي:

حقوق المساهمين - الإفصاح والشفافية - مسؤوليات مجلس الإدارة.

المجموعة الثانية: المتغير التابع dependent Variable نسب الربحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وستختار الباحثة نسبتين فقط هما العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE).

8- حدود ومحددات البحث:

الحدود المكانية: تم الاعتماد على بيانات المصارف التجارية فقط واستثناء المصارف الإسلامية بسبب طبيعة عملها الخاصة.

الحدود الزمانية: سيغطي البحث البيانات المالية الموحدة للفترة من عام 2010 حتى عام 2016.

اقتصرت هذه الدراسة على اختيار ثلاث مبادئ فقط من مبادئ الحوكمة وهي (حقوق المساهمين - الإفصاح والشفافية - مسؤوليات مجلس الإدارة) لدراسة أثرها في نسب الربحية وهي (العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين).

9- منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي، في تجميع المعلومات وذلك بالاستفادة من المراجع العربية والأجنبية بالإضافة للتقارير والقوائم المالية للمصارف، ثم عرض الآلية المتبعة في تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في نسب الربحية ثم تحليل وتفسير النتائج.

وسيتم ذلك على دراسة تحليلية للقوائم المالية المنشورة للمصارف يتم من خلالها احتساب النسب المالية المذكورة، كما تقوم الباحثة بتحليل قوائم الحوكمة المنشورة في هيئة الأوراق والأسواق المالية لاستخراج مدى تطبيق قواعد الحوكمة من خلالها.

10- مجتمع وعينة البحث:

يتألف مجتمع البحث من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 14 مصرفاً ستختار الباحثة عينة تتألف من 11 مصرفاً وهي: (المصرف الدولي للتجارة والتمويل - بنك سورية والمهجر - بنك بيمو السعودي الفرنسي - البنك العربي سورية - بنك عودة سورية - بنك بيبيلوس سورية - بنك سورية والخليج - فرنسبنك سورية - بنك الأردن سورية - بنك الشرق - بنك قطر الوطني سورية).

وتم استثناء المصارف الإسلامية وهي: (بنك الشام الإسلامي - بنك سورية الدولي الإسلامي - بنك البركة سورية). بسبب طبيعة عملها الخاصة.

11- الإطار النظري للدراسة:

أولاً: تعريف الحوكمة:

هي مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم. هي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدى بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين. [5]

من وجهة نظر الباحثة هي عبارة عن أنظمة وتعليمات وضوابط وإجراءات تحدد العلاقات وكيفية عمل وإدارة الشركات والمؤسسات الاقتصادية وآلية التعامل بين مختلف الأطراف أصحاب المصالح بالشركة (إدارة الشركة ومجلس الإدارة والجهات الرقابية والعملاء والمساهمين والموظفين بما يعمل على حماية الحقوق وتعزيز قيمة المنشأة ودورها بالمجتمع.

ثانياً: أهمية حوكمة الشركات:

1. ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المستثمرين.
2. تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتدعيم القدرة التنافسية للشركات في أسواق المال العالمية، وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيس.
3. توفير مصادر تمويل للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو سوق المال خاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية.
4. تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية وتحقيق دعم واستقرار نشاط الشركات، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال، والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
5. تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات ومن ثم الدول.

6. الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار .
7. الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الشركة في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.[6]

ثالثاً: مبادئ حوكمة الشركات:

3-1 حماية حقوق المساهمين:

1. وجود طرق مضمونة لتسجيل الملكية-إرسال أو تحويل الأسهم-الحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب -المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين-انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة-نصيب في أرباح الشركة.
2. الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات، وأن يحصلوا على المعلومات التي تتعلق بأي تغييرات أساسية في الشركة مثل تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو ما يماثلها -الترخيص بإصدار أسهم إضافية-العمليات الاستثنائية التي تؤدي إلى التأثير في الشركة.
3. الحق في المشاركة والتصويت شخصياً أو غيابياً في اجتماعات الجمعية العامة، وتاريخ ومكان وجدول الأعمال، والموضوعات التي سيتم اتخاذ قرارات بشأنها في الاجتماع، وأن تتاح الفرصة لهم لتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالمراجعة الخارجية السنوية، ووضع البنود على جدول الأعمال، واقتراح قرارات في حدود معقولة.[7]
4. ينبغي الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تناسب مع ملكيتهم من الأسهم.
5. ينبغي أن يتم الإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، وكذلك العمليات الاستثنائية مثل الاندماجات وبيع حصص جوهرية من أصول الشركات، وينبغي أن تتم العمليات بأسعار شفافة وفي ظل شروط عادية تحمي حقوق كافة المساهمين وفقاً لطبقاتهم.
6. ينبغي تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية بما في ذلك المستثمرين المؤسسين، وينبغي على المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة وكلاء أن يفصحوا عن حوكمة الشركات الخاصة بهم وسياسات التصويت فيما يتعلق باستثماراتهم، بما في ذلك الإجراءات القائمة لديهم لتقرير استخدامهم لحقوقهم التصويتية، وأن يفصحوا عن الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المادي للمصالح التي قد تؤثر في ممارستهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم، وأن يتشاوروا مع بعضهم بعضاً فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقاً للتعريف الوارد في المبادئ، مع بعض الاستثناءات لمنع إساءة الاستغلال.[8]

3-2 الإفصاح والشفافية:

- 1- يجب الإفصاح عن النتائج المالية، ونتائج عمليات الشركة، وأهداف الشركة، والملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت. والعمليات المتعلقة بأطراف من الشركة أو أقاربهم.
- 2- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم وعملية اختيارهم وما إذا كان يتم النظر إليهم باعتبارهم مستقلين.
- 3- عوامل المخاطرة المتوقعة.
- 4- الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.
- 5- هياكل وسياسات الحوكمة وبصفة خاصة، ما يحتويه أي نظام أو سياسة لحوكمة الشركة والعمليات التي يتم تنفيذها بموجبها.[9]

6- ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.
7- ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية بواسطة مراجع مستقل، كفاء ومؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة.

8- ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، وعليهم واجب بالنسبة للشركة هو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة.

9- ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة.

10- ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين والسماحة ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون بعيداً عن أي تعارض مهم في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمون من مشورة. [10]

3-3 مسؤوليات مجلس الإدارة:

1- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، وعلى أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

2- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

3- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح. ويجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة، وأن يجري ذلك على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.

4- مراجعة استراتيجية الشركة، وخطط العمل، والموازنات السنوية، وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الانفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ، وبيع الأصول.

5- اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم وإحلالهم ومتابعة خطط التعاقد الوظيفي. [11]

6- ضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وإمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح.

7- متابعة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، والمساهمين.

8- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ووجود مراجع مستقل وإيجاد نظم الرقابة الملائمة، ونظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية، والالتزام بأحكام القوانين.

9- متابعة فعالية حوكمة الشركات التي يعمل المجلس في ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة.

10- الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات. [12]

رابعاً: نسب الربحية:

وهي من النسب الهامة التي تقيس نتيجة أعمال المشروع، وقدرته على تحقيق الأرباح، ومدى كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، واستخدام الموارد المتاحة، وكفاءة الخطط والسياسات الموضوعية للشركة، ومن أهم هذه النسب:

4-1 معدل العائد على الأصول (ROA):

يطلق على هذه النسبة القوة الإيرادية، وتحسب بموجب المعادلة التالية:

العائد على الموجودات = صافي ربح العمليات قبل الفائدة والإيرادات والمصروفات الأخرى والضريبة/مجموع الموجودات (أو معدل مجموع الموجودات)

وتعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقابلة بين مؤسسات تختلف اختلافاً كبيراً في مقادير أصولها العاملة، وفي تركيبة الجانب الأيسر وفي أعبائها الضريبية، وذلك بحكم كونها معياراً نسبياً لقياس كفاءة الإدارة في استخدام موجودات المؤسسة الموضوعة بتصرفها من مختلف المصادر. وتحقق هذه النسبة الغايات التالية:

1- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض، وذلك من خلال المقارنة بين معدل العائد وكلفة الاقتراض.

2- تعكس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية (دون الكفاءة المالية).

3- تعتبر من أفضل مؤشرات الكفاءة التشغيلية ومن أفضل أدوات المقابلة بين أداء المؤسسات المختلفة، وذلك لأنها لا تعكس أثر الرفع المالي، إذ أن بسط النسبة ومقامها لم يتأثرا بكيفية تمويل المؤسسة لموجوداتها. [13]

4-2 معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE):

يقيس معدل العائد على حقوق المساهمين ROE نسبة ربح الشركة إلى حجم حقوق المساهمين فيها ويحتسب بقسمة صافي دخل الشركة على إجمالي حقوق المساهمين. ويتم احتساب تلك النسبة كما يلي:

معدل العائد على حقوق المساهمين = صافي الدخل / حقوق المساهمين

وبشكل عام كلما ارتفع معدل العائد على حقوق المساهمين دل ذلك على قوة أداء الشركة ويعد دلالة واضحة على الإدارة الجيدة كون معدل العائد على حقوق المساهمين للشركة مع مرور الوقت متوقفاً على متوسط معدل العائد على حقوق المساهمين للشركات في القطاع نفسه، وربما يعكس أحياناً ارتفاع هذا المعدل ميل الشركة بشكل كبير إلى تمويل نشاطاتها بالدين حتى مع تحقيقها عائداً ضعيفاً على الموجودات وعليه فمن المفيد ألا يؤخذ هذا المؤشر بمعزل عن المؤشرات الأخرى. [14]

خامساً: الإطار العملي للدراسة:

تم تفرغ البيانات وجدولتها باستخدام برنامج Excel، وبلغ عدد المشاهدات (77) مشاهدة، وتم إعطاء وزن /1 لقاعدة الحوكمة المطبقة بشكل كامل والمطبقة بشكل جزئي، ووزن /0/ لقاعدة الحوكمة غير المطبقة، وتم إجراء التحليلات الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS)، وتم الاعتماد على نسبة التطبيق لمعرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل التباين one way anova، وأقل فرق معنوي LSD.

5-1 تحليل قواعد حوكمة المصارف المتعلقة بحقوق المساهمين:

جدول رقم (1) : نسبة تطبيق قواعد الحوكمة وترتيب كل قاعدة من قواعد حوكمة المصارف والمتعلقة بحقوق المساهمين

الترتيب	المتوسط الحسابي	القاعدة	الرقم
5	0	تركيز الملكية	1
4	0.08	توزيعات الأرباح	2
3	0.16	زيادات رؤوس الأموال وحقوق الأفضلية في الإصدارات الجديدة	3
1	1	الحصول على الكراس المطبوع للتقرير السنوي للشركة	4
5	0	الحق في التصويت خلال اجتماع الهيئة	5
1	1	قسم علاقات المساهمين	6
1	1	سجل خاص للمساهمين	7
5	0	وجود آلية لاستقبال الشكاوى والمقترحات من المساهمين	8
5	0	حق المساهمين الذين يملكون 10% من الأسهم الطلب بالقيام بأعمال تدقيق على سجلات ودفاتر الشركة	9
2	0.90	المسؤولية الاجتماعية	10
	0.41	إجمالي القواعد المتعلقة بحقوق المساهمين	

يشير الجدول إلى أن ما نسبته 41% من المصارف تطبق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين.

5-2 تحليل قواعد حوكمة المصارف المتعلقة بالإفصاح والشفافية:

جدول رقم (2): نسبة تطبيق وترتيب كل قاعدة من قواعد حوكمة المصارف والمتعلقة بالإفصاح والشفافية

الترتيب	المتوسط الحسابي	القاعدة	الرقم
1	1	الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة	1
6	0.56	سياسة الإفصاح	2
2	0.99	المتحدثون الرسميون	3
3	0.91	المواقع الالكترونية ومحتوياتها	4
4	0.86	آليات ضبط المعلومات	5
5	0.66	الإفصاحات الطارئة والأخرى	6
	0.83	إجمالي القواعد المتعلقة بالإفصاح والشفافية	

يشير الجدول إلى أن ما نسبته 83% من المصارف تطبق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية.

3-5 تحليل قواعد حوكمة المصارف المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة:

جدول رقم (3): نسبة التطبيق لكل قاعدة من قواعد حوكمة المصارف المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة

الترتيب	المتوسط الحسابي	القاعدة	الرقم
5	0.86	إحصائيات أعضاء المجالس	1
1	1	نسبة الملكية اللازمة للعضوية	2
4	0.90	شروط تشكيلة المجلس	3
10	0	محددات الملكية في النظام الأساسي	4
7	0.49	القرابة بين أعضاء المجلس	5
8	0.40	ممثلو الشخصيات الاعتبارية	6
6	0.77	جنسيات الأعضاء	7
9	0.18	مجموع ملكيات الأعضاء	8
2	0.99	عدد الاجتماعات	9
1	1	شروط العضوية	10
10	0	تعويضات ومكافآت الأعضاء	11
3	0.95	الجمع بين عضوية المجلس ومنصب المدير العام	12
	0.63	إجمالي القواعد المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة	

يشير الجدول إلى أن ما نسبته 63% من المصارف تطبق قواعد الحوكمة المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة.

4-5 اختبار الفرضيات:

بهدف تطبيق تحليل التباين تم تقسيم نسب التطبيق إلى ثلاث مستويات:

- المستوى الأول (تطبيق ضعيف) نسبة التطبيق أقل أو تساوي 50%.
- المستوى الثاني (تطبيق متوسط) نسبة التطبيق أكبر من 50% وأصغر من 70%.
- المستوى الثالث (تطبيق جيد) نسبة التطبيق أكثر أو تساوي 70%.

نصت فرضية العدم الأولى على أنه: " لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ حقوق المساهمين كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". وللتحقق من هذه الفرضية استخدم اختبار T للعينات المستقلة لأن نسبة تطبيق مبدأ حقوق المساهمين كانت ضمن المستويين الضعيف والمتوسط فقط والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم (4) : نتائج اختبار T للعينات المستقلة لبحث أثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين كأحد مبادئ الحوكمة في

العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

اختبار عينات مستقلة Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means							
	ليفيين للمساواة في التباين		اختبار للمساواة في المتوسط							
	F	Sig.	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference		
			الحرية	درجات	الذيل	المتوسط	فرق الخطأ المعياري	Lower الحد الأدنى	Upper الحد الأعلى	
ROA	Equal variances assumed (تساوي التباين) تجانس التباين	5.638	.020	1.280	75	.205	2.5587071	1.9993079	-1.4241184	6.5415327
	Equal variances not assumed (عدم تساوي التباين) (عدم تجانس التباين)			2.1994	40.204	.034	2.5587071	1.1634510	.2076557	4.9097585

أن $P = 0.02 < 0.05$ ، أي أن التباين غير متجانس، لذلك نختار السطر الثاني من الجدول لاختبار -T، وحيث أن $P = 0.034 < 0.05$ نرفض فرضية العدم أي يوجد اختلاف معنوي لتأثير تطبيق حقوق المساهمين بالمستويين الضعيف والمتوسط على ROA.

نصت فرضية العدم الثانية على أنه: " لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ حقوق المساهمين كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". وللتحقق من هذه الفرضية استخدم اختبار T للعينات المستقلة لأن نسبة تطبيق مبدأ حقوق المساهمين كانت ضمن المستويين الضعيف والمتوسط فقط والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم(5) : نتائج اختبار T لبحث أثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على حقوق

المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means							
	ليفيين للمساواة في التباين		اختبار للمساواة في المتوسط							
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference		
			الحرية	درجات	الذيل	المتوسط	فرق الخطأ المعياري	Lower الحد الأدنى	Upper الحد الأعلى	
ROE	Equal variances assumed	4.751	.032	.551	75	.583	3.5500610	6.4396469	-9.2783735	16.3784956
	Equal variances not assumed			.749	22.647	.462	3.5500610	4.7393746	-6.2625371	13.3626592

نلاحظ من الجدول أن $P = 0.032 < 0.05$ ، أي أن التباين غير متجانس، لذلك نختار السطر الثاني من الجدول لاختبار T، وحيث أن $P = 0.462 > 0.05$ نقبل فرضية العدم أي لا يوجد اختلاف معنوي لتأثير تطبيق حقوق المساهمين بالمستويين الضعيف والمتوسط على ROE.

نصت فرضية العدم الثالثة على أنه: " لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". وللتحقق من هذه الفرضية استخدم اختبار ليفين لتجانس التباين والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

جدول (6) نتائج اختبار ليفين لتجانس التباين لبحث أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

اختبار تجانس الفروق Test of Homogeneity of Variances

ROA

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
10.471	2	74	.000

بما أن $P = 0.000 < 0.05$ نرفض فرضية العدم أي أن التباين غير متجانس.

ولا يمكن تطبيق تحليل التباين ANOVA ، لذلك سنطبق اختبار أقل فرق معنوي LSD الجدول رقم (7)

Multiple Comparisons مقارنات متعددة

Dependent Variable: ROA متغير تابع

LSD

(I) MK2	(J) MK2	Mean Difference (I-J) متوسط الفرق	Std. Error الخطأ المعياري	Sig.	95% Confidence Interval مجال الثقة	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	-6.7492157-	3.8693213	.085	-14.459007-	.960575
	3.00	-2.4302654-	3.6600115	.509	-9.722998-	4.862467
2.00	1.00	6.7492157	3.8693213	.085	-.960575-	14.459007
	3.00	4.3189502*	1.7074927	.014	.916697	7.721204
3.00	1.00	2.4302654	3.6600115	.509	-4.862467-	9.722998
	2.00	-4.3189502-*	1.7074927	.014	-7.721204-	-.916697-

The mean difference is significant at the 0.05 level. * الفرق المتوسط كبير على مستوى

0.05

نلاحظ من الجدول رقم (7) أن تطبيق القاعدة رقم الإفصاح والشفافية بمستوى جيد كان لها تأثير أكبر في ROA من تطبيقها بمستوى متوسط، حيث أن $P = 0.014 > 0.05$.

نصت فرضية العدم الرابعة على أنه: " لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". وللتحقق من هذه الفرضية استخدم اختبار ليفين لتجانس التباين والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم (8) : نتائج اختبار ليفين لتجانس التباين لبحث أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

Test of Homogeneity of Variances

ROE

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
2.089	2	74	.131

بما أن $P = 0.131 > 0.05$ فإن التباين متجانس ويمكن تطبيق تحليل التباين والموضحة نتائجه ضمن الجدول

التالي:

(9) ANOVA

ROE

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	147.389	2	73.694	.173	.841
Within Groups	31485.986	74	425.486		
Total	31633.375	76			

نلاحظ من الجدول السابق أن $P = 0.841 > 0.05$ نقبل فرضية العدم: أي لا يختلف تأثير تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بمستوياته الثلاث على ROE.

نصت فرضية العدم الخامسة على أنه: " لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". وللتحقق من هذه الفرضية استخدم اختبار ليفين لتجانس التباين والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم (10): نتائج اختبار ليفين لتجانس التباين لبحث أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة كأحد

مبادئ الحوكمة في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

Test of Homogeneity of Variances

ROA

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
2.658	2	74	.077

بما أن $P = 0.077 < 0.05$ فإن التباين غير متجانس

ولا يمكن تطبيق تحليل التباين، لذلك سنطبق LSD الجدول رقم (11)

Multiple Comparisons

Dependent Variable: ROA

LSD

(I) MK3	(J) MK3	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	.4997933	1.944380 0	.798	-3.374468-	4.374055
	3.00	- 1.7850000-	2.425067 9	.464	-6.617053-	3.047053
2.00	1.00	-.4997933-	1.944380 0	.798	-4.374055-	3.374468
	3.00	- 2.2847933-	1.944380 0	.244	-6.159055-	1.589468
3.00	1.00	1.7850000	2.425067 9	.464	-3.047053-	6.617053
	2.00	2.2847933	1.944380 0	.244	-1.589468-	6.159055

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة P أكبر من 0.05 أي لا يختلف تأثير تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمستوياته الثلاث على ROA.

نصت فرضية العدم السادسة على أنه: " لا يوجد أثر لتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية". وللتحقق من هذه الفرضية استخدم اختبار ليفين لتجانس التباين والموضحة نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم (12) : نتائج اختبار ليفين لتجانس التباين لبحث أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة كأحد مبادئ الحوكمة في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

Test of Homogeneity of Variances

ROE

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
.029	2	74	.971

بما أن $P = 0.971 > 0.05$ فإن التباين متجانس ، ويمكننا تطبيق تحليل التباين والموضحة نتائجه بالجدول التالي:

(13) ANOVA

ROE					
	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	3878.158	2	1939.079	5.170	.008
Within Groups	27755.217	74	375.070		
Total	31633.375	76			

نلاحظ من الجدول السابق أن $P = 0.008 < 0.05$ نرفض فرضية العدم: أي يختلف تأثير تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمستوياته الثلاث على ROE ولتحديد هذا الاختلاف ضمن أي مستويات نطبق اختبار LSD

(14) Multiple Comparisons

Dependent Variable: ROE

LSD

(I) MK3	(J) MK3	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	10.5441286	5.8690076	.076	-22.238381-	1.150124
	3.00	23.4614286	7.3199385	.002	-38.046724-	-8.876133-
2.00	1.00	10.5441286	5.8690076	.076	-1.150124-	22.238381
	3.00	12.9173000	5.8690076	.031	-24.611553-	-1.223047-
3.00	1.00	23.4614286*	7.3199385	.002	8.876133	38.046724
	2.00	12.9173000*	5.8690076	.031	1.223047	24.611553

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

نلاحظ من الجدول أن تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمستوى جيد له تأثير أفضل على ROE من تطبيقها بمستوى ضعيف أو متوسط.

9-النتائج:

- 1- يؤثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين بالمستوى الضعيف والمتوسط في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 2- لا يؤثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين بالمستوى الضعيف والمتوسط في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 3- يؤثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بمستوى جيد أكثر من تطبيقها بمستوى متوسط في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 4- لا يؤثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية بمستوياته الثلاث في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 5- لا يؤثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمستوياته الثلاث في العائد على الأصول (ROA) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- 6- يؤثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بمستوى جيد أكثر من تطبيقها بمستوى ضعيف أو متوسط في العائد على حقوق المساهمين (ROE) للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

10-التوصيات:

- 1- الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل اوسع في الوحدات الاقتصادية وإجراء الندوات والدورات التدريبية وبذل المزيد من الجهود بهدف تنمية الوعي بدور الحوكمة وسد جميع الثغرات بين القواعد المكتوبة والتطبيق العملي.
- 2- الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين التي نالت الحد الأدنى من التطبيق مثل (تركز الملكية - الحق في التصويت خلال اجتماع الهيئة العامة - وجود آلية لاستقبال الشكاوى من المساهمين - حق المساهمين الذين يملكون 10% من الأسهم الطلب بالقيام بأعمال تدقيق على دفاتر الشركة) لما لهذا المبدأ من أثر على العائد على الأصول (ROA).
- 3- الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية التي نالت الحد الأدنى من التطبيق مثل (سياسة الإفصاح) لما لهذا المبدأ من أثر على العائد على الأصول (ROA).
- 4- الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بمسؤوليات مجلس الإدارة التي نالت الحد الأدنى من التطبيق مثل (محددات الملكية في النظام الأساسي - تعويضات ومكافآت الأعضاء) لما لهذا المبدأ من أثر على العائد على حقوق المساهمين (ROE).
- 5- إلزام جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بوجود سياسات مكتوبة للإفصاح لديها وبوجود موقع إلكتروني فعال يتم من خلاله نشر جميع المعلومات التي تهم الأطراف أصحاب العلاقة.
- 6- الاهتمام بشكل أكبر بحقوق المساهمين وخاصة مساهمي الأقلية بالشكل الذي يكفله الإطار التشريعي الناظم لعمل الشركات المساهمة ومساءلة الإدارات في حال التقصير من قبلها في حماية هذه الحقوق.
- 7- تشكيل لجان حوكمة منبثقة عن مجلس الإدارة في جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لمتابعة تطبيق مبادئ الحوكمة وتفعيلها بالشكل الأمثل.

- 8- تفعيل قاعدة حق المساهمين في التصويت في اجتماعات الهيئة العامة بقبول التصويت عن بعد دون الحاجة للحضور لمقر الهيئة، وخاصة في مثل ظروف الأزمة التي مرت بها سورية في هذه الفترة.
- 9- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي تهتم بالحوكمة والأداء المالي نظراً لأهمية الموضوع وانعكاسه الكبير على الأسواق المالية والتطور الاقتصادي.

11-المراجع:

- 1- شهوان يوسف محمد، 2013- أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الزرقاء، الأردن.
- 2- حداد حسام باسم يوسف، 2013- مستوى حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأثره على مستوى الأداء المالي للبنوك العاملة في الأردن دراسة ميدانية باستخدام الرقابة للمعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها "cobit5". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن.
- 3- Christopher, mo fung yung, 2009- **The Relationship Between Corporate Governance And Bank Performance In Hong Kong.** Master Thesis, the faculty of business, Auckland University Of Technology.
- 4- Alenazi, Samia, 2016- **The Role Of Corporate Governance In Enhancing Performance And Reducing Corporate Risk.** The Case Of UK Banking Sector. Doctoral Thesis, Durham University, UK.
- 5- سليمان محمد مصطفى، 2008- حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 14- 15.
- 6- الشيخ عبد الرزاق حسن، 2012- دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 29.
- 7- OECD, **Using The OECD Principles Of Corporate Governance A Boardroom Perspective,** (2004) OECD Publications Service, France, p.p.11.
- 8- الكيلاني صالح زيد، 2015- أثر الحوكمة المؤسسية في مكافحة الفساد المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين. رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الأردن، ص 27.
- 9- عبد الحميد عبد المطلب، 2009- المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 411-412.
- 10- www.cipe-arabia.org
- 11- حماد طارق عبد العال، 2007- حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات). الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ص 46-48.

- 12- سليمان محمد مصطفى، 2006- حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري. الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 51.
- 13- عقل مفلح محمد، 2009- مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 330.
- 14- الأنصاري أسامة، 1989- الأساليب الحديثة في إدارة المصارف التجارية. دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 255.

أثر التدقيق الداخلي في ربحية المصرف (دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي)

***عثمان نقار

**أيام ياسين

*فلك جحا

(الإيداع : 15 نيسان 2019, القبول 3 أيلول 2019)

الملخص

هدف البحث إلى دراسة آلية التدقيق الداخلي لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي وبيان أثره في ربحيته، من خلال بيان مدى التزام المصرف بتطبيق آلية الرقابة الداخلية المتمثلة بالتدقيق الداخلي، ومعرفة أثر التدقيق الداخلي في الربحية المتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي و جمع البيانات الأولية للبحث من خلال تصميم استبانات وتوزيعها على العينة المدروسة لمعرفة مدى تطبيقها للتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالربحية من القوائم المالية المنشورة عن الفترة الممتدة من 2008-2017، واختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع البحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

وأظهر البحث أن آلية الرقابة الداخلية المتمثلة بالتدقيق الداخلي ببعديها (لجنة التدقيق، المدقق الداخلي) مطبقة لدى المصرف موضوع البحث، بالإضافة إلى وجود ارتباط إيجابي متوسط بين آليات التدقيق الداخلي ومعدل العائد على حقوق الملكية، وارتباط إيجابي ضعيف بين آليات التدقيق الداخلي ومعدل العائد على الأصول. وتم اقتراح العديد من التوصيات أهمها: ضرورة التعاون بين لجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية لاتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بالأمور الشرعية، وضرورة تقديم المدقق الداخلي لتقريره المبدئي إلى كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق لاتخاذ القرارات المناسبة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الربحية.

* طالبة دراسات عليا، جامعة حماه

**أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد، جامعة حماه.

***أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد، جامعة حماه.

The Influence of Internal Audit on Bank Profitability (Case study of the International Islamic Bank of Syria)

falak jahana ayam yasin Othman Nakkar

(Recevid : 15 April 2019, Accepted :3 Septemper 2019)

Abstract

:The aim of the research is to study the internal audit mechanism of Syria International Islamic Bank and to show its impact on its profitability, by showing the bank's commitment to apply the internal control mechanism of internal audit, and to know the impact of internal audit on profitability represented in the rate of return on assets and rate of return on equity. In order to achieve the objectives of the research, the descriptive methodology was used and the primary data were collected for the research through the design of questionnaires and distributed to the studied sample to determine the extent of their application for internal audit, in addition to collecting and analyzing profitability data from the published financial statements for the period from 2008–2017, and testing the hypotheses related to the subject. Using spss statistical software.

The research showed that the internal control mechanism represented by the internal audit (the Audit Committee, Internal Auditor) is applied by the bank in question, in addition to a moderate positive correlation between the internal audit mechanisms and the rate of return on equity, and a weak positive correlation between the internal audit mechanisms and the rate of return on assets. .

A number of recommendations were proposed, the most important of which are the necessity of cooperation between the Audit Committee and the Shari'a Supervisory Board to take the necessary actions in relation to the Shariah matters.

Keywords: Internal Audit, Profitability.

1. مقدمة:

تلعب المؤسسات المصرفية دوراً حيوياً في النظم الاقتصادية الحديثة، بما تمتاز به من وظائف وما تزاوله من نشاط، إذ يعتبر التطور الذي حدث على وظيفة التدقيق الداخلي استجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الأعمال بشكل عام، فقد نشأ التدقيق الداخلي كوظيفة رقابية هامة داخل المؤسسات وبدأ تركيزه على النواحي المالية والمحاسبية، لكن التطور الذي حدث في بيئة الأعمال المصرفية أوجب على وظيفة التدقيق الداخلي أن تتطور لتشمل جوانب التدقيق التشغيلي وتقديم الاستشارات الإدارية والفنية العالية.

ويعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية إن لم يكن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المصارف، إذ أن تحقيق مثل هذه الأرباح، يمكنها من المحافظة على استمراريتها، بقائها، تدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، وتعزيز ملاءتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر والالتزامات التي تواجهها، وذلك خلافاً للخسائر التي تؤدي إلى تدهور أوضاع المصارف المالية وتآكل حقوق ملكيتها وتعرضها للعسر المالي والتعثر مما قد يفضي إلى تصفيتها، لذلك سيتم في هذا البحث دراسة وتقييم أثر التدقيق الداخلي في ربحية المصرف موضع الدراسة.

2- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في طرح التساؤلات الرئيسية التالية:

- ❖ هل التدقيق الداخلي مطبق فعلاً لدى مصرف سوريا الدولي الإسلامي؟
- ❖ هل يوجد أثر للتدقيق الداخلي في الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي؟
- ❖ هل يوجد أثر للتدقيق الداخلي في الربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية لدى مصرف سوريا الدولي الإسلامي؟

3- أهداف البحث وأهميته:

3-1 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة التدقيق الداخلي لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي وبيان أثره في الربحية، ومنه يمكن تحديد أهداف البحث في النقاط التالية:

- ❖ بيان مدى تطبيق مصرف سورية الدولي الإسلامي للتدقيق الداخلي.
- ❖ بيان أثر التدقيق الداخلي في الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.
- ❖ بيان أثر التدقيق الداخلي في الربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.

3-2 أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على التدقيق الداخلي الذي يعتبر من أهم الوظائف التي تركز عليها المنظمات لتحقيق الرقابة الداخلية، فازدياد الفساح والأزمات المالية والمصرفية نتيجة سوء الرقابة يدعو للتساؤل والرغبة في معرفة متطلبات الرقابة الداخلية متمثلة (بالتدقيق الداخلي) ومدى الالتزام بتطبيقها، بالإضافة لمعرفة الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الربحية، بحيث يشكل التدقيق الداخلي الأداة التي يمكن للمصارف من خلالها تحديد مواقع الخلل والانحرافات عن المعايير ومعالجتها لتحقيق الكفاءة في الأداء.

4- فرضيات البحث:

على ضوء الأهداف تم صياغة الفرضيات التالية:

- ❖ إن آلية الرقابة الداخلية متمثلة بالتدقيق الداخلي مطبقة لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.

❖ لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتدقيق الداخلي في الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.

❖ لا يوجد أثر للتدقيق الداخلي في الربحية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.

5- منهج البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي على أرض الواقع بوصفها والتعبير عنها كما وكيفاً وتحليل وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في حل المشكلة قيد الدراسة.

6-مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع البحث من المصارف الخاصة العاملة في البيئة المصرفية السورية، وتكونت عينة الدراسة من المصرف الذي تعاون بتقديم المعلومات لإتمام البحث وهو (الإدارة العامة لمصرف سورية الدولي الإسلامي)، أما أفراد مجتمع الدراسة فهم من المدراء التنفيذيين، المدراء الماليين، مدراء الأقسام، المدققين الداخليين، وغيرهم من الموظفين في الإدارة العامة للمصرف.

حيث قامت الباحثة بتوزيع (30) استبانة على عينة عشوائية من المدراء التنفيذيين، المدراء الماليين، مدراء الأقسام، المدققين الداخليين، وغيرهم من الموظفين وقد استردت (26) استبانة صالح منها للتحليل (24) استبانة أي ما نسبته 80%.

7- متغيرات البحث:

❖ المتغير المستقل: التدقيق الداخلي.

❖ المتغيرات التابعة: الربحية ممثلة في (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية).

8- الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة:

قامت الباحثة بجمع البيانات الأولية المتعلقة بالتدقيق الداخلي من خلال تصميم استبانات وتوزيعها على العينة المدروسة لمعرفة مدى التزامها بتطبيق التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالربحية من القوائم المالية المنشورة عن الفترة الممتدة من 2008-2017، فقد تم قياس الربحية من خلال المؤشرات المالية الممثلة لها، ومن ثم تم استخدام الإحصاء الوصفي لوصف إجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة باستخدام (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التكرارات، النسب المئوية) واستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لإجراء الاختبارات الإحصائية (اختبار التوزيع الطبيعي، واختبار ألفا كرونباخ، واختبار (One-Sampel T Test)) واختبار فرضيات الدراسة تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Anova) وتم استخدام قاعدة القرار التالية في اختبار الفرضيات:

❖ نقبل الفرضية الصفرية (العدم) إذا كانت القيمة المعنوية SIG أكبر من 0.05 (عند مستوى ثقة 95%)، ويكون القرار بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع".

❖ نقبل الفرضية البديلة إذا كانت القيمة المعنوية SIG أصغر من 0.05 (عند مستوى ثقة 95%)، ويكون القرار بأنه "يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع".

9- الدراسات السابقة:

دراسة سليمان حمادي، داوود سلطان، (2018) بعنوان: "التدقيق الداخلي في البنوك التجارية"¹.

¹ حمادي، سليمان، سلطان، داوود، (2018)، التدقيق الداخلي في البنوك التجارية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد 117.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في تقويم أداء المصرف التجاري العراقي، من خلال استعراض أنموذج تطبيقي لقسم من أقسام المصرف التجاري لإجراء مقارنة قياسية بين ما هو مطبق فعلاً وبين معيار موضوع لتحديد الانحرافات بين الواقع الفعلي والمسارات الصحيحة المتمثلة بالتعليمات المصرفية الصادرة من البنك المركزي العراقي ومقررات بازل، وقد خلص البحث بمجموعة من النتائج أهمها: شمولية التدقيق الداخلي لجميع جوانب العمل المصرفي ودوره الفعال في تحسين الأداء، كما أوصى البحث بمجموعة من المقترحات أهمها: متابعة تنفيذ ما يرد في التقارير الداخلية وضرورة الاستفادة من الطرائق الحديثة المعتمدة عالمياً في التدقيق الداخلي.

دراسة أحمد أبو جبريل، علي الذنبيات (2016) بعنوان: " أثر التدقيق الداخلي في الحد من إدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في سوق عمان المالي"²:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التدقيق الداخلي في الحد من إدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في سوق عمان المالي ولتحقيق ذلك تم تحليل البيانات المالية للشركات عينة الدراسة، حيث تم قياس المتغير التابع المتمثل بالمستحقات الاختيارية باستخدام نموذج جونز المعدل، ومن أجل قياس المتغيرات المستقلة تم تصميم استبيان وتوزيعه على أفراد عينة الدراسة، وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للتدقيق الداخلي على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية، وأوصت الدراسة بضرورة نشر التوعية من قبل الجهات المعنية في سوق عمان المالي حول المخاطر التي تترتب على ممارسات إدارة الأرباح.

يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في أنه يقيس أثر التدقيق الداخلي في الربحية بينما شملت الدراسات السابقة قياس أثر التدقيق الداخلي في الأداء المالي بشكل عام، كما يختلف عنها في أنه يدرس حالة مصرف في البيئة المصرفية السورية، بينما كانت عينة الدراسات السابقة في كل من سوق العراق وعمان.

10- الإطار النظري للبحث:

10-1 التدقيق الداخلي:

10-1-1 مفهوم التدقيق الداخلي

عرفت جمعية المحاسبين القانونيين المتعمدين (ACCA) التدقيق الداخلي بأنه "الأداة الرقابية الرئيسية على كافة أنظمة الرقابة الداخلية وهو التقييم المستقل والموضوعي لأنظمة الرقابة الداخلية لدى المؤسسة بهدف إدارة المخاطر بطريقة فعالة في حدود درجة تقبل المخاطر".

وعرفه معهد المراجعين الداخليين الأمريكي أنه "نشاط مستقل يتم استخدامه داخل المنظمات الاقتصادية للعمل على فحص وتقييم الأنشطة الاقتصادية والمالية والإدارية، ورفع تقرير بما تم من فحص وتقييم للإدارة العليا للمنظمة لكي تتخذ ما تراه مناسباً من قرارات إذا كان هناك حاجة لذلك"

ومما سبق ترى الباحثة أن التدقيق الداخلي يمثل أحد الوظائف الإدارية للمنشأة والتي تقدم خدماتها للإدارة العليا، إذ أنها لم تعد مجرد رقابة مالية مستمرة لكشف الأخطاء وتصحيح الانحرافات، بل تعدى دورها إلى تقديم الاستشارات لتحسين الأداء وتجنب المخاطر.

² أبو جبريل، أحمد، الذنبيات، علي، (2016)، أثر التدقيق الداخلي في الحد من إدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير منشورة، عمان.

كما أن نشاط التدقيق الداخلي يتم من خلال وحدة تنظيمية تابعة للجنة التدقيق والتي تتبع مجلس الإدارة، وتقوم وحدة التدقيق الداخلي بإعداد خطة عمل سنوية تعتمد من لجنة التدقيق وتقدم تقرير دوري عن نشاط التدقيق الداخلي.

10-1-2 أهداف التدقيق الداخلي:

يمكن تحديد أهداف المراجعة الداخلية فيما يلي: (سليمان حمادي، داوود سلطان، 2018)

- ✓ اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات في الوقت المناسب والعمل على تصحيحها ومنع تكرارها في المستقبل.
- ✓ التأكد من دقة ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية.
- ✓ التحقق من اتباع السياسات والإجراءات الداخلية واللوائح والقوانين الخارجية.
- ✓ تحديد مخاطر المنشآت وتخفيضها إلى الحد الأدنى.
- ✓ الاستخدام الكفء للموارد ومساعدة إدارات المنشأة على القيام بمسؤوليتهم بكفاءة وفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والمعلومات الملائمة.

وبالتالي أصبح التدقيق الداخلي عبارة عن أداة رقابية إدارية تهدف إلى مساعدة الإدارة وغيرها من الجهات الأخرى في المنشآت في تقييم كفاءة وفعالية العمليات المالية والتشغيلية بهدف تحقيق الأهداف المنشودة (روان البيروتى، 2015) وبالتالي يمكن القول أن التدقيق الداخلي يعتبر من أهم الوظائف التي تركز عليها المنظمات لما له من أثر في تركيز وتطوير نظام الرقابة الداخلية وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.

10-1-3 أسس ومتطلبات تطبيق التدقيق الداخلي في المصارف:

إن تحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المنظمات المصرفية يتطلب مراعاة مجموعة من الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:

أ. الأسس الإدارية: تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث: (أحمد أبو جبريل، علي الذنبيات 2016)

- ✓ وضوح الأهداف الرئيسية والثانوية للمصرف، حيث يسترشد المسؤولون بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.
- ✓ تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم، وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.
- ✓ تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قدرًا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.
- ✓ تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه، من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

ب. الأسس المالية والمحاسبية: ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف

عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها: (سليمان حمادي، داوود سلطان، 2018)

- ✓ مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.

✓ توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه؛ الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الأمان وحجم السيولة، إلا أن ارتفاع درجة الأمان؛ تقود إلى ضياع فرص استثمارية للمصرف، لأن النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عوائدها؛ لذلك يجب على إدارة المصرف إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها، ودرجة الأمان اللازمة.

ومما سبق يمكن القول بأن للتدقيق الداخلي أهمية كبيرة في المؤسسات المصرفية لما له من أثر على سير العمل داخلها بحيث أكدت أسس تطبيقه على ضرورة موازنة المصارف فيما بين السيولة والربحية والأمان، لتحقيق العائد المناسب وفق مستوى المخاطر الاستثمارية المرغوبة، مع التحوط لسيولة نقدية ملائمة لمتطلبات سحبات العملاء وصولاً إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين وضمان استمرارية العمل فيها.

10-2 الربحية في المصارف:

تعد الربحية مقياس لأداء إدارة المصرف حيث تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية عن كفاءة إدارة المصرف كما ومدى فاعلية السياسات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية المتبعة من قبل المصرف.

10-2-1 مفهوم الربحية في المصارف:

تعتبر الربحية عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعد هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدات الكلية أو الجزئية (مفلح عقل، 1989).

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى الفرق بين الربح والربحية، فالربح من الناحية المحاسبية "عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال فترة زمنية محددة"، ومن الناحية الاقتصادية "عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرصة البديلة، ويعني ذلك أن الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود التكاليف المضافة" (قدوري أبو حمد وآخرون، 2005)، لذلك يمكن القول أن الربح "مفهوم مطلق" يشير إلى إجمالي الدخل المتحقق خلال فترة زمنية معينة، دون الإشارة إلى الموارد المتاحة لدى الإدارة.

أما الربحية يقصد بها الأرباح مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الأموال، لذلك يمكن القول أن الربحية "مفهوم نسبي" فهي عبارة عن معدل يعبر عن الربح كنسبة مئوية من إجمالي الأصول أو أي عوامل أخرى تدخل في تحقيقه.

10-2-2 آليات تعظيم الربحية في المصارف:

توجد مجموعة من الطرق والأساليب يمكن من خلالها تحسين الربحية في المصارف منها (صبرين قنيدي، 2015):

✓ البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها المصرف في قطاعات وأنشطة جديدة أوفي مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين.

✓ رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها.

✓ الانتفاع الكامل بالمعلومات والأصول المتاحة تحت تصرف المصرف

✓ ترشيد النفقات وضغطها ولاسيما في المصارف العامة.

ومما سبق يمكن القول أن الربحية هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرار، ومؤشر اقتصادي يعبر عن كفاءة الإدارة المصرفية في استثمار الإمكانيات المتاحة.

10-2-3 مؤشرات قياس الربحية:

يوجد مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى فعالية المصرف في جني الأرباح الصافية، فهي تعبر عن مدى الكفاءة التي يتخذ فيها المصرف قراراته الاستثمارية والمالية، وتمثل علاقات رياضية بين العناصر المختلفة لبيان الدخل والميزانية العمومية، ومن أهم هذه المؤشرات:

1. معدل العائد على الأصول (الموجودات) ROA:

يشير هذا المؤشر إلى العلاقة بين الأرباح المتحققة والأصول المساهمة في تحقيقها. ويقيس هذه المؤشر مدى كفاءة إدارة المصارف في استثمار الأموال التي تحصل عليها من جميع مصادر التمويل سواء كانت داخلية أم خارجية (فادي القعايدة، 2012)، ويعد العائد على الأصول مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاءة المصارف ومقياساً لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، ويتم احتساب معدل العائد على الأصول ROA من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول (لانا زاهر، 2014).

$$\text{معدل العائد على الأصول ROA} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{الأصول}) \times 100.$$

2. معدل العائد على حقوق الملكية ROE:

يشير هذا المؤشر إلى العائد المتحقق من استثمار أموال المالكين، أي أنه يقيس كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح من كل وحدة مستثمرة من حقوق المساهمين الممثلة ب (رأس المال المدفوع مضافاً إليها الاحتياطيات المختلفة القانونية والاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة، وهذه الحقوق تساوي مجموع الأصول مطروحاً منها جميع الالتزامات طويلة وقصيرة الأجل (Sehrish Gul، 2011)، ويعكس معدل العائد على حقوق الملكية كفاءة إدارة المصرف في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الأصول (كفاءة التشغيل) وكذلك المهارة في تركيب هيكل المطلوبات (الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين.

ويتم احتساب معدل العائد على حقوق الملكية ROE من خلال قسمة صافي الربح إلى حقوق الملكية.

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية ROE} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حقوق الملكية}) \times 100.$$

11-1 التدقيق الداخلي في البيئة المصرفية السورية:

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في عملية الرقابة المصرفية وذلك بزيادة القدرة على مساءلة الإدارة حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين والعاملين في المصارف وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي (عبد الحليم حليس، 2014). وقد تم في البيئة المصرفية السورية تنظيم عمل الرقابة الداخلية من خلال وضع آلية لعمل المدققين الداخليين ولجنة التدقيق ومسؤولياتهم كما يلي:

فيما يتعلق بالمدقق الداخلي:

1. نصت المادة رقم 109 من القانون 28 أنه بالإضافة لأحكام قانون التجارة المتعلقة بالشركات التجارية يجب على كل مصرف أن يرشح عدداً من الأشخاص يتمتعون بالمؤهلات المناسبة لممارسة مهام مراقب داخلي في المصرف ويختار مجلس النقد والتسليف مراقباً داخلياً أو أكثر وفقاً لحجم عمليات المصرف من الأسماء المرشحة لإشغال وظيفة مراقب داخلي.

2. نصت المادة رقم 110 من قانون النقد الأساسي (23) أن يمارس المراقبون الداخليون بصورة عامة جميع الصلاحيات التي يمنحها القانون إلى المفتشين لدى الشركات التي يمارس فيها هذا النوع من المراقبة، بحيث يحق للمراقبين الداخليين الاطلاع على دفاتر المصارف ومراسلاتها وضوابط جلساتها وعلى جميع قيودها بوجه عام ويراقبوا انتظام كشوف الجرد والميزانيات السنوية والتقارير وجميع البيانات الواجب تقديمها بموجب هذا القانون وصحتها. كما يتوجب عليهم أن يراقبوا

تقيد المصرف بالنصوص وبالأحكام القانونية والنظامية التي تخضع لها المصارف، وعليهم أن يبلغوا مفوضية الحكومة لدى المصارف كل قرار أو وضع يؤدي إلى تعريض ملاءة المصرف أو سيولته للخطر.

3. حددت المادة رقم 112 من قانون النقد الأساسي (23) آلية الاتصال بين المراقب الداخلي وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين في المصرف بأنه على كل مراقب داخلي أن يعلم فوراً أعضاء مجلس الإدارة والمديرين في المصرف عن المخالفات التي يلاحظها، وإذا اطلع المراقب الداخلي على قرار للمصرف يشكل تنفيذه جرماً جزائياً فعلياً فليجأ إلى رفع الأمر عاجلاً إلى مفوضية الحكومة لدى المصارف.

4. نصت المادة رقم 113 من قانون النقد الأساسي (23) لضمان استقلالية المراقب الداخلي أنه لا يجوز للمراقبين الداخليين أن يشغلوا أي وظيفة إضافية في المصارف الخاضعة لمراقبتهم.

5. نصت المادة رقم 115 من قانون النقد الأساسي (23) أنه يحظر على المراقبين الداخليين إفشاء أي من المعلومات التي يطلعون عليها بحكم وظائفهم كما يحظر عليهم الاستفادة الشخصية بأي شكل كان من تلك المعلومات.

فيما يتعلق بلجنة التدقيق:

نصت المادة رقم (16) من القرار رقم 3943 الخاص بنظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأسواق المالية 2006 أنه يتعين على مجلس إدارة المنظمة المصدرة تشكيل لجنة للتدقيق من ثلاثة من بين أعضائه، تتولى القيام بالمهام التالية:

1. مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مفتش الحسابات والتأكد من استيفائه لشروط الهيئة وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته ومدى تأثير أي أعمال أخرى يقوم بها لحساب المنظمة على هذه الاستقلالية.

2. بحث كل ما يتعلق بعمل مفتش الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة المنظمة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

3. متابعة مدى تقيد المنظمة بأنظمة وتعليمات الهيئة وبقانون سوق الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

4. دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على (أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة، أي تغيير يطرأ على حسابات المنظمة جراء عمليات المراجعة أو نتيجة لمقترحات مفتش الحسابات).

5. دراسة خطة عمل مفتش الحسابات والتأكد من أن المنظمة توفر له جميع التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.

6. دراسة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية والاطلاع على تقييم مفتش الحسابات لهذه الإجراءات والاطلاع على تقارير الرقابة الداخلية ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة عمل المدقق الداخلي.

7. التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينتج عن قيام المنظمة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

8. أية أمور أخرى يقرها مجلس الإدارة.

مما سبق تستنتج الباحثة أن البيئة المصرفية السورية أصدرت مجموعة من التشريعات تضمنت العديد من مقومات الرقابة المصرفية التي تنظم عمل لجنة المراجعة والمدققين الداخليين من خلال مجموعة من القرارات التي كان لها دور كبير في زيادة الثقة في التقارير المالية وضمان استقلالية المدققين وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

11-2 تصميم الاستبانة واختبار صدق المقياس وثباته:

11-2-1 تصميم الاستبانة:

قامت الباحثة بتصميم استبانة استبيان لكونها أداة أساسية لجمع البيانات في الدراسة الميدانية وأساساً لمعرفة آراء العينة، وُصِّمَت بحيث تغطي الجوانب المتعلقة بالتدقيق الداخلي، وتم تقسيمها إلى قسمين هما:

- القسم الأول: ضم بيانات غير مباشرة بأفراد عينة البحث كالوضع الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص، وعدد سنوات الخبرة.
- أما القسم الثاني: ضمَّ الأسئلة المتعلقة بأبعاد التدقيق الداخلي المتمثلة ب(14) سؤال لبعدها لجنة التدقيق، (8) أسئلة لبعدها المدقق الداخلي.

ولذلك استخدمت الباحثة مقياس ليكرت لقياس استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان المكون من خمس رتب تراوحت بين موافق بشدة وغير موافق بشدة، وقد صحح المقياس وفقاً للدرجات الآتية: (5 موافق بشدة، 4 موافق، 3 محايد، 2 غير موافق، 1 غير موافق بشدة).

11-2-2 اختبار صدق المقياس وثباته:

يقصد بصدق المقياس مدى قدرته على قياس الشيء موضوع البحث بدقة، ومن أجل ذلك تم اختبار صدق الإستبانة على النحو الآتي:

❖ الصدق الظاهري:

تم دراسة الصدق الظاهري للاستبانة من خلال عرضها على الأساتذة المشرفين بالإضافة إلى عرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في المجالات المصرفية من أعضاء الهيئة التدريسية للتأكد من مدى قدرت الأسئلة الموضوعية في التعبير عن مضمون الفرضيات الخاصة بها، حيث أشاروا إلى بعض الملاحظات كحذف أو تعديل بعض العبارات، وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة بصورتها النهائية.

❖ الصدق الداخلي:

تم دراسة الصدق الداخلي للاستبانة من خلال إيجاد معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية لكل متغير مستقل تابع له، وذلك لكافة الفقرات التي تتكون منها متغيرات الدراسة، والجداول الآتية توضح ذلك.

الجدول رقم (1): معامل الارتباط بين كل فقرة والمحور الأول (لجنة التدقيق) لدى المصرف الإسلامي			
الرقم	الفقرة	معامل الارتباط بين كل فقرة وبعد لجنة التدقيق	معنوية الدلالة الحسابية
1	يتم اعتماد نظام عمل لجنة التدقيق من قبل مجلس الإدارة	0.708	0.000
2	يحصل أعضاء اللجنة على كافة المعلومات التي يستلزمها عملهم من موظفي المصرف	0.710	0.000
3	يلجأ أعضاء اللجنة إلى طلب المشورة من أشخاص ذوي خبرة وكفاءة إذا ما دعت الضرورة لذلك	0.804	0.000
4	تقوم اللجنة بمراجعة مدى التزام المصرف بالقوانين والأنظمة ومدى التقيد بسياسات المصرف ونظامه الداخلي	0.753	0.000
5	تقوم اللجنة بدراسة التقارير قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها	0.853	0.000
6	تهدف اللجنة من دراستها التقارير التحقق من مدى إفصاحها عن المعلومات بشفافية تتيح للمستثمرين إدراك الوضع المالي للمصرف	0.708	0.000
7	تقوم اللجنة بتقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية	0.867	0.000
8	تقوم اللجنة بتقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي	0.843	0.000
9	تقيم لجنة التدقيق كفاية وفعالية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي	0.926	0.000
10	تقيم لجنة التدقيق مدى التزام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ³	0.712	0.000
11	تراجع لجنة التدقيق كفاية وفعالية التدقيق الشرعي الخارجي (هيئة الرقابة الشرعية)	0.945	0.000
12	تقوم اللجنة بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية عند إعدادها للتقارير	0.795	0.000
13	ترفع اللجنة لهيئة الرقابة الشرعية الملاحظات الشرعية للتدقيق الشرعي الداخلي التي لا تستطيع البت بها	0.846	0.000
14	تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع الجهات المسؤولة عن التدقيق ⁴	0.790	0.000

³ تحديداً الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

⁴ المدقق الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية المدقق الداخلي والمدقق الشرعي الداخلي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS
يبين الجدول السابق معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الأول والدرجة الكلية له (بعد لجنة التدقيق) وقد تبين أن معاملات الارتباط تراوحت بين (0.708-0.945) وبذلك يعد المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (2): معامل الارتباط بين كل فقرة والمحور الثاني (المدقق الداخلي) لدى المصرف الإسلامي			
الرقم	الفقرة	معامل الارتباط بين كل فقرة وبعد المدقق الداخلي	معنوية الدلالة الحسابية
1	يقوم المدقق بالإطلاع على دفاتر المصرف وتقاريره المالية	0.753	0.000
2	يقيم المدقق الداخلي أداء المصرف ويتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط المحددة	0.875	0.000
3	يُعلم المدقق الداخلي لجنة التدقيق وأعضاء مجلس الإدارة فوراً عن المخالفات التي يلاحظها	0.831	0.000
4	يلتزم المدقق بإجراء عملية التدقيق وفق برامج تدقيق شاملة ومهنية تتوافق ومعايير التدقيق الدولية	0.754	0.000
5	يوفر المصرف للمدقق الداخلي التقنيات اللازمة لإجراء عملية التدقيق بالشكل المطلوب	0.807	0.000
6	يقدم المدقق الداخلي تقريره المبدئي إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق	0.780	0.000
7	يلتزم المدقق الداخلي بإعداد التقرير النهائي لكامل عملية التدقيق وتقديمه إلى المدير العام التنفيذي	0.718	0.000
8	يلتزم المدقق بعدم إفشاء أو الاستفادة من أي معلومات يطلع عليها بحكم وظيفته	0.764	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS
يبين الجدول السابق معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الثاني والدرجة الكلية له (بعد المدقق الداخلي) وقد تبين أن معاملات الارتباط تراوحت بين (0.718-0.875) وبذلك يعد المجال صادق لما وضع لقياسه.

❖ اختبار ثبات المقياس (معامل ألفا كرونباخ):

يقصد بثبات المقياس الاتساق الداخلي بين عباراته أي مدى ارتباطها مع بعضها البعض، ولإجراء الاختبار قامت الباحثة باستخدام معامل (ألفا كرونباخ) باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وقيمة معامل الاتساق ألفا كرونباخ يجب أن تتراوح بين 0 و1 وحتى يتمتع المقياس بالثبات يجب ألا يقل الحد الأدنى لقيمة معامل الاتساق ألفا كرونباخ في هذا الاختبار عن 0.6، والجدول التالي يبين ثبات محاور الإستبانة:

الجدول رقم (3) معامل ألفا كرونباخ للمصرف الإسلامي		
المتغيرات	عدد الأسئلة	قيمة معامل ألفا كرونباخ
بعد لجنة التدقيق	14	0.957
بعد المدقق الداخلي	8	0.910

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS
كما تم قياس معامل ألفا كرونباخ لكافة أسئلة الإستبانة وتبين أن قيمتها (0.978) مما يعني أن مجموعات أسئلة الإستبانة المستخدمة في البحث تتمتع بمعامل ثبات مرتفع وتعتبر عن ثبات واضح، وبهذا توصلت الباحثة بأن هناك اتساق داخلي بين جميع أسئلة الاستبانة وأنها تصلح كأداة للدراسة.

3-11 اختبار التوزيع الطبيعي:

قامت الباحثة باختبار التوزيع الطبيعي (Tests of Normality) لمتغيرات الدراسة من خلال استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov الذي يبين إن كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار أساسي للقيام باختبار الفرضيات، فمعظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ولكي نحكم على البيانات أنها تتبع التوزيع الطبيعي فإنه يجب أن تكون قيمة مستوى الدلالة لمتغيرات الدراسة أكبر من 0.05 أي ($\text{sig} \geq 0.05$)، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار:

الجدول رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي للمصرف الإسلامي			
Kolmogorov-Smirnov		عنوان المحور	المحور
statistic	Sig		
.152	.161	لجنة التدقيق	الأول
.149	.181	المدقق الداخلي	الثاني

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

تبين من خلال اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة أن قيمة مستوى الدلالة ال sig تراوحت بين (0.161 - 0.200) وهي أكبر من 0.05 مما يدل على اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

تستنتج الباحثة أن متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي وبالتالي يمكن إجراء الإحصاءات الوصفية للبيانات المتعلقة بالدراسة

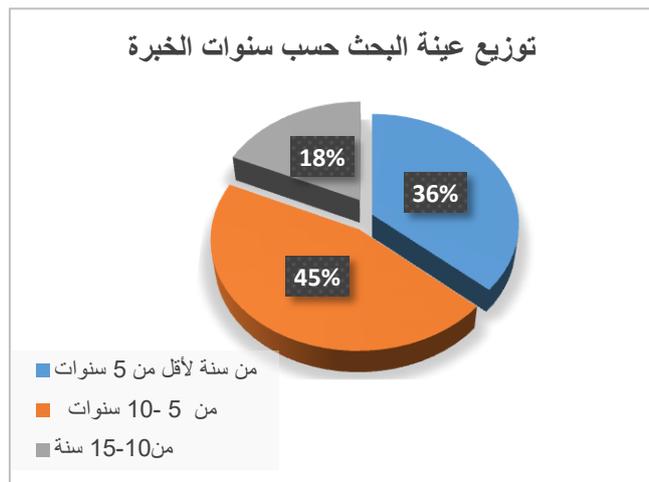
4-11 الوصف الديموغرافي لعينة الدراسة:

تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة، وتم تلخيص النتائج وفقاً للمتغيرات الديموغرافية كما يلي:

❖ توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

يبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة الوظيفية.

الجدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة الوظيفية.		
النسبة المئوية	التكرار	الفئة
36%	8	من سنة لأقل من 5 سنوات
45%	10	من 5-10 سنوات
18%	4	من 10-15 سنة
100%	22	المجموع

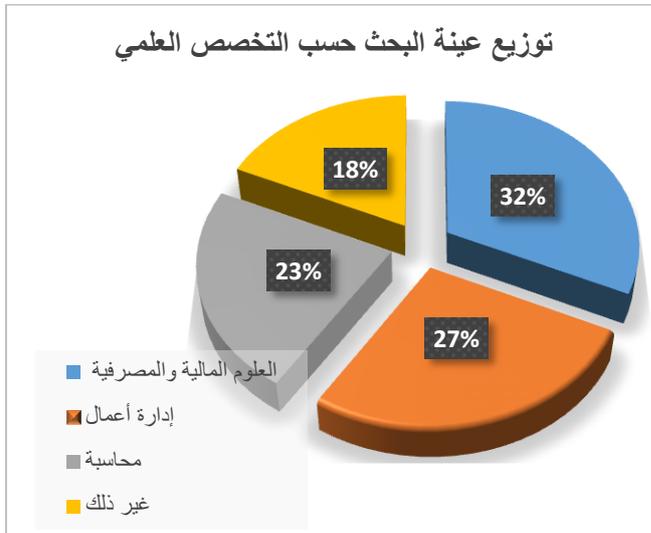


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

يبين الجدول السابق أن 45% من أفراد عينة الدراسة تتراوح سنوات خبرتها الوظيفية بين 5-10 سنوات، و36% من أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتها الوظيفية أقل من 5 سنوات، و18% من أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتها الوظيفية تتراوح بين 10-15، أي أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة مصرفية.

❖ توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

يبين الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.



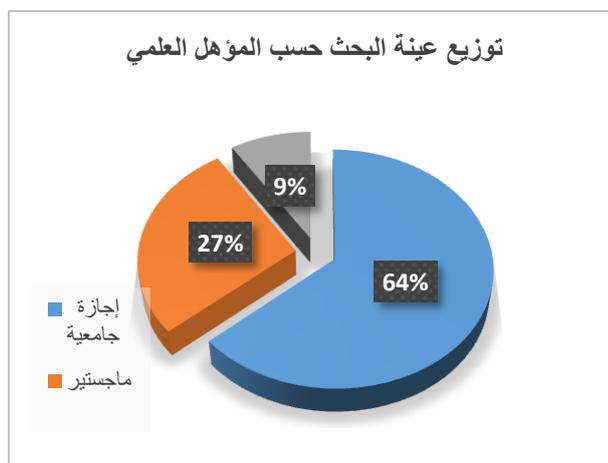
النسبة المئوية	التكرار	الفئة
32%	7	العلوم المالية والمصرفية
27%	6	إدارة أعمال
23%	5	محاسبة
18%	4	غير ذلك
100%	22	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

نلاحظ من الجدول السابق أن النسبة الأكبر من الأفراد من تخصص العلوم المالية والمصرفية بحيث بلغت نسبتهم 32%، يليها نسبة الأفراد من تخصص إدارة الأعمال (27%)، ثم نسبة الأفراد من تخصص المحاسبة (23%) يليها غير ذلك من التخصصات بنسبة 18% تمثل (إدارة مالية، مصارف وتأمين، اقتصاد).

❖ توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي كما يلي:



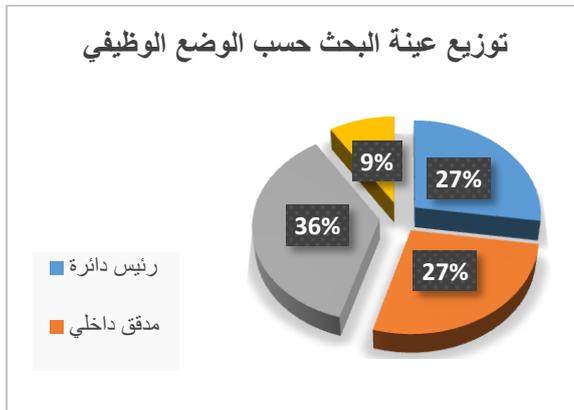
النسبة المئوية	التكرار	الفئة
64%	14	إجازة جامعية
27%	6	ماجستير
9%	2	دكتوراه
100%	22	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

يبين الجدول السابق أن هناك ارتفاعاً في نسبة الأفراد الحاملين لإجازة جامعية وقد بلغت (64%) تليها نسبة حملة شهادة الماجستير وقد بلغت (27%) في حين كان هناك انخفاض في نسبة حملة شهادة الدكتوراه 9%.

❖ توزيع عينة الدراسة حسب الوضع الوظيفي:

يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب الوضع الوظيفي كما يلي:



الفئة	التكرار	النسبة المئوية
رئيس دائرة	6	27%
مدقق داخلي	6	27%
مسؤول التزام قانوني	8	36%
غير ذلك	2	9%
	22	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL

يبين الجدول السابق أن هناك ارتفاعاً في نسبة الموظفين من مسؤولي الالتزام القانوني بلغت (36%)، يليها نسبة الموظفين من رؤساء الدوائر (الأقسام) ومن المدققين الداخليين (27%)، تليها نسبة الموظفين من فئة غير ذلك (9%).

11-5 اختبار فرضيات الدراسة:

يهدف تحليل نتائج إجابات عينة الدراسة ومعرفة مدى (الاجماع أو الاختلاف) في إجابات العينة عن البعدين الأساسيين للمتغير المستقل، تم إجراء استعراض عام لنتائج التحليل الوصفي باعتماد (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري) وإجراء اختبار ت ستيودنت لمقارنة المتوسط لكل بعد من أبعاد التدقيق الداخلي مع القيمة المتوسطة (3) لمعرفة مدى تطبيق التدقيق الداخلي لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي، بالإضافة لتقييم آراء عينة الدراسة حول مضمون كل عبارة وتحديد درجة الموافقة لها، ولإجراء ذلك تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس رتب تراوحت بين موافق بشدة وغير موافق بشدة، وقد صحح المقياس وفقاً للدرجات الآتية: (5 موافق بشدة، 4 موافق، 3 محايد، 2 غير موافق، 1 غير موافق بشدة)، ولتحديد قيم المتوسطات في أي فئة تم إيجاد طول المدى (4-1=3) ثم قسمة المدى على عدد الفئات (3/4=0.8) ومن ثم تتم إضافة (0.8) إلى الحد الأدنى للمقياس على النحو الآتي:

من 1 إلى أقل من 0.8	من 1.8 إلى أقل من 2.6	من 2.6 إلى أقل من 3.4	من 3.4 إلى أقل من 4.2	من 4.2 إلى 5
ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جداً

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج word.

11-5-1 اختبار الفرضية الأولى:

البعد الأول: لجنة التدقيق:

تشمل آلية الرقابة الداخلية المتعلقة بلجنة التدقيق الصلاحيات التي تتمتع بها اللجنة والمهام التي تقوم بها لإحكام الرقابة من خلال مراجعة مدى التزام المصرف بالقوانين والأنظمة ومدى التقيد بسياسات المصرف ونظامه الداخلي، ودراسة التقارير والتحقق من مدى إفصاحها عن المعلومات بشفافية، وتقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية، والجدول التالي يبين مدى توفر هذه الآلية لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي

آلية الرقابة المتعلقة بلجنة التدقيق:

الجدول رقم (10) : اختبار (One-Sampel T Test) للمصرف الإسلامي						
(لجنة التدقيق)	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	sig
	24	4.02	0.70	7.14	23	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعنوية أصغر من 0.05 وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بالمصرف الإسلامي والقيمة المتوسطة (3)، كما تبين أن متوسط الإجابات بلغت (4.02) بانحراف معياري (0.70) وبالتالي يوجد موافقة بشدة على تطبيق آلية الرقابة المتعلقة بلجنة التدقيق لدى المصرف الإسلامي. كما تم إجراء الإحصاءات الوصفية لتقييم آراء عينة الدراسة ومعرفة درجة الموافقة حول مضمون كل عبارة من عبارات البعد الثاني (آلية لجنة التدقيق) لدى المصرف الإسلامي، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (11) الإحصاءات الوصفية للبعد الثاني (آلية لجنة التدقيق) لدى المصرف الإسلامي			
الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري درجة الموافقة
1	يتم اعتماد نظام عمل لجنة التدقيق من قبل مجلس الإدارة	3.88	0.947 عالية
2	يحصل أعضاء اللجنة على كافة المعلومات التي يستلزمها عملهم من موظفي المصرف	3.92	0.929 عالية
3	يلجأ أعضاء اللجنة إلى طلب المشورة من أشخاص ذوي خبرة وكفاءة إذا ما دعت الضرورة لذلك	4.00	0.834 عالية
4	تقوم اللجنة بمراجعة مدى التزام المصرف بالقوانين والأنظمة ومدى التقيد بسياسات المصرف ونظامه الداخلي	3.88	0.992 عالية
5	تقوم اللجنة بدراسة التقارير قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها	4.00	1.063 عالية
6	تهدف اللجنة من دراستها التقارير التحقق من مدى إفصاحها عن المعلومات بشفافية تتيح للمستثمرين إدراك الوضع المالي للمصرف	4.29	0.624 عالية جداً
7	تقوم اللجنة بتقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية	4.04	0.999 عالية
8	تقوم اللجنة بتقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي	4.25	0.794 عالية جداً
9	تقيم لجنة التدقيق كفاية وفعالية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي	4.00	1.103 عالية
10	تقيم لجنة التدقيق مدى التزام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ⁵	4.17	0.761 عالية
11	ترجع لجنة التدقيق كفاية وفعالية التدقيق الشرعي الخارجي (هيئة الرقابة الشرعية)	3.96	1.083 عالية
12	تقوم اللجنة بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية عند إعدادها للتقارير	3.92	0.830 عالية
13	ترفع اللجنة لهيئة الرقابة الشرعية الملاحظات الشرعية للتدقيق الشرعي الداخلي التي لا تستطيع البت بها	3.83	0.761 عالية
14	تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع الجهات المسؤولة عن التدقيق	3.96	0.806 عالية

⁵ تحديداً الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول السابق أن العبارة رقم (6) حصلت على المرتبة الأولى في التقييم لإجابات أفراد الدراسة عن البعد الثاني وهي (تهدف اللجنة من دراستها التقارير التحقق من مدى إفصاحها عن المعلومات بشفافية تتيح للمستثمرين إدراك الوضع المالي للمصرف) بمتوسط حسابي (4.29) وانحراف معياري (0.624)، بينما نجد أن العبارة رقم (13) حصلت على المرتبة الأخيرة وهي (ترفع اللجنة لهيئة الرقابة الشرعية الملاحظات الشرعية للتدقيق الشرعي الداخلي التي لا تستطيع البت بها) بمتوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري (0.761) وهو تقييم عالي لهذه العبارة ولكن أقل من العبارات الباقية. تستنتج الباحثة أن آليات الرقابة الداخلية الخاصة بلجنة التدقيق مطبقة لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.

آلية الرقابة المتعلقة بالمدقق الداخلي:

الجدول رقم (12) اختبار (One-Sampel T Test) للمصرف الإسلامي						
(المدقق الداخلي)	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	sig
	24	3.83	0.79	5.23	23	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعنوية أصغر من 0.05 وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة الخاصة بالمصرف الإسلامي والقيمة المتوسطة (3)، كما تبين أن متوسط الإجابات بلغت (3.83) بانحراف معياري (0.79) وبالتالي يوجد موافقة على تطبيق آلية الحوكمة المتعلقة بالمدقق الداخلي لدى المصرف الإسلامي. كما تم إجراء الإحصاءات الوصفية لتقييم آراء عينة الدراسة ومعرفة درجة الموافقة حول مضمون كل عبارة من عبارات البعد الرابع (آلية المدقق الداخلي) لدى المصرف الإسلامي، والجدول التالي يوضح ذلك:

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يقوم المدقق بالإطلاع على دفاتر المصرف وتقاريره المالية	4.17	0.868	عالية
2	يقيم المدقق الداخلي أداء المصرف ويتأكد من مطابقته للسياسات والخطط المحددة	3.79	1.141	عالية
3	يُعلم المدقق الداخلي لجنة التدقيق وأعضاء مجلس الإدارة فوراً عن المخالفات التي يلاحظها	4.08	1.018	عالية
4	يلتزم المدقق بإجراء عملية التدقيق وفق برامج تدقيق شاملة ومهنية تتوافق ومعايير التدقيق الدولية	3.96	0.806	عالية
5	يوفر المصرف للمدقق الداخلي التقنيات اللازمة لإجراء عملية التدقيق بالشكل المطلوب	3.83	1.049	عالية
6	يقدم المدقق الداخلي تقريره المبني إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق	3.60	1.000	عالية
7	يلتزم المدقق الداخلي بإعداد التقرير النهائي لكامل عملية التدقيق وتقديمه إلى المدير العام التنفيذي	3.71	1.042	عالية
8	يلتزم المدقق بعدم إفشاء أو الاستفادة من أي معلومات يطلع عليها بحكم وظيفته	3.71	1.042	عالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول السابق أن العبارة رقم (1) حصلت على المرتبة الأولى في التقييم لإجابات أفراد الدراسة عن البعد الثالث وهي (يقوم المدقق بالإطلاع على دفاتر المصرف وتقريره المالية) بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.868) وهو تقييم عالي، بينما نجد أن العبارة رقم (6) حصلت على المرتبة الأخيرة وهي (يقدم المدقق الداخلي تقريره المبدئي إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق) بمتوسط حسابي (3.60) وهو تقييم عالي لهذه العبارة ولكن أقل من العبارات الباقية، وانحراف معياري (1.00) أي أن هناك نسبة منخفضة من أفراد الدراسة يرون أن المدقق الداخلي لا يقدم تقريره المبدئي إلى كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

تستنتج الباحثة أن آلية الرقابة المتعلقة بالمدقق الداخلي مطبقة لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.

11-5-2 اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في معدل العائد على الأصول.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (بعدي التدقيق الداخلي) والمتغير التابع المتمثل في معدل العائد على الأصول، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (14) تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الأولى لدى المصرف الإسلامي

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.178 ^a	.032	-.210-	.024
a. Predictors: (Constant), التدقيق الداخلي, لجنة المدقق				
b. Dependent Variable: الأصول على العائد معدل				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين تساوي (17.8%) وهي تدل على علاقة ارتباط طردية وضعيفة، ويبين معامل التحديد R Square أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير 3.2% من التغيرات في المتغير التابع، وكانت نتيجة تحليل التباين كالتالي:

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	2	.000	.131	.879 ^b
	Residual	.005	8	.001		
	Total	.005	10			
a. Dependent Variable: الأصول على العائد معدل						
b. Predictors: (Constant), التدقيق الداخلي, لجنة المدقق						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين Anova لاختبار معنوية الانحدار, إذ نجد أن قيمة P-Value تساوي (0.879) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نقبل فرضية العدم أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول.

3-5-11 اختبار الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في معدل العائد على حقوق الملكية.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (آليات الحوكمة) والمتغير التابع المتمثل في معدل العائد على حقوق الملكية, وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (15) تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الثانية لدى المصرف الإسلامي

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.516 ^a	.267	.083	.153
a. Predictors: (Constant) التدقيق الداخلي, لجنة , المدقق				
b. Dependent Variable: الملكية حقوق على العائد معدل				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين تساوي (51.6%) وهي تدل على علاقة ارتباط طردية ومتوسطة, ويبين معامل التحديد R Square أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير 26.7% من التغيرات في المتغير التابع, وكانت نتيجة تحليل التباين كالتالي:

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.068	2	.034	1.454	.289 ^b
	Residual	.187	8	.023		
	Total	.255	10			
a. Dependent Variable: الملكية حقوق على العائد معدل						
b. Predictors: (Constant) التدقيق الداخلي, لجنة , المدقق						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين Anova لاختبار معنوية الانحدار, إذ نجد أن قيمة P-Value تساوي (0.289) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نقبل فرضية العدم أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في الربحية متمثلة بمعدل العائد على الأصول.

12- نتائج البحث:

بناء على الدراسة التطبيقية واختبار الفروض, يمكن تلخيص النتائج التالية:

1. إن آلية الرقابة الداخلية الخاصة بلجنة التدقيق مطبقة لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.
2. إن آلية الرقابة الداخلية المتعلقة بالمدقق الداخلي مطبقة لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي.
3. حازت آلية الرقابة الداخلية المتعلقة بلجنة التدقيق المرتبة الأولى من حيث الالتزام بتطبيقها بمتوسط حسابي (4.02), تليها آلية الرقابة الداخلية المتعلقة بالمدقق الداخلي بمتوسط حسابي (3.83).
4. يوجد ارتباط إيجابي متوسط بين آليات التدقيق الداخلي ومعدل العائد على حقوق الملكية.
5. يوجد ارتباط إيجابي ضعيف بين آليات التدقيق الداخلي ومعدل العائد على الأصول.
6. عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لآليات التدقيق الداخلي المتعلقة بكل من (لجنة التدقيق, المدقق الداخلي) في معدل العائد على الأصول (ROA).
7. عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية لآليات التدقيق الداخلي المتعلقة بكل من (لجنة التدقيق, المدقق الداخلي) في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

13- التوصيات:

في ضوء ما تقدم وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج سيتم تقديم التوصيات التالية:

1. ضرورة التعاون بين لجنة التدقيق وهيئة الرقابة الشرعية لاتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بالأمور الشرعية التي لا تستطيع البت بها.
2. ضرورة تقديم المدقق الداخلي لتقريره المبدئي إلى كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق لاتخاذ القرارات المناسبة.
3. استخدام مؤشرات أخرى للأداء (كالمسؤولية, المديونية, المخاطرة) لقياس أثر التدقيق الداخلي عليها .

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. البيروتى, روان, (2015), دور إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بعملية إدارة المخاطر في تعزيز الثقة في التقارير المالية (دراسة ميدانية في المصارف الخاصة), مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 37, العدد 4.
2. القعايدة, فادي, (2012), " أثر الاندماج على الربحية دراسة حالة البنك الأهلي", رسالة ماجستير منشورة, جامعة الشرق الأوسط.
3. أبو جبريل, أحمد, علي الذنبيات, (2016), أثر التدقيق الداخلي في الحد من إدارة الأرباح لدى الشركات المدرجة في سوق عمان المالي, رسالة ماجستير منشورة, عمان.
4. حمادي, سليمان, سلطان, داوود, (2018), التدقيق الداخلي في البنوك التجارية, مجلة تنمية الرافدين, المجلد 37, العدد 117.
5. عقل, مفلح, (1989), مقدمة في الإدارة المالية, الطبعة الأولى, معهد الدراسات المصرفية, عمان, ص 42.

6. قنيدي، صبرين، (2015)، "إدارة السيولة والربحية في البنوك الإسلامية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر..

7. زاهر، لانا، (2014)، أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد6.

8. حليس، عبد الحليم، (2014)، "دور آليات الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
المراجع الأجنبية:

1. Sehrish Gul, Faiza Irshad, Khalid Zaman, Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan, The Romanian Economic Journal, Year XIV, no. 39 March 2011

القوانين والقرارات والتقارير :

1. القانون رقم 23 قانون النقد الأساسي, 2002.
2. القرار رقم 3943 الخاص بنظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأسواق المالية, 2006.
3. التقارير السنوية, مصرف سوريا الدولي الإسلامي, 2008-2017.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1)

لاستبيان

جامعة حماة

كلية الاقتصاد

قسم تمويل ومصارف

تحية طيبة وبعد :

انطلاقاً من الدور التنموي للجامعات في خدمة المجتمع المحلي أقدم لحضرتكم قائمة استقصاء هدفها تحديد:

" أثر التدقيق الداخلي في الربحية المصرفية دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامي "

تمهيداً لاستكمال بحث علمي في التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد بحماة.

أرجو من السادة (أعضاء لجنة التدقيق، مدير الرقابة المالية، المدقق الخارجي، المدققين الداخليين، وغيرهم) التكرم بالإجابة على جميع الأسئلة إسهاماً منكم في دعم البحث العلمي في موضوع من أهم المواضيع التي تهتم المصارف، وسيكون رأيكم محل تقدير واهتمام لما له من دور في إغناء هذا البحث.

مع العلم أن المعلومات المقدمة من قبلكم ستعامل بغاية السرية وستستخدم فقط لأغراض الدراسة الحالية دون الربط بأية بيانات شخصية لأفراد العينة أو المصارف المستقصاة.

ولكم كل الشكر والتقدير

يرجى وضع إشارة أمام الإجابة التي تلائم وجهة نظرك ومعرفتك حول القضية المطروحة ضمن السؤال.
المجموعة الأول: البيانات العامة.

1- وظيفة القائم بملء القائمة:

رئيس دائرة مدقق داخلي مسؤول التزام قانوني غير ذلك يرجى التحديد

4- المؤهل العلمي:

إجازة جامعية ماجستير دكتوراه

5- التخصص العلمي:

علوم مالية ومصرفية إدارة أعمال محاسبة غير ذلك يرجى التحديد

6- عدد سنوات خبرة القائم بملء القائمة:

أقل من 5 سنوات من 5 - 10 سنوات من 10 - 15 سنة.

المجموعة الثانية : الأسئلة المتعلقة باختبار فرضيات البحث الخاصة بآليات التدقيق الداخلي المطبقة في المصرف.

الرقم	المحور	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المحور الأول: لجنة التدقيق					
1	يتم اعتماد نظام عمل لجنة التدقيق من قبل مجلس الإدارة					
2	يحصل أعضاء اللجنة على كافة المعلومات التي يستلزمها عملهم من موظفي المصرف					
3	يلجأ أعضاء اللجنة إلى طلب المشورة من أشخاص ذوي خبرة وكفاءة إذا ما دعت الضرورة لذلك					
4	تقوم اللجنة بمراجعة مدى التزام المصرف بالقوانين والأنظمة ومدى التقيد بسياسات المصرف ونظامه الداخلي					
5	تقوم اللجنة بدراسة التقارير قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها					
6	تهدف اللجنة من دراستها التقارير التحقق من مدى إفصاحها عن المعلومات بشفافية تتيح للمستثمرين إدراك الوضع المالي للمصرف					
7	تقوم اللجنة بتقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية					
8	تقوم اللجنة بتقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي					
9	تقيم لجنة التدقيق كفاية وفعالية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي					
10	تقيم لجنة التدقيق مدى التزام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ⁶					

⁶ تحديداً الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

11	تراجع لجنة التدقيق كفاية وفعالية التدقيق الشرعي الخارجي (هيئة الرقابة الشرعية)			
12	تقوم اللجنة بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية عند إعدادها للتقارير			
13	ترفع اللجنة لهيئة الرقابة الشرعية الملاحظات الشرعية للتدقيق الشرعي الداخلي التي لا تستطيع البت بها			
14	تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع الجهات المسؤولة عن التدقيق ⁷			
15	برأيك التزام لجنة التدقيق بتطبيق الإجراءات السابقة له دور في تحسين ربحية المصرف			
المحور الثاني: المدقق الداخلي				
1	يقوم المدقق بالإطلاع على دفاتر المصرف وتقاريره المالية			
2	يقم المدقق الداخلي أداء المصرف ويتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط المحددة			
3	يُعلم المدقق الداخلي لجنة التدقيق وأعضاء مجلس الإدارة فوراً عن المخالفات التي يلاحظها			
4	يلتزم المدقق بإجراء عملية التدقيق وفق برامج تدقيق شاملة ومهنية تتوافق ومعايير التدقيق الدولية			
5	يوفر المصرف للمدقق الداخلي التقنيات اللازمة لإجراء عملية التدقيق بالشكل المطلوب			
6	يقدم المدقق الداخلي تقريره المبدئي إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق			
7	يلتزم المدقق الداخلي بإعداد التقرير النهائي لكامل عملية التدقيق وتقديمه إلى المدير العام التنفيذي			
8	يلتزم المدقق بعدم إفشاء أو الاستفادة من أي معلومات يطلع عليها بحكم وظيفته			
9	برأيك التزام المدقق الداخلي بتطبيق الإجراءات السابقة له دور في تحسين ربحية المصرف			

⁷ المدقق الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية المدقق الداخلي والمدقق الشرعي الداخلي.

الملحق رقم (2)

البيانات والنسب الخاصة بمصرف سوريا الدولي الإسلامي

السنة	الموجودات السائلة	حجم الودائع	معدل الموجودات السائلة إلى الودائع	معدل العائد على حقوق المساهمين	صافي الربح ب ض	حقوق المساهمين
2008	204997642935	124628443578	1.64487	0.02739	134,736,482	4918990043
2009	143786005705	77728880400	1.84984	0.05156	1,087,636,513	5180752344
2010	68072750837	42070195908	1.61808	0.12498	745,699,771	5966111259
2011	55115334922	31407926594	1.75482	0.10	873,395,821	8,858,628,961
2012	59200736749	37505448781	1.57846	0.05728	539,473,150	9417349604
2013	59222695443	44583052434	1.32837	0.02023	193919091.7	9584258645
2014	30362143957	11083876605	2.74000	-0.0225	-210850364.3	9367698601
2015	37853446580	13907174928	2.72186	0.38439	5845816078	15207904903
2016	34483163089	9527541255	3.61931	0.43188	11558069582	26762127244
2017		5538280400	3,75285	-0.06907	-1738862604	25172850248

العلاقة بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة

(دراسة مسحية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

* مروان الجاسم ** منال صقر

(الإيداع : 27 آيار 2019 , القبول : 23 أيلول 2019)

الملخص

هدف هذا البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التدفق النقدي الحر الذي يتم قياسه بطرح صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية من صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية، وتكاليف الوكالة التي يتم قياسها بنسبة الانتفاع من الأصول التي تمثل نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الأصول، ونسبة المصروفات التشغيلية الذي تمثل إجمالي المصروفات التشغيلية إلى صافي المبيعات في عينة مكونة من (14) مصرفاً مسجلاً في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2013-2017)، وبغية تحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي بالاعتماد على استراتيجية المسح، واختبار تحليل الارتباط (تحليل ارتباط بيرسون) في برنامج التحليل الإحصائي spss لاختبار فرضيات البحث، حيث وجدت نتيجة الاختبار علاقة ارتباط غير معنوية بين التدفق النقدي الحر ونسبة الانتفاع من الأصول، وعلاقة ارتباط غير معنوية بين التدفق النقدي الحر ونسبة المصروفات التشغيلية، أي أنه لا توجد علاقة معنوية بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: التدفق النقدي الحر، تكاليف الوكالة.

* طالب ماجستير في قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

** مدرس في قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

The Relationship between Free Cash Flow and Agency Costs

(Survey of Banks in Damascus Securities Exchange)

** .Manal Saqr , * Marwan Aljassim

(Received: 27 May 2019, Accepted: 23 September 2019)

Abstract

The Objective of this Research is to determine the nature of the relationship between free cash flow measured by subtracting net cash flows from operational Activities from net cash flows resulting from investment activities and agency costs measured by the utilization of assets representing the ratio of net sales to total assets and the operating expenses representing the ratio of total operational expenses to net sales, in sample of 14 banks included in Damascus Securities Exchange during the period (2013–2017), In order to achieve the objectives of the research, the descriptive approach was used on the basis of the survey strategy and the analysis of the correlation (the pearson correlation analysis) in the statistical SPSS analysis search hypotheses tested, The Research found that there was correlation relationship no significant moral between free cash flow and utilization of assets, and that there was correlation relationship no significant moral between free cash flow and rate of operational expenses, There is no moral relationship between free cash flow and cost agency in the banks in Damascus Securities Exchange.

Key words: Free Cash Flow, Agency Costs.

1. مقدمة:

تنشأ تكاليف الوكالة (Agency Costs) نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة والرقابة، وتدل هذه التكاليف على أن الإدارة أكثر احتمالاً أن تستثمر في المشاريع التي تكون ذات منفعة من منظور الإدارة، وربما لا تكون كذلك لمالكي الشركة، وبشكل خاص عندما تكون الرقابة الإدارية ضعيفة (Chen et al, 2016,p.82)، واستناداً لفرضيات التدفق النقدي الحر فإن الشركات التي لديها تدفقات نقدية حرة (Free Cash Flows) تواجه تكاليف الوكالة المرتفعة الناشئة عن التعارض في المصالح بين المساهمين والمديرين، حيث يملك مديري الشركات حوافز للاستثمار في الفرص الاستثمارية الضعيفة (المشاريع ذات القيمة الحالية الصافية NPV السالبة) بدلاً من توزيع التدفق النقدي الحر (Yeo, 2018,p.113)، ووفقاً (Jensen , 1986,p.12) لا يمكن أن تتولد تكاليف الوكالة من وجود التدفقات النقدية الحرة داخل الشركة؛ لأنه يمكن توزيعها على أصحاب المصلحة كأرباح أسهم أو عن طريق استرداد قيمة الأوراق المالية، أو توزيعها على دائني الشركة، وبالتالي تكمن المشكلة عندما يكون لدى الشركة مستوى مرتفع من التدفق النقدي الحر في حين أنها تكون في مرحلة لا تسمح لها بالاستفادة من فرص النمو المرتفعة.

إن من أحد الآليات المهمة التي يلجأ إليها ملاك الشركات لتخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن التدفق النقدي الحر، تخفيض ما لدى المديرين من تدفقات نقدية حرة؛ عبر تصويتهم بتوزيعها كأرباح لتفادي استغلال الإدارة لها في خدمة مصالحها الشخصية (حمدان، 2016، ص505). كما يمكن الحد من مشكلة الوكالة للتدفق النقدي الحر من خلال الرفع المالي الذي يقلل بشكل كبير من تكاليف الوكالة، كون أصحاب الديون يقومون بمراقبة وفحص التدفقات النقدية للشركة ذلك (Khidmat & Rehman, 2014,p.17).

بناءً على مما سبق، وبالرغم من الأهمية العلمية لنتائج تلك الجهود البحثية في إغناء أدبيات العلاقة بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة، وفي ظل الندرة النسبية للدراسات الميدانية العربية لهذا الموضوع الحيوي والهام، تأتي الدراسة الحالية التي تستهدف تقديم أدلة مستمدة من واقع العلاقة بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2. مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة العلاقة بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟ يتفرع عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

2.1. ما طبيعة العلاقة بين التدفق النقدي الحر ونسبة الانتفاع من الأصول في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

2.2. ما طبيعة العلاقة بين التدفق النقدي الحر ونسبة المصروفات التشغيلية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

3. أهمية البحث:

3.1. الأهمية النظرية (العلمية):

تأتي الأهمية العلمية للبحث من أهمية موضوع العلاقة بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة، أي نتائج البحث تأتي كدعم أو دحض للفرضية التي تم بناءها في الدراسات السابقة والتي تربط بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة، وبالتالي يكون البحث استكمالاً لما جاء في الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

3.2. الأهمية العملية (التطبيقية):

بعد مراجعة الدراسات التي تم تطبيقها في سوق دمشق للأوراق المالية تبين أنه لا يوجد دراسة سابقة طبقت لفحص العلاقة بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبالتالي يمكن لنتائج هذا البحث أن تستفيد منها عينة الدراسة (قطاع المصارف في سوق دمشق للأوراق المالية)، من خلال الكشف عن أهمية نوع العلاقة بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة في هذه المصارف.

4. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، يتفرع عنه الأهداف الفرعية الآتية:

4.1. تحديد طبيعة العلاقة بين التدفق النقدي الحر ونسبة الانقاع من الأصول في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4.2. تحديد طبيعة العلاقة بين التدفق النقدي الحر ونسبة المصروفات التشغيلية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

5. فرضيات البحث:

لاختبار طبيعة العلاقة بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة تم صياغة الفرضية الرئيسية:
توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، يتفرع عنها الفرضيات الفرعية:
الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التدفق النقدي الحر ونسبة الانقاع من الأصول في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التدفق النقدي الحر ونسبة المصروفات التشغيلية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

6. منهجية البحث:

لاختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه استخدم البحث المنهج الوصفي بالاعتماد على المسح الشامل لبيانات المصارف المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية، أما في بناء الإطار النظري وتعريف المتغيرات وقياسها تم مراجعة الكتب والدوريات المتعلقة بعنوان البحث إضافة إلى الاعتماد على الدراسات السابقة المتوفرة والتي قام بها باحثون آخرون وتطرقوا لعنوان التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة، ومن واقع سجلات سوق دمشق للأوراق المالية، وبمراجعة البيانات المالية الخاصة بالمصارف عينة الدراسة، تم جمع البيانات اللازمة من واقع التقارير المالية المدققة والمنشورة من قبل هذه المصارف خلال الفترة من 2013م وحتى عام 2017م، حيث استخدم البحث بيانات القوائم المالية المنشورة من قبل المصارف خلال الفترة 2013م وحتى عام 2017م، وبالاعتماد على برنامج الجداول الإلكترونية Microsoft Excel تم حساب متغيرات البحث، ومعامل ارتباط بيرسون في برنامج التحليل الإحصائي SPSS لفحص العلاقة بين متغيرات البحث.

7. حدود البحث:

عينة البحث تكون المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والفترة الزمنية للبحث كانت على مدى خمس سنوات من عام 2013 حتى عام 2017. والسبب وجود بيانات مالية غير منقطعة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال تلك الفترة.

8. متغيرات البحث وطرق قياسها:

المتغير المستقل: ويكون التدفق النقدي الحر ويتم قياسه بحسب ما جاء في دراسة (Nobanee & Abraham, 2017, p.23)، من خلال أخذ ناتج الفرق بين صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية وصافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية، ولتوافر بيانات مالية تتناسب مع هذه الطريقة في القياس في القوائم المالية المنشورة للمصارف المدرجة في سوق دمشق المالية.

المتغير التابع: تكاليف الوكالة ويتم قياسها بحسب ما جاء في دراسات (Wang, 2010, p.412) و (slim & lachheb, 2017, p.23) و (Khidmat & Rehman, 2014, p.10) من خلال قياس المتغيرين وهما نسبة الانتفاع من الأصول التي تقاس بنسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الأصول، ونسبة المصروفات التشغيلية التي تُقاس بنسبة المصروفات التشغيلية إلى صافي المبيعات، ولتوافر بيانات مالية تتناسب مع هذين المؤشرين في القوائم المالية المنشورة في موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

9. الدراسات السابقة:

9.1 دراسة (slim & lachheb, 2017) بعنوان "أثر التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة على الأداء المالي". هدفت هذه الدراسة إلى إعادة اختبار فرضيات التدفق النقدي الحر ونظرية الوكالة في بيانات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الفرنسي، خلال فترة أربع سنوات من عام 2003 حتى عام 2007، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتدفق النقدي الحر في تكاليف الوكالة، وتفسير ذلك أن وجود التدفق النقدي الحر يمكن أن يزيد الحوافز لدى الإدارة للاستثمار في مشاريع ذات قيمة ليست مربحة، وبالتالي تزيد في تكاليف الوكالة.

9.2 دراسة (Nobanee & Abraham, 2017) بعنوان "أثر التدفق النقدي الحر وتركز الملكية وتكاليف الوكالة على ربحية الشركات". هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التدفق النقدي الحر وتركز الملكية في تكاليف الوكالة، وأثر هذه العلاقة على ربحية شركات التأمين المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2013. إحدى نتائج هذه الدراسة المتعلقة بالتدفق النقدي الحر نصّت إلى أنه لا يوجد أثر معنوي للتدفق النقدي الحر في تكاليف الوكالة أي أنه لم تجد دليلاً يدعم فرضية نظرية الوكالة التي تربط التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة في شركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي.

9.3 دراسة (Khidmat & Rehman, 2014) بعنوان "أثر التدفقات النقدية الحرة وتكاليف الوكالة على أداء الشركة-

تحليل تجريبي للشركات المدرجة في سوق KSE في باكستان"

هدف هذه الدراسة إلى فحص أثر التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة على أداء الشركات المدرجة في سوق KSE في الفترة من عام 2003 حتى عام 2009، ونتائج هذه الدراسة وجدت علاقة إيجابية بين التدفقات النقدية الحرة وتكاليف الوكالة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: اقتصرت هذه الدراسة على تحديد طبيعة العلاقة بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة دون دخول متغيرات ضابطة كما جاء في الدراسات السابقة هذا من ناحية، وأن اختلاف نتائج الدراسات

السابقة بين أثر إيجابي، وعدم وجود أثر للتدفق النقدي الحر في تكاليف الوكالة من ناحية أخرى، سيجعل من هذه الدراسة مساهمة جديدة في مجال تحديد طبيعة العلاقة بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة، وسميا في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (مجتمع البحث) مختلف عن مجتمعات الدراسات السابقة.

10. الإطار النظري للبحث:

10.1. التدفق النقدي الحر:

في نهاية عام 1980 كانت بداية إحداث متغير التدفق النقدي الحر؛ وتم استخدامه كأداة مالية لتقييم الشركات والمشروعات (Yaari et al , 2015,p.1)، وذلك في أدبيات المحاسبة والمالية تحت مجموعة مختلفة من المصطلحات مثل التدفق النقدي الفائض (surplus cash flow)، التدفق النقدي الإضافي (Excess cash flow)، والتدفق النقدي القابل للتوزيع (distributable Cash flow) (خشارمة وسالم، 2007، ص350). ويعرّف بأنه التدفق النقدي المتوفر للدفع إلى المستثمرين (أصحاب المصلحة والدائنين) بعد أن تتولد للشركة الاستثمارات من الأصول الثابتة ورأس المال العامل اللازم لعمليات التشغيل (Brigham & Houston, 2007,p85)، وبحسب (Richardson, 2006,p160) التدفق النقدي الحر يكون التدفق النقدي اللازم للحفاظ على الأصول في مكانها (صيانتها)، وتوفير التمويل للاستثمارات الجديدة. ولقياس متغير التدفق النقدي الحر فيوجد عدة طرق منها الطريقة التي جاءت في (Nobanee & Abraham, 2017,p.23)، والتي تعتمد على حساب الفرق بين صافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية وصافي التدفق النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية، وتكتب المعادلة بالصيغة:

$$\text{التدفق النقدي الحر} = \text{صافي التدفق النقدي الناتجة عن الأنشطة التشغيلية} - \text{صافي التدفق النقدي الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية}$$

وفي الجدول رقم (1) : يوضح ناتج التدفق النقدي الحر ودلالاته عندما يكون إيجابياً أو سلبياً

جدول رقم (1)

التدفق النقدي الحر	الدلالة الجيدة	الدلالة غير الجيدة
الإيجابي (+)	يولد تدفقات نقدية تشغيلية ضخمة إلى ما بعد تلك الضرورية اللازمة للاستثمار في المشاريع المربحة.	توليد تدفقات نقدية أكثر مما تحتاجه المشاريع المربحة، وربما يؤدي ذلك إلى تبديد تلك التدفقات النقدية في المشاريع غير الربحية.
السلبى (-)	لديه مشاريع ذات ربحية ويجب أن يعتمد على التمويل الخارجي لتمويل تلك المشاريع أكثر من التدفقات النقدية التشغيلية.	غير قادر على توليد تدفقات نقدية تشغيلية كافية لتلبية حاجات الاستثمارات المستقبلية والنمو.

المصدر: من إعداد الباحث بحسب ما جاء في (Fabozzi, 2010,p285)

10.2. تكاليف الوكالة:

الأسباب الرئيسة لحدوث مشاكل الوكالة تكون تعارض المصالح وعدم تماثل المعلومات بين المالكين والمديرين (Wangfeng & Lihongb, 2016,p.46)، هذه الأسباب تؤدي إلى مشكلة الخطر الأخلاقي التي نصها أن المديرين لا يفضلون مصالح المستثمرين ويتصرفون بسلوكيات تعظم من مصالحهم ومنافعهم الخاصة (Jensen & Meckling,

(1976,p.306). ولمراقبة تصرفات المديرين، تنشأ تكاليف الوكالة تزامناً مع وجود مشكلة الوكالة (Michalskia, 2015,p.462) تتضمن هذه التكاليف: تكلفة الهيكل التنظيمي للشركة كطريقة لتخفيض حوافز الإدارة وجعلها تتصرف في مصلحة المساهمين (Kretlow et al, 2006,p.11)، وتضم علاوة الاستهلاك للمديرين التنفيذيين منها المصروفات الإدارية، مصروفات السفر، مصروفات الضيافة، مصروفات المؤتمرات، مصروفات المواصلات، أجور التدريب الخارجي، مصروفات مجالس الإدارة (Wangfeng & Lihongb, 2016,p.49). تكلفة المراقبة: التكلفة التي تتحملها الشركة لمراقبة أو الحد من تصرفات المديرين، أي يطالب المساهمين مدققي البيانات المحاسبية بتقارير دورية لنشاطات المديرين، بالتالي أجور المحاسبين في تحضير هذه البيانات تكون تكاليف مراقبة (Fabozzi & peterson, 2003,p.18). أي أن مصروفات مراقبة تصرفات الإدارة تكون المصروفات المدفوعة لمدققي الأداء الإداري (المراقبين الخارجيين)، والمدققين الداخليين لمصروفات الشركة (Kretlow et al, 2006,p.11). تكلفة الترابط والالتزام: وهي التكلفة التي تتحملها الشركة لضمان أن المديرين سوف يتصرفون في مصلحة المساهمين أي تعهد الوكيل (المدير) أو التزامه للتصرف بشكل موثوق، ومنعه من الذهاب إلى الفرص الوظيفية الأخرى (Fabozzi & peterson, 2003,p.19). تكلفة فرصة الأرباح الضائعة من الهياكل التنظيمية التي تمنع الإدارة من الاستجابة للفرص الاستثمارية في الوقت المناسب أو تكاليف عدم اكتمال العقد بين الوكيل (المدير) والأصيل (المالك). (Kretlow et al, 2006,p.11). وإضافة لما سبق يوجد أنواع أخرى منها لتكاليف الوكالة تكون كل أنواع التكاليف التي يتحملها الدائنون لحماية أنفسهم ضد تصرفات المالكين، وبالتالي هذا التعارض في المصالح يؤدي إلى ظهور تكاليف الوكالة التي تشير إلى عدم الاستخدام الأمثل لموارد الشركة (Michalskia, 2015,p.462)

وفي قياس تكاليف الوكالة: توجد عدة طرق لقياسها نذكر منها بحسب (Wang, 2010,p.412) و (slim & lachheb,2017,p.23) و (Khidmat & Rehman, 2014,p.10) نسبة الانتفاع من الأصول وتساوي ناتج قسمة صافي المبيعات إلى إجمالي الأصول تدل هذه النسبة على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت تكاليف الوكالة منخفضة، ونسبة المصروفات التشغيلية التي تساوي ناتج قسمة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى صافي المبيعات، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كانت تكاليف الوكالة منخفضة. ألا أنه يمكن تخفيض تكاليف الوكالة عبر دفع تعويضات للمدير التنفيذي لتشجيعه للتصرف في مصلحة المساهمين منها الحق في شراء عدد محدد من الأسهم بسعر محدد يكون أعلى أو أقل من السعر السوقي للسهم، منح المساهمين الأسهم إلى الموظفين بدون تكلفة، أي أن هذه الطرق يمكنها تخفيض تكاليف الوكالة عن طريق تخفيض كمية النقد الذي تحت تصرف الإدارة، أي أن إعادة شراء الأسهم تخفض من كمية التدفق النقدي الحر التي تخفض من قدرة الإدارة على الدخول في الاستثمارات غير المربحة (fabozzi & peterson,2003,p.565).

10.3. التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة:

في عام 1986 طرح Jensen نظرية التدفق النقدي الحر Free Cash Flow Theory، حاول من خلالها إثبات أن الشركات التي تتولد لديها تدفقات نقدية نتيجة طلب التمويل للمشاريع التي قيمتها الحالية الصافية إيجابية، تكون عرضة لمشاكل الوكالة (Byrd, 2010,p.22)، وأن المديرين سوف يقومون باستخدام التدفقات النقدية الحرة المرتفعة في استثمارات غير مربحة بدلاً من دفعها إلى المساهمين كتوزيعات أرباح، وفي حالة كانت التدفقات النقدية الحرة منخفضة فهذه تقودهم إلى مصادر التمويل الخارجية للدخول في الفرص الاستثمارية، ولكن هذا الأمر يجلب الدائنين الذين يقومون بمراقبة نشاطات الشركة، وعليه يمكن القول أن وجود تكاليف الوكالة الناتجة عن امتلاك التدفقات النقدية الحرة يعتمد على وجود الفرص الاستثمارية (Szewczyk et al, 1996,p.106)، وجاء في العديد من الدراسات السابقة عدة آليات لحل

مشكلة تكاليف الوكالة منها التوزيعات التي من خلالها يتم إنفاق النقد الذي يخفض من التدفقات النقدية الحرة لتخفيض تكاليف الوكالة المتضمنة استهلاك المديرين للنقد في سبيل تحقيق رفاهيتهم، والزيادة في الاستثمارات عديمة الفائدة؛ لذا تكاليف الوكالة تبدو مرتفعة وأكثر وضوحاً في الشركات التي تمتلك التدفق النقدي الحر ولديها فرص استثمارية ضعيفة، كذلك المديرين أكثر احتمالاً أن يدخلوا في مشروعات ذات قيمة عالية صافية سالبة لتلك الشركات (Chang et al, 2015,p.2) وعليه تحاول الشركات أن توزع التدفقات النقدية عديمة الفائدة على حملة الأسهم عن طريق إعادة شراء الأسهم أو توزيعها كمكافآت؛ لتجنب سوء استعمال التدفقات النقدية الحرة (Wang, 2010,p.412) لذلك ربط Jensen مشكلة الوكالة بالتدفق النقدي الحر بأن الإدارة ربما تسيء استعمال التدفقات النقدية الحرة الواقعة تحت سيطرتها، وذلك عندما تكون الفرص الاستثمارية غير متوفرة للشركة، وبذلك التدفقات النقدية الحرة للإدارة تكون تكاليف وكالة لحملة الأسهم (Wang et al, 2014,p.305).

11. الطريقة والإجراءات:

11.1. لمحة حول مجتمع وعينة البحث:

يتكون سوق دمشق من عدة شركات تتوزع في خمسة قطاعات قطاع المصارف والتأمين والزراعة والصناعة والخدمات، وعينة البحث تتكون من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها (14) مصرف وموضحة بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2): عينة البحث

رقم	اسم المصرف	الرمز	عام الإدراج
1	بنك بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	2009
2	البنك العربي - سورية	ARBS	2009
3	بنك سورية والمهجر	BSO	2009
4	بنك عوة - سورية	BASY	2009
5	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	2009
6	بنك سورية الدولي الاسلامي	SIIB	2009
7	بنك بيبيلوس - سورية	BBS	2009
8	بنك قطر الوطني - سورية	QNBS	2010
9	بنك الأردن	BOJS	2010
10	بنك سورية والخليج	SGB	2010
11	بنك الشرق	QSHR	2010
12	فرنسبنك - سورية	FSBS	2011
13	بنك الشام	SHB	2014
14	بنك البركة - سورية	BBSY	2014

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية للمصارف المنشورة

على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

11.2. أساليب التحليل المستخدمة واختبار الفرضيات:

لتحليل البيانات التي تم جمعها من القوائم المالية للمصارف المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية، والتي تشمل قائمة التدفقات النقدية، قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، لتحليل البيانات تحليلاً وصفيًا، واختبار الفرضيات لمعرفة العلاقة بين المتغيرات وهذه الأساليب:

- أصغر قيمة وأكبر قيمة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- اختبار smirnov-Kolmogorov لاختبار اعتدالية توزيع البيانات.
- اختبار تحليل الارتباط (تحليل ارتباط بيرسون Pearson Correlation analysis) لاختبار فرضيات الدراسة من خلال فحص نوع الارتباط بين المتغيرات الحكم على دلالاته، ووضع نتائج الاختبار في جداول في برنامج Microsoft Excel.

جدول رقم (3): يمثل الإحصاء الوصفي لمتغير التدفق النقدي الحر

اسم المصرف	أصغر قيمة	أكبر قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار اعتدالية التوزيع	
					sig.(2-tailed)	الدالة
بنك بيمو السعودي الفرنسي	-60,901,962,611	39,089,597,407	2,904,892,637	37,634,807,076	0.565	توزيع طبيعي
البنك العربي - سورية	-3,154,815,659	10,078,557,251	2,801,517,808	5,420,658,719	0.988	توزيع طبيعي
بنك سورية والمهجر	-14,208,821,577	20,898,954,768	-3,255,124,246	14,055,914,103	0.754	توزيع طبيعي
بنك عودة سورية	-16,112,060,648	11,381,886,870	-2,591,427,639	9,756,417,896	0.889	توزيع طبيعي
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	-7,775,268,181	23,879,488,791	6,744,021,569	11,727,235,002	0.985	توزيع طبيعي
بنك سورية الدولي الاسلامي	-27,199,566,708	2,535,127,068	-6,010,856,115	12,160,079,516	0.554	توزيع طبيعي
بنك بيبيلوس - سورية	-12,193,716,325	9,259,455,414	-2,399,069,265	7,990,988,889	0.946	توزيع طبيعي
بنك قطر الوطني - سورية	-11,016,655,259	43,938,988,903	14,793,806,402	20,013,524,242	0.997	توزيع طبيعي
بنك الأردن	-574,982,927	3,453,658,800	1,666,957,443	1,841,641,024	0.95	توزيع طبيعي
بنك سورية والخليج	-1,261,209,692	6,949,629,014	2,207,502,966	2,207,502,966	0.993	توزيع طبيعي
بنك الشرق	1,719,136,151	5,489,525,284	3,350,465,336	1,368,965,521	0.848	توزيع طبيعي
فرنسبنك - سورية	-12,193,716,325	9,259,455,414	-942,407,690	8,901,712,690	0.994	توزيع طبيعي
بنك الشام	35,100,342,074	7,035,733,450	-4,686,839,203	17,301,061,033	0.448	توزيع طبيعي
بنك البركة	-23,544,375,618	34,510,777,291	3,685,442,822	22,316,043,786	0.983	توزيع طبيعي

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

من خلال الجدول رقم (3) تم حساب أصغر قيمة، وأكبر قيمة، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لكل مصرف خلال فترة (5) سنوات لمتغير التدفق النقدي الحر، حيث بلغت أصغر قيمة (-60,901,962,611) أي سلبياً في بنك بيمو السعودي الفرنسي، وهذا يدل على أن بنك بيمو السعودي الفرنسي يكون من ضمن المصارف التي لديه أكبر مشاريع مستقبلية ذات ربحية، ويجب أن يعتمد على التمويل الخارجي لتمويل تلك المشاريع أكثر من اعتماده على التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، لأنه غير قادر على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية تكون كافية لتلبية حاجات الاستثمارات المستقبلية والنمو.

أما أكبر قيمة (43,938,988,903) أي إيجابياً في بنك قطر الوطني، وهذا يدل على أن بنك قطر الوطني يكون الأكبر ضمن المصارف التي تولد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية تكون ضخمة وتتجاوز تلك الضرورية اللازمة للاستثمار في المشاريع المربحة، وبنفس الوقت ربما ذلك يؤدي إلى تبيد تلك التدفقات النقدية في المشاريع غير الربحية إذا لم يتم استثمارها في مشاريع ذات قيمة عالية صافية موجبة.

ومن خلال اختبار smirnov-Kolmogorov كانت قيمة (2-tailed) sig. في جميع المصارف أكبر من 0.05، وعليه بيانات جميع المصارف عينة الدراسة لمتغير التدفق النقدي الحر تتبع التوزيع الطبيعي.

وفي الجدول رقم (4) تم حساب أصغر قيمة وأكبر قيمة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير تكاليف الوكالة (نسبة الانتفاع من الأصول) لكل مصرف خلال فترة (5) سنوات حيث بلغت أصغر قيمة في بنك قطر الوطني - سورية بقيمة (0.00062) وهذا يدل على إن نسبة الانتفاع من الأصول في بنك قطر الوطني لديه كانت أقل قيمة ضمن المصارف، وعليه تكون تكاليف الوكالة مرتفعة في هذا المصرف وهذا يدل على عدم الاستغلال الأمثل لأصول المصرف، والمتوسط الحسابي لنسبة الانتفاع من الأصول في هذا المصرف بلغ (0.0007900)، والانحراف المعياري بلغ (0.0001360)، وأكبر قيمة في بنك بيمو السعودي الفرنسي بقيمة (0.30185) وهذا يدل على إن نسبة الانتفاع من الأصول في هذا المصرف مرتفعة وبالتالي يدل على إن تكاليف الوكالة منخفضة في هذا المصرف والمتوسط الحسابي لنسبة الانتفاع من الأصول هي هذا المصرف بلغ (0.0793520)، و الانحراف المعياري (0.1244486) لهذا المصرف.

ومن خلال اختبار smirnov-Kolmogorov كانت قيمة (2-tailed) sig. في هذا الاختبار في جميع المصارف أكبر من 0.05 وعليه بيانات جميع المصارف عينة الدراسة لمتغير تكاليف الوكالة (نسبة الانتفاع من الأصول) تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (4) : يمثل الإحصاء الوصفي لمتغير تكاليف الوكالة (نسبة الانتفاع من الأصول)

اختبار اعتدالية التوزيع		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أكبر قيمة	أصغر قيمة	اسم المصرف
الدلالة	sig.(2-tailed)					
توزيع طبيعي	0.242	0.1244486	0.0793520	0.30185	0.01945	بنك بيمو السعودي الفرنسي
توزيع طبيعي	0.971	0.0015791	0.0190340	0.02134	0.01730	البنك العربي - سورية
توزيع طبيعي	0.878	0.0022961	0.0159900	0.01932	0.01352	بنك سورية والمهجر
توزيع طبيعي	0.992	0.0045328	0.0219960	0.02664	0.01507	بنك عودة - سورية
توزيع طبيعي	0.999	0.0068154	0.0320200	0.04097	0.02312	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
توزيع طبيعي	0.932	0.0068249	0.0125780	0.01898	0.00134	بنك سورية الدولي الاسلامي
توزيع طبيعي	0.898	0.0081985	0.0155480	0.02269	0.00231	بنك بيبيلوس - سورية
توزيع طبيعي	0.759	0.0001360	0.0007900	0.00100	0.00062	بنك قطر الوطني - سورية
توزيع طبيعي	0.948	0.017108	0.017768	0.04597	0.00316	بنك الأردن
توزيع طبيعي	0.267	0.0094142	0.0083380	0.02514	0.00310	بنك سورية والخليج
توزيع طبيعي	0.955	0.0093204	0.0295660	0.04168	0.01923	بنك الشرق
توزيع طبيعي	0.682	0.0063692	0.0146680	0.02137	0.00415	فرنسبنك - سورية
توزيع طبيعي	0.926	0.0194628	0.0488260	0.07832	0.01888	بنك الشام
توزيع طبيعي	0.975	0.0223075	0.0541660	0.06353	0.01629	بنك البركة

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

وفي الجدول رقم (5) تم أخذ أصغر قيمة وأكبر قيمة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير نسبة المصروفات التشغيلية لكل مصرف خلال فترة (5) سنوات، حيث كانت أصغر قيمة في بنك سورية والمهجر بقيمة (0.01755) وهذا يدل على أن تكاليف الوكالة مرتفعة أي أن هذا المصرف يستخدم مصروفات تشغيلية لا تحقق منفعة للمصرف، والمتوسط الحسابي لنسبة المصروفات التشغيلية لهذا المصرف بلغ (0.9837921)، والانحراف المعياري بلغ (0.93588053)، وكانت أكبر قيمة في بنك قطر الوطني (43.78104) وهذا يدل على أن تكاليف الوكالة منخفضة في هذا المصرف، والمتوسط الحسابي لنسبة المصروفات التشغيلية لهذا المصرف بلغ (11.7109137)، والانحراف المعياري بلغ (18.11287276)، وتم الحكم على اعتدالية توزيع البيانات من خلال اختبار smirnov-Kolmogorov قيمة Sig(2-tailed) في جميع المصارف هي أكبر من 0.05 وبالتالي بيانات جميع المصارف عينة الدراسة لمتغير نسبة المصروفات التشغيلية تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (5) : يمثل الإحصاء الوصفي لمتغير تكاليف الوكالة (نسبة المصروفات التشغيلية)

اسم المصرف	أصغر قيمة	أكبر قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار اعتدالية التوزيع	
					sig.(2-tailed)	الدلالة
بنك بيمو السعودي الفرنسي	0.80590	1.65986	1.13192	0.33775	0.200	توزيع طبيعي
البنك العربي - سورية	1.54594	5.50527	3.49573	1.73025	0.200	توزيع طبيعي
بنك سورية والمهجر	0.01755	2.48052	0.98379	0.93588	0.200	توزيع طبيعي
بنك عودة- سورية	0.31898	3.43495	1.47663	1.25357	0.200	توزيع طبيعي
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.42131	3.27387	2.15502	1.13656	0.200	توزيع طبيعي
بنك سورية الدولي الاسلامي	0.12198	4.34713	2.15879	1.96163	0.200	توزيع طبيعي
بنك بيلوس - سورية	0.70464	3.42937	1.66208	1.14535	0.200	توزيع طبيعي
بنك قطر الوطني - سورية	0.61292	43.78104	11.71091	18.11287	0.006	توزيع طبيعي
بنك الأردن	18.50027	10.04802	0.26858	11.51790	0.200	توزيع طبيعي
بنك سورية والخليج	0.18226	3.20987	1.14705	1.20069	0.050	توزيع طبيعي
بنك الشرق	0.63454	2.23071	1.10391	0.63914	0.200	توزيع طبيعي
فرنسبنك - سورية	2.00000	7.00000	3.60000	1.94935	0.200	توزيع طبيعي
بنك الشام	0.20482	1.94378	0.63465	0.73505	0.200	توزيع طبيعي
بنك البركة	1.35539	15.94705	5.04997	6.20436	0.049	توزيع طبيعي

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التدفق النقدي الحر ونسبة الانتفاع من الأصول في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن نوع علاقة الارتباط بين التدفق النقدي الحر ونسبة الانتفاع من الأصول في جميع المصارف كانت طردية باستثناء (بنك سورية والمهجر حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.590 -) وبنك سورية الدولي الإسلامي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.363 -)، وبنك قطر الوطني - سورية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.572 -)، وبنك سورية والخليج حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.008 -)، وبنك الشرق حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.785 -)، وبنك فرنسبنك - سورية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.560 -)) كانت نوع علاقة الارتباط عكسية، أما دلالة الارتباط غير معنوية حيث كانت جميع قيم Sig.(2-tailed) لهذا الاختبار أكبر من (0.05) في جميع المصارف عينة البحث، وبالتالي نرفض الفرضية القائلة بأنه يوجد علاقة معنوية بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ونقبل فرضية العدم التي تنص بأنه لا توجد علاقة معنوية بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة، وعليه تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Nobanee & Abraham, 2017, p.24) القائلة بأنه لا يوجد علاقة معنوية بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة.

جدول رقم (6) : نتائج اختبار تحليل ارتباط بيرسون بين التدفق النقدي الحر ونسبة الانتفاع من الأصول

اسم المصرف	قيمة معامل الارتباط	Sig.(2-tailed) قيمة	نوع علاقة الارتباط	دلالتة
بنك بيمو السعودي الفرنسي	0.336	0.551	طردية	غير معنوية
البنك العربي - سورية	0.251	0.684	طردية	غير معنوية
بنك سورية والمهجر	- 0.590	0.295	عكسية	غير معنوية
بنك عودة - سورية	0.374	0.535	طردية	غير معنوية
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	0.155	0.803	طردية	غير معنوية
بنك سورية الدولي الاسلامي	- 0.363	0.548	عكسية	غير معنوية
بنك بيبيلوس - سورية	0.863	0.060	طردية	غير معنوية
بنك قطر الوطني - سورية	- 0.572	0.313	عكسية	غير معنوية
بنك الأردن	0.630	0.254	طردية	غير معنوية
بنك سورية والخليج	- 0.008	0.990	عكسية	غير معنوية
بنك الشرق	- 0.785	0.116	عكسية	غير معنوية
فرنسبنك - سورية	- 0.560	0.326	عكسية	غير معنوية
بنك الشام	0.850	0.068	طردية	غير معنوية
بنك البركة	0.063	0.920	طردية	غير معنوية

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

جدول رقم (7) نتائج اختبار تحليل ارتباط بيرسون بين التدفق النقدي الحر ونسبة المصروفات التشغيلية.

اسم المصرف	قيمة معامل الارتباط	sig.(2-tailed)	نوع العلاقة	دلالاته
بنك بيمو السعودي الفرنسي	0.569	0.317	طردية	غير معنوية
البنك العربي - سورية	-	0.876	عكسية	غير معنوية
بنك سورية والمهجر	-	0.405	عكسية	غير معنوية
بنك عودة - سورية	-	0.860	عكسية	غير معنوية
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	-	0.266	عكسية	غير معنوية
بنك سورية الدولي الاسلامي	0.459	0.437	طردية	غير معنوية
بنك بيلوس - سورية	-	0.834	عكسية	غير معنوية
بنك قطر الوطني - سورية	-	0.839	عكسية	غير معنوية
بنك الأردن	0.051	0.935	طردية	غير معنوية
بنك سورية والخليج	-	0.214	عكسية	غير معنوية
بنك الشرق	0.048	0.938	طردية	غير معنوية
فرنسبنك - سورية	-	0.222	عكسية	غير معنوية
بنك الشام	-	0.223	عكسية	غير معنوية
بنك البركة	0.257	0.676	طردية	غير معنوية

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التدفق النقدي الحر ونسبة المصروفات التشغيلية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن نوع علاقة الارتباط بين التدفق النقدي الحر ونسبة المصروفات التشغيلية كانت عكسية في جميع المصارف باستثناء (بنك بيمو السعودي الفرنسي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.317)، وبنك سورية الدولي الإسلامي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.437)، وبنك الأردن حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.051)، بنك الشرق حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.048)، بنك البركة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.257) فكانت العلاقة طردية، أما دلالة الارتباط فكانت قيمة sig (2-tailed) لهذا الاختبار في جميع المصارف أكبر من (0.05)، أي دلالة

الارتباط غير معنوية، وبالتالي نرفض الفرضية القائلة بأنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة (نسبة المصروفات التشغيلية) في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ونقبل الفرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة، وبالتالي تتوافق مع نتيجة دراسة (Nobanee & Abraham, 2017,p.24) القائلة بأنه لا يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التدفق النقدي الحر وتكاليف الوكالة

12. النتائج:

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. توجد علاقة ارتباط طردية بين التدفق النقدي الحر ونسبة الانتفاع من الأصول في المصارف (بنك بيمو السعودي الفرنسي، البنك العربي - سورية، بنك عودة - سورية، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك بيبيلوس - سورية، بنك الأردن، بنك الشام، بنك البركة)، وهذه العلاقة ليس لها دلالة معنوية.
2. توجد علاقة ارتباط عكسية بين التدفق النقدي الحر ونسبة الانتفاع من الأصول في المصارف (بنك سورية والمهجر، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك قطر الوطني - سورية، بنك سورية والخليج، بنك الشرق، فرنسبنك - سورية)، وهذه العلاقة ليس لها دلالة معنوية.
3. توجد علاقة ارتباط طردية بين التدفق النقدي الحر ومعدل المصروفات التشغيلية في المصارف (بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك الأردن، بنك الشرق، بنك البركة)، وهذه العلاقة ليس لها دلالة معنوية.
4. توجد علاقة ارتباط عكسية بين التدفق النقدي الحر ومعدل المصروفات التشغيلية في المصارف (البنك العربي - سورية، بنك سورية والمهجر، بنك عودة سورية، المصرف الدولي لتجارة والتمويل، بنك بيبيلوس - سورية، بنك قطر الوطني، بنك سورية والخليج، فرنسبنك - سورية، بنك الشام)، وهذه العلاقة ليس لها دلالة معنوية.

13. التوصيات:

بما أن العلاقة بين التدفق النقدي وتكاليف الوكالة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية غير معنوية يوصي البحث بما يلي:

1. المصارف التي أخذت قيمة التدفق النقدي الحر قيمة سالبة (بنك عودة - سورية، بنك سورية والمهجر، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك بيبيلوس سورية، فرنسبنك - سورية، بنك البركة) وهذا يدل أن هذه المصارف لديها مشاريع ذات ربحية (أنشطة استثمارية) أكثر من الأنشطة التشغيلية، ويجب أن تعتمد على التمويل الخارجي للدخول في تلك المشاريع.
2. المصارف التي أخذت قيمة التدفق النقدي الحر قيمة موجبة (بنك الشام، بنك الشرق، بنك سورية والخليج، بنك الأردن، بنك قطر الوطني - سورية، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، البنك العربي - سورية، بنك بيمو السعودي الفرنسي) وهذا يعني أن هذه المصارف تتولد لديها صافي تدفقات نقدية ناتجة عن الأنشطة التشغيلية أكثر مما تحتاجه المشاريع المربحة، وربما يؤدي ذلك إلى تبديد تلك التدفقات النقدية في المشاريع غير المربحة وظهور مشكلة الوكالة للتدفق النقدي الحر أي المديرين سوف يعظمون من مصالحهم الخاصة من خلال إنفاق هذا الفائض النقدي في تحقيق رفاهيتهم .
3. المصارف التي كانت لديها تكاليف الوكالة مرتفعة بحسب مؤشر نسبة الانتفاع من الأصول كانت (بنك قطر الوطني)، وبحسب مؤشر معدل المصروفات التشغيلية كان (بنك سورية والمهجر) وهذا يشير إلى أن هذه المصارف من أكثر

المصارف تعاني من تكاليف الوكالة وعدم كفاءة الإدارة في استخدام الأصول وهناك مصروفات غير ضرورية تستخدمها الإدارة لخدمة مصالحها الخاصة.

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

1. خشارمة، حسين، وسالم، عبدالرزاق، (2007). المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة الأردنية. *دراسات، العلوم الإدارية، 34*(2)، الصفحات 348-362.
2. علاّم، حمدان، (2016). هل تلجأ الشركات البحرينية لسياسة توزيع الأرباح من أجل تخفيض تكاليف الوكالة؟ *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 12*(3) الصفحات 505-518.

2. المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Brigham, e., & houston, j. (2007). *Fundamentals of financial management* (vol. Eleventh). United states of america: university of florida.
2. Byrd, J. (2010). Financial Policies and the Agency Costs of Free Cash Flow: Evidence from the Oil Industry. *IRABF, 2*(2), pp. 22-23.
3. Chang , K., Kang, E., & Li, Y. (2015). Effect of institutional ownership on dividends: An agency-theory-based analysis. *Journal of Business Research*(xxx), pp. 1-9.
4. Chen, X., Sunb, Y., & Xu , X. (2016). Free cash flow, over-investment and corporate governance in China. *Pacific-Basin Finance Journal, 37*, pp. 81-103.
5. Fabozzi, F. (2010). *The Basics of Finance An Introduction to Financial Markets, Business Finance and Portfolio Management*. the United States of America: John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.
6. Fabozzi, F., & peterson, p. (2003). *Financial Management and Analysis* (Vol. second). Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.
7. Jensen, M. (1986). Agency Costs of Free Cash Flow, Corporate Finance, and Takeovers. *American Economic Review, 76*(2), pp. 323-329.
8. Jensen, M., & Meckling, W. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial Economics, 3*(4), pp. 305-360.
9. Khidmat, W., & Rehman, M. (2014). The impact of free cash flows and agency costs on firm performance — An empirical analysis of KSE listed companies of Pakistan. *Journal of Financial Engineering, 1*(3).pp1-25.
10. Kretlow, W., McGuigan, J., & Moyer, R. (2006). *Contemporary Financial Management* (Vol. tenth). South-Western, part of the Thomson Corporation.
11. Lachheb, a., & slim, c. (2017). the impact of free cash flow and agency costs on firm performance. *International Journal of Management and Applied Science, 7*(3), pp. 94-101.

12. Michalskia, G. (2015). Agency Costs in Small and Medium Wood Industry Enterprises with Full Operating Cycle and Cash Levels. *Procedia Economics and Finance*, 34, pp. 461–468.
13. Nobanee, H., & Abraham, J. (2017). the impact of free cash flow, equity concentration and agency costs on firm's profitability. *Investment Management and Financial Innovations*, 2, pp. 19–26.
14. Richardson, S. (2006). Over-investment of free cash flow. *Rev Acc Stud*(11), pp. 159–189.
15. Szewczyk, S., Tsetseko, G., & Zantout, Z. (1996). The Valuation of Corporate R&D Expenditures: Evidence from Investment Opportunities and Free Cash Flow. *Financial Management*, 25(1), pp. 105–110.
16. Wangfeng, Z., & Lihongb, C. (2016). Family involvement, internal control and agency costs – Evidences from China's listed family firms. *Perspectives in Science*, 7, pp. 45–51.
17. Wang, G. (2010). The Impacts of Free Cash Flows and Agency Costs on Firm Performance. *J. Service Science & Management*(3), pp. 408–418.
18. Wang, g., wang, z., & li, y. (2014). The impact of free cash flow and capital structure on the performance of the company. *Applied mechanics and materials*(623), pp.305–309.
19. Yeo, H. (2018). Role of Free Cash Flows in Making Investment and Dividend Decisions: The Case of the Shipping Industry. *The Asian Journal of Shipping and Logistics*, 34(2), pp. 113–118.
20. Yaari, U., Nikiforov, A., Kahyaa, E., & Shachmurove, Y. (2015). Finance methodology of Free Cash Flow. *Global Finance Journal*, pp.1–11.
21. Zhang, Y. (2009). Are Debt and Incentive Compensation Substitutes in Controlling the Free Cash Flow Agency Problem? *Financial Management*, pp. 507–541.

3. :المواقع الإلكترونية

1. www.dse.com. موقع سوق دمشق للأوراق المالية

أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية

* حنا ابراهيم ** منى بيطار

(الإيداع : 23 تموز 2019 , القبول : 21 تشرين الأول 2019)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عينة مؤلفة من (7) مصارف خلال الفترة بين عامي 2010-2017، تم جمع بيانات الدراسة من خلال التقارير المالية السنوية للمصارف خلال الفترة، وتم استخدام أسلوب (Panel Data) وتم تحليل البيانات وإجراء الاختبارات اللازمة باستخدام برنامج (E-views 9.5).

أهم نتائج البحث أن المبالغ المستثمرة في الأجهزة لا تؤثر في معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل المديونية (DR)، في حين أن المبالغ المستثمرة في البرامج تؤثر في معدل العائد على الأصول (ROA) ولا تؤثر في معدل المديونية، أما كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فلوحظ أنها تؤثر في معدل العائد على الأصول ومعدل المديونية

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، الأداء المالي ، المصارف التجارية الخاصة.

* طالب ماجستير قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – سورية

** أستاذ مساعد قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – سورية

The impact of Information and Communication Technology on the Financial Performance in Private Commercial Banks in Syria

*Hanna Ibraheem

** . Mona Bittar

(Received : 23 July 2019 , Accepted : 21 October 2019)

Abstract

The aim of this research is to study the impact of Information and Communication Technology on financial performance in private commercial banks in Syria. To achieve this, a sample of (7) banks was used during the period 2010–2017. The study data were collected through the annual financial reports of banks during The Period, the Panel Data method was used, the data were analyzed and tests were performed using E–views 9.5. The most important results of research that the amount invested in the devices dont affect the rate of return on assets (ROA) and the debt rate, while the amount invested in the programs affect the rate of return on assets (ROA) and doesn't affect aff the debt rate, and the efficiency of the use of ICT affects on the return on assets and the debt rate.

Keywords: Information and Communication Technology, financial performance, private commercial banks

*Master student, Department of Finance and Banking, Faculty of

** Assistant Professor, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Tishreen University, Syria

1- مقدمة:

يعيش العالم اليوم تطوراً وتقدماً مستمراً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات المالية بشكل عام والمصرفية بشكل خاص، حيث أصبحت إحدى أهم المقومات الأساسية في بيئة الأعمال، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عبارة عن الوسائل التي يمكن من خلالها تجميع وتخزين المعلومات وتصنيفها وتنظيمها وكذلك تبادلها بين الأقسام وذلك من خلال أجهزة الحاسب الآلي وأجهزة الاتصالات (Sarji, 2017)، أي دمج لتكنولوجيا المعلومات المسؤولة عن جمع البيانات الخاصة بالمنظمة ومعالجتها وتخزين المعلومات وتجهيزها واسترجاعها وتحديثها بمرونة عالية وسرعة كبيرة (قاسم، 2015)، مع تكنولوجيا الاتصالات التي تسهل الاتصال بين الأفراد أو الجماعات الذين يتواجدون في أماكن مختلفة (هدى، 2015) من خلال شبكات الاتصال بمختلف أشكالها مثل الانترنت والانترانت والاكسترنانت (عكو، 2011).

ونظراً لأهميتها قامت المنظمات بمختلف أشكالها بما فيها المصارف باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن العمل بغية الاستفادة من مميزات الإيجابية التي توفرها، حيث كان لها دور كبير في تطوير الخدمات المصرفية وإدخال خدمات جديدة مثل خدمة أجهزة الصراف الآلي (ATM) وغيرها (محمد، 2016)، كما كان لها دور كبير في التأثير على الأداء المالي حيث ساهمت في تعظيم الربحية (Tunay et al., 2015).

2- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية؟
ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما هو أثر الاستثمار في الأجهزة (Hardware) في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية؟
2. ما هو أثر الاستثمار في الأجهزة (Hardware) في معدل المديونية للمصارف التجارية الخاصة في سورية؟
3. ما هو أثر الاستثمار في البرامج (Software) في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية؟
4. ما هو أثر الاستثمار في البرامج (Software) في معدل المديونية للمصارف التجارية الخاصة في سورية؟
5. ما هو أثر كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية؟
6. ما هو أثر كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معدل المديونية للمصارف التجارية الخاصة في سورية؟

3- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث من خلال المساهمة في تقدير نماذج لقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية، وذلك من خلال منهجية تطبيقية مستندة على مجموعة من الاختبارات الاقتصادية القياسية، كما تكمن أيضاً في التوصيات الناتجة عنه وإمكانية الاستفادة منها من قبل المصارف موضوع البحث.

4- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.
ويتفرع عنه الأهداف التالية:

1. معرفة أثر الاستثمار في الأجهزة (Hardware) في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

2. معرفة أثر الاستثمار في الأجهزة (Hardware) في معدل المديونية للمصارف التجارية الخاصة في سورية.
3. معرفة أثر الاستثمار في البرامج (Software) في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية.
4. معرفة أثر الاستثمار في البرامج (Software) في معدل المديونية للمصارف التجارية الخاصة في سورية.
5. معرفة أثر كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

6. معرفة أثر كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معدل المديونية للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

5- فرضيات البحث:

- لا يوجد أثر للمبالغ المستثمرة في الأجهزة (Hardware) في معدل العائد على الأصول (ROA).
- لا يوجد أثر للمبالغ المستثمرة في البرامج (Software) في معدل العائد على الأصول (ROA).
- لا يوجد أثر لكفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معدل العائد على الأصول (ROA).
- لا يوجد أثر للمبالغ المستثمرة في الأجهزة (Hardware) في معدل المديونية (DR).
- لا يوجد أثر للمبالغ المستثمرة في البرامج (Software) في معدل المديونية (DR).
- لا يوجد أثر لكفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معدل المديونية (DR).

6- الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

- (نفيسة, 2017) بعنوان : أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء المالي -دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة بين (2010-2014):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء المالي للمؤسسات البترولية الجزائرية ومعرفة حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطريقة استخدامها, تم إجراء الدراسة على عينة مؤلفة من (6) مؤسسات بترولية وذلك وفقاً لتوفر البيانات خلال الفترة بين (2010-2014) وتم جمع البيانات بالاعتماد على التقارير المالية السنوية.

تم استخدام منهجية (Panel Data), حيث أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تم قياسها من خلال حجم المبالغ السنوية المستثمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأداء المالي تم قياسه بالاعتماد على عدة مؤشرات تتضمن جوانب الربحية والسيولة والنشاط والمديونية, وتم إجراء المقارنة بين نماذج (Panel Data) باستخدام اختبارات (LM Test) و(Hausman Test), توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأداء المالي (الربحية والسيولة والنشاط والمديونية).

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- (Karim and Hamdan , 2010) بعنوان:

Impact Information and Communication Technology on Improving Banking Performance
Matrix : Jordanian Banks a Case Study.

(أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين مصفوفة الأداء المالي: دراسة حالة المصارف الأردنية).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء المالي للمصارف الأردنية خلال الفترة 2003 – 2007, حيث تم الاعتماد على عينة مؤلفة من (15) مصرف, وتم جمع البيانات من خلال القوائم والتقارير المالية السنوية للمصارف موضوع الدراسة.

ومن أجل التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء المالي تم استخدام منهجية (Panel Data) وتم تقدير النماذج باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (PRM), حيث كانت المتغيرات المستقلة تتمثل في المبالغ السنوية المستثمرة في البرامج والأجهزة وعدد أجهزة الصراف الآلي سنوياً, كما تم الاعتماد على متغيرات وهمية تتعلق فيما إذا كان المصرف يقوم بتقديم الخدمة أو لا يقدمها وتشمل هذه المتغيرات (CYBranch – PH Bank – Internet Banking – SMS), تم الاعتماد أيضاً على متغيرات ضابطة تتمثل في الحجم (صافي الأصول) والودائع (إجمالي الودائع / إجمالي الأصول) والائتمان (وسائل الائتمان / إجمالي الأصول), أما بالنسبة للمتغير التابع وهو الأداء المالي فتم الاعتماد على مؤشرات القيمة السوقية المضافة والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول والعائد على السهم وهامش الربح الصافي.

توصلت الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر في القيمة السوقية المضافة والعائد على الأصول والعائد على السهم وهامش الربح الصافي, ولكن لا يوجد تأثير في العائد على حقوق الملكية وذلك بسبب ازدياد تكاليف الاستثمار بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

• (Binuyo and Aregbeshola , 2014) بعنوان:

The Impact of Information and Communication Technology (ICT) on Commercial Bank Performance: Evidence from South Africa .

(أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء المصارف التجارية : دليل من جنوب إفريقيا).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء المالي للمصارف التجارية في جنوب إفريقيا خلال الفترة 1990 – 2012, حيث تم اختيار عينة من المصارف التجارية في جنوب إفريقيا تضم (4) مصارف, وتم الاعتماد عليها لأنها تشكل أكبر المصارف في جنوب إفريقيا, وتم جمع البيانات من خلال التقارير المالية السنوية للمصارف الخاصة بالفترة المدروسة.

قام الباحثون باستخدام كل من تكلفة الاستثمار بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفاءة الاستثمار بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأرباح الإجمالية / تكلفة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات), أما بالنسبة للمتغير التابع (الأداء المالي) فتم قياسه باستخدام كل من (العائد على الأصول, هامش الربح الصافي, العائد على رأس المال المستثمر), ومن أجل التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء المالي للمصارف موضوع الدراسة قام الباحث بالاعتماد على أسلوب تحليل (Panel Data).

تم التوصل من خلال الدراسة إلى أن تكلفة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفاءة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر في الأداء المالي للمصارف التجارية في جنوب إفريقيا, ولكن تأثير كفاءة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان أكبر من تأثير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, وأنه يجب على المصارف أن تقوم بتحسين استخدام المعدات الإلكترونية الحالية بدلاً من الاستثمار في معدات جديدة.

• (2017, Mezgebu) بعنوان:

Impact of information technology investment on performance of commercial bank in Ethiopia

(أثر استثمار تكنولوجيا المعلومات على الأداء في المصارف التجارية في إثيوبيا)

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء في المصارف الأثيوبية وذلك خلال الفترة بين عامي 2006-2015.

طبقت الدراسة على عينة من المصارف التجارية مؤلفة من (8) مصارف وتم جمع البيانات بالاعتماد على التقارير المالية السنوية، وتم استخدام منهجية (Panel Data) لمعرفة أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء حيث تم الاعتماد على العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فكانت المبالغ السنوية المنفقة على شراء الأجهزة والبرامج وخدمات (IT)، كذلك تم الاعتماد على التضخم وتركيز السوق المالي وكفاءة العاملين كمتغيرات ضابطة، وتم تقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار التجميعي (PEM).

توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العائد على الأصول (ROA).

7- اختلافات البحث عن الدراسات السابقة:

يختلف البحث عن الدراسات السابقة من خلال بيئة الدراسة، حيث تم الاعتماد على المصارف التجارية الخاصة في سورية وتم إجراء البحث خلال الفترة الممتدة بين عامي (2010-2017)، وأيضاً من خلال إجراء اختبارات الاستقرار للبيانات، في حين أن جميع الدراسات السابقة لم تقم بإجرائها ليطم بناءً على نتائجها تحديد إجراءات قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء المالي بالشكل المناسب.

8- منهجية البحث:

• مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية، حيث تم الاعتماد على عينة مؤلفة من (7) مصارف وهي (بنك بيمو السعودي الفرنسي، البنك العربي، بنك سورية والخليج، فرانسبنك سورية، بنك الأردن - سورية، بنك قطر الوطني، بنك الشرق) وذلك خلال الفترة بين عامي (2010 - 2017)، وتم تحديد عينة المصارف والفترة الزمنية وفقاً لتوفر البيانات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

• طرائق جمع البيانات:

تم جمع البيانات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأداء المالي بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف موضوع الدراسة وذلك من خلال هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بين عامي 2010-2017.

• طرق البحث:

تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي باستخدام منهجية (Panel Data) من خلال برنامج (E-views 9.5)، حيث تم إجراء اختبار معامل تضخم التباين للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد، واختبارات الاستقرار وذلك من خلال اختبارات (LLC, ADF, PP)، حيث كانت جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى وبناءً على ذلك تم إجراء اختبارات المقارنة بين نماذج (Panel) حيث تم إجراء اختبار مضاعف لاغرانج (LM Test) للمقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، كما تم إجراء اختبار (Hausman Test) للمقارنة بين نموذج

التأثيرات العشوائية (REM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، وبعد ذلك تم إجراء مجموعة اختبارات على البواقي للتأكد من أن جميع النماذج جيدة وصالحة لقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء المالي.

• **متغيرات البحث:**

تم صياغة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$Per_{i,t} = a_0 + a_1 \text{ Hardware} + a_2 \text{ Software} + a_3 \text{ ICTEF} + a_4 \text{ Deposits} + a_5 \text{ Las} + e_{i,t}$$

حيث أن:

Per: تمثل الأداء المالي وتم قياسه باستخدام العائد على الأصول (صافي الربح بعد الضريبة والفوائد / إجمالي الأصول)

وMعدل المديونية (إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول).

Hardware: المبالغ المستثمرة السنوية في الأجهزة.

Software: المبالغ المستثمرة السنوية في البرامج.

ICTEF: كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأرباح الإجمالية / تكلفة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

Deposits: متغير ضابط ويمثل نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول.

LAS: متغير ضابط ويمثل اللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول.

e: الخطأ العشوائي.

9- حدود البحث:

في هذا البحث تم الاعتماد على عينة من المصارف التجارية الخاصة مؤلفة من (7) مصارف وتم استبعاد باقي المصارف التجارية الخاصة، وذلك لعدم توفر البيانات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة الممتدة بين عامي (2010-2017).

كما تم الاعتماد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على متغيرات المبالغ المستثمرة في الأجهزة والبرامج وكفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقط، وذلك لعدم التمكن من الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات أخرى مثل حجم الاستثمار في الانترنت وقواعد البيانات أو عدد أجهزة الصراف الآلي والبطاقات المصرفية ولغة إعداد التقارير المالية وغيرها من المتغيرات.

10- الإطار النظري للبحث:

يعتبر العصر الحالي عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسمح بعمليات الاتصال وتخزين ومعالجة المعلومات وتتمثل في أجهزة الحاسب والبرمجيات وشبكات الاتصال (Abebe, 2016)، حيث تم تطبيقها في شتى المجالات بما فيها المصرفية والخدمية والتعليمية وغيرها، وأصبح أساس العمل فيها يقوم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن القطاع المصرفي يعتبر من أهم القطاعات التي استخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يتميز بتأثره بالابتكارات الحديثة في مجال التكنولوجيا لدرجة أصبحت فيه جانباً هاماً من جوانب التجديد في الأعمال المصرفية، ولكون القطاع المصرفي يختلف عن باقي القطاعات من خلال طبيعية ونوعية الخدمات المقدمة، فقد قام بمواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتوافق مع طبيعة عمله، حيث تم إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو التالي:

- 1- في مجال تقديم الخدمات المصرفية: حيث تم تطوير الخدمات المصرفية التقليدية وإدخال خدمات جديدة مثل خدمة الصراف الآلي والبطاقات المصرفية وخدمة الرسائل النصية وغيرها.
 - 2- في مجال التسويق للخدمات المصرفية: حيث تم إنشاء مواقع للمصارف على شبكة الانترنت وأيضاً وبعد ظهور وسائل التواصل الاجتماعي (Social Media) مثل (Facebook , Twitter , Youtube), قامت المصارف بالاعتماد عليها في التسويق للخدمات المصرفية وتقديمها للعملاء (Mucan and Özeltürkay, 2014).
 - 3- في مجال إعداد التقارير المالية : نتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, تم ظهور وسائل تكنولوجيا جديدة في القطاع المصرفي والتي تمثلت بابتكار لغات لإعداد التقارير المالية وأخر ما تم التوصل إليه في هذا المجال لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) التي ساعدت المصارف في إعداد التقارير المالية, حيث تم الاعتماد عليها في دول عديدة حول العالم ومنها الصين واسبانيا وكوريا الجنوبية والهند وبلجيكا (Liu et al,2014).
 - 4- في مجال تنظيم العمل المصرفي: تم الاعتماد على برنامج (SAP) الذي يقوم بتطبيق نظام تخطيط موارد المشروع (Enterprise Resource Planning) (Hall, 2011), حيث يعمل على دمج جميع جوانب العمل المصرفي ضمن نظام واحد وتخزين البيانات والمعلومات ضمن قاعدة بيانات مركزية واحدة ويؤدي إلى تخفيض تكاليف العمل وسرعة الاتصال وربط الأقسام بعضها ببعض, وأيضاً تحسين مستوى الاستجابة للعملاء (يامين,2015).
- لقد كان لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثير كبير في جميع جوانب العمل, ففي الجانب الإداري تجلت إسهامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بظهور نظم المعلومات الالكترونية التي تمكن العاملين من تقليل الأخطاء أثناء إنجاز الأعمال (Taiwo, 2016) وتأديتها بسرعة وبدقة عالية وتبادل المعلومات والبيانات والمشاركة للأجهزة المادية مثل الطابعات وغيرها عن طريق إنشاء شبكات الاتصال (أبو كريم,2013), بالإضافة إلى التقليل والحد من التكاليف مثل الحد من الملفات الورقية وهذا بالتالي أدى إلى زيادة الكفاءة في إنجاز الأعمال (حدة,2013), وأيضاً أدت إلى زيادة ولاء العاملين(عطية,2012), وزادت أيضاً من قدرتهم على المرونة في التعامل مع التغيرات التي تطرأ على العمل (الشرفا,2008), كما أنها ساعدت في الاحتفاظ بالبيانات والمعلومات الضرورية والتي تشكل أساس عملها وذلك من خلال إنشاء قواعد البيانات حيث تكون فيها البيانات مترابطة ومتكاملة وبالتالي يمكن إجراء عمليات المعالجة والتخزين والتحليل بسهولة (أبو كريم,2013), أما فيما يخص الجانب التسويقي فكان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثير في زيادة قدرتها على جذب العملاء(Ilo el al,2014), وتحسين الخدمات الحالية وإحداث خدمات جديدة (Ahmed,2014), وهذا بالتالي أدى إلى زيادة القدرة التنافسية وتحقيق الأفضلية بالمقارنة مع المنافسين (إسماعيل,2011).
- أيضاً بالنسبة للأداء المالي الذي يعتبر مقياس يمكن من خلاله معرفة النتائج المنجزة أو التي يتم إنجازها, كما ويمكن من خلاله معرفة الوضع المالي للمنظمات ومقارنته مع سنوات سابقة أو المقارنة مع منظمات مماثلة ضمن نفس القطاع أو للمقارنة بين القطاعات(Gichungu and Oloko, 2015), فقد كان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً كبيراً في تحسينه من حيث قدرتها على زيادة النمو ومستوى الربحية (Sadeghimanesh and Samadi,2013) وزيادة الإنتاجية (نفيسة,2017) من خلال إنجاز الأعمال بأسرع وقت وممكن وبأقل التكاليف الممكنة (عقول,2014), ولكن بالرغم من ذلك توصل البعض من الباحثين نتيجة دراستهم لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى نتائج عكس ذلك مثل دراسة (نفيسة,2017) ودراسة (Kebbi el al., 2013) التي توصلت إلى عدم وجود تأثير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء المالي نتيجة الاستثمار الزائد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدلاً من الاهتمام بكيفية

استخدامها بما يضمن زيادة الربحية وتخفيض المخاطر وهذا ما أكد عليه أيضاً (Binuyo and Aregbeshola , 2014).

11-الدراسة التطبيقية:

لاختبار فرضيات البحث تم إجراء ما يلي:

11- 1: اختبار معامل تضخم التباين (VIF):

تم الاعتماد على اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للتأكد من خلو البيانات من مشكلة الارتباط المتعدد, حيث يشير الاختبار إلى وجود مشكلة ارتباط متعدد إذا كانت قيمة المعامل أكثر من 10 (أبو لطيف, 2019).

أولاً: معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة المعتمدة في نموذج العائد على الأصول:

يوضح الجدول رقم (1) : قيم معامل (VIF) للمتغيرات المستقلة المعتمدة في نموذج العائد على الأصول:

centered VIF	Uncentered VIF	Coefficient	المتغير
1.705875	2.766987	7.36E-20	Hardware
1.731561	2.084543	6.03E-20	Software
1.052419	1.107084	2.49E-10	ICTEF
1.312147	11.15980	0.001410	Deposits
1.924744	2102.203	0.000177	LAS
NA	1982.372	0.099792	C

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 9.5)

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح لدينا بأن قيمة معامل تضخم التباين أقل من 10 وهكذا يمكننا أن نستنتج بأن البيانات تخلو من مشكلة الارتباط المتعدد, وهكذا سيتم تبني معادلة الانحدار التالية:

$$ROA_{i,t} = a_0 + a_1 \text{Hardware} + a_2 \text{Software} + a_3 \text{ICTEF} + a_4 \text{Deposits} + a_5 \text{Las} + e_{i,t}$$

ثانياً: معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة المعتمدة في نموذج المديونية:

يوضح الجدول رقم(2) : قيم معامل (VIF) للمتغيرات المستقلة المعتمدة في نموذج المديونية:

centered VIF	Uncentered VIF	Coefficient	المتغير
1.705875	2.766987	7.36E-20	Hardware
1.731561	2.084543	6.03E-20	Software
1.052419	1.107084	2.49E-10	ICTEF
1.312147	11.15980	0.001410	Deposits
1.924744	2102.203	0.000177	LAS
NA	1982.372	0.099792	C

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 9.5)

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح لدينا بأن قيمة معامل تضخم التباين أقل من 10 وهكذا يمكننا أن نستنتج بأن البيانات تخلو من مشكلة الارتباط المتعدد, وهكذا سيتم تبني معادلة الانحدار التالية:

$$DR_{i,t} = a_0 + a_1 \text{Hardware} + a_2 \text{Software} + a_3 \text{ICTEF} + a_4 \text{Deposits} + a_5 \text{Las} + e_{i,t}$$

11 - 2: اختبارات الاستقرارية (جذر الوحدة Unit Root Tests):

الجدول رقم (3): نتائج اختبارات الاستقرارية للمتغيرات المستقلة:

عند المستوى						الاختبارات	المتغيرات
بدون ثابت واتجاه		ثابت فقط		ثابت واتجاه			
الاحتمالية	قيمة t	الاحتمالية	قيمة t	الاحتمالية	قيمة t		
(0.0002)***	-3.52	(0.0000)***	-6.56	(0.0000)***	-10.9	LLC	Hardware
(0.0069)***	30.32	(0.0059)***	30.78	(0.0255)**	26.48	ADF	
(0.0136)**	27.55	(0.0239)***	26.26	(0.0000)***	44.5	PP	
(0.2074)	-0.81	(0.0721)*	-1.46	(0.0000)***	-9.4	LLC	Software
(0.1917)	18.34	(0.0509)**	23.46	(0.0039)***	32.1	ADF	
(0.0078)***	29.93	(0.0241)***	26.24	(0.0000)***	52.69	PP	
(0.0000)***	-5.01	(0.0000)***	-4.17	(0.0067)***	-2.47	LLC	ICTEF
(0.0000)***	44.82	(0.0252)**	26.08	(0.8147)	9.25	ADF	
(0.0005)***	38.22	(0.1603)	19.12	(0.8639)	8.64	PP	
(0.0511)**	-1.63	(0.0000)***	-6.77	(0.0000)***	-4.74	LLC	Deposits
(0.6063)	12.01	(0.0122)**	28.48	(0.4707)	13.72	ADF	
(0.2418)	17.27	(0.0152)**	20.86	(0.1725)	18.8	PP	
(1.0000)	5.32	(0.0185)**	-2.08	(0.0000)***	-8.67	LLC	LAS
(1.0000)	0.48	(0.9621)	6.16	(0.0139)**	20.91	ADF	
(1.0000)	0.36	(0.7720)	9.87	(0.0002)***	40.56	PP	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 9.5)

ملاحظة: تشير الأرقام بين قوسين على القيمة الاحتمالية لاختبارات الاستقرارية المعتمدة في الدراسة، وتدل الرموز *, **, *** على المعنوية عند مستويات الدلالة 10%, 5%, 1% على الترتيب.

الجدول رقم (4): نتائج اختبارات الاستقرارية للمتغيرات التابعة:

عند المستوى						الاختبارات	المتغيرات
بدون ثابت واتجاه		ثابت فقط		ثابت واتجاه			
الاحتمالية	قيمة t	الاحتمالية	قيمة t	الاحتمالية	قيمة t		
(0.0000)***	-5.23	(0.0000)***	-4.38	(0.9864)	2.20	LLC	ROA
(0.0000)***	51.77	(0.0094)***	29.33	(0.9860)	4.98	ADF	
(0.0030)***	32.90	(0.6599)	11.33	(1.0000)	0.13	PP	
(0.1704)	-0.95	(0.0000)***	-5.72	(0.0000)***	-5.11	LLC	DR
(0.2402)	17.30	(0.0039)***	23.11	(0.5186)	13.10	ADF	
(0.0032)***	32.70	(0.0051)***	31.27	(0.0460)**	23.99	PP	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 9.5) ملاحظة: تشير الأرقام بين قوسين على القيمة الاحتمالية لاختبارات الاستقرارية المعتمدة في الدراسة، وتدل الرموز *, **, *** على المعنوية عند مستويات الدلالة 10%، 5%، 1% على الترتيب. بالنظر إلى الجدولين (3) و(4) السابقين يتضح لدينا بأن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى ولا تحتوي جذر الوحدة.

11-3: المقارنة بين نماذج (Panel Data):

من أجل المقارنة بين نماذج (Panel) الثلاثة تم إجراء اختبار مضاعف لاغرانج (LM)، وذلك للمقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول رقم (5): نتائج اختبار (LM Test):

النتيجة	Prob	Breusch-Pagan	
REM	0.0009	10.92636	Model (1) نموذج العائد على الأصول
REM	0.0000	78.20716	Model (2) نموذج المديونية

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9.5) تظهر نتائج اختبار مضاعف لاغرانج (LM Test) بأن نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو الأفضل، ولذلك تم إجراء اختبار (Hausman Test) للمقارنة بين نماذج التأثيرات العشوائية (REM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM).

الجدول رقم (6): نتائج اختبار (Hausman Test):

النتيجة	Prob	Chi-Sq. d.f	Chi-Sq. Statistic	
REM	0.0621	5	10.508165	Model (1)
FEM	0.0002	5	24.092992	Model (2)

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9.5) إن نتائج اختبار (Hausman Test) تظهر بأن النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات العشوائية (REM) للعائد على الأصول، في حين كان نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) للمديونية.

11-4: تقدير معاملات النماذج :

بعد أن تم إجراء اختبارات (LM Test, Hausman Test) للمقارنة بين نماذج (Panel)، تم تقدير معاملات النماذج المستخدمة في الدراسة، وكانت على الشكل التالي:

أولاً: نموذج العائد على الأصول (ROA):

الجدول رقم (7): تقدير معاملات نموذج العائد على الأصول (ROA):

Model (1)	المتغيرات
(REM)	النموذج
-0.057588 (0.8496)	C
4.07E-10 (0.1229)	Hardware
3.70E-10 (0.1217)	Software
9.13E-5 (0.0000)***	ICTEF
-0.187633 (0.0000)***	Deposits
0.007192 (0.5741)	LAS
0.603083	R2
0.563391	Adj. R2
15.19418	F-Stat
(0.000000)	Prob
1.466412	DW

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views 9.5) ملاحظة: تشير الأرقام بين قوسين على القيمة الاحتمالية لمعالم النموذج، وتدل الرموز *, **, *** على المعنوية عند مستويات الدلالة 10%, 5%, 1% على الترتيب.

وبالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل (Durbin-watson) قد بلغت 1.466 والتي تشير إلى أن بواقي النموذج لا تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، ويعود ذلك إلى ضرورة وقوع معامل (Durbin-watson) ضمن حدود المنطقة $(2 > dw > du)$ ، حيث بلغت قيمة (du) وفقاً لعدد مشاهدات 60 وعدد متغيرات مستقلة 5 في جدول دوربن واتسن المعياري 1.767، ولذلك تم إبطاء المتغير التابع فترة إبطاء واحدة للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، ولكن يصبح بذلك معامل دوربن واتسن غير صالح للحكم على وجود مشكلة الارتباط الذاتي ويتم الاستعاضة عنه باختبار (Q-Statistics)، وبناءً على ذلك تم تقدير النموذج على النحو التالي:

الجدول رقم (8) : تقدير معاملات نموذج العائد على الأصول المعدل (ROA):

Model (1)	المتغيرات
(FEM)	النموذج
-0.496868 (0.5334)	C
1.11E-12 (0.9974)	Hardware
5.51E-10 (0.0315)**	Software
9.0.E-5 (0.0000)***	ICTEF
-0.482308 (0.0000)***	Deposits
0.033383 (0.3113)	LAS
-0.446462 (0.0446)**	ROA(-1)
0.754411	R2
0.672547	Adj. R2
9.215512	F-Stat
(0.000000)	Prob
1.689292	DW

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views 9.5)

ملاحظة: تشير الأرقام بين قوسين على القيمة الاحتمالية لمعامل النموذج، وتدل الرموز *, **, *** على المعنوية عند مستويات الدلالة 10%، 5%، 1% على الترتيب.

• نتائج اختبارات جودة النموذج المقدر:

- مؤشرات جودة التمثيل:

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد قد بلغت 0.75 وهي نسبة جيدة وتدل على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر 75% من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول، وبالتالي فإن معامل التحديد يعبر عن جودة تمثيلية جيدة.

إضافة لذلك يمكن الحكم على جودة النموذج المقدر من خلال معنوية النموذج (F-Statistics) الموضحة في الجدول السابق حيث بلغت قيمتها الاحتمالية (0.0000)، والتي تشير بدورها إلى أن المتغيرات المستقلة معنوية في تفسيرها للمتغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول.

- اختبارات بواقي النموذج المقدر:

من خصائص النموذج الجيد أن تكون بواقي النموذج خاضعة للتوزيع الطبيعي وأن تكون غير مرتبطة ذاتياً أو فردياً بقيمتها عبر الزمن، كذلك يجب أن تكون مستقرة عبر الزمن ولا تتضمن جذر الوحدة، وأيضاً أن يكون تباين البواقي متجانساً، والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات البواقي المعتمدة التي كانت على الشكل التالي:

الجدول رقم(9): نتائج اختبارات بواقي نموذج العائد على الأصول المقدر:

النتيجة			الاختبار
2.280 (0.319)			اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
Prob	AC	PAC	Q-STAT
1	0.071	0.071	0.2592
0.611			
2	-0.249	-0.255	3.5443
0.170			
3	-0.122	-0.088	4.3541
0.226			
(0.1841)			اختبار الارتباط الفردي (LM)
1.262191 (0.283783)			اختبار تجانس التباين (Heteroscedasticity Test)
PP	ADF	LLC	اختبار استقرارية البواقي
39.4136 (0.0003)	53.2409 (0.0000)	-7.93976 (0.0000)	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views 9.5)

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح لدينا بأن البواقي خاضعة للتوزيع الطبيعي، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدم والتي تنص على أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، وأيضاً يتضح لدينا من خلال اختبار (Q-Stat) بأن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص على أن البواقي لا ترتبط ذاتياً، كذلك الأمر ومن خلال اختبار (LM) يتضح لدينا بأن البواقي غير مرتبطة فردياً، حيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص على أن البواقي غير مرتبطة فردياً.

أما بالنسبة لاستقرارية البواقي يتضح أيضاً من خلال الجدول السابق بأن القيمة الاحتمالية للاختبارات (LLC,ADF,PP) أصغر من 5%, وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن البواقي مستقرة عبر الزمن ولا تحتوي جذر الوحدة.

ثانياً: نموذج المديونية (DR):

الجدول رقم (10): تقدير معاملات نموذج المديونية (DR):

المتغيرات	Model (2)
النموذج	(FEM)
C	1.078814 (0.0048)***
Hardware	9.71E-11 (0.6622)
Software	-1.20E-10 (0.5119)
ICTEF	-1.56E-5 (0.2153)
Deposits	0.468010 (0.0000)***
LAS	-0.024137 (0.0990)*
R2	0.976384
Adj. R2	0.970480
F-Stat	165.3767
Prob	(0.000000)
DW	1.601718

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views 9.5) ملاحظة: تشير الأرقام بين قوسين على القيمة الاحتمالية لمعامل النموذج، وتدل الرموز *, **, *** على المعنوية عند مستويات الدلالة 10%, 5%, 1% على الترتيب.

وبالنظر إلى الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل (Durbin-watson) قد بلغت 1.601 والتي تشير إلى أن بواقي النموذج لا تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، ويعود ذلك إلى ضرورة وقوع معامل (Durbin-watson) ضمن حدود المنطقة ($2 > dw > du$)، حيث بلغت قيمة (du) وفقاً لعدد مشاهدات 60 وعدد متغيرات مستقلة 5 في جدول دوربن واتسن المعياري 1.767، ولذلك تم إبطاء المتغير التابع فترة إبطاء واحدة للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ولكن

يصبح بذلك معامل دوربن واتسن غير صالح للحكم على وجود مشكلة الارتباط الذاتي ويتم الاستعاضة عنه باختبار (Q-Statistics), وبناءً على ذلك تم تقدير النموذج على النحو التالي:

الجدول رقم(11): تقدير معاملات نموذج المديونية المعدل (DR):

المتغيرات	Model (2)
النموذج	(FEM)
C	1.177038 (0.0072)***
Hardware	1.65E-10 (0.3992)
Software	6.72E-11 (0.6396)
ICTEF	-2.76E-5 (0.0099)***
Deposits	0.396722 (0.0000)***
LAS	-0.033187 (0.0378)**
DR(-1)	0.210395 (0.0319)**
R2	0.987755
Adj. R2	0.983673
F-Stat	241.9933
Prob	(0.000000)
DW	1.861762

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views 9.5)

ملاحظة: تشير الأرقام بين قوسين على القيمة الاحتمالية لمعالم النموذج، وتدل الرموز *, **, *** على المعنوية عند مستويات الدلالة 10%, 5%, 1% على الترتيب.

• نتائج اختبارات جودة النموذج المقدر:

- مؤشرات جودة التمثيل:

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد قد بلغت 0.98 وهي نسبة جيدة وتدل على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر 98% من التغيرات التي تحدث في معدل المديونية، وبالتالي فإن معامل التحديد يعبر عن جودة تمثيلية جيدة.

إضافة لذلك يمكن الحكم على جودة النموذج المقدر من خلال معنوية النموذج (F-Statistics) الموضحة في الجدول السابق حيث بلغت قيمتها الاحتمالية (0.0000)، والتي تشير بدورها إلى أن المتغيرات المستقلة معنوية في تفسيرها للتغيرات التي تحدث في معدل المديونية.

- اختبارات بواقي النموذج المقدر:

من خصائص النموذج الجيد أن تكون بواقي النموذج خاضعة للتوزيع الطبيعي وأن تكون غير مرتبطة ذاتياً أو فردياً بقيمتها عبر الزمن، كذلك يجب أن تكون مستقرة عبر الزمن ولا تتضمن جذر الوحدة، وأيضاً أن يكون تباين البواقي متجانساً، والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات البواقي المعتمدة التي كانت على الشكل التالي:

الجدول رقم (12) : نتائج اختبارات بواقي نموذج المديونية المقدر:

النتيجة			الاختبار
5.135 (0.076)			اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
AC	PAC	Q-STAT	اختبار الارتباط الذاتي (Q-Stat)
Prob			
1	0.053	0.053	
		0.1453	
0.703			
2	-0.155	-0.158	اختبار الارتباط الفردي (LM)
0.490			
3	-0.080	-0.064	
0.620			
(0.8126)			اختبار تجانس التباين (Heteroscedasticity Test)
1.591297 (0.138252)			
PP	ADF	LLC	اختبار استقرارية البواقي
58.387 (0.0000)	55.591 (0.0000)	-7.254 (0.0000)	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-Views 9.5)

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح لدينا بأن البواقي خاضعة للتوزيع الطبيعي، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدم والتي تنص على أن البواقي تخضع للتوزيع

الطبيعي، وأيضاً يتضح لدينا من خلال اختبار (Q-Stat) بأن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص على أن البواقي لا ترتبط ذاتياً، كذلك الأمر ومن خلال اختبار (LM) يتضح لدينا بأن البواقي غير مرتبطة فردياً، حيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص على أن البواقي غير مرتبطة فردياً.

أما بالنسبة لاستقرارية البواقي يتضح أيضاً من خلال الجدول السابق بأن القيمة الاحتمالية للاختبارات (LLC, ADF, PP) أصغر من 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن البواقي مستقرة عبر الزمن ولا تحتوي جذر الوحدة.

11- 5: اختبار الفرضيات :

❖ (Model 1) نموذج العائد على الأصول (ROA): تم تقدير النموذج وفقاً لنموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، وكان على الشكل التالي :

$$ROA = - 0.496 + 1.11E-12 \text{ Hardware} + 5.51E-10 \text{ Software} + 9.0E-05 \text{ ICTEF}$$

$$- 0.4823 \text{ Deposits} + 0.033383 \text{ LAS} - 0.446462 \text{ ROA}(-1)$$

• إن المبالغ المستثمرة في الأجهزة (Hardware) لم يكن لها تأثير في العائد على الأصول حيث كانت القيمة الاحتمالية للمتغير أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية الدراسة الأولى القائلة بأن المبالغ المستثمرة في الأجهزة لا تؤثر في معدل العائد على الأصول (ROA).

• بالنسبة للمبالغ المستثمرة في البرامج (Software) بلغت القيمة الاحتمالية (0.03) وهي أصغر من 5%، وهكذا فإن المبالغ المستثمرة في البرامج تؤثر بشكل إيجابي في معدل العائد على الأصول، وبالتالي نرفض الفرضية الثانية القائلة بأن المبالغ المستثمرة في البرامج لا تؤثر في معدل العائد على الأصول (ROA).

• عند مستوى دلالة 5% كان المتغير كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTEF) معنوياً وإيجابياً، وبالتالي يمكن القول بأن كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر إيجابياً في معدل العائد على الأصول، وبناءً على ذلك نرفض الفرضية الثالثة القائلة بأن كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTEF) لا تؤثر في معدل العائد على الأصول (ROA).

• يظهر النموذج بالنسبة للمتغير الضابط الودائع (Deposits) يؤثر بشكل سلبي ومعنوي في معدل العائد على الأصول (ROA) حيث كانت القيمة الاحتمالية أقل من 1%، وبالتالي فإن زيادة حجم الودائع ستؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على الأصول، ولكن بالنسبة لمتغير اللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول (LAS) يظهر النموذج بأنه لا يؤثر إيجابياً في معدل العائد على الأصول.

❖ (Model 2) نموذج المديونية (DR): تم تقدير النموذج وفقاً لنموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، وكان على الشكل التالي:

$$DR = 1.177038 + 1.65E-10 \text{ Hardware} + 6.72E-10 \text{ Software} - 2.76E-05 \text{ ICTEF}$$

$$+ 0.396722 \text{ Deposits} - 0.033187 \text{ LAS} + 0.210395 \text{ DR}(-1)$$

- إن القيمة الاحتمالية للمتغير المبالغ المستثمرة في الأجهزة (Hardware) أكبر من 5%، وبالتالي يمكن القول بأن المبالغ المستثمرة في الأجهزة لا تؤثر بشكل سلبي في معدل المديونية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الرابعة القائلة بأن المبالغ المستثمرة في الأجهزة (Hardware) لا تؤثر في معدل المديونية (DR).
- كذلك الأمر بالنسبة للمبالغ المستثمرة في البرامج (Software)، فكانت القيمة الاحتمالية أيضاً أكبر من 5%، وهكذا فإن المبالغ المستثمرة في البرامج لا تؤثر بشكل سلبي في معدل المديونية، وبالتالي نقبل الفرضية الخامسة القائلة بأن المبالغ المستثمرة في البرامج (Software) لا تؤثر في معدل المديونية (DR).
- أما بالنسبة لكفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTEF) كانت القيمة الاحتمالية أصغر من 1% ولكن بالنظر إلى معامل كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتضح لدينا بأنه كان سالباً، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر بشكل سلبي في معدل المديونية، ولذلك نرفض الفرضية السادسة القائلة بأن كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTEF) لا تؤثر في معدل المديونية (DR).
- بالنسبة للودائع بلغت قيمة المعامل (0.396) والقيمة الاحتمالية أصغر من 1%، وبالتالي فإنه يؤثر بشكل إيجابي ومعنوي في معدل المديونية، في حين أن اللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول كانت قيمة المعامل (-0.033) والقيمة الاحتمالية أقل من 5%، وبالتالي فإنه يؤثر بشكل سلبي ومعنوي في معدل المديونية.

11- 6: النتائج والتوصيات:

✓ النتائج : توصل البحث إلى النتائج التالية:

- a. عدم وجود تأثير للمبالغ المستثمرة في الأجهزة في معدل العائد على الأصول (ROA)، وبالتالي فإن المصارف موضوع البحث لم تحقق الغاية المرجوة من الاستثمار في الأجهزة، ويمكن أن يكون ذلك نتيجة الاستثمار الزائد في الأجهزة.
- b. وجود تأثير للمبالغ المستثمرة في البرامج في معدل العائد على الأصول (ROA).
- c. وجود تأثير لكفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معدل العائد على الأصول (ROA)، ومن خلال النتائج (b) و (c) يمكن القول بأن المصارف موضوع البحث قد قامت باستثمار البرامج ضمن العمل المصرفي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يساهم بزيادة الربحية، وهذا يؤدي إلى رفع فعالية وكفاءة المصارف في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح.
- d. عدم وجود تأثير للمبالغ المستثمرة في الأجهزة في معدل المديونية (DR).
- e. عدم وجود تأثير للمبالغ المستثمرة في البرامج في معدل المديونية (DR)، ومن خلال النتائج (d) و (e) يمكن القول بأن الاستثمار في الأجهزة والبرامج لم يساهم في تخفيض مخاطر المديونية خلال الفترة المدروسة.
- f. وجود تأثير لكفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معدل المديونية (DR)، وبالتالي يمكن القول بأن كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها دوراً في تخفيض مخاطر المديونية في المصارف موضوع البحث، وبالتالي زيادة كفاءة المصارف المدروسة في استخدام أموال المقرضين في عمليات تمويل الأصول.

✓ التوصيات : يوصي البحث بما يلي:

- ينبغي على المصارف التجارية الخاصة السورية أن تقوم بالعمل الدائم على استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال وذلك لتلبي حاجات العملاء ورغباتهم ولكن يجب عليها عدم الإفراط في ذلك فإن ذلك سيؤثر عليها بشكل سلبي.
- يجب على المصارف أن تقوم بتركيز الاهتمام على كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر من التركيز على كمية الوسائل التكنولوجية، حيث كان لها دوراً أكبر في زيادة معدل الربحية وتخفيض مخاطر المديونية.
- تدريب موظفي المصارف بشكل دائم على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يضمن تعظيم كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي لها دوراً كبيراً في تحسين الأداء المالي.

✓ المقترحات:

- لقد قام البحث بدراسة أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء المالي على عينة مؤلفة من (7) مصارف تجارية خاصة في سورية، وبالتالي فإنه يمكن إجراء الدراسة على باقي المصارف التجارية الخاصة في سورية وذلك في حال توفر البيانات.
- يمكن إجراء البحث على المصارف الإسلامية ومقارنتها مع المصارف التجارية الخاصة في سورية.
- كذلك الأمر فإنه يمكن إجراء مقارنة بين المصارف الخاصة والمصارف العامة في سورية أو إجراء مقارنة مع مصارف في دول أخرى أو إجراء مقارنة بين القطاع المصرفي وباقي القطاعات مثل القطاع الصناعي والتجاري وقطاع الخدمات وذلك في حال توفر البيانات.
- أيضاً يمكن إجراء البحث مع الأخذ بعين الاعتبار أثر الأزمة السياسية السورية عام 2011.
- في هذا البحث تم الاعتماد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المبالغ المستثمرة في الأجهزة (Hardware) والبرامج (Software) وكفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمتغيرات مستقلة، وبالتالي فإنه يمكن أيضاً إجراء البحث بالاعتماد على متغيرات أخرى في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل (حجم الاستثمار في شبكات الانترنت وقواعد البيانات ونظام (ERP) وغيرها من المتغيرات) وذلك في حال توفر البيانات.

12- المراجع :

12-1: المراجع العربية:

1. أبو كريم، أيمن (2013) علاقة نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء الإداري- دراسة ميدانية بالتطبيق على المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
2. أبو لطيف، دانا (2019) أثر الهيكل التمويلي على الربحية والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية خلال الفترة الزمنية (2009-2013)، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سورية.
3. اسماعيل، عماد (2011) خصائص نظم المعلومات وأثرها في تحديد خيار المنافسة الاستراتيجي في الإدارتين الوسطى والعليا -دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

4. حدة، فضالة (2013) أثر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة وحدة غاز البترول المميع بالبويرة، رسالة ماجستير، البويرة، الجزائر.
5. قاسم، سامر (2015) أثر تكنولوجيا المعلومات في جودة الخدمة المصرفية- دراسة ميدانية على فروع المصرف التجاري السوري باللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 2، ص 109-124.
6. الشرفا، سلوى (2008) دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
7. عطية، العربي (2012) أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية دراسة ميدانية في جامعة ورقلة –الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10.
8. عقول، منار (2014) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تنمية الاقتصاد السوري المؤسسة العامة للاتصالات إنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.
9. عكو، فرح (2011) أثر التطور التكنولوجي على أداء المؤسسات التأمينية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سورية.
10. محمد، علاء (2016) جودة الخدمات المصرفية الالكترونية وأثرها على رضا العميل –دراسة مقارنة بين فروع المصارف العامة الخاصة في مدينة حماة، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سورية.
11. نفيسة، حجاج (2017) أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء المالي دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة 2010 – 2014، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
12. هدى، كافي (2015) دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين التسويق الداخلي في المؤسسة دراسة حالة مديرية العمليات لاتصالات الجزائر بالبويرة، رسالة ماجستير، جامعة البويرة، الجزائر.
13. يامين، حياة (2015) اثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة على أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجستير جامعة الزرقاء، الأردن.

12-2: المراجع الأجنبية:

- 1- Abebe, Girma (2016) The Impact Of Information And Communication Technology On Performance Of Commercial Banks In Ethiopia, Master Thesis, Addis Ababa University.
- 2- Ahmad, Shoeb (2014) Technology In Organizations, Impact Journal, Vol 2, Issue 7.
- 3- Binuyo, Adekunle ; Aregbeshola, Rafiu (2014) The Impact of Information and Communication Technology (ICT) on Commercial Bank Performance: Evidence from South Africa, Problems and Perspectives in Management, Volume 12, Issue 3, pp 59-69.
- 4- Gichungu, Zipporah; Oloko, Margret (2015) Relationship Between Bank Innovations And Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya, International Journal Of

- 5- Education And Research, Vol 3, No 5.Hall, James (2011) Accounting Information System, South-Western Cengage Learning, Seventh Edition.
- 6- Ilo, Joseph; Wilson, Ani; Samuel, Chioke (2014) impact of Technological innovation on delivery of banking services in Nigeria, International Conference on Economics, Education and Humanities.
- 7- karim, Akram ; Hamdan , Allam (2010) The Impact of Information Technology on Improving Banking Performance Matrix: Jordanian Banks as case study, European, Mediterranean & Middle Eastern Conference on Information Systems, UAE.
- 8- Kebbi , Haruna ; Muhammad , Abubakar ; Gatawa , Nasir (2013) Impact of Information and Communication Technology on Bank Performance : a study of selected commercial banks in Nigeria , European Scientific Journal , Vol 9, No 7.
- 9- Liu , Chunhui ; Luo , Xin ; Sia , Choon ; O'Farrell , Grace ; Teo , Hock (2014) The impact of XBRL adoption in PR China , Elsevier journal Decision Support Systems , issue 59.
- 10- Mezgebu, Dawit (2017) Impact of Information Technology Investment on Performance of Commercial Banks In Ethiopia, Master Thesis , Addis Ababa University.
- 11- Mucan, Burcu ; Özeltürkay , Eda (2014) Social Media Creates Competitive Advantages: How Turkish Banks Use This Power? A Content Analysis of Turkish Banks through Their Webpages , Procedia – Social and Behavioral Sciences, issue 148.
- 12- Sadeghimanesh, Morteza; Samadi, Abbas (2013) The Effect of IT (Information Technology) on Financial Performance of the Banks Listed in Tehran Stock Exchange, European Online Journal of Natural and Social Sciences, VOL 2, NO3.
- 13- Sarji , Mustapha (2017) Information Technology and its influence on the Lebanese banking sector , IOSR Journal of Business and Management , Vol 19 , Issue 4, pp 19- 28.
- 14- Taiwo , J.N (2016) Effect Of Ict On Accounting Information System And Organisational Performance: The Application Of Information And Communication Technology On Accounting Information System, European Journal Of Business And Social Sciences, Vol. 5, No. 2.
- 15- Tunay, Necla; Tunay, Batu; Akhisar, Ilyas (2015) The Effects of Innovations on Bank Performance: The Case of Electronic Banking Services , Procedia – Social and Behavioral Sciences , No 195, pp 369 – 375.

أثر المخاطر المالية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية

"دراسة حالة مصرف عودة سورية للفترة (2018-2010)"

***عثمان نقار ** أسمهان خلف *سالي محمد سبيع العرب

(الإيداع : 9 أيلول 2019 , القبول 7 تشرين تشرين الثاني 2019)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر المخاطر المالية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية، دراسة حالة مصرف عودة سورية للفترة الزمنية من 2010 إلى 2018 ، وتكمن أهمية هذه الدراسة في قياس المخاطر المالية وبيان أثرها في درجة الأمان المصرفي والذي يعد من أهم أهداف المصارف التجارية، وقد تمثل المتغير المستقل بالمخاطر المالية (مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان)، أما المتغير التابع فتتمثل بدرجة الأمان المصرفي وتم قياسه بنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات الخطرة، ولدراسة العلاقة بينهما تم اعتماد المنهج الوصفي حيث تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS21. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية موجبة بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي، وكذلك وجود علاقة ارتباط قوية لكن عكسية بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان في درجة الأمان المصرفي.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المالية، درجة الأمان المصرفي، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مصرف عودة سورية.

The Impact of Financial risks in the Degree of Banking Safety in Private Case study of the Bank Audi Syria for the "Commercial Banks in Syria "period (2010–2018)

*Sali Sabe Alarab ** Asmahan Khalaf *** Othman Nakkar

(Received : 9 Septemper 2019, Accepted : 7 November 2019)

Abstract

This study aims to identify the impact of financial risks in the degree of banking safety in private commercial banks in Syria, the case study of Bank Audi Syria for the period from 2010 to 2018. The importance of this study is to highlight the importance of measuring financial risks and their impact on the degree of banking safety which considered one of the main objectives of commercial banks.

The independent variable represents the financial risk (liquidity risk and credit risk)while the dependent variable represents bank safety and is measured by the ratio of equity to risk assets, and to study the relation between them, the descriptive approach was adopted. The simple regression method was used based on the statistical analysis program SPSS21.

The results of the study showed a strong positive correlation between liquidity risk and bank safety, as well as a strong but adverse correlation between credit risk and bank safety, and a statistically significant effect for liquidity risk and credit risk in the degree of banking safety

Keywords: Financial Risks, Banking Safety, Liquidity Risk, Credit Risk, Bank Audi Syria.

1. المقدمة:

يمثل الجهاز المصرفي عصب النشاط الاقتصادي لما له من دور حيوي وفعال في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أدى التوسع السريع الذي وقع في مجال النشاط المصرفي إلى جانب زيادة حدة المنافسة بين المصارف التجارية ومواكبتها للتطورات التكنولوجية السريعة إلى تعرضها للعديد من المخاطر، التي تؤثر في أدائها، وتقوض سلامة أوضاعها المالية، فأصبح لزاماً على إدارات هذه المصارف الوقوف على المخاطر المالية التي تواجهها، ووضع الإجراءات اللازمة لتقويتها وإدارتها، لضمان تحقيق أهداف المصرف والحفاظ على مستويات جيدة من الأمان المصرفي والذي يحظى بدور بالغ الأهمية في الاستقرار المالي وتوفير بيئة مصرفية سليمة.

من هنا جاء هذا البحث ليلسط الضوء على أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف التجارية متمثلة بمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وتحديد أثرها في درجة الأمان المصرفي من خلال تحليل مجموعة من النسب المالية للمصرف عينة الدراسة واستخدام البرامج الإحصائية الملائمة لتحليل العلاقة بين المتغيرات.

2. مشكلة البحث:

مما تم عرضه يمكننا صياغة مشكلة البحث عن طريق طرح السؤال الآتي:

ما مدى تأثير المخاطر المالية في درجة الأمان المصرفي لمصرف عودة سورية ؟

للإجابة عن السؤال السابق تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة المتمثلة بنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع في درجة الأمان المصرفي لمصرف عودة سورية ؟

2- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان المتمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الموجودات في درجة الأمان المصرفي لمصرف عودة سورية ؟

3. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- تحديد أثر مخاطر السيولة المتمثلة بنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع في درجة الأمان المصرفي لمصرف عودة سورية.

2- تحديد أثر مخاطر الائتمان المتمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الموجودات في درجة الأمان المصرفي لمصرف عودة سورية.

4. أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من الناحية العلمية في التعرف على المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف التجارية في سورية، وكيفية قياسها من أجل وضع السياسات اللازمة للحد من هذه المخاطر، إلى جانب التركيز على أهمية تحقيق مستويات جيدة من الأمان المصرفي للمحافظة على سلامة أداء هذه المصارف، لما لها من دور تنموي كبير في الاقتصاد الوطني.

أما الأهمية العملية للبحث فتكمن في قياس المخاطر المالية وتحديد أثرها في درجة الأمان المصرفي بالنسبة لمصرف عودة سورية، والمساعدة في التأكد من سلامة الوضع المالي للمصرف، ومعرفة مدى متانة مركزه المالي، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من النتائج والاقتراحات التي سيتوصل إليها هذا البحث مما ينعكس بشكل إيجابي على نتائج أعماله ومساعدته في اتخاذ قراراته.

5. فرضيات البحث:

يهدف الإجابة عن تساؤلات البحث وفي سبيل تحقيق أهدافه تم وضع الفرضية الرئيسة الآتية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر المالية في درجة الأمان المصرفي لمصرف عودة سورية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة المتمثلة بنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع في درجة الأمان المصرفي لمصرف عودة سورية.

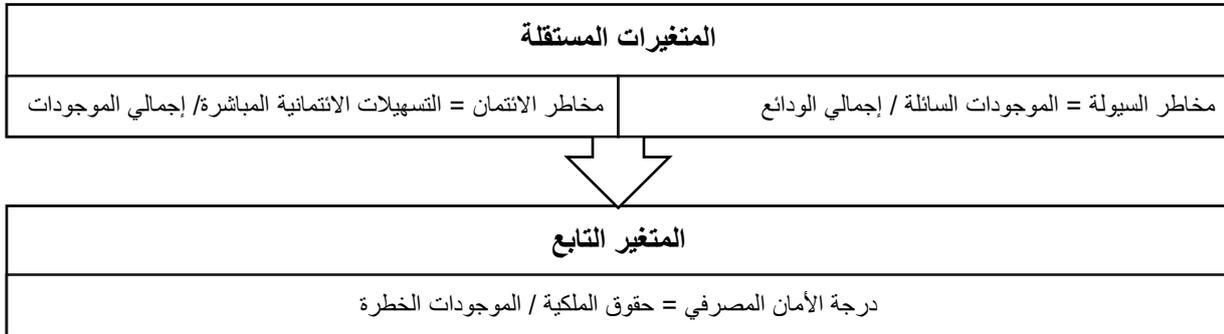
2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان المتمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الموجودات في درجة الأمان المصرفي لمصرف عودة سورية.

6. منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي، القائم على تجميع المادة العلمية التي يتطلبها موضوع البحث من مصادرها المختلفة كالكتب والدراسات والأبحاث المنشورة في المجالات المتخصصة، بالإضافة إلى التشريعات والنظم والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن مصرف سورية المركزي.

ولاختبار فرضيات البحث سيتم الاعتماد على بيانات القوائم المالية السنوية لمصرف عودة سورية ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين كل متغير مستقل ومتغير تابع وذلك بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS.

7. متغيرات البحث:



8. محددات البحث:

- المحددات المكانية: اقتصر البحث على دراسة حالة مصرف عودة سورية لأنه تم تأسيسه منذ مدة زمنية طويلة نسبياً مما يوفر سلسلة زمنية طويلة.
- المحددات الزمانية: تمت الدراسة التطبيقية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 إلى عام 2018
- المحددات العلمية: سوف تقتصر الدراسة التطبيقية على مخاطر (السيولة، الائتمان) لأهميتها وبسبب توفر البيانات المتعلقة بهذه المخاطر.

9. الدراسات السابقة:

- دراسة (صباح بهية، 2008، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين) بعنوان: "العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين-دراسة تحليلية"

هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج قياسي يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للمصارف من خلال الوقوف على مدى تأثير بعض العوامل على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال وهامش الأمان المصرفي، وقد تم اختيار 5 نسب مالية لعينة من 12 مصرف مرخص لدى سلطة النقد الفلسطينية للفترة ما بين 2007-1997 باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي المعروف باسم Panel Data. وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة والمخاطر المتعلقة بعدم كفاية رأس المال والمخاطر المتعلقة بالتقلبات في سعر الفائدة ومعدل العائد على إجمالي الموجودات من جهة أخرى. بينما أظهرت وجود علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي و مخاطر الائتمان المصرفي.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمتابعة سلوك العوامل المذكورة، وإجراء التحليلات المالية، وضرورة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطبيق السياسات المناسبة لإدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها تحقيقاً للأمان المصرفي.

- دراسة (A.Ghenimi et al, 2017), مقالة بحثية في مجلة (Borsa Istanbul Review) بعنوان:

The Effects Of Liquidity Risk And Credit Risk On Bank Stability: Evidence From The MENA Region

تناولت هذه الدراسة المصادر الرئيسية للفشل المصرفي، وطبقت على عينة من 49 مصرفاً عاملاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة من 2006-2013 لتحليل العلاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وتأثيرها في استقرار المصرف.

وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، ولكن كلا المخاطر تؤثر بشكل منفصل على استقرار المصرف وتفاعلها يساهم في عدم استقراره.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج تزود إدارة المصارف بمزيد من الوعي حول المخاطر المصرفية وتدعم الجهود التنظيمية التي تهدف إلى تعزيز إدارة المخاطر المشتركة لمخاطر السيولة والائتمان.

- دراسة (M.Al-Afeef, A.Al-Ta'ani, 2017), مقالة بحثية في مجلة International Journal of Economics (and Finance) بعنوان:

The Effect of Risks on Banking Safety: Applied Study on Jordanian Traditional Banks (2005-2016)

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر مخاطر (السيولة، الائتمان، سعر الفائدة) على درجة الأمان المصرفي لقطاع المصارف التجارية التقليدية في الأردن خلال الفترة من 2005-2016.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لكل من مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة في درجة الأمان المصرفي للمصارف عينة الدراسة، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان في درجة الأمان المصرفي خلال فترة الدراسة. وخلصت أيضاً إلى أن تفسير النموذج كان 60.5% أي أن 39.5% يعزى إلى عوامل أخرى.

- دراسة (محمد رامي, 2018), مقالة بحثية في مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية) بعنوان:

"أثر درجة تنوع محفظة القروض على مستوى الأمان المصرفي-دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية السورية الخاصة"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين درجة تنوع محفظة القروض ومستوى الأمان المصرفي في المصارف التجارية السورية الخاصة، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات اللازمة من التقارير السنوية المنشورة للمصارف من مواقعها الإلكترونية وعددها 6 مصارف والتي مثلت عينة الدراسة عن الفترة الممتدة من (2016-2009)، تمثل المتغير المستقل بدرجة تنوع محفظة القروض وتم قياسه باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان (Herfindal – Hirschman) والمتغير التابع بمستوى الأمان المصرفي وتم قياسه بنسبة حقوق الملكية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تباين في أثر درجة تنوع محافظ قروض المصارف التجارية السورية الخاصة على مستوى الأمان المصرفي، حيث يوجد أثر إيجابي لدرجة التنوع في مصرف عودة سورية والمصرف العربي سورية على مستوى الأمان المصرفي، في حين أنه لا يوجد أثر معنوي لدرجة التنوع في مصرف بيمو السعودي الفرنسي، مصرف سورية والمهجر، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف بيبيلوس سورية على مستوى الأمان المصرفي.

مساهمة البحث: إن الاختلاف بين هذه الدراسة و الدراسات السابقة هو حدود ومجتمع البحث، حيث سيتم تطبيق الجانب العملي منها على مصرف عودة سورية وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 إلى عام 2018، إضافة إلى الاختلاف في متغيرات البحث المستقلة، حيث اعتمدت بعض الدراسات السابقة في احتساب درجة الأمان المصرفي على العائد على الأصول وبعضها الآخر على العائد على حقوق الملكية في حين سيتم احتساب درجة الأمان المصرفي في هذه الدراسة باستخدام الأصول الخطرة وليس إجمالي الأصول.

10. الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم المخاطر المالية:

يتم تعريف الخطر على أنه احتمال حدوث حدث غير مرغوب فيه ينتج عنه نتائج سلبية⁸. أما المخاطرة فهي "عدم اليقين، أي الانحراف عن النتيجة المتوقعة".⁹ وتصنف المخاطر المصرفية إلى أربعة أنواع وهي المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية، مخاطر الأعمال، والمخاطر القطرية أو الدولة. وقد عرفت المخاطر المالية على أنها تلك المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالمصارف، وهذا النوع من المخاطر يتطلب إشراف ورقابة بشكل مستمر من قبل إدارات المصارف وذلك وفقاً لتوجه وحركة السوق والأسعار والعملات والأوضاع الاقتصادية إضافة إلى العلاقة بالأطراف الأخرى.¹⁰ وتقسم إلى: مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر رأس المال، مخاطر الرافعة.

ترى الباحثة أن مفهوم المخاطر المالية يشير إلى احتمالية تكبد المصرف لخسائر مالية نتيجة لتحركات أسعار الفائدة والعملات وغيرها من العوامل الأخرى، مما يضعف قدرة المصرف على تحقيق عائد مناسب.

ثانياً: أنواع المخاطر المالية:

أ. مخاطر السيولة: هي عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها¹¹. وتعرف أيضاً على أنها عدم قدرة المصرف على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعفه في إدارة الموجودات والمطلوبات¹².

8 Ostrom, Lee T., author(2012). Risk assessment : tools, techniques, and their applications. John Wiley & Sons, Inc,p6

9 Schroeck, Gerhard (2002). Risk management and value creation in financial institutions . John Wiley & Sons, Inc,p24

¹⁰ الربيعي، حاكم، عبد الحسين، حمد(2012)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ص165

¹¹ Adalsteinsson, Gudni,(2014). The liquidity management guide : from policy to pitfalls. John Wiley & Sons Ltd, United Kingdom,p25

¹² الصيرفي، محمد(2007)، إدارة المصارف، دار الوفاء، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ص65

و يوجد ثلاثة أنواع رئيسية لمخاطر السيولة كما يأتي¹³:

- مخاطر السيولة التمويلية : تنشأ عندما يكون المصرف غير قادر على مقابلة السحوبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة من دون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للمصرف .
- مخاطر السيولة السوقية : تنشأ عندما يتعذر على المصرف بيع احد موجوداته أو رهنه وفق سعر السوق السائد نتيجة لعدم امكانية تسيلها بالسوق (تعرف كذلك بمخاطر التصفية) .
- مخاطر السيولة العرضية : تنشأ عن الاستعمال المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ لودائع العملاء .

وتوجد العديد من النسب المالية المستخدمة لقياس مخاطر السيولة وهي¹⁴:

1. مخاطرة السيولة = إجمالي القروض/ إجمالي الموجودات

2. مخاطرة السيولة = إجمالي القروض/ إجمالي الودائع

3. مخاطرة السيولة = الموجودات السائلة/ إجمالي الودائع

يشير ارتفاع النسبة رقم (3) إلى انخفاض مخاطرة السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات السائلة (وهي الموجودات النقدية) التي يواجه بها المصرف التزاماته الأخرى¹⁵، وهي النسبة المستخدمة في هذه الدراسة.

ب. **مخاطر الائتمان**: تعتبر مخاطر الائتمان أكبر مصدر للمخاطر بالنسبة للمصرف بسبب طبيعة نشاطه، وتعرف على أنها مخاطر تخلف المقترض عن سداد القروض والوفاء بالتزاماته المالية¹⁶. ويقصد بها أيضاً خسارة بسبب عدم قدرة الطرف الآخر، أو عدم رغبته في سداد التزاماته المالية تجاه المصرف¹⁷.

■ أنواع المخاطر الائتمانية:

- **المخاطر التي تتصل بطبيعة العملية المطلوب تمويلها وطبيعة النشاط الذي تنتمي إليه**: تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء كل شكل من أشكال منح التسهيلات الائتمانية، حيث يتميز كل من هذه الأشكال بعدد من المخاطر التي تنشأ من طبيعة العملية ذاتها والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها، بالإضافة إلى طبيعة مخاطر النشاط الذي ينتمي ويعمل فيه العميل¹⁸.
- **المخاطر المرتبطة بالعميل**: ترتبط هذه المخاطر بشخصية العميل ومدى ملاءته المالية ومقدرته على إدارة نشاطه أي بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية.

¹³ المرسومي، مروج، (2017)، تأثير إدارة السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي-دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 20، ص 82

¹⁴ الربيعي، حاكم، عبد الحسين، حمد (2012)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، مرجع سبق ذكره ص ص 152-156

¹⁵ الربيعي، حاكم، عبد الحسين، حمد (2012)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، مرجع سبق ذكره ص 156

¹⁶ Van Gestel, T, Baesens, B. (2009). Credit Risk Management Basic Concepts: financial risk components, rating analysis, models, economic and regulatory capital. Oxford University Press Inc., New York, p24

¹⁷ Banks, Erik. (2003). Practical risk management : an executive guide to avoiding surprises and losses . John Wiley & Sons Ltd, England, p19

¹⁸ ذيب، حسين، (2012) فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان-دراسة حالة: عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، ص 119

- المخاطر المرتبطة بالظروف العامة: تتعرض المصارف إلى نوع من المخاطر والتي لا يمكن تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم بها أو التنبؤ باحتمالات حدوثها. وتتصل بمجموعة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية تحدث آثاراً سلبية على مجريات الحياة الاقتصادية بشكل عام والجهاز المصرفي جزء منها دون أن يكون للإدارة وامتخذي القرارات أي قدرة على تحديدها أو حصرها¹⁹.
- المخاطر الناشئة عن أخطاء المصرف: تعمل المصارف على الحد من المخاطر المرتبطة بإدارة القرض وتضع الأنظمة الكفيلة بدعم رقابتها على القروض، إلا أنه قد تنشأ بعض المشاكل الناتجة عن عدم متابعة المصرف لأحكام اتفاقيات القروض بدقة، أو تطورات قيمة الضمان والمحافظة عليه.
- المخاطر المتصلة بالغير: قد يتعرض المقرض ذاته بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته، والتي ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توهي بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام المصارف المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه²⁰.

ويتم قياس مخاطر الائتمان من خلال عدة نسب نورد منها ما يلي:

1. مخاطر الائتمان = مخصص تدني التسهيلات الائتمانية/ التسهيلات الائتمانية

2. مخاطر الائتمان = القروض غير العاملة/ التسهيلات الائتمانية

3. مخاطر الائتمان = التسهيلات الائتمانية المباشرة/ إجمالي الموجودات

تعتبر النسبة رقم (3) من أبرز مؤشرات قياس جودة الموجودات والتي تعكس درجة المخاطرة في المحفظة الائتمانية، حيث سيتم استخدامها في هذه الدراسة، وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف أمواله (الموجودات) في عملية التمويل حيث انخفاض قدرة المصرف على توظيف أمواله يؤدي إلى انخفاض العائد على الموجودات²¹.

ج. مخاطر السوق: تعرف على أنها مخاطر الخسارة بسبب التحركات العكسية في القيمة السوقية لأصل ما (الأسهم ، السندات ، القروض ، العملات الأجنبية أو السلع) أو عقود المشتقات المرتبطة بهذه الموجودات²².

د. مخاطر رأس المال: هي مخاطر عدم وجود احتياطات رأسمالية كافية لدى المصرف لتشغيل أعماله أو استيعاب الخسائر غير المتوقعة الناشئة عن مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، وتنشأ مخاطر رأس المال نتيجة لعدم كفاية رأس المال اللازم لحماية مصالح جميع الأطراف المتعاملة مع المصرف، كالمودعين والمقرضين والمستثمرين وغيرهم من الأطراف المعنية من أصحاب المصلحة²³.

19 انجرو إيمان، (2007)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض-المصرف الصناعي السوري أنموذجاً، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة تشرين، سورية، ص51

20 البديوي، محمد فتحي (2012)، إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، ص285

21 مسموح، ضياء (2015) قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، ص69

22 Banks, Erik. (2003). Practical risk management : an executive guide to avoiding surprises and losses .reference above,p154

23 Zidan, Khaled Impact of credit risk policies on profitability of commercial banking sector in Palestine, . PH.D, Czech University of Life Sciences Prague,2014,p17

هـ. **مخاطر الرافعة:** ويقصد بها زيادة نسبة الأموال المقرضة إلى رأس مال المصرف الكلي والتي تؤدي إلى زيادة المخاطرة كلما زادت هذه النسبة. وهناك نوعان من الرفع أولهما هو الرفع المالي والذي ينجم عن الأعباء الثابتة المتمثلة في فوائد الديون والتي تعود إلى اعتماد المصرف على أموال مقرضة. وثانيهما هو الرفع التشغيلي ويتمثل في الأعباء الثابتة التي تتعلق مباشرة بعمليات وأنشطة المصرف.²⁴

ثالثاً: الأمان المصرفي:

يقصد بالأمان المصرفي الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف التجارية من عملياتها التشغيلية، وتتمثل هذه المخاطر بمخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال.²⁵ وتقيس درجة الأمان المصرفي مدى ملائمة رأس المال للموجودات بهدف المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة، فوظيفة رأس المال بالإضافة إلى شراء الموجودات الثابتة تعني أيضاً قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة.²⁶ ويعبر عن الأمان المصرفي بالمعادلة التالية:
الأمان المصرفي = حقوق الملكية / الموجودات الخطرة
وتمثل الموجودات الخطرة إجمالي الموجودات ناقص الموجودات السائلة، وتظهر هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحمل الخسائر الناجمة عن القروض والاستثمارات في الأوراق المالية.²⁷

11. الدراسة التطبيقية:

1.11. لمحة عن مصرف عودة سورية:

تم تأسيس مصرف عودة سورية كشركة مساهمة مغفلة في 30 آب 2005 بموجب السجل التجاري رقم 14456 ، كما سجل لدى مفوضية الحكومة تحت رقم 12 بوصفه مصرفاً خاصاً. تأسس المصرف برأسمال مقداره 2,500,000,000 ل.س ، وقد تم زيادة رأس المال بشكل تدريجي ليصبح في العام 2011 رأس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع 5,724,500,000 ل.س مقسم إلى 57,245,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 ل.س للسهم الواحد مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية وعددها 19 فرع مرخص، وتساهم مجموعة عوده ش.م.ل بنسبة 47% في رأسمال المصرف، كما يساهم مصرف عودة سورية ش.م.م.ع بنسبة 99.99% في شركة عوده كابيتال سورية محدودة المسؤولية.²⁸

²⁴ الشمري صادق (2013)، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية، عمان، ص 59

²⁵ خريوش، حسني، الزعبي، خالد، (2004)، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني-دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد 2، ص 61

²⁶ صباح، بهية، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين-دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص 39

²⁷ خريوش، حسني، الزعبي، خالد، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني-دراسة ميدانية، مرجع سبق ذكره، ص 61

²⁸ BASY, (2018), Annual report

2.11. عرض المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة لمصرف عودة سورية:

تم استخدام البرنامج الإحصائي Microsoft Excel من أجل حساب النسب المالية لمتغيرات البحث لمصرف عودة سورية خلال الفترة 2010-2018 :

ويبين الجدول رقم (1) :النسب المالية لمتغيرات البحث:

الجدول رقم (1): المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة لمصرف عودة - سورية خلال الفترة 2010-2018

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة		السنة
	نسبة مخاطرة الائتمان	نسبة مخاطرة السيولة	
نسبة الأمان المصرفي	42.05%	54.62%	2010
	45.94%	47.77%	2011
	41.78%	52.26%	2012
	34.14%	55.92%	2013
	27.66%	77.72%	2014
	16.41%	103.86%	2015
	10.75%	116.81%	2016
	8.82%	113.13%	2017
	9.12%	112.13%	2018

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) ارتفاعاً لنسبة مخاطر السيولة (والمتمثلة بنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) في العام 2012 بعد أن سجلت أدنى معدل لها في العام 2011 بنسبة بلغت 47.77% لتعاود الارتفاع من جديد، فقد سجلت في العام 2016 أعلى قيمة لها بنسبة 116.81% وذلك بسبب ارتفاع السيولة النقدية في المصرف ووضع سقف للودائع، مما أدى إلى تراجع حصته على مستوى إجمالي الودائع، لتعاود هذه المعدلات بالانخفاض في عامي 2017-2018.

أما بالنسبة لمخاطر الائتمان (والمتمثلة بنسبة صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الموجودات) فقد شهدت تذبذباً خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت في العام 2010 نسبة 42.05% ثم ارتفعت في العام 2011 بنسبة 45.94% لتستمر بالانخفاض حتى عام 2018 بنسبة بلغت 9.12% وذلك بسبب التشدد في منح التسهيلات الائتمانية نظراً للأوضاع التي شهدتها سورية.

ونلاحظ أيضاً من خلال الجدول السابق ارتفاعاً تدريجياً لنسبة الأمان المصرفي (والمتمثلة بنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات الخطرة) فقد سجل في العام 2010 نسبة 14.07% ليستمر بالارتفاع حتى عام 2016 مسجلاً أعلى قيمة له بنسبة 146.69% ليعاود الانخفاض مجدداً في عامي 2017-2018.

3.11. النتائج والمناقشة:

اختبار الفرضيات:

تم اختبار الفرضيات بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمصرف عودة سورية خلال الفترة 2010-2018، وذلك من خلال برنامج الحزم الإحصائية SPSS 21.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة المتمثلة بنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع في درجة الأمان المصرفي لمصرف عودة سورية.

الجدول رقم(2): معاملات الارتباط والتحديد للمتغيرين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.963 ^a	.928	.918	.1673038

a. Predictors: (Constant), L

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.837-	.172		-4.871-	.002
	L	1.895	.199	.963	9.505	.000

a. Dependent Variable: BS

المصدر: مخرجات برنامج Spss21

يوضح الجدول رقم (2) علاقة الارتباط بين نسبة مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط $(R=0.963)$ وهي تدل أن العلاقة طردية وقوية بين نسبة مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي، وقد بينت قيمة معامل التحديد أن (92.8%) من التغيرات الحاصلة في درجة الأمان المصرفي تتعلق بمخاطر السيولة، أي أنه كلما ارتفعت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع أدى ذلك إلى ارتفاع درجة الأمان المصرفي.

الجدول رقم(3): اختبار معنوية النموذج

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.529	1	2.529	90.339	.000 ^b
	Residual	.196	7	.028		
	Total	2.725	8			

a. Dependent Variable: BS

b. Predictors: (Constant), L

المصدر: مخرجات برنامج Spss21

يوضح الجدول رقم (3) اختبار معنوية النموذج حيث بلغت القيمة الاحتمالية (sig=0) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05), لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان المتمثلة بنسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الموجودات في درجة الأمان المصرفي لمصرف عودة سورية.

الجدول رقم(4): معاملات الارتباط والتحديد للمتغيرين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.956 ^a	.913	.901	.1834944

a. Predictors: (Constant), CR

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.666	.127		13.108	.000
	CR	-.3641-	.424	-.956-	-8.598-	.000

a. Dependent Variable: BS

المصدر: مخرجات برنامج Spss21

يوضح الجدول رقم (4) علاقة الارتباط بين نسبة مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي, حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=-0.956) وهي تدل أن العلاقة عكسية وقوية بين نسبة مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي, وقد بينت قيمة معامل التحديد أن (91.3%) من التغيرات الحاصلة في درجة الأمان المصرفي تتعلق بمخاطر الائتمان, أي أنه كلما ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الموجودات أدى ذلك إلى انخفاض درجة الأمان المصرفي.

الجدول رقم (5): اختبار معنوية النموذج

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.489	1	2.489	73.919	.000 ^b
	Residual	.236	7	.034		
	Total	2.725	8			

a. Dependent Variable: BS

b. Predictors: (Constant), CR

المصدر: مخرجات برنامج Spss21

يوضح الجدول رقم (5) اختبار معنوية النموذج حيث بلغت القيمة الاحتمالية (sig=0) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان في درجة الأمان المصرفي.

12. الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1- حافظ مصرف عودة سورية خلال فترة الدراسة (2010-2018) على نسب عالية من السيولة وذلك لتغطية التزاماته وخاصة في الظروف التي مرت بها سورية، ويعزى أيضاً ارتفاع نسب السيولة بشكل كبير إلى القرارات التي تدعو إلى التشدد والترهت في منح القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة.

2- بينت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية موجبة بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي، وكذلك وجود علاقة ارتباط قوية لكن عكسية بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي في مصرف عودة سورية خلال فترة الدراسة.

3- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي، حيث أظهرت النتائج أن زيادة نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع بمقدار 10% سيؤدي إلى زيادة في نسبة الأمان المصرفي بمقدار 18.95%

4- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان في درجة الأمان المصرفي، حيث أظهرت النتائج أن زيادة نسبة صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي الموجودات بمقدار 10% سيؤدي إلى انخفاض في نسبة الأمان المصرفي بمقدار 36.41%

ثانياً: التوصيات:

1- استغلال السيولة النقدية الفائضة وتوظيفها في قنوات استثمارية مناسبة، والالتزام بنسب السيولة المقررة من قبل مصرف سورية المركزي.

2- التوسع في منح التسهيلات الائتمانية بما يتماشى مع القوانين والضوابط المحددة من قبل مصرف سورية المركزي، إلى جانب مراقبة مخاطر الائتمان والعمل على إيجاد بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية.

3- الحفاظ على مستويات جيدة من الأمان المصرفي، وإيجاد نوع من التوازن بما يضمن تحقيق الربحية من جهة ومواجهة المخاطر المالية التي يتعرض لها المصرف من جهة أخرى.

4- العمل على تطوير استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر في المصرف وتلبية متطلبات المصرف المركزي والجهات الرقابية الأخرى.

13. المراجع العلمية:

أولاً: المراجع العربية:

1. البديوي، محمد فتحي(2012)، "إدارة البنوك"، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة.
2. الربيعي، حاكم وعبد الحسين، حمد(2012)، "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، دار اليازوري العلمية، عمان.
3. الشمري، صادق(2013)، استراتيجيات إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية، عمان.
4. الصيرفي، محمد(2007)، "إدارة المصارف"، دار الوفاء، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
5. المرسومي، مروج، (2017) تأثير إدارة السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي-دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد20، ص ص 73-100
6. انجرو، إيمان، (2007) التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض-المصرف الصناعي السوري أنموذجاً، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة تشرين، سورية.
7. خريوش، حسني، الزعبي، خالد، العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني-دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد18، العدد2، 2004، ص ص 59-77
8. نيب، حسين، (2012)، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان-دراسة حالة: عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة2010، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
9. صباح، بهية، (2008)، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين-دراسة تحليلية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين.
10. محمد، رامي (2018)، أثر درجة تنوع محفظة القروض على مستوى الأمان المصرفي-دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية السورية الخاصة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد40، العدد4، ص ص 115-138
11. مسمح، ضياء، (2015) قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. ,A.Al-Ta`ani M.Al-Afeef.(2017), The Effect of Risks on Banking Safety: Applied Study on Jordanian Traditional Banks (2005–2016)International Journal of Economics and Finance, Vol. 9, No. 9, pp 102–110
2. Adalsteinsson, Gudni,(2014). The liquidity management guide : from policy to pitfalls. John Wiley & Sons Ltd, United Kingdom.
3. A.Ghenimi,et al.(2017), The effects of liquidity risk and credit risk on bank stability: Evidence from the MENA region Borsa Istanbul Review, Vol. 4, No. 17,pp 238–248
4. Banks, Erik. (2003). Practical risk management : an executive guide to avoiding surprises and losses .John Wiley & Sons Ltd, England.
5. Ostrom, Lee T., author(2012). Risk assessment : tools, techniques, and their applications. John Wiley & Sons, Inc.
6. Schroeck, Gerhard (2002). Risk management and value creation in financial institutions . John Wiley & Sons, Inc.
7. Van Gestel, T, Baesens,B. (2009). Credit Risk Management Basic Concepts: financial risk components, rating analysis, models, economic and regulatory capital.Oxford University Press Inc., New York.
8. Zidan, Khaled.,(2014). Impact of credit risk policies on profitability of commercial banking sector in Palestine,. PH.D, Czech University of Life Sciences Prague.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

www.basybank.com ,Annual report 2018

التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج ARCH - ARIMA والشبكات العصبونية الاصطناعية (دراسة مقارنة)

* أيهم الحميد ** أسمهان خلف *** عثمان نقار
(الإيداع : 25 آب 2019 , القبول : 28 تشرين الثاني 2019)
الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم قدرة نماذج ARCH - ARIMA والشبكات العصبونية الاصطناعية في التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية كدراسة مقارنة، ويهدف المقارنة العلمية الدقيقة بين الأسلوبين في التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية فقد تم تقسيم بيانات الدراسة بشكل متكافئ، (من تاريخ 1/1/2018 إلى 18/8/2019) خصصت لبناء نماذج (ARCH - ARIMA) وكذلك لتدريب الشبكة العصبونية الاصطناعية. (من تاريخ 19/08/2019 إلى 19/09/2019) خصصت للتنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية لكلا الأسلوبين. ومن أجل أن تكون المقارنة عادلة بين قدرة الشبكات العصبونية الاصطناعية وقدرة نماذج (ARCH - ARIMA) في التنبؤ بالاتجاه فقد تم الاعتماد فقط على القيم السابقة للمتغير المدروس (سعر إغلاق المؤشر) كمدخلات للشبكة العصبونية الاصطناعية للتنبؤ في اليوم التالي دون حساب أي مؤشرات فنية ودون إدخال أي متغيرات أخرى تساعد على التنبؤ بقيم المؤشر، وتم تحديد معاملات الشبكة (المدخلات - عدد العصبونات) باستخدام قاعدة التجربة والخطأ. وقد تم اقتراح شبكتين عصبونيتين يمكن استخدامهما للتنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن النموذج الأنسب للتنبؤ بمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج ARCH-ARIMA هو ARIMA(1.1.1) و ARCH(1). وأنه لا يمكن الاعتماد على نماذج ARCH-ARIMA للتنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية بينما يمكن ذلك باستخدام الشبكات العصبونية الاصطناعية وبنسبة توافق قد تصل إلى 78% وفق البيانات المتتباها. وبالتالي فإنه يمكن الاعتماد على الشبكات العصبونية الاصطناعية في اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة.

الكلمات المفتاحية: التنبؤ - الانحدار الذاتي - اتجاه السوق - مؤشر السوق - عدم تجانس التباين - جذر الوحدة - الشبكات العصبونية الاصطناعية.

Forecasting the Movement of Damascus Stock Exchange Index Using ARIMA–ARCH Models and Artificial Neural Networks (A comparative study)

*Ayham AL Hameed **Asmhan Khalaf ***Othman Naqar

(Received: 25 August 2019, Accepted: 28 November 2019)

Abstract

This study aimed to evaluate the ability of ARIMA–ARCH and Neural Networks models to forecast future movement in Damascus Securities Exchange (DSE). In order to accurately compare the two methods in predicting the direction of the DSE movement, the study data were divided equally (From 1/1/2018 to 18/8/2019) assigned to build the models and to train the neural networks. (From 19/08/2019 to 19/09/2019) assigned to forecast the movement of DSE Index for both methods. In order to achieve fair comparison between the ability of neural networks with the versions of the ARIMA–ARCH models, The previous values of the studied variable (the closing price of the index) were solely relied upon as inputs to the artificial neural network to predict the next day without calculating any technical indicators and without introducing any other variables that help predict the values. The network coefficients (inputs – number of neurons) Were set using a trial and error rule. Two neural networks have been proposed that can be used to predict the movement of the DSE index. One of the most important results is that; the most suitable model for predicting the DSE using ARCH–ARIMA models is ARIMA (1.1.1) and ARCH (1). It is not possible to rely on the models of ARCH–ARIMA to predict the direction of the movement of the DSE index, while this can be done using artificial neural networks and a compatibility proportion up to 78% according to the predicted data. Thus, it is possible to rely on artificial neural networks to make accurate investment decisions.

Key Words: Forecasting – Autoregression – Market Trend – Market Index – Heteroskedasticity – Unit Root – Artificial Neural Networks.

1. المقدمة:

إن اتخاذ أي قرار استثماري في الأسواق المالية يرتبط بشكل أساسي بدراسة وتقييم مستقبل ما سيكون عليه نتيجة هذا القرار. وعند التحدث عن التنبؤ في السوق المالي فإن التنبؤ باتجاه حركة السوق (مؤشر السوق) يكتسب أهمية خاصة، حيث يعد من المسائل العملية التي تؤثر بشكل كبير على قرار المستثمرين في شراء أو بيع الأصل المالي، إذ يمكن للتوقعات الدقيقة لاتجاهات مؤشر السوق أن تحقق للمستثمرين فرص استثمارية مربحة.

إن التنبؤ بمؤشر السوق المالي يصبح مهمة صعبة للغاية بسبب العوامل المختلفة التي تؤثر في السوق المالي وبالتالي في اتجاه حركته بشكل مستمر (العوامل الاقتصادية، السياسية، والطبيعية... الخ)، وهذا ما يضيف صبغة غير خطية على طبيعة بيانات السوق المالي [18]. حيث يتميز التنبؤ بمؤشر السوق المالي بكثافة البيانات المرتبطة بالمؤشر، والضوضاء، وعدم الاستقرار، ودرجة عالية من عدم اليقين، والعلاقات المخفية والغامضة بين العوامل المتعددة [25]. لذا يلجأ المستثمرون إلى مناهج وأساليب مختلفة من أجل محاولة التنبؤ بمستقبل اتجاه السوق المالي.

وسيتيم في هذا البحث اختبار قدرة التنبؤ باتجاهات حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام الشبكات العصبونية الاصطناعية كدراسة مقارنة مع نماذج (ARIMA- ARCH).

2. أهداف البحث وأهميته:

يمكن تلخيص أهم أهداف البحث في النقاط التالية:

- بناء نموذج (ARIMA- ARCH) للتنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- بناء شبكة عصبونية اصطناعية للتنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- المقارنة بين الشبكات العصبونية الاصطناعية ونماذج (ARIMA- ARCH) من حيث القدرة على التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية لليوم التالي.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن تلخيص أهمية البحث في نقطتين أساسيتين:

- إن محاولة التنبؤ بمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية بأكثر من أسلوب والوصول إلى تنبؤات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من شأنه أن يفيد المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية في التعرف على هذه الأساليب واعطائهم صورة مسبقة عنها وبالتالي اختيار أنسبها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- في ظل وجود دراسات سابقة استخدمت الشبكات العصبونية الاصطناعية للتنبؤ بمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية في بدايات نشأته وتوصلت إلى نتائج جيدة في التنبؤ، إضافة إلى وجود دراسات أخرى استخدمت النماذج القياسية للتنبؤ بمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، فإن أهمية هذا البحث تكمن في كونها جمعت بين الأسلوبين في دراسة واحدة ليتسنى القيام بالمفاضلة بين قدرة الأسلوبين على التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.

3. مواد وطرائق البحث:

3.1. فرضيات البحث وحدوده ومصادر جمع البيانات:

3.1.1. فرضيات البحث: تحقيقاً لأهداف الدراسة فإنه يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: اعتماداً على نسبة التوافق في اتجاه الحركة فإنه لا يمكن الاعتماد على نماذج (ARIMA- ARCH) في التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية لليوم التالي.

الفرضية الثانية: اعتماداً على نسبة التوافق في اتجاه الحركة فإنه لا يمكن الاعتماد على الشبكات العصبونية الاصطناعية في التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية لليوم التالي.

الفرضية الثالثة: اعتماداً على مؤشر نسبة التوافق في اتجاهات الحركة فإن الشبكات العصبونية الاصطناعية لا تتفوق على نماذج (ARIMA- ARCH) في تحقيق نسبة توافق أعلى مع اتجاهات حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.

21..3. حدود البحث ومصادر جمع البيانات: يمكن تقسيم حدود البحث إلى: الحدود المكانية والحدود الزمانية:

- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة العملية على سوق دمشق للأوراق المالية.
 - الحدود الزمانية: تمت الدراسة بالاعتماد على البيانات التاريخية المتمثلة في سلسلة أسعار الإغلاق اليومية لمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية وذلك للفترة الممتدة من 1/1/2018 وحتى 19/9/2019.
- وفيما يخص مصادر جمع البيانات فإنه سيتم الحصول عليها من الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية.
- 23. الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنبؤ بمؤشر السوق المالي بأساليب ونماذج مختلفة تعددت بتعددتها، وقد تم رصد عدد من هذه الدراسات نذكر منها فيما يلي:

أولاً: بعض الدراسات التي هدفت إلى التنبؤ بمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية:

- دراسة (مرهج، منذر 2013) بعنوان " (التنبؤ بقيم مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام الشبكات العصبونية الاصطناعية واتجاهاتها)" [6] . هدفت الدراسة إلى بناء شبكة عصبونية اصطناعية بهدف التنبؤ بقيم مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية واتجاهاتها ليوم التداول التالي. واعتمد الباحث على قاعدة التجربة والخطأ في بناء هيكل الشبكة -عدد الطبقات وعدد الخلايا (العصبونات) في كل طبقة- وذلك بالتطبيق على السلسلة الزمنية للمؤشر خلال الفترة 4/1/2010 إلى 7/3/2013. وقد تم تدريب الشبكة وفق خوارزمية التكاثر الارتدادي على مجموعة من المتغيرات (27 متغير كمدخلات للشبكة) التي جرى تحديدها في ضوء الدراسات السابقة وأساليب التحليل الفني من مثل: (سعر الإقفال اليومي، إبطاء السلسلة لسعر اقفال المؤشر لفترة زمنية واحدة وفترتين، النسبة المئوية للتغير بسعر الإقفال، حجم التداول، المتوسط المتحرك البسيط لفترة 7 و 14 و 21 و 28 يوم، إضافة إلى مؤشر القوة النسبية). وتمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأنه يمكن التنبؤ بقيمة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية واتجاهه ليوم التداول التالي باستخدام أسلوب الشبكات العصبونية الاصطناعية وبدرجة عالية من الدقة حيث بلغت نسبة التوافق في اتجاه الحركة 70.5%.
- دراسة (البلخي، راتب، وقزما، جان 2014) بعنوان " (الاتجاه العام لأسعار الأسهم المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وبناء نموذج للتنبؤ بها- دراسة تطبيقية على أسهم بنك التجارة والتمويل الدولي باستخدام نماذج أريما ونماذج الانحدار للسلاسل الزمنية)" [1]. هدف هذا البحث إلى التعرف على الاتجاه العام لأسعار الأسهم لمصرف التجارة والتمويل الدولي وذلك خلال الفترة الممتدة من بداية انطلاق سوق دمشق للأوراق المالية في آذار 2009 وحتى نهاية شهر شباط عام 2011، قد تم تطبيق الأساليب الإحصائية المتعلقة بالسلاسل الزمنية، توصلت الدراسة إلى أن أفضل نموذج للتنبؤ المستقبلي بأسعار الأسهم نموذج الانحدار من الدرجة الثالثة ونموذج ARIMA(2.0.1) وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الطارئة و الموسمية.
- دراسة (كوجك ورد، ونقار، عثمان، ومندور، عبد القادر 2018) بعنوان "(التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج (ARIMA-GARCH) [4]. هدف هذا البحث إلى تقييم فعالية استخدام نماذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين المعمم GARCH في دراسة تقلبات عوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 14/9/2015 وحتى 1/12/2016 والتنبؤ بالقيم المستقبلية للشهر الأخير، ولتحقيق هذا الهدف تم

احتساب العوائد اليومية للمؤشر خلال فترة الدراسة، وابتداءً منهجية Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، أهمها عدم اتباع سلسلة عوائد المؤشر لحالة سير عشوائي خلال فترة الدراسة، كما وأن السلسلة الزمنية لعوائد المؤشر تخضع لعملية انحدار ذاتي من المرتبة الثانية، وعملية متوسطات متحركة من المرتبة الأولى $ARMA(2,1)$ ، كما ويخضع تباين عوائد المؤشر لعملية $GARCH(1,1)$ ، وبالاعتماد على النموذج المقدر تم التنبؤ بعوائد ومخاطر المؤشر لفترة الممتدة من 1/11/2016 إلى 1/12/2016 ولدى مقارنتها مع القيم الفعلية لوحظ التقارب بينهما، مما يثبت قدرة وفعالية النموذج المقترح على وصف سلوك عائد المؤشر وتقلباته خلال الفترة المدروسة.

ثانياً: بعض الدراسات العربية الأخرى:

- دراسة (كينة، صفاء 2017) بعنوان "دراسة قياسية للتنبؤ بحركة أسعار المؤشرات في سوق نيويورك المالي - حالة مؤشر داو جونز الصناعي للأوراق المالية في الفترة الممتدة من 2004-2015" [5]: هدفت الدراسة إلى بيان مدى قدرة منهجية بوكس جينكز (Box-Jenkins) في التنبؤ بحركة أسعار المؤشرات في السوق المالي والتمثل بمؤشر داو جونز الصناعي للسوق المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك خلال الفترة 3/1/2004 إلى 5/6/2015. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تمثلت بأن حركة أسعار مؤشر داو جونز قابل للتنبؤ على المدى القصير وأن النموذج المناسب للتنبؤ بحركة مؤشر داو جونز على المدى القصير هو $ARIMA(0,1,1)$.

- دراسة (قاسم آغا مهدي صالح، و روهات زاده 2017) بعنوان "استخدام نماذج السلسلة الزمنية للتنبؤ عن أسعار أسهم في سوق الأسهم السعودي" [3]: هدفت الدراسة إلى إيجاد النموذج الأمثل من نماذج السلسلة الزمنية للتنبؤ بسعر السهم في سوق الأسهم السعودي، قامت الدراسة باستكشاف وبناء نماذج بوكس-جينكز (Box-Jenkins) للسلاسل الزمنية وذلك باستخدام بيانات تاريخية يومية لسعر إغلاق سهم مصرف الراجحي للعثور على أنسب نموذج ملائمة لسوق الأسهم السعودي من بين النماذج المختبرة وتوصلت الدراسة إلى أن النموذج الأكثر ملائمة لسلسلة البيانات المحولة لوغاريتمياً هو $ARIMA(1.1.1)$ ، كما بينت النتائج أن دقة التنبؤ جيدة خلال المدى القصير وتتناقص كلما زاد طول الفترة المتنبئ بها.

- دراسة (فاضل، عادل، وعبيد مهند 2019) بعنوان "التنبؤ بمؤشر سوق العراق للأوراق المالية (ISX) باستعمال نموذج $ARIMA(p,d,q)$ " [2]: هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق منهجية (Box-Jenkins) للتنبؤ بمؤشر سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2/7/2017 إلى 20/1/2018 وقد وجدت الدراسة أن أفضل رتبة للنموذج هو $(1.1.3)$ للتنبؤ بمؤشر السوق.

ثالثاً: بعض الدراسات الأجنبية: هناك العديد من الدراسات الأجنبية التي هدفت إلى التنبؤ بمؤشر السوق المالي، إلا أنه سنقتصر على ذكر دراستين من بين ما تم الاطلاع عليه وذلك لضرورة اختصار العرض:

- دراسة (2018 Wanle Chi) بعنوان "Network Forecasting Stock Index Based On BP Neural Algorithm": التنبؤ بمؤشر السوق اعتماداً على خوارزمية الانتشار الخلفي للشبكات العصبونية الاصطناعية. [12] هدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بمؤشر سوق شانغهاي (shanghai) باستخدام تقنية الشبكات العصبونية الاصطناعية وذلك خلال الفترة الممتدة من 8-1-2017 إلى 28-12-2018 وهو ما يقارب 238 يوم تداول، وكانت مدخلات الشبكة هي أسعار الإغلاق لأيام الخمسة السابقة (أي سعر الإغلاق بتباطؤ زمني 5) لمؤشر السوق بينما مخرجات الشبكة هي سعر إغلاق اليوم التالي، وقد تم تنميط البيانات باستخدام قاعدة القيمة الكبرى والصغرى وذلك لتسهيل تدريب الشبكة وقد أظهرت النتائج أن الشبكات العصبونية الاصطناعية وفق خوارزمية الانتشار الخلفي كانت فعالة وممكنة في التنبؤ قصير الأجل بمؤشر السوق وتعطي نتائج تنبؤ دقيقة.

- دراسة (A) (Sheikh Mohammad Idrees , M. Afshar Alam, And Parul Agarwal - 2019) بعنوان " Prediction Approach for Stock Market Volatility Based on Time Series Data": منهج التنبؤ في تقلبات سوق المال اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية. [26] هدف هذا البحث إلى تحليل بيانات السلسلة الزمنية للسوق الهندي للأوراق المالية بهدف بناء نموذج إحصائي يمكنه التنبؤ بكفاءة، حيث ركزت هذه الورقة البحثية على بناء نموذج ARIMA فعال للتنبؤ بقلب سوق الأسهم الهندي. وقد تم مقارنة السلاسل الزمنية المتوقعة مع السلاسل الزمنية الفعلية، والتي تُظهر تقريباً انحرافاً بنسبة 5% في المتوسط كنسبة خطأ لكل من أسهم Nifty و Sensex. بناءً على ما سبق ذكره من دراسات سابقة فإن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة والتي هدفت إلى التنبؤ بمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية من ناحية حداثة الفترة الزمنية للدراسة ومن ناحية طريقة التحليل والهدف، حيث ستقوم هذه الدراسة على مقارنة قدرة الشبكات العصبونية الاصطناعية في التنبؤ باتجاه مؤشر سوق دمشق مقارنة بالنموذج القياسي الملائم وهذا ما لم تذهب إليه الدراسات السابقة التي تمت على سوق دمشق للأوراق المالية حيث اقتصر على تطبيق أسلوب واحد وذلك في حدود ما تم الاطلاع عليه. ومن ناحية أخرى فإن هذه الدراسة تركز في مقارنتها بشكل أساسي على التوافق في اتجاهات الحركة كمقياس أساسي في اختبار دقة التنبؤ للأسلوب المطبق.

3.3.3 المراجعة الأدبية:

1.3.3.3 تمهيد: عادة ما تتضمن أي عملية تنبؤ القيام بعدة خطوات (مراحل) أساسية يمكن تلخيصها في خمس نقاط بما يلي: تعريف المشكلة << جمع المعلومات << القيام بعملية التحليل الاستكشافي << تحديد النماذج المناسبة وبناءها << استخدام نموذج التنبؤ وتقييمه. [19] وفي حديثنا عن النماذج القياسية المستخدمة للتنبؤ في السوق المالي نجد استخدام نماذج السلاسل الزمنية شيوياً للتنبؤ في الأسواق المالية، حيث يتم تقدير نموذج (ARIMA) وفق خطوات محددة اقترحها بوكس جينكينز (Box-Jenkins). مجموعة أخرى من التقنيات المستخدمة للتنبؤ في السوق المالي تتمثل في الذكاء الصناعي، من مثل الشبكات العصبونية الاصطناعية (ANN) - artificial neural networks - بما تتميز به من قدرة على محاكاة العلاقات غير الخطية المعقدة بين المدخلات الممثلة بالعوامل المؤثرة والمخرجات الممثلة بالهدف. وفيما يلي سيتم بإيجاز ذكر خطوات تطبيق منهجية بوكس جينكينز Box-Jenkins والصياغة الرياضية لنماذجها وصولاً إلى التعريف بالشبكات العصبونية الاصطناعية ومراحل بناءها.

2.3.3.3 منهجية بوكس جينكينز -Box-Jenkins: تم تقديم هذه المنهجية من قبل كلٍ من GEORGE E.P. BOX و GWILYM M. JENKINS في كتابهما الشهير في تحليل السلاسل الزمنية " Time Series Analysis Forecasting & control" في عام (1976). [10]، وبالرغم من مرور سنوات عديدة على تقديمها إلا أن منهجية Box-Jenkins تعد من المناهج الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية وأكثرها شيوعاً، حيث تُستخدم للتنبؤ على المدى القصير - short-term forecasting - وهي تعتمد على الارتباط الذاتي بين المشاهدات للمتغير المدروس عبر الزمن. تتضمن هذه المنهجية سلسلة من الخطوات الرسمية، تشمل تحديد نموذج مبدئي وتطبيق مجموعة من الاختبارات التشخيصية لتقييم مدى ملاءمة النموذج. ولقد بيّن Box-Jenkins في كتابهما " Time Series Analysis Forecasting & contro" بمختلف إصداراته مراحل تطبيق هذه المنهجية بشكل مفصّل حيث تمثلت بالآتي [11]: فحص استقراره السلسلة الزمنية، وتطبيق التحويلات اللازمة لجعلها مستقرة إن لم تكن كذلك << تحديد النموذج المناسب من نماذج (ARIMA) << تقدير معاملات النموذج << تشخيص النموذج (اختبار ملاءمته لسلسلة الزمنية) << التنبؤ باستخدام النموذج المحدد. وهناك ثلاث طرق تستخدم بشكل أساسي لفحص استقرار السلسلة الزمنية: (1) التحليل البياني،

(2) دالة الارتباط الذاتي، (3) اختبار جذر الوحدة [16] والذي من الممكن الكشف عنها وفق اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey Fuller [15] (ADF)

1.23.3. نماذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك (AR-MA-ARMA): [9] لكي يتم تقدير نماذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك فإن منهجية Box-Jenkins تقترض أن تكون السلسلة الزمنية مستقرة (غير عشوائية)، كما تقترض هذه المنهجية ثبات التباين، وسيتم فيما يلي استعراض العلاقات التي توضح نموذج الانحدار الذاتي (AR) ونموذج المتوسط المتحرك (MA) ونموذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك (ARMA).

❖ نموذج الانحدار الذاتي Autoregressive model AR(p): إن نموذج الانحدار الذاتي هو عملية عشوائية تُستخدم للتنبؤ في القيم المستقبلية، والفكرة الأساسية في هذا النموذج هو إيجاد العلاقة التي تربط قيمة المتغير في فترة ما مع قيمه في الفترات السابقة وذلك من خلال استخدام الانحدار، أي يتم انحدار قيمة المتغير في الفترة (t) على قيمه في الفترات السابقة، ويتم التعبير عن القيمة الحالية للعملية كمجموع خطي من قيمه السابقة إضافة إلى الحد العشوائي وذلك كما يلي:

$$Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \phi_2 Y_{t-2} + \dots + \phi_p Y_{t-p} + \alpha_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن: Y_t : قيمة المتغير في الفترة (t) وهي القيمة المراد التنبؤ بها (المتغير التابع). ϕ_1, ϕ_2, ϕ_p : معاملات الانحدار. α_t : حد الخطأ العشوائي (الضوضاء البيضاء). $Y_{t-1}, Y_{t-2}, Y_{t-p}$: قيم المتغير في الفترات السابقة حتى الفترة (p) وهو ما يسمى بالتأخر الزمني أو التباطؤ.

فعندما يكون (p=1) عندها يسمى نموذج الانحدار الذاتي بنموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى (AR (1) أي أن قيمة المتغير في الفترة (t) تتحدد على قيمته في الفترة السابقة فقط (t-1).

❖ نموذج المتوسط المتحرك Moving Average MA(q): في حين أن نموذج الانحدار الذاتي والذي تعتمد فيه قيمة المتغير المتنبئ به في الفترة (t) على المجموع المرجح للقيم السابقة للمتغير (Weighted sum) إضافة إلى حد الخطأ العشوائي (الضوضاء البيضاء)، فإنه في نموذج المتوسطات المتحركة تعتمد قيمة المتغير المتنبئ به في الفترة (t) على قيم الحد العشوائي (الضوضاء البيضاء) للمتغير في الفترات السابقة بتأخر زمني (q). ويتم التعبير عن نموذج المتوسطات المتحركة من خلال العلاقة (2) التالية:

$$Y_t = \alpha_t - \theta_1 \alpha_{t-1} - \theta_2 \alpha_{t-2} - \dots - \theta_q \alpha_{t-q} \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن: $\alpha_t, \alpha_{t-1}, \alpha_{t-q}$: الحدود العشوائية الحالية والسابقة والتي تشكل عملية ضجة البيضاء. $\theta_1, \theta_2, \theta_q$: معاملات نموذج الانحدار والتي يتم تقديرها من البيانات.

❖ نموذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك: لتحقيق مرونة أكبر في نمذجة السلسلة الزمنية، من المفيد في بعض الأحيان تضمين نموذج الانحدار الذاتي (AR) ونموذج المتوسط المتحرك (MA) في نموذج التنبؤ الأساسي، وهذا يعني أن يكون النموذج الناتج هو نموذج خليط بين نماذج الانحدار الذاتي ونماذج المتوسطات المتحركة ARMA(p,q). ويمكن التعبير عن هذا النموذج من خلال العلاقة (3) التالية:

$$Y_t = \{ \phi_1 Y_{t-1} + \dots + \phi_p Y_{t-p} \} + \{ \alpha_t - \theta_1 \alpha_{t-1} - \dots - \theta_q \alpha_{t-q} \} \dots \dots (3)$$

ومن الناحية العملية، غالباً ما يمكن الحصول على تمثيل مناسب للسلسلة الزمنية المستقرة من خلال نماذج الانحدار الذاتي (AR) أو نماذج المتوسطات المتحركة (MA) أو النماذج المختلطة (ARMA)، وذلك عندما تأخذ (p) و (q) الرتبة 2 أو أقل.

2.23.3. تقدير رتب النموذج (p,q) : [9] لتحديد درجة التباطؤ (p) في نموذج الانحدار الذاتي AR ودرجة التباطؤ (q) في نموذج المتوسطات المتحركة MA فقد اقترح Box & Jenkins الاعتماد على كلٍ من دالة الارتباط الذاتي (ACF) لتحديد رتبة نموذج المتوسطات المتحركة $MA(q)$ ، ودالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF) لتحديد رتبة نموذج الانحدار الذاتي $AR(p)$. حيث تشكل عدد التباطؤات المعنوية في دالة الانحدار الذاتي الجزئي الرتبة (p) في نموذج الانحدار الذاتي AR، بينما تشكل عدد التباطؤات المعنوية في دالة الانحدار الذاتي الرتبة (q) في نموذج المتوسطات المتحركة MA. وبالتالي فإذا كانت كل من دالة الارتباط الذاتي (ACF) ودالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF) تنخفض (تتخامد) تدريجياً بعد عدد من فترات الإبطاء (p,q) فإن النموذج المقترح في هذه الحالة هو نموذج خليط (ARMA) بين نموذج الانحدار الذاتي AR ونموذج المتوسط المتحرك MA.

3.2.3.3. تشخيص النموذج (اختبار ملاءمته): [14] يتم تشخيص النموذج واختبار مدى ملاءمته للبيانات من خلال دراسة الحد العشوائي الذي يولده النموذج، حيث يُشترط في النموذج الملائم أن تكون سلسلة بواقي النموذج تشكل ما يسمى بالضججة البيضاء _ أي أن متوسطها صفر وتباينها ثابت ولا يوجد ترابط متسلسل بين مشاهدات بواقي النموذج _ إضافة إلى خضوعها للتوزيع الطبيعي. وبعد التأكد من صلاحية النموذج من حيث عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج وأن متوسط البواقي (الأخطاء) صفر وتباينها ثابت Homoscedasticity _ أي تشكل ما يسمى بالضججة البيضاء _ فإنه يمكن القيام بالخطوة الأخيرة وهي التنبؤ.

إن السلاسل الزمنية المالية من مثل أسعار الأسهم، أسعار الصرف، معدلات التضخم، وما إلى ذلك، غالباً ما تتصف بظاهرة التقلب في بياناتها وهذا ما يسبغ عليها صفة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity)، حيث تتصف قيم السلسلة الزمنية بتقلبات واسعة لفترات طويلة تليها فترة تكون فيها التقلبات طفيفة أو ساكنة نسبياً وقد يظهر فيها أثر ARCH. وبالتالي فإن ذلك يستدعي تقدير نموذج يطلق عليه نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين والذي قدمه Engle ويرمز له اختصاراً بـ (ARCH). [13]، وهناك العديد من النماذج القياسية التي تنتمي إلى عائلة (ARCH) لذا سيتم التطرق إلى الصياغة الرياضية للنموذج الأساسي من نماذج (ARCH) وكذلك النموذج المعمم (GARCH) باعتبارهم من النماذج الأكثر استخداماً في تحليل ونمذجة السلاسل الزمنية المالية على وجه الخصوص.

3.3.3.3. الصياغة الرياضية لنماذج (ARCH- GARCH):

1.33.3. الصياغة الرياضية لنموذج (ARCH): [17] إن نموذج ARCH يمكن تطبيقه على السلاسل الزمنية من خلال القيام ببناء نموذج قياسي مثل نموذج انحدار متعدد أو نموذج (ARIMA) ثم القيام ببناء نموذج ARCH اعتماداً على سلسلة بواقي النموذج القياسي السابق. ويمكن اختبار وجود أثر لنموذج ARCH من خلال اختبار معنوية معاملات نموذج ARCH والممثلة في العلاقة (4) التالية:

$$var(u_t) = \sigma^2 = \alpha_0 + \alpha_1 u_{t-1}^2 + \alpha_2 u_{t-2}^2 + \dots + \alpha_p u_{t-p}^2 \dots (4)$$

إن العلاقة السابقة تمثل نموذج $ARCH(p)$ حيث $var(u_t)$ تمثل تباين حد الخطأ (البواقي) في الفترة (t) ، فإذا كان لا يوجد ارتباط ذاتي بين مربعات حدود الأخطاء (تباين الخطأ) فإن فرضية عدم هي: $H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = 0$ ، فإذا تحقق ذلك فإن $\{var(u_t) = \alpha_0\}$ وبالتالي فإنه لا يوجد أثر لنموذج ARCH.

2.33.3. الصياغة الرياضية لنموذج (GARCH): شهد نموذج ARCH منذ اكتشافه عام 1982 تطورات عديدة، وأحد أهم هذه التطورات وأكثرها شيوعاً واستخداماً في نمذجة السلاسل الزمنية المالية هو نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين المعمم (Generalized ARCH) والذي قدمه (Bollerslev) في عام (1986) [8]، ويرمز له اختصاراً بالرمز (GARCH)، حيث يمكن صياغته بالعلاقة (5) التالية:

$$\sigma_t^2 = \alpha_0 + \alpha_1 u_{t-1}^2 + \alpha_2 \sigma_{t-1}^2 \dots \dots \dots (5)$$

من خلال الصياغة الرياضية لهذا النموذج نجد أن تباين (تقلب) المتغير المدروس لا يعتمد فقط على مربع الأخطاء للفترة السابقة (الفروق) كما هو الحال في نموذج ARCH(1) فحسب وإنما يعتمد أيضاً على تباين المتغير المدروس في الفترة السابقة، وبالطبع فإنه من الممكن أن يكون كل من مربع الخطأ والتباينات مرتبطة فيما بينها لأكثر من فترة واحدة وبالتالي فإنه يمكن تعميم هذا النموذج إلى نموذج GARCH (p,q).

4.3.3. الشبكات العصبونية الاصطناعية:

1.4.3.3. تعريف الشبكة العصبونية الاصطناعية: الشبكة العصبونية الاصطناعية (ANN) عبارة عن نظام لمعالجة المعلومات بشكل متوازي يتميز أداءه بخصائص شبيهة بالخلايا العصبونية البيولوجية (الحية)، وهي بمثابة تعميم للنماذج الرياضية للإدراك البشري أو البيولوجيا العصبية [23]. كما يمكن تعريفها أيضاً بأنها نماذج حسابية مستوحاة من النظام العصبي للكائنات الحية، لديها القدرة على اكتساب المعرفة (التعلم) من خلال مجموعة من وحدات المعالجة العصبونية (processing units) والتي تشكل الخلايا العصبونية الاصطناعية_ والمرتبطة مع بعضها البعض عن طريق مصفوفة الأوزان والتي تمثل المشابك الاصطناعية. [29]

2.4.3.3. بنية الشبكة العصبونية الاصطناعية:

تتكون الشبكات العصبونية الاصطناعية من عدة طبقات بحيث يوجد في كل طبقة مجموعة من العقد (node) أو كما تسمى أيضاً الوحدات (unit) وتستقبل كل عقدة مدخلاتها الموزونة _ إما من العصبونات الأخرى في الطبقة السابقة لها أو من خلال ملقن خارجي للبيانات (المدخلات) إذا كانت هذه العقد في طبقة المدخلات (الأولى)_ ليتم جمعها عن طريق ما يسمى بالجامع (Summer) ومن ثم معالجتها رياضياً عن طريق تابع التنشيط (التفعيل) Activation function والذي بدوره يعطي قيمة الخرج لهذه العقدة ليتم توزيعها بالتوازي إلى العصبونات الأخرى في الطبقة التالية في حال لم تكن هذه العقدة في الطبقة الأخيرة (المخرجات). [21] ولكن قبل المضي قدماً بالتطرق إلى أنواع الشبكات العصبونية الاصطناعية لا بد من الحديث عن أنواع توابع التنشيط Activation function والتي يتم بواسطتها المعالجة الرياضية لكل وحدة (عقدة) معالجة.

تابع التنشيط Activation function: إن العقد (node) العصبونية في الطبقات الخفية للشبكات متعددة الطبقات لا تتمتع بقدرة أعلى في المعالجة من العقد العصبونية للشبكات العادية ذات الطبقة الواحدة في حال وجود مشاكل خطية، لذا فإنه غالباً ما يتم استخدام توابع تنشيط غير خطية للعقد العصبونية مما يؤثر على زيادة قدرة الشبكات العصبونية متعددة الطبقات في معالجة البيانات، وبالتالي فإن تابع تنشيط الخلايا العصبونية في الطبقة الخفية له دور كبير في توفير التعلم للشبكة العصبونية الاصطناعية. ويوجد العديد من توابع التنشيط ولكل منها مجال تعريف حسب دالة التابع، وفيما يلي أكثر توابع التنشيط شيوعاً من الناحية التطبيقية:

- Function: **Linear**; Definition: x ; Range: $(-\infty, +\infty)$.
- Function: **Logistic sigmoid**; Definition: $\frac{1}{1+e^{-x}}$; Range: $(0, +1)$.
- Function: **Hyperbolic tangent**; Definition: $\frac{e^x - e^{-x}}{e^x + e^{-x}}$; Range: $(-1, +1)$.
- Function: **Exponential**; Definition: e^{-x} ; Range: $(0, +\infty)$.
- Function: **Sine**; Definition: $\sin(x)$; Range: $(-1, +1)$.
- Function: **Step**; Definition: $(0 : x < 0), (1 : x \geq 0)$; Range: $(0, +1)$.
- Function: **Ramp**; Definition: $(-1 : x \leq -1), (+1 : x \geq 1), (x : -1 < x < +1)$; Range: $(-1, +1)$.

يمكن اختيار توابع التنشيط التي تتوافق مع توزيع القيم المستهدفة (المتنبأ بها) في طبقة المخرجات، فمثلاً نجد أن تابع التنشيط اللوجستي (Logistic sigmoid) مفيد بشكل خاص عندما تكون القيم المستهدفة محدودة (0, +1)، فإذا كانت القيم المستهدفة غير محدودة عندها يُستخدم تابع تنشيط غير محدود، وكذلك فإنه من الأفضل استخدام تابع التنشيط الأسّي (Exponential) إذا كانت قيم المخرجات موجبة وغير محدودة من الأعلى (0, +∞) وهكذا....

3.4.3.3 أنواع الشبكات العصبونية الاصطناعية المستخدمة في التنبؤ: [24]

يوجد بشكل عام نوعان أساسيان للشبكات العصبونية الاصطناعية يمكن استخدامها في التنبؤ وهما: الشبكات العصبونية ذات التغذية الأمامية، والشبكات العصبونية ذات التغذية الراجعة (الخلفية) feedback أو كما تسمى أيضاً الشبكات العصبونية ذات التغذية الخلفية أو المتكررة، ولا بد من الإشارة إلى أنه يوجد أنواع أخرى من الشبكات العصبونية الاصطناعية إضافة إلى النوعين السابقين، وسيتم الاقتصار على ذكر وتوضيح النوعين السابقين باعتبار أن موضوع الدراسة الحالية سيعتمد على الشبكات العصبونية الاصطناعية التي تستخدم في التنبؤ ويتم ذلك غالباً بالاعتماد على هذين النوعين من الشبكات (الشبكات ذات التغذية الأمامية والشبكات ذات التغذية الراجعة). وفيما يلي توضيح مختصر لكل نوع من هذه الأنواع:

الشبكات ذات التغذية الأمامية: يعتمد هذا النوع من الشبكات بشكل كامل على التغذية الأمامية دون أن يكون لخرج العقد (الوحدات) أي تغذية راجعة للشبكة، إن كل وحدة من وحدات المعالجة متصلة بجميع الوحدات في الطبقة التالية لها باتجاه واحد إلى الأمام.

الشبكات ذات التغذية الراجعة: تتميز الشبكات العصبونية ذات التغذية الراجعة (المرتدة) RNN عن الشبكات العصبونية ذات التغذية الأمامية FNN بأن هذا النوع من الشبكات تحتوي على حلقة تغذية راجعة واحدة على الأقل، حيث يُعتقد أن وجود حلقات تغذية راجعة له تأثير عميق في قدرة الشبكة العصبونية على التدريب والتعلم، إن هذا النوع من الشبكات مفيد في حال كان النظام التي تتدرب عليه الشبكة هو نظاماً ديناميكياً غير خطياً، وهذا النوع من الشبكات قد يكون مفضل على الشبكات ذات التغذية الأمامية في الحالات غير الخطية والمعقدة وغير الواضحة (غير معروفة).

4.4.3.3 مراحل بناء الشبكة العصبونية الاصطناعية:

بشكل عام فإن تصميم شبكة عصبونية اصطناعية تمر بمجموعة من الخطوات الرئيسية والتي يمكن ذكرها بالآتي [28]: تحديد المشكلة << اعداد البيانات اللازمة لتدريب الشبكة: والتي قد تشمل التحليل الاحصائي والتقدير والتطبيع... الخ. >> اختيار نموذج (نوع) الشبكة العصبونية المناسبة للمشكلة. << القيام بتدريب الشبكة العصبونية. >> اختبار قدرة الشبكة العصبونية على التعميم (generalization) والتحقق من النتائج. وفيما يلي توضيح لأهم هذه الخطوات [20]:

فيما يخص اعداد البيانات اللازمة لتدريب الشبكة: يتم جمع البيانات الخاصة بمدخلات الشبكة ومخرجاتها والتي تمثل المتغيرات المستقلة والتابعة، ومن ثم تقسيم البيانات إلى ثلاث مجموعات: مجموعة التدريب، مجموعة الاختبار، مجموعة التحقق

فيما يخص تصميم الشبكة (هيكلها): يتم فيها تحديد عدد الطبقات المخفية وعدد العصبونات في كل طبقة وأنواع توابع التنشيط في كل من طبقة المدخلات والمخفية وطبقة المخرجات وغالباً ما يتم ذلك عن طريق التجريب.

فيما يخص تدريب الشبكة: يتم تحديد خوارزمية التدريب المناسبة للمشكلة، وتحديد عدد دورات التدريب (التكرارات)، وكذلك معدل التعلم، ومعدل الزخم.

4.3. الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات: سيتم اختبار فرضيات الدراسة تباعاً بعد بناء كل من النموذج القياسي (ARIMA- ARCH) المناسب والشبكة العصبونية الاصطناعية والمقارنة بينهما.

1.4.3. تقسيم البيانات: بهدف المقارنة العلمية الدقيقة بين قدرة النماذج القياسية ARIMA- ARCH وبين قدرة الشبكات العصبونية الاصطناعية في التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية فقد تم تقسيم بيانات الدراسة بشكل متكافئ بين الأسلوبين كما يلي:

- من تاريخ 1/1/2018 إلى 18/8/2019 خصصت لبناء نماذج (ARIMA- ARCH) وكذلك لتدريب الشبكة العصبونية الاصطناعية.

- من تاريخ 2019/8/19 إلى 2019/9/19 خصصت للتنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية لكل من نماذج (ARIMA- ARCH) وكذلك الشبكات العصبونية الاصطناعية.

2.4.3. بناء النموذج القياسي (ARCH-ARIMA):

1.2.4.3. دراسة استقرارية السلسلة الزمنية: تم دراسة استقرارية سلسلة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية من خلال الكشف عن وجود جذر الوحدة من عدمه في السلسلة الزمنية، حيث تم التطبيق بداية على السلسلة الأصلية دون إجراء أي فروق وتبين أنها تحوي جذر وحدة، لذا فقد تم إجراء الفروق من الدرجة الأولى لتحويلها إلى سلسلة مستقرة، وكل ذلك تم عن طريق تقدير ثلاث نماذج (مع ثابت واتجاه عام - مع ثابت فقط - بدون ثابت وبدون اتجاه عام) وذلك بالاعتماد على اختبار (Augmented Dickey-Fuller Test) وتم تحديد عدد الفجوات المناسبة لهذا الاختبار بناءً على معيار Schwarz Information Criterion [27] (SIC) وتم اختيار النموذج الأفضل من بين مجموعة من النماذج، ووفق هذا المعيار يُفضّل النموذج ذو القيمة الأقل من بين النماذج الأخرى مثله في ذلك مثل معيار أكايكي (AIC) [1]، وتم الاعتماد على معيار (SIC) على اعتبار أن هذا المعيار متشدد أكثر من معيار (AIC) حيث وضع قيود على عدد البارامترات أكثر من معيار (AIC) [30]. والجدول (1) التالي يلخص نتائج اختبارات جذر الوحدة قبل وبعد إجراء الفروق عليها:

الجدول رقم (1) : نتائج اختبار جذر الوحدة (unit root test)

نتائج اختبار (ADF): Augmented Dickey-Fuller Test								
ثانياً: بعد أخذ الفرق الأول				أولاً: دون إجراء أي فروق على السلسلة				
بدون ثابت ولا اتجاه	مع ثابت فقط	مع ثابت واتجاه		بدون ثابت ولا اتجاه	مع ثابت فقط	مع ثابت واتجاه		
non	C	TREND	C	non	C	TREND	C	
	0.919	0.73	0.726		0.013	0.67	0.012	Prob (Coefficient)
0.000	0.000	0.000		0.689	0.123	0.33		Prob (ADF)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة الفرق الأول الملخصة في الجدول السابق (رقم 1) نلاحظ أن معاملات النموذج (مع ثابت واتجاه) غير معنوية وكذلك معامل النموذج (مع ثابت فقط) غير معنوي وبالتالي فإن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول بدون ثابت ولا اتجاه عام، ومن ثم فإنه سيتم بناء نموذج ARIMA بالاعتماد على سلسلة الفرق الأول.

2.2.4.3. تحديد رتب النموذج (p,q): تم تحديد رتب النموذج بناءً على اختبار الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي:

الجدول رقم(2): نتائج اختبار الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي لسلسلة الفرق الأول

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.305	0.305	37.158	0.000
		2 0.037	-0.061	37.711	0.000
		3 -0.048	-0.045	38.625	0.000
		4 -0.094	-0.070	42.190	0.000
		5 -0.052	-0.002	43.265	0.000
		6 -0.017	-0.003	43.378	0.000
		7 -0.008	-0.011	43.403	0.000

المصدر: مخرجات برنامج (EViews.9)

نلاحظ من خلال الجدول السابق (رقم 2) اقتراب معاملات الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي من الصفر، ومن خلال الجدول السابق تم اقتراح نموذج $ARIMA(1,1,1)$ لتمثيل سلسلة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية. ويمكن اقتراح أيضاً مجموعة من النماذج الأخرى والتي تنتمي إلى اسرة $ARIMA$ والمفاضلة فيما بينها وفق معايير اختيار النموذج الملائم. كما هو موضح في الجدول (3) التالي:

الجدول رقم (3): معايير المعلومات لنماذج $ARIMA$ المقترحة

Model	Log Likelihood	AIC	BIC
$ARIMA(1,1,0)$	-1975.520	9.94231	9.97235
$ARIMA(0,1,1)$	-2420.193	12.17685	12.2069
$ARIMA(1,1,1)$	-1955.034	9.84439	9.88445

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

من خلال الجدول (رقم 3) السابق نلاحظ أن النموذج الأكثر ملائمة من بين النماذج المقترحة هو $ARIMA(1,1,1)$ ، وفيما يلي اختبار لمعنوية معاملات النموذج $ARIMA(1,1,1)$:

الجدول رقم(4): اختبار معنوية معاملات النموذج $ARIMA(1,1,1)$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6020.171	101.2904	59.43475	0.0000
AR(1)	0.973631	0.011044	88.15859	0.0000
MA(1)	0.316771	0.040456	7.830082	0.0000
SIGMASQ	1072.099	59.17675	18.11689	0.0000
R-squared	0.972124	Mean dependent var	6027.970	
Adjusted R-squared	0.971912	S.D. dependent var	196.3596	
S.E. of regression	32.90871	Akaike info criterion	9.844394	
Sum squared resid	426695.3	Schwarz criterion	9.884459	
Log likelihood	-1955.034	Hannan-Quinn criter.	9.860263	
F-statistic	4580.088	Durbin-Watson stat	1.952501	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

نلاحظ من خلال الجدول السابق (رقم 4) أن جميع معاملات النموذج $ARIMA(1,1,1)$ معنوية، وقد تم اختبار وجود أثر (ARCH) على بواقي نموذج $ARIMA(1,1,1)$ وفق عدة تباطؤات وتبين فقط أن معاملات النموذج (1) ARCH وكذلك (2) ARCH معنوية كما هو موضح في الجدول (5) التالي:

الجدول رقم (5) : نتائج اختبار أثر ARCH (1) – ARCH (2)

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	5972.851	135.9378	43.93813	0.0000	C	5933.399	181.6219	32.66897	0.0000
AR(1)	0.983127	0.009804	100.2822	0.0000	AR(1)	0.986568	0.009223	106.9697	0.0000
MA(1)	0.337717	0.055904	6.040962	0.0000	MA(1)	0.303520	0.052485	5.782955	0.0000
Variance Equation					Variance Equation				
C	823.1381	57.06725	14.42400	0.0000	C	767.0739	52.69919	14.55571	0.0000
RESID(-1) ²	0.272188	0.085231	3.193545	0.0014	RESID(-1) ²	0.219986	0.081627	2.695012	0.0070
					RESID(-2) ²	0.089185	0.036490	2.444070	0.0145
R-squared	0.972353	Mean dependent var	6028.538		R-squared	0.972313	Mean dependent var	6028.538	
Adjusted R-squared	0.972210	S.D. dependent var	198.8098		Adjusted R-squared	0.972169	S.D. dependent var	198.8098	
S.E. of regression	33.14233	Akaike info criterion	9.803296		S.E. of regression	33.16641	Akaike info criterion	9.794368	
Sum squared resid	422889.5	Schwarz criterion	9.854340		Sum squared resid	423504.2	Schwarz criterion	9.855621	
Log likelihood	-1896.839	Hannan-Quinn criter.	9.823534		Log likelihood	-1894.107	Hannan-Quinn criter.	9.818654	
Durbin-Watson stat	2.009916				Durbin-Watson stat	1.940828			

المصدر: مخرجات برنامج (EViews.9)

من خلال معايير المعلومات الموضحة في الجدول السابق (رقم 5) يتضح أن نموذج ARCH (1) أكثر ملائمة لتمثيل البيانات من نموذج ARCH (2)، وبالتالي فإنه تم الاعتماد على نموذج ARCH (1) في التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة المخصصة للتنبؤ (من 19/8/2019 إلى 19/9/2019).

3.4.3. بناء الشبكة العصبونية الاصطناعية:

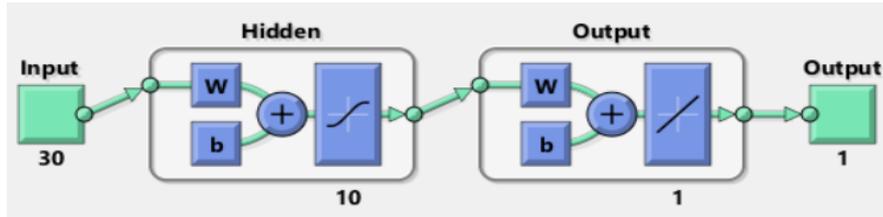
1.3.4.3. الآلية المتبعة في بناء الشبكة العصبونية الاصطناعية: من أجل أن تكون المقارنة عادلة بين قدرة الشبكات العصبونية الاصطناعية وقدرة نماذج (ARIMA- ARCH) في التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، فقد تم الاعتماد فقط على القيم السابقة للمتغير المدروس (سعر إغلاق المؤشر) كمدخلات للشبكة العصبونية الاصطناعية للتنبؤ في اليوم التالي دون حساب أي مؤشرات فنية ودون إدخال أي متغيرات أخرى تساعد على التنبؤ بقيمة المؤشر، أي تم تحديد مدخلات الشبكة العصبونية بشكل موافق للفكرة الأساسية لنماذج الانحدار الذاتي. وبهدف التنبؤ فقد تم استخدام الشبكة العصبونية الاصطناعية من نوع التغذية الأمامية والانتشار الخلفي للخطأ والتي تستخدم بهدف التنبؤ. ويمكن بهذا النوع من الشبكات استخدام تابع التفعيل $\frac{e^x - e^{-x}}{e^x + e^{-x}}$ Hyperbolic tangent ; Definition: غير الخطي في الطبقة المخفية والذي يستخدم بشكل خاص لكشف العلاقات المعقدة وغير الخطية عند استخدام خوارزمية الانتشار الخلفي للخطأ، بينما يتم استخدام تابع التفعيل الخطي Linear في طبقة المخرجات وذلك بهدف السعي إلى مطابقة الخرج الفعلي مع خرج الشبكة. كما تم الاعتماد على برنامج Matlab في بناء الشبكة العصبونية الاصطناعية وتدريبها والتنبؤ بها أيضاً.

وتمثلت مراحل بناء الشبكة العصبونية بعد تقسيم البيانات إلى بيانات خاصة بالتدريب وبيانات خاصة بالتنبؤ بالقيام بتجريب العديد من الشبكات العصبونية بشكل تدريجي بناءً على التباؤات المستخدمة كمدخلات للشبكة العصبونية، حيث تم بداية اعتماد قيمة المؤشر في اليوم السابق (تباؤ 1) وتدريب الشبكة على سعر الإغلاق لليوم التالي لكل يوم من أيام التداول خلال فترة التدريب، وتم تحديد عدد دورات التدريب الأعظمي بـ (Epoch 1000) وحفظ النتائج ليعاد التدريب بتعديل عدد العصبونات في الطبقة المخفية بشكل تدريجي أيضاً من (1 إلى 50) عصبون، وبمجرد إعطاء الشبكة نتائج غير جيدة أثناء زيادة عدد العصبونات أو عدم تحسن أدائها فإنه يتم تعديل المدخلات بزيادة التباؤات وإعادة التدريب، ومن خلال التجريب التدريجي لمعاملات الشبكة أمكن التوصل إلى بناء شبكتين عصبونيتين يمكن استخدامهما للتنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.

2.3.4.3. هيكل الشبكات العصبونية الاصطناعية المقترحة ونتائج تدريبها: بعد التجريب التدريجي أمكن التوصل إلى الشبكتين التاليتين:

1. الشبكة العصبونية الأولى: تتكون من ثلاث طبقات:

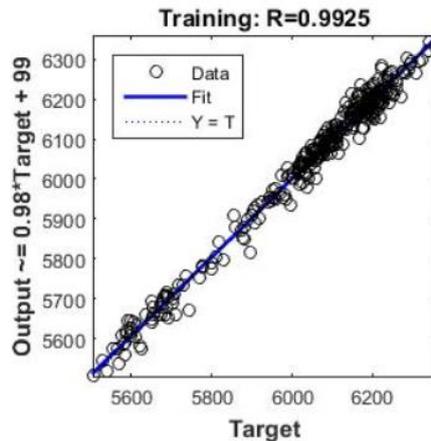
طبقة المدخلات: تتكون من 30 مدخل (قيم أسعار الإغلاق السابقة لمؤشر السوق خلال 30 يوم سابق)، الطبقة المخفية: تكونت من (10 عصبونات) خفية، طبقة المخرجات: تمثلت بسعر إغلاق المؤشر لليوم التالي (المعاد التنبؤ به y_{t+1}) وبالتالي فهي تحوي عصبون واحد. وقد تم تجهيز البيانات باستخدام برنامج Microsoft Excel قبل إدخالها إلى برنامج Matlab، بحيث يكون سعر الإغلاق في اليوم التالي هو خرج الشبكة العصبونية، بينما أسعار الإغلاق السابقة (30 يوم سابق) هو دخل الشبكة وذلك لكل يوم تداول خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت عدد أيام التدريب (357) يوم من تاريخ 2018/01/01 إلى 2019/8/18 (وهي الفترة المخصصة لتدريب الشبكة) وهي بمثابة عينات التدريب. أي أن الشبكة تدربت على التنبؤ باليوم التالي لـ 357 يوم بحيث يتم اعطاءها في كل يوم من هذه الأيام قيم أسعار الإغلاق السابقة (30 يوم سابق) كدخل للشبكة العصبونية بهدف تعليم الشبكة العصبونية على كشف العلاقة غير الخطية بين تحركات أسعار إغلاق المؤشر في الأيام السابقة وبين حركته في اليوم التالي وذلك عن طريق إعادة ضبط أوزانها في كل مرة تعيد بها التدريب للوصول إلى تطابق أفضل بين خرج الشبكة والقيم الفعلية. والشكل (1) التالي يوضح بنية الشبكة العصبونية الأولى net lag 30 (المقترحة):



الشكل (1) بنية الشبكة العصبونية net lag 30 المصدر: مخرجات برنامج Matlab 2017.

يوضح الشكل السابق بنية الشبكة العصبونية من حيث أشكال توابع التفعيل في كل طبقة وعدد المدخلات وعدد العصبونات في الطبقة المخفية وكذلك عدد العصبونات في طبقة الخرج.

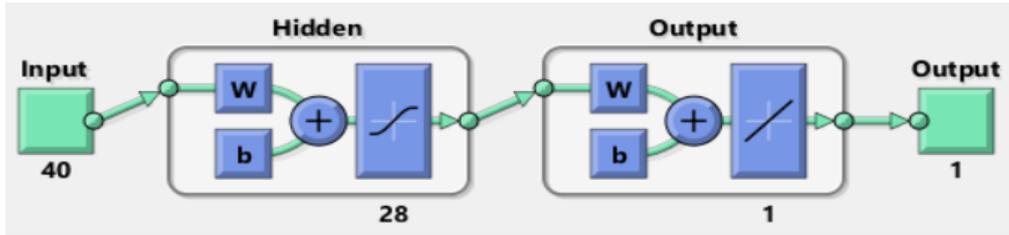
والشكل (2) التالي يوضح نتائج تدريب الشبكة العصبونية والذي يظهر أن الشبكة تدربت بشكل جيد على البيانات:



الشكل (2) نتائج تدريب الشبكة العصبونية net lag 30 المصدر: مخرجات برنامج Matlab 2017.

يظهر الشكل السابق علاقة الانحدار بين الخرج الفعلي (Target) وخرج الشبكة (Output) أثناء التدريب، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0.9925 وهي علاقة ارتباط قوية مما يشير إلى أن الشبكة تدرت بشكل جيد، حيث تم تقييم الشبكة اعتماداً على نتائج التدريب في كل مرة يتم فيها تعديل عدد العصبونات والتباطؤات حتى تم التوصل إلى هذه النتيجة.

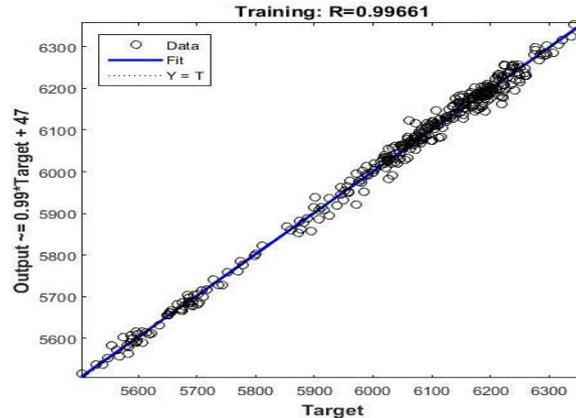
2. الشبكة العصبونية الثانية: تتكون أيضاً من ثلاث طبقات، وتختلف عن الشبكة الأولى بعدد التباطؤات (أي بطبقة المدخلات) وفي عدد العصبونات في الطبقة الخفية، حيث تم زيادة عدد المدخلات بشكل تدريجي لتصبح (40 مدخل) وبالتالي فقد بلغت عدد أيام التدريب (348) يوم من تاريخ 2018/1/1 إلى 2019/8/18 (وهي الفترة المخصصة لتدريب الشبكة). بينما تم تحديد عدد عصبونات الطبقة الخفية بعد التجريب التدريجي بـ (28) عصبون. والشكل (3) التالي يوضح بنية الشبكة العصبونية الثانية (net lag 40) (المقترحة):



الشكل (3) بنية الشبكة العصبونية net lag 40 المصدر: مخرجات برنامج Matlab 2017.

يوضح الشكل السابق بنية الشبكة العصبونية من حيث أشكال توابع التفعيل في كل طبقة وعدد المدخلات وعدد العصبونات في الطبقة المخفية وكذلك عدد العصبونات في طبقة الخرج.

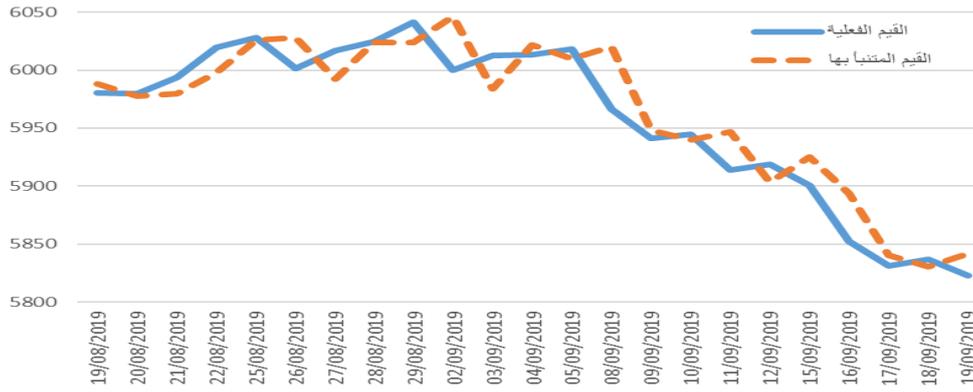
والشكل (4) التالي يوضح نتائج تدريب الشبكة العصبونية والذي يظهر أن الشبكة تدرت بشكل جيد على البيانات:



الشكل (4) نتائج تدريب الشبكة العصبونية net lag 30 المصدر: مخرجات برنامج Matlab 2017.

يظهر الشكل السابق علاقة الانحدار بين الخرج الفعلي (Target) وخرج الشبكة (Output) أثناء التدريب (Training)، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0.996 وهي علاقة ارتباط قوية، مما يشير إلى أن الشبكة تدرت بشكل جيد.

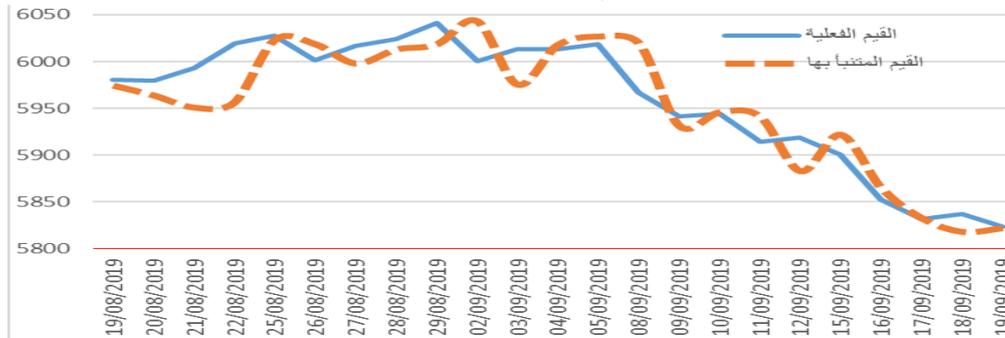
4.4.3. التنبؤ: تم التنبؤ بمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة من 19/08/2019 إلى 19/09/2019 وذلك باستخدام نموذج ARCH (1) والذي تم بناءه اعتماداً على بواقي نموذج ARIMA (1.1.1) (كما هو موضح سابقاً)، وكذلك التنبؤ باستخدام الشبكتين العصبونيتين المقترحتين، وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج:



الشكل (5) القيم الفعلية والقيم المتنبأ بها باستخدام نموذج ARCH (1) خلال فترة التنبؤ

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel ومخرجات برنامج Eviews

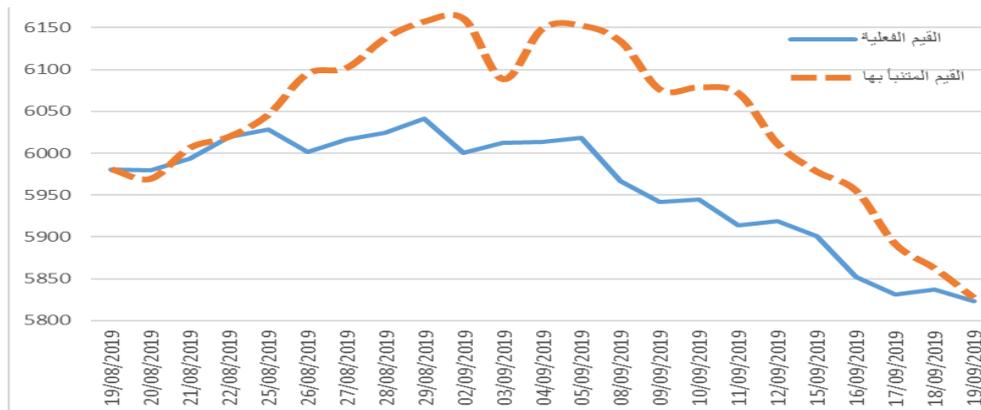
نلاحظ من خلال الشكل السابق التقارب بين القيم الفعلية والقيم المتنبأ بها باستخدام نموذج ARCH(1) ولكن هل يمكن الاعتماد على نموذج ARCH(1) للتنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية؟، ولهذا الغرض فقد تم حساب نسبة التوافق بين القيم الفعلية والقيم المتنبأ بها والتي سيتم عرضها عند إجراء المقارنة مع الشبكات العصبونية.



الشكل (6) القيم الفعلية والقيم المتنبأ بها باستخدام الشبكة العصبونية الاصطناعية Net Lag 30 خلال فترة التنبؤ

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel ومخرجات برنامج Matlab

نلاحظ من خلال الشكل السابق قدرة الشبكة العصبونية (Net Lag 30) على التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.



الشكل (7) القيم الفعلية والقيم المتنبأ بها باستخدام الشبكة العصبونية الاصطناعية Net Lag 40 خلال فترة التنبؤ

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel ومخرجات برنامج Matlab

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الشبكة (Net Lag 40) استطاعت التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية حيث يوجد تطابق ملحوظ باتجاهات الحركة بين المنحنيين.

5.4.3. المقارنة واختبار الفرضيات:

قبل القيام بعرض أهم مؤشرات قياس الدقة التنبؤية لا بد من إعطاء وصف لاتجاهات حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية لبيان كيف أن حركة مؤشر سوق دمشق تتحرك صعوداً وهبوطاً بنسب متحوررت حول 50% مما يزيد من صعوبة التنبؤ باتجاه حركته وخصوصاً خلال الفترة المتنبأ بها، والجدول التالي يظهر النسبة المئوية لاتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية صعوداً وهبوطاً خلال فترة تقدير النماذج وتدريب الشبكة العصبونية وخلال فترة التنبؤ أيضاً

الجدول رقم (6)

وصف لاتجاه تحركات مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية			
خلال فترة التنبؤ		خلال فترة بناء النماذج	
52%	هبوط	43%	هبوط
48%	ارتفاع	57%	ارتفاع

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel

وفيما يلي تلخيص لأهم مؤشرات قياس دقة التنبؤ للأساليب السابقة:

الجدول رقم (7) مؤشرات قياس دقة التنبؤ

المؤشر / النموذج	ARCH(1)	Net Lag 30	Net Lag 40
نسبة التوافق باتجاه الحركة	43.48%	65.22%	78%
RMSE	23.284	26.957	99.64
MAPE	0.003	0.003	0.01
MAE	5.664	4.324	82.06

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Excel ومخرجات برنامجي Matlab و Eviews

حيث أن: RMSE: الجذر التربيعي لمتوسط مربعات أخطاء التنبؤ، MAPE: متوسط القيم المطلقة للنسب المئوية لأخطاء التنبؤ، MAE: متوسط القيم المطلقة لأخطاء التنبؤ. [22]

من خلال الجدول (7) السابق نلاحظ ما يلي:

- بالرغم من قدرة نماذج ARCH على تقليل خطأ التنبؤ بالقيم كما هو موضح من خلال مؤشرات (RMSE – MAPE – MAE) إلا أنها لم تستطع التنبؤ باتجاه الحركة بنسبة مقبولة، حيث بلغت نسبة التوافق باتجاه الحركة 43.5% تقريباً، وهي نسبة أقل من احتمال 50% وبالتالي فإنه لا يمكن الاعتماد على نموذج ARCH بهدف التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، وعليه يتم قبول الفرضية الأولى أي أنه لا يمكن الاعتماد على نماذج (ARIMA-ARCH) في التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية لليوم التالي.

- من خلال مقارنة مؤشرات قياس الدقة التنبؤية بين الشبكة العصبونية (Net Lag 30) ونموذج ARCH(1) نلاحظ التقارب الكبير بينهما فيما يخص مؤشرات (RMSE – MAPE – MAE) وقدرتهما على محاكاة القيم الفعلية لمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، إلا أن الشبكة العصبونية Net Lag 30 استطاعت تحقيق نسبة توافق في اتجاه الحركة أكبر من نموذج ARCH حيث بلغت نسبة التوافق باتجاه الحركة 65.22% وهي تعتبر نسبة جيدة تبعاً لأدبيات التنبؤ، وبملاحظة مؤشرات الشبكة العصبونية Net Lag 40 نجد أنها استطاعت تحقيق نسبة توافق بالاتجاه وصلت إلى 78% وهي نسبة يمكن اعتبارها عالية إذا ما تمت مقارنتها بنماذج ARIMA-ARCH ولكن هذه النسبة المرتفعة كانت على حساب ارتفاع القيم المتنبأ بها عن القيم الفعلية إذا ما تمت مقارنتها بنموذج ARCH والشبكة العصبونية الأولى Net Lag 30 رغم قدرتها على توقع اتجاه الحركة، وعليه يتم رفض الفرضية الثانية أي أنه يمكن الاعتماد على

الشبكات العصبونية الاصطناعية في التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية لليوم التالي بنسبة تفوق (50%).

- من خلال الدراسة العملية السابقة ومن خلال مؤشرات نسبة التوافق في اتجاه الحركة نرفض الفرضية الثالثة أي أن الشبكات العصبونية الاصطناعية تتفوق على نماذج (ARIMA-ARCH) في تحقيق نسبة توافق أعلى مع اتجاهات حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.

4. النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- إن حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية تتحرك صعوداً وهبوطاً بنسب تمحورت حول 50% مما يزيد من صعوبة التنبؤ باتجاه حركته.

- إن النموذج الأنسب للتنبؤ بمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج ARCH-ARIMA هو ARIMA(1.1.1) و ARCH(1).

- لا يمكن الاعتماد على نماذج ARCH - ARIMA للتنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.

- يمكن التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام الشبكات العصبونية الاصطناعية وبنسبة توافق قد تصل إلى 78%. وبالتالي فإنه يمكن الاعتماد على نتائج التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام الشبكات العصبونية الاصطناعية في اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة.

- من الممكن التوصل إلى بناء شبكة عصبونية أخرى للتنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية لديها قدرة أكبر من الشبكتين اللتين تم التوصل إليهما في هذه الدراسة وذلك بتغيير بنية الشبكة من حيث عدد الطبقات المخفية أو عدد العصبونات في كل طبقة أو نوع توابع التفعيل وتجريب تباطؤات أخرى... الخ.

5. المناقشة: يمكن تفسير وتحليل النتائج ومقارنتها مع الدراسات السابقة فيما يلي:

إن تفوق الشبكة العصبونية الاصطناعية على نماذج ARIMA-ARCH في التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية يمكن تفسيره بأن الشبكة العصبونية عندما تقوم بضبط الأوزان في طبقة المدخلات تحديداً (والتي تحوي القيم السابقة لأسعار إغلاق المؤشر) في كل مرة تعيد فيها التدريب فإن لتذبذب قيم المدخلات فيما بينها أهمية في ربط التذبذبات السابقة مع حركة المؤشر في اليوم التالي (خرج الشبكة) وخاصة أن الشبكة تقارن بين خرجها والقيمة الفعلية في كل مرة تقوم بها في التدريب لتعيد ضبط أوزانها بناءً على الخطأ، وبالتالي فإن تحركات أسعار المؤشر السابقة (التباطؤات: مدخلات الشبكة) لها تأثير في نمذجة تحركات مؤشر السوق إضافة إلى ما تتميز به الشبكة العصبونية من وجود توابع التفعيل غير الخطية وغيرها من المميزات. وبالتالي فإن مدخلات الشبكات (30 - 40 يوم سابق) أتاحت للشبكة قدرة أكبر على كشف طبيعة العلاقة بين هذه التحركات. بينما نماذج ARCH-ARIMA تتطلب شروط يجب تحقيقها ليتم نمذجة التقلب في اتجاه الحركة واختيار التباطؤات، وبفرض أن الشروط جميعها تحققت فلا يمكن تشكيل نموذج يعتمد على تباطؤ يصل إلى 30 يوم سابق ولا إلى 10 أيام سابقة لما في ذلك من صعوبة في تطبيق النموذج في كل مرة يلزم بها التنبؤ لليوم التالي حيث ستصبح معادلة التنبؤ معقدة جداً وغير عملية.

ولا بد من الإشارة إلى أن الدراسة الحالية تتميز عن دراسة (مرهج، منذر 2013): التنبؤ بقيم مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام الشبكات العصبونية الاصطناعية واتجاهاتها) بما يلي:

- إن الشبكات العصبونية التي تم بناءها في هذه الدراسة حققت نسبة توافق في الاتجاه لا تقل عن نسبة التوافق التي تم تحقيقها في الدراسة السابقة حيث بلغت 78% مقابل 70.5%، ويمكن أن يكون لاختلاف الفترة المدروسة أثر في ذلك

بالرغم من أن فترة التنبؤ في الدراسة الحالية (19/08/2019 إلى 19/09/2019) شهدت تقلبات ملحوظة. وهذه النسبة من الممكن أن تتغير بتغير فترة التنبؤ في كلا الدراستين.

- إن الشبكات العصبونية الاصطناعية المقترحة في الدراسة الحالية لا تحتاج مدخلاتها إلى إجراء أي حسابات كما هو الحال في الدراسة السابقة حيث أن الدراسة السابقة تستلزم حساب 27 مؤشر في كل يوم يلزم فيه القيام بالتنبؤ لليوم التالي، أما الدراسة الحالية تحتاج فقط إلى إدخال الأسعار السابقة لمؤشر السوق (مدخلات الشبكة) ليتم التنبؤ لليوم التالي. وبما أن جميع المؤشرات المحسوبة في الدراسة السابقة (27 متغير) تعتمد في حسابها على القيم السابقة لمؤشر السوق فإنه في هذه الدراسة تم إعطاء الشبكة القيم السابقة للمؤشر وعلى الشبكة العصبونية أثناء التدريب اكتشاف ما توفره هذه المؤشرات بنفسها دون الحاجة إلى تجهيزها كما هو الحال في الدراسة السابقة.

6. التوصيات: إعطاء أهمية للشبكات العصبونية الاصطناعية عند القيام بعملية التنبؤ لاتخاذ القرارات الاستثمارية كترديد أساسي مقارنة بالنماذج القياسية ARIMA - ARCH، وضرورة قيام الباحثين والمستثمرين والمهتمين بتجريب عدة أشكال وبنى هيكلية أخرى للشبكات العصبونية الاصطناعية المستخدمة، وتوظيف الخوارزميات الجينية في تحديد معاملات الشبكة العصبونية الاصطناعية ومقارنة ذلك مع الأسلوب التجريبي.

7. المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. البلخي، راتب، وقزما، جان، (2014)، "الاتجاه العام لأسعار الأسهم المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وبناء نموذج للتنبؤ بها- دراسة تطبيقية على أسهم بنك التجارة والتمويل الدولي باستخدام نماذج أريما ونماذج الانحدار للسلاسل الزمنية"، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (36) العدد (5)*.

2. فاضل، عادل، وعبيد مهند، (2019)، "التنبؤ بمؤشر سوق العراق للأوراق المالية (ISX) باستعمال نموذج ARIMA (p,d,q)"، *مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (15)*.

3. قاسم آغا مهدي صالح، و روهان زاده، (2017)، "استخدام نماذج السلسلة الزمنية للتنبؤ عن أسعار أسهم في سوق الأسهم السعودي"، *مجلة قهلاوي زانست العلمية، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية، أربيل، كوردستان، العراق، المجلد (2) العدد (4)، رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6558*.

4. كوجك ورد، ونقار، عثمان، ومندو، عبد القادر، (2018) "التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج ARIMA-GARCH"، *مجلة جامعة حماة، المجلد الأول*.

5. كينة، صفاء، (2017)، "دراسة قياسية للتنبؤ بحركة أسعار المؤشرات في سوق نيويورك المالي- حالة مؤشر داو جونز الصناعي للأوراق المالية في الفترة الممتدة من 2004-2015"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

6. مرهج، منذر، (2013)، " التنبؤ بقيم مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية واتجاهاتها"، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (35) العدد (5)*.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

7. Akaike, H. (1974), "A new look at the statistical model identification", IEEE Transactions on Automatic Control, 19 (6): 716-723.

8. Bollerslev. T. (1986) "Generalized Autoregressive Conditional Heteroskedasticity", *Journal of Econometrica*, Volume 31, pp. 307–326.
9. Box, G. E. P. & Jenkins, G. M. & Reinsel, G.C. & Ljung, G.M. (2016), "**Time Series Analysis Forecasting and Control**", Fifth Edition, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey. pp:52–53.
10. Box, G. E. P. & Jenkins, G. M. (1976), "**Time Series Analysis Forecasting and Control**", Revised Edition., Holden–Day, California.
11. Box, G. E. P. & Jenkins, G. M. & Reinsel, G.C. (1994), "**Time Series Analysis Forecasting and Control**", Third Edition., Prentice–Hall, Inc., New jersey.
12. Chi, W. (2018). "Forecasting Stock Index Based On BP Neural Network Algorithm". *2nd International Conference on Mechanical, Electronic, Control and Automation Engineering (MECAE 2018). Advances in Engineering Research*, volume 149 Atlantis Press. This is an open access article under the CC BY–NC license (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>).
13. Engle, R., (1982),"Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation", *Econometrica*, vol. 50. no. 1, pp. 987–1007.
14. Goodwin, Paul., (2018), "Profit from Your Forecasting Software– A Best Practice Guide for Sales Forecasters", John Wiley & Sons, Inc., United States of America, Hoboken, New Jersey, pp:92–94.
15. Gujarati, D., (2004), "**Basic Econometrics**", Fourth Edition, The McGraw–Hill, p.817.
16. Gujarati, D., (2011), "**Econometrics by Example**", Palgrave Macmillan, Palgrave® and Macmillan® are registered trademarks in the United States, the United Kingdom, Europe and other countries, pp:206–217.
17. Gujarati, D., Porter, D., (2009), " BASIC ECONOMETRICS " 5th ed, McGraw–Hill/Irwin, New York, PP:791–796.
18. Guresen E, Kayakutlu G, Daim TU. (2011). "Using artificial neural network models in stock market index prediction". *Expert Syst Appl. Contents lists available at Science Direct*, 38(8). pp:10389–10397.
19. Hyndman R., Athanasopoulos G., (2018), " **Forecasting: Principles and Practice** ", textbook, 2 ND Edition, Published by AMAZON, p:15.
20. MACIE, L., BALLINI, R., (2010), "NEURAL NETWORKS APPLIED TO STOCK MARKET FORECASTING: AN EMPIRICAL ANALYSIS", *Learning and Nonlinear Models (L&NLM) – Journal of the Brazilian Neural Network Society*, Vol. 8, Iss. 1, pp. 3–22.

21. Manoonpong. P., (2007), "Neural Preprocessing and Control of Reactive Walking Machines–Towards Versatile Artificial Perception–Action Systems", Springer–Verlag Berlin Heidelberg, New York, p. 35.
 22. Montgomery D., Jennings C., Kulahci M.,(2015), " **INTRODUCTION TO TIME SERIES ANALYSIS AND FORECASTING**", Second Edition, Printed in the United States of America, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, pp: 65–69.
 23. Neha, Y.,Anupam, Y., Manoj, K.,(2015),"**An Introduction to Neural Network Methods for Differential Equations**",Springer Dordrecht Heidelberg New York,p:18–19.
 24. Ng, G., (2003), "Intelligent Systems –Fusion, Tracking and Control", Research Studies Press LTD, Baldock, Hertfordshire, England, pp: 41–42.
 25. Qiu, M., & Song, Y. (2016). Predicting the direction of stock market index movement using an optimized artificial neural network model. PloS one, 11(5), e0155133.
 26. S. M. Idrees , M. A. Alam, P. Agarwal.(2019), "A Prediction Approach for Stock Market Volatility Based on Time Series Data ", *IEEE, VOLUME 7*, pp: (17287–17298).
 27. Schwarz, Gideon E. (1978), "Estimating the dimension of a model", Annals of Statistics, 6 (2): 461–464.
 28. Shanmuganathan, S., Samarasinghe, S., (2016), "Artificial Neural Network Modelling", Springer International Publishing, Switzerland, P:8.
 29. Silva, I., Liboni, L., Spatti, N., Alves, S., Flauzino, R., (2017), "**Artificial Neural Networks A Practical Course** ", Springer International Publishing Switzerland, p:5.
 30. Wit, Ernst; Edwin van den Heuvel; Jan–Willem Romeyn (2012). "All models are wrong...':an introduction to model uncertainty". Statistica Neerlandica. 66 (3): 217–236.
- ثالثاً: المواقع الإلكترونية
31. www.dse.sy
 32. (موقع سوق دمشق للأوراق المالية)

اختبار الكفاءة السعرية لأسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وقدرة مؤشر السوق على تمثيل طبيعة تحركات أسعار الأسهم

* أيهم الحميد ** أسمهان خلف عثمان نقار ***

(الإيداع : 30 تشرين الاول 2019 , القبول 2 كانون الأول 2019)

الملخص

هدف هذا البحث إلى اختبار الكفاءة السعرية لسوق دمشق للأوراق المالية وتقييم قدرة مؤشر السوق على عكس طبيعة تحركات أسعار أسهم الشركات المدرجة فيه، وقد اعتمدت الدراسة على دراسة السلاسل الزمنية لأسعار إغلاق أسهم الشركات خلال الفترة (من 1/8/2018 إلى 30/6/2019) بعد استبعاد أيام العطل الرسمية والأيام التي لم يجري فيها تداول، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام مجموعة من الاختبارات منها ما هو معلمي ومنها ما هو غير معلمي (اختبار التكرارات Run Test - اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation - اختبار جذر الوحدة unit root test - الإحصاءات الوصفية لتحركات أسعار إغلاق أسهم الشركات) و توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها ان سوق دمشق للأوراق المالية لا يتمتع بالكفاءة في صيغتها الضعيفة، وأن الحكم على كفاءة سوق دمشق لم يختلف باختلاف أساليب الاختبار المستخدمة سواء اختبار التكرارات Run Test أو اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation أو اختبار جذر الوحدة unit root test أو حتى نتائج الدراسة الوصفية لأسعار إغلاق أسهم الشركات، حيث أن جميعها أكدت أن أسعار الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية لا تتحرك بعشوائية وأنه يوجد ارتباط ذاتي وقوي بين أسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات، إضافة إلى أن السلاسل الزمنية لأسعار الإغلاق لمعظم الشركات (15 شركة) مستقرة بدون إجراء أي فروق عليها وباقي الشركات (9 شركات) كانت السلسلة الزمنية لأسعار إغلاقها مستقرة عند الفرق الأول فقط، بما في ذلك السلسلة الزمنية لمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية حيث كانت أيضاً مستقرة بدون إجراء أي فروق عليها. كما اتضح أن مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية يعكس طبيعة تحركات أسعار أسهم جميع الشركات المدرجة فيه، فلا يوجد اختلاف بين نتائج الاختبارات الإحصائية المطبقة على أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وبين الاختبارات الإحصائية المطبقة على سلسلة مؤشر السوق.

الكلمات المفتاحية: الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق المالي، اختبار التكرارات، اختبار الارتباط الذاتي، اختبار جذر الوحدة.

Testing Price Efficiency for Stocks listed in Damascus Stock Exchange and the Ability of the Market Index to Represent the Nature Of Stock Price movements

*Ayham AL Hameed

** Asmhan Khalaf

***Othman Naqar

(Received : 30 October 2019, Accepted : 2 December2019)

Abstract

This research aimed to test the price efficiency of the Damascus Securities Exchange (DSE) and to evaluate the ability of the market index to reflect the nature of the price movements of the listed companies' shares. The research was based on survey of closing prices time series during the period (from 1/8/2018 to 30/6/ 2019) after excluding public holidays and closing days, a set of tests was used to achieve the objectives of the research, including parametric and non- parametric tests such as (Run Test – Autocorrelation test – Unit Root test – descriptive statistics). The research pointed to main conclusion that the DSE is not efficient in its weak form, and that judging the efficiency of the DSE did not differ according to the test methods used, whether it is Run Test, Autocorrelation test, or Unit Root test or even the results of the descriptive statistics of shares' closing prices, as they all confirmed that the stock prices in DSE does not move randomly and that there is a strong Autocorrelation between the daily shares' closing prices of listed companies, in addition to that, the time series of closing prices for most companies (15 companies) were stationary without any differences and the rest of the companies (9 companies) where the time series of closing prices were stationary at the first difference only, including the time series of DSE index where it was also stationary without any differences. It is also clear that the DSE index reflects the nature of stock price movements of all listed companies. There is no difference between the results of the statistical tests applied to the shares of companies listed on the DSE and the statistical tests applied to the DSE index.

Key words: Weak form of financial market efficiency, Run Test, Autocorrelation test, Unit Root test.

1. المقدمة:

تؤدي الأسواق المالية دوراً مهماً في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو وحدات العجز، حيث يتم التبادل بين المستثمرين في هذه الأسواق وفقاً لعوامل العرض والطلب على الأوراق المالية المتداولة فيها، وحتى تؤدي هذه الأسواق الدور المناط بها في تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى وحدات العجز لا بد أن تتسم بالكفاءة، بحيث يعكس سعر الورقة المالية في هذه الأسواق جميع المعلومات المتاحة عنها وصولاً إلى قيمتها الحقيقية (العادلة).

ويعد سوق دمشق للأوراق المالية من الأسواق الناشئة، حيث بدأ التداول فيه في عام (2009)، ولكي يحقق سوق دمشق الأهداف التي أنشئ من أجلها من تسهيل تداول الأوراق المالية وتشجيع رؤوس الأموال السورية في داخل سورية وخارجها على الاستثمار، وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية، وغيرها من الأهداف فإنه لا بد أن يتصف هذا السوق بالكفاءة.

ويأتي هذا البحث في محاولة لاستكمال الدراسات السابقة التي أجريت على سوق دمشق للأوراق المالية بهدف اختبار الكفاءة السعريّة لأسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مستفيداً بذلك من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات في تحديد ما يستوجب دراسته لإغناء هذا البحث.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن توضيح مشكلة البحث بما يلي:

في ظل وجود دراسات أجريت على سوق دمشق للأوراق المالية خلال فترات مختلفة نجد أن بعضها اعتمد على تحليل السلسلة اليومية لمؤشر السوق للحكم على كفاءته، وبعضها اعتمد على السلسلة الشهرية لعينة من أسعار الأسهم المدرجة فيه (وغير ذلك من الاختلافات والتي سيتم التعقيب عليها لاحقاً) فإن هذه الدراسات بمجملها خرجت بنتيجة مفادها أن سوق دمشق للأوراق المالية لا يتمتع بالكفاءة عند المستوى الضعيف، إضافة إلى وجود بعض الاختبارات الإحصائية التي تم استخدامها في هذه الدراسات أشارت إلى أن الأسعار في سوق دمشق للأوراق المالية تتحرك بعشوائية، كما أن نتائج بعض هذه الدراسات أظهرت وفق بعض الاختبارات الإحصائية المستخدمة أن بعض الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق تتحرك أسعارها بعشوائية وبالتالي فهي تتمتع بالكفاءة.

واعتماداً على ما سبق كان لا بد من دراسة كفاءة سوق دمشق للأوراق المالية من خلال دراسة تحركات جميع أسعار الأسهم المدرجة فيه وكذلك تحديد إمكانية الاعتماد على مؤشر سوق دمشق للحكم على كفاءته، وبالتالي فإنه يمكن تلخيص مشكلة البحث بتساولين رئيسيين وذلك فيما يلي:

- هل تتمتع تحركات أسعار الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية بالحركة العشوائية؟
- هل يمكن الاعتماد على سلسلة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية للحكم على نشاط السوق وكفاءته السعريّة؟

2. أهداف البحث وأهميته:

1.2. أهداف البحث: يمكن تلخيص أهم أهداف البحث في النقاط الآتية:

- اختبار الكفاءة السعريّة لسوق دمشق للأوراق المالية.
- دراسة إمكانية الاعتماد على مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية في تحليل كفاءته.

2.2. أهمية البحث:

نظراً لأن الأسواق المالية تؤدي دوراً فعالاً في النشاط الاقتصادي وفي تخصيص الكفاء للموارد فإن أهمية البحث تنبع من عدة نقاط يمكن تلخيص أهمها بالتالي:

- إن حداثة سوق دمشق للأوراق المالية يستدعي باستمرار القيام بدراسته وتحليل أداءه من فترة لأخرى للوقوف على مسيرة تطور هذا السوق بغية الاستفادة من هذه الدراسات في إعادة النظر بالتشريعات والقوانين الناظمة للتداول والإدراج في السوق المالي والتي من شأنها أن تسعى إلى تطور السوق وزيادة كفاءته باستمرار (التقييم والتقييم).
- إن نتائج هذا البحث يمكن أن تفيد كلاً من الشركات التي تفكر بإدراج أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية وأيضاً المحللون الماليون والمستثمرون الراغبون بالاستثمار في هذا السوق وذلك من خلال التعرف على طبيعة أسعار الأسهم فيها وهل يتم تسعيرها بشكل عادل؟
- يعد هذا البحث استكمالاً للدراسات السابقة التي أجريت على سوق دمشق للأوراق المالية، حيث سيتم اختبار مدى قدرة مؤشر السوق على عكس طبيعة تحركات جميع أسعار الأسهم، وخاصة أن العديد من الدراسات السابقة اعتمدت بشكل أساسي على مؤشر السوق للحكم على كفاءته، وبالتالي فإن نتيجة هذا الاختبار من شأنه أن يؤيد أو لا يؤيد الاعتماد عليه في الدراسات التي تهدف إلى تقييم سوق دمشق للأوراق المالية بشكل عام أو في بناء نماذج التسعير (مثل نموذج تسعير الأصول الرأسمالية). وهذا ما لم تذهب إليه الدراسات السابقة عند قيامها باختبار كفاءة سوق دمشق للأوراق المالية، حيث اقتصرنا إما على دراسة سلسلة مؤشر السوق أو على عينة من الأسهم المدرجة في السوق.

3. مواد وطرائق البحث:

3.1. فرضيات البحث وحدوده ومصادر جمع البيانات:

3.1.1. فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا تتصف تحركات أسعار الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية بالسير العشوائي. ومن أجل الحكم على صحة هذه الفرضية فإنه لا بد من استخدام عدة اختبارات إحصائية (منها ما هو معلمي ومنها غير معلمي) والتي تستخدم من أجل التحقق من طبيعة تحركات الأسعار في الأسواق المالية، وبالتالي فإنه يتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: وفقاً لاختبار التكرارات فإن تحركات أسعار أسهم الشركات لا تتسم بالعشوائية.

الفرضية الفرعية الثانية: وفقاً لاختبار الارتباط الذاتي فإنه لا يوجد علاقة ارتباط معنوية وقوية بين سعر إغلاق الأسهم في الفترة الحالية للشركات مع ذاته في الفترات السابقة لها.

الفرضية الفرعية الثالثة: وفقاً لاختبار جذر الوحدة لا تتسم سلسلة أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالحركة العشوائية.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد فروق بين نتائج الاختبارات الإحصائية المطبقة على أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وبين الاختبارات الإحصائية المطبقة على سلسلة مؤشر السوق.

3.1.3. حدود البحث ومصادر جمع البيانات:

يمكن تقسيم حدود البحث إلى: الحدود المكانية والحدود الزمانية، وفيما يلي استعراض موجز لتلك الحدود:

- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة العملية على سوق دمشق للأوراق المالية.
- الحدود الزمانية: تمت الدراسة بالاعتماد على البيانات التاريخية المتمثلة في سلسلة أسعار الإغلاق اليومية لمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية وأسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات المدرجة فيه وذلك للفترة الممتدة من 1/1/2018 وحتى 30/6/2019. وتم استثناء (الشركة الهندسية الزراعية للاستثمارات - نماء) من هذه الدراسة وذلك بسبب أن آخر يوم تم فيه التداول لأسهم هذه الشركة هو بتاريخ 9/10/2013، وكذلك أيضاً بالنسبة لشركة MTN حيث تم إدراج هذه

الشركة في الشهر الأول من عام 2019 ولم يتم التداول بأسهمها إلا في يوم واحد بتاريخ 16/1/2019 ، وبذلك يصبح عدد الشركات المدرسة (24) شركة.

وفيما يخص مصادر جمع البيانات فقد تم الحصول عليها من الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية.

23. الدراسات السابقة:

- **دراسة (Fama, 1965) بعنوان : (The behavior of stock-market prices)[9]:** والتي اجراها على عينة مكونة من 30 سهماً في سوق نيويورك المالي للفترة الممتدة بين عامي (1957 و 1962)، وكان الهدف هو دراسة سلوك (عشوائية) تحركات أسعار الأسهم، وقد استخدم Fama في دراسته اختباري الارتباط الذاتي (auto correlation) واختبار التكرارات (Runs test)، وذلك بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى للوغاريتم الأسعار اليومية لهذه الأسهم، وكانت نتيجة الدراسة بشكل عام أن أسعار الأسهم تتحرك بعشوائية ولا يوجد ارتباط ذاتي بين أسعار الأسهم مع الفترات السابقة لها لهذا السوق.
- **دراسة (أرنأوط 2017): بعنوان : (اختبار الصيغة الضعيفة لكفاءة سوق دمشق للأوراق المالية دراسة مقارنة مع سوقي عمان ومسقط للأوراق المالية) [2]:** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الصيغة الضعيفة للكفاءة في سوق دمشق وعمان ومسقط للأوراق المالية وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1-3-2010) إلى (31-12-2016) وقد تم استخدام كل من اختبار التوزيع الطبيعي، التكرارات، الارتباط المتسلسل، جذر الوحدة، نسبة التباين، الانحدار التسلسلي والمتوسط المتحرك المتكامل، وذلك بالتطبيق على سلسلة العوائد اليومية لمؤشرات الأسواق المدرسة، وأهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة تمثلت فيما يلي:
 - إن توزيع البيانات لسلسلة العوائد اليومية لمؤشرات الأسواق المدرسة لا يتوافق ومنحنى التوزيع الطبيعي.
 - إن بورصة عمان فقط تتمتع بالكفاءة عند المستوى الضعيف وذلك وفق اختباري التكرارات والارتباط التسلسلي.
 - وفق اختبار جذر لوحدة فإن سلسلة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية فقط تملك جذر وحدة مع ثابت واتجاه. مما يعني أن سوق دمشق وفق نتيجة هذا الاختبار يعد كفو عند المستوى الضعيف.
 - وفقاً لنتيجة اختباري نسبة التباين والانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك المتكامل فإن الأسواق الثلاثة لا تتمتع بالكفاءة عند المستوى الضعيف.
- (من خلال هذه الدراسة نجد أن سوق دمشق وفق اختبار جذر الوحدة هو كفو في المستوى الضعيف، في حين نجد أن الاختبارات الأخرى المطبقة عليه أكدت انه لا يتمتع بالكفاءة في المستوى الضعيف).
- **دراسة (الأحمد، زينة، والصالح، مهند 2016): بعنوان : (اختبار نموذج السير العشوائي على عوائد أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)[11]:** هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من ان سوق دمشق للأوراق المالية يتمتع بالكفاءة وفق الصيغة الضعيفة، واستخدمت الدراسة العوائد الشهرية المعدلة لضعف التداول لعينة من أسهم الشركات (11 شركة من اصل 24) وذلك خلال الفترة 2009 إلى 2014 وقد طبقت مجموعة من الاختبارات الإحصائية للحكم على وجود سير عشوائي في العوائد (جذر الوحدة- الارتباط الذاتي- التكرارات - نموذج غارج (-G ARCH)) وقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات وذلك لدراسة أثر الأزمة في كفاءة السوق (فترة ما قبل الأزمة- فترة الأزمة - الفترة الكلية) وقد بينت النتائج ما يلي:

- عدم التمكن من رفض فرضية كفاءة السوق في المستوى الضعيف لأكثر من نصف الشركات المدروسة (أي أنها تتمتع بالكفاءة).
- إن الأزمة أثرت سلباً في كفاءة أسهم معظم الشركات المدروسة.
- (يوجد تباين واضح في نتائج الاختبارات والتي يتم بناء عليها رفض أو عدم رفض فرضية الصيغة الضعيفة لكفاءة سوق دمشق للأوراق المالية وقد تم الحكم في هذه الدراسة بناء على توافق ثلاثة اختبارات)
- دراسة (موصلي، سليمان، والسمان، حازم 2013): بعنوان (دراسة الكفاءة السعريّة لسوق دمشق للأوراق المالية) [4]: هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الكفاءة السعريّة لسوق دمشق للأوراق المالية عند المستوى الضعيف، وقد تم استخدام اختبار الارتباط المتسلسل واختبار جذر الوحدة، وذلك لدراسة سلسلة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية من كانون الثاني 2010 إلى حزيران 2011، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن تحركات أسعار الأسهم غير عشوائية وبالتالي فإن سوق دمشق للأوراق المالية غير كفء عند المستوى الضعيف.
- بناءً على ما تم ذكره يمكن توضيح ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات سابقة الذكر ومبررات هذه الدراسة فيما يلي:
- في بعض الدراسات السابقة تم دراسة حركة مؤشر السوق المالي لفترة امتدت لعدة سنوات منذ بداية إطلاق السوق، وبالتالي فإن أداء السوق في بداية افتتاحه والذي هو متضمن في السلسلة المدروسة قد يكون له أثر في نتيجة الاختبار الاحصائي المطبق، لذا فإن هذه الدراسة ستعتمد إلى دراسة حركة أسعار الأسهم والمؤشر خلال آخر فترة فقط (من 2018//1 إلى 2019/6/30).
- معظم الدراسات السابقة اعتمدت في الحكم على كفاءة سوق دمشق للأوراق المالية عن طريق دراسة حركة مؤشر السوق فقط، وحتى الدراسات التي اختبرت كفاءة السوق بالتطبيق على أسعار أسهم الشركات فإنها لم تغط نصف عدد الشركات المدرجة (خاصة ان عدد جميع الشركات المدرجة كان 24) عدا عن اعتمادها على بيانات شهرية لأسعار الأسهم وليس يومية، بينما الدراسة الحالية اعتمدت على دراسة تحركات أسعار جميع الأسهم للشركات المدرجة ولمؤشر السوق أيضاً وذلك وفق بيانات يومية، وخاصة ان التداول يتم بشكل يومي وليس بشكل شهري لذا فإنه من الضروري معرفة طبيعة التحركات على أساس يومي.
- اعتمدت بعض هذه الدراسات على عدة اختبارات للحكم على كفاءة سوق دمشق، مثل اختبار المتوسط المتحرك المتكامل واختبار GARCH عدا عن اختبار جذر الوحدة أيضاً وذلك بهدف دعم نتائج الدراسة، بينما الدراسة الحالية ستقتصر على الاختبارات الأساسية الخاصة بمعرفة طبيعة تحركات الأسعار في السوق المالي وخاصة ان تطبيق نموذج المتوسط المتحرك المتكامل يعتمد بشكل اساسي على اختبار جذر الوحدة وبالتالي لا داعي لتعدد مثل هذه الاختبارات.
- تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بقيامها باختبار مدى قدرة مؤشر السوق على عكس طبيعة تحركات جميع أسعار الأسهم، وخاصة أن العديد من الدراسات السابقة اعتمدت بشكل أساسي على مؤشر السوق للحكم على كفاءته، وبالتالي فإن نتيجة هذا الاختبار من شأنه أن يؤيد أو لا يؤيد الاعتماد عليه في الدراسات التي تهدف إلى تقييم سوق دمشق للأوراق المالية بشكل عام أو في بناء نماذج التسعير (من مثل نموذج تسعير الأصول الرأسمالية). وهذا ما لم تذهب إليه الدراسات السابقة عند قيامها باختبار كفاءة سوق دمشق للأوراق المالية، حيث اقتصرت إما على دراسة سلسلة مؤشر سوق دمشق أو على عينة من الأسهم المدرجة فيه.

3.3. المراجعة الأدبية:

1.3.3. مفهوم كفاءة السوق المالي:

تعددت التعريفات التي وضعها الكتّاب والباحثون عن كفاءة سوق الأوراق المالية، إلا أن جميعها لها المدلول ذاته تقريباً. حيث نجد أن Jensen عبّر عن مصطلح السوق المالي الكفاء بأنه ذلك السوق الذي لا يمكن فيه اعتماداً على المعلومات المتاحة تحقيق أرباح اقتصادية عن طريق المتاجرة. [12] فقد أظهر كلاً من Grossman and Stiglitz في دراسة لهما أن السعر في السوق المالي الكفاء يعكس معظم المعلومات المتوفرة لدى المتداولين في السوق، حيث تكون تكلفة الحصول على المعلومات منخفضة (غير مكلفة للغاية)، ويكون لدى جميع المتداولين في السوق المالي الكفاء معلومات دقيقة، وهنا سيكون لديهم معتقدات متجانسة (متماثلة) تقريباً، وبالتالي سيتحقق التوازن في السوق، أما في حال كانت تكلفة الحصول على المعلومات باهظة فإن الأسعار لا يمكن أن تعكس تماماً المعلومات المتوفرة، لأنها إن فعلت ذلك فإن أولئك الذين أنفقوا تكاليف في سبيل الحصول على المعلومات لن يتلقوا أي تعويض.

إذاً هناك نزاع أساسي بين كفاءة السوق المالي الذي تكون فيه المعلومات متاحة للجميع وبين حوافز (مكافأة) الحصول على المعلومات. [11]

كذلك نجد أن Beaver عرض تعريفاً مبسطاً وواضحاً لمفهوم السوق المالي الكفاء، حيث يرى أن السوق المالي يكون كفاء بالنسبة لنظام معين من المعلومات إذا انحرفت أسعار الأوراق المالية فيه بطريقة تُظهر المعرفة والاحاطة التامة من قبل كل فرد لهذا النظام من المعلومات. إذا استمر هذا الشرط يقال أن الأسعار تعكس بالكامل هذا النظام من المعلومات. [8]

أيضاً عرّف Fama بعبارة مبسطة السوق المالي الكفاء بأنه السوق التي تعكس فيه أسعار الأوراق المالية جميع المعلومات المتاحة بشكل كامل. [10]

إذاً في السوق الكفاء يعكس سعر السهم الذي تصدره منشأة ما تماماً كافة المعلومات المتاحة عنها، سواء تمثلت تلك المعلومات في القوائم المالية أو في معلومات تبثها وسائل الإعلام، أو تمثلت في السجل التاريخي لسعر السهم في الأيام والأسابيع والسنوات الماضية، أو في تحليلات أو تقارير عن آثار الحالة الاقتصادية العامة على أداء المنشأة، أو غير ذلك من المعلومات التي تؤثر على القيمة السوقية للسهم. وبالتالي فإنه في ظل السوق الكفاء تعكس القيمة السوقية للسهم تماماً قيمته الحقيقية. [5]

2.3.3. الصياغة الرياضية لفرضية كفاءة السوق المالي:

تم التعبير عن فرضية كفاءة السوق المالي من خلال نموذج رياضي تمت صياغته بمجموعة من المعادلات الرياضية والتي يمكن التطرق لها بشكل مختصر فيما يلي: [14]

تستند فرضية السوق الكفاء على افتراض أن أسعار الأوراق المالية في السوق المالي تعكس بشكل كامل جميع المعلومات المتاحة، بحيث إن معدل العائد عن فترة الاحتفاظ بالأوراق المالية يساوي الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء (التغير في السعر) مضافاً إليه أي مدفوعات نقدية، وجميعها مقسومة على سعر الشراء الأولي للورقة المالية كما هو مبين في العلاقة الرياضية (1-1) التالية:

$$R = \frac{P_{t+1} - P_t + C}{P_t} \dots \dots \dots (1-1)$$

حيث إن:

(R): معدل العائد عن فترة الاحتفاظ بالورقة المالية، (P_{t+1}) : سعر بيع الورقة المالية. (P_t) : سعر شراء الورقة المالية. (C): المدفوعات النقدية خلال فترة الاحتفاظ بالورقة المالية.

وبما أن فرضية السوق الكفاء تفترض أن السعر المتوقع لبيع الورقة المالية يكون مساوياً للتوقعات المثالية التي تستوعب جميع المعلومات المتاحة عن هذه الورقة، فإن هذه التوقعات المثالية تمثل أفضل تقدير ممكن للسعر المتوقع للورقة المالية كما هو مبين في العلاقة الرياضية (2-1) التالية:

$$R^e = \frac{P^e_{t+1} - P_t + C}{P_t} \dots \dots \dots (2-1)$$

حيث إن:

(R^e) : معدل العائد المتوقع، (P^e_{t+1}) : سعر بيع الورقة المالية المتوقع، (P_t) : سعر شراء الورقة المالية، (C): المدفوعات النقدية خلال فترة الاحتفاظ بالورقة المالية.

كذلك فإن أسعار الأوراق المالية في السوق الكفاء تتحدد بناء على أفضل توقع يتوقعه المتعاملون في السوق المالي وفقاً للمعلومات المتاحة، وهذا يعني أن السعر المتوقع يساوي السعر المتوقع المثالي، كما هو موضح في العلاقة الرياضية (1-1) التالية:

$$R^e = R^{of} \dots \dots \dots (3-1)$$

إن تساوي العائد المتوقع مع العائد المتوقع المثالي يعد شرطاً لتحقيق التوازن الذي تنص عليه قوانين العرض والطلب، ولإيجاد قيمة العائد المتوقع المثالي يتم الاعتماد على الكميات المعروضة والمطلوبة للورقة المالية والتي من خلالها نصل إلى العائد المتوازن، وبالتالي فإن العائد المتوقع المثالي يساوي العائد المتوازن كما هو موضح في العلاقة الرياضية (1-4) التالية:

$$R^{of} = R^* \dots \dots \dots (4-1)$$

تشير المعادلة الأخيرة أن سعر الورقة المالية في السوق الكفاء يتم تحديده بناءً على تساوي التوقعات المثالية لعائد الورقة المالية _ والتي تأخذ بالحسبان كامل المعلومات المتاحة عنها _ مع العائد المتوازن لهذه الورقة المالية.

3.3.3. الصيغ المختلفة لكفاءة السوق المالي:

من الشائع التمييز بين ثلاث صيغ (أشكال) لفرضية السوق المالي الكفاء، الصيغة الضعيفة، شبه القوية، والقوية، وتختلف هذه الصيغ باختلاف المقصود بعبارة "جميع المعلومات متاحة".

لذا سيتم توضيح المقصود بهذه العبارة في كل صيغة من هذه الصيغ الثلاث لفرضية السوق المالي الكفاء وذلك فيما يلي:

يلي: [13]

أ. الصيغة الضعيفة لفرضية السوق المالي الكفاء: تؤكد الصيغة الضعيفة لفرضية السوق المالي الكفاء أن أسعار الأسهم تعكس بالفعل جميع المعلومات التي يمكن استخلاصها من خلال فحص بيانات تداول السوق مثل تاريخ الأسعار السابقة، أو حجم التداول، أو الفائدة القصيرة. حيث إن بيانات أسعار الأسهم السابقة متاحة للجمهور ويكاد يكون الحصول عليها غير مكلف. هذه الصيغة من الفرضية تعني أن تحليل الاتجاه سيكون عقيم (غير مثمر).

تفترض فرضية الشكل الضعيف أنه إذا نقلت هذه البيانات إشارات موثوقة حول الأداء المستقبلي، فإن جميع المستثمرين قد تعلموا بالفعل تحليل واستغلال هذه الإشارات. في النهاية تفقد الإشارات قيمتها عندما تصبح معروفة على نطاق واسع لأن إشارة الشراء (على سبيل المثال) ستؤدي إلى زيادة فورية في الأسعار.

ب. الصيغة شبه القوية لفرضية السوق المالي الكفاء: تنص الصيغة شبه القوية من فرضية السوق الكفاءة على أن جميع المعلومات المتاحة للجمهور بشأن الآفاق المستقبلية (الاحتمالات) للشركة يجب أن تنعكس بالفعل في سعر السهم.

وتشمل هذه المعلومات بالإضافة إلى الأسعار السابقة، بيانات أساسية عن خط إنتاج الشركة، وجودة الإدارة، وبنية (تكوين) الميزانية العمومية، وبراءات الاختراع المحتفظ بها، والأرباح المتوقعة، والممارسات المحاسبية... الخ. مرة أخرى إذا تمكن المستثمرون من الوصول إلى هذه المعلومات من مصادر متاحة للجمهور فإن المستثمر وفقاً لهذا المستوى من الكفاءة يتوقع أن ينعكس ذلك في أسعار الأسهم.

ت. الصيغة القوية لفرضية السوق المالي الكفاء: تنص الصيغة القوية من فرضية السوق الكفاءة على أن أسعار الأسهم تعكس جميع المعلومات ذات الصلة بالشركة بما في ذلك المعلومات المتوفرة فقط لدى المطلعين على الشركة، هذه الصيغة من فرضية كفاءة السوق مبالغ فيها للغاية، فقد يقول البعض بأن موظفي الشركات لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات ذات الصلة وذلك لفترة كافية قد تمكنهم من الاستفادة من تلك المعلومات في التداول قبل إطلاقها للجمهور.

بعد التطرق إلى الصيغ المختلفة لفرضية كفاءة السوق المالي، والتعرف على اختلاف هذه الصيغ فيما بينها، سيتم التطرق إلى الاختبارات المستخدمة في فحص كفاءة السوق المالي. وسنقتصر على عرض موجز لأهم الأساليب المستخدمة لاختبار كفاءة السوق المالي في صيغته الضعيفة، وذلك لأنه إذا لم يتم إثبات أن السوق يتمتع بالكفاءة عند المستوى الضعيف فلا داعي لاختبار كفاءته عند المستوى شبه القوي أو القوي لذا فإن الجانب التطبيقي من هذا البحث سيقصر على اختبار كفاءة سوق دمشق للأوراق المالية وفق الصيغة الضعيفة.

4.3.3. أساليب قياس كفاءة السوق المالي وفق الصيغة الضعيفة: [15]

قام الباحثون بصياغة مجموعتين من الاختبارات لفرضية الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق المالي، تشمل المجموعة الأولى اختبارات إحصائية بخصوص الاستقلالية بين معدلات العائد، بينما تشمل المجموعة الثانية اختبارات تقوم على المقارنة بين نتائج المخاطرة والعائد وفقاً لقواعد التداول والتي يتم فيها اتخاذ قرارات الاستثمار استناداً إلى معلومات السوق السابقة المتعلقة ارتباطاً بسياسة الشراء والاحتفاظ (شراء الأسهم مع بداية فترة الاختبار والاحتفاظ بها حتى نهاية الفترة). وسنقتصر في هذه الدراسة على عرض موجز لأهم الاختبارات الإحصائية وذلك لضرورة اختصار العرض:

1- الاختبارات الإحصائية لاستقلال العوائد: انطلاقاً من مبدأ فرضية السوق الكفاءة فإن عوائد الأوراق المالية مع مرور الوقت يجب أن تكون مستقلة عن بعضها البعض لأن المعلومات الجديدة تأتي إلى السوق بشكل عشوائي ومستقل، وتتكيف أسعار الأوراق المالية بسرعة مع هذه المعلومات الجديدة، لذا فقد تم استخدام اثنين من الاختبارات الرئيسية المهمة للتحقق من هذا الاستقلال:

2- اختبار الارتباط الذاتي: يقيس هذا الاختبار معنوية الارتباط الإيجابي أو السلبي للعائد مع مرور الوقت، حيث يدرس مدى وجود ارتباط بين عائد اليوم مع العائد السابق له بفترة واحدة - عائد اليوم السابق - (t-1) أو بفترتين (t-2) أو أكثر (t-n)، حيث إن أنصار فرضية السوق الكفاء يتوقعون وجود ترابط غير معنوي بين عوائد كل فترة مع الفترات السابقة لها، وقد قام العديد من الباحثين بفحص الارتباطات المتسلسلة بين عوائد الأسهم لعدة أفاق زمنية قصيرة نسبياً بما في ذلك يوم واحد و 4 أيام و 9 أيام و 16 يوماً، وتشير النتائج عادة إلى وجود علاقة طفيفة في عوائد الأسهم مع مرور الوقت.

3- اختبار العشوائية: بالنظر إلى سلسلة من التغيرات في الأسعار يتم تحديد كل تغير للسعر بإشارة موجب (+) إذا كان التغير في السعر بالزيادة أو إشارة سالب (-) إذا كان التغير في السعر بالنقصان، والنتيجة هي سلسلة من الإشارات الموجبة والإشارات السالبة على النحو التالي: + + - + - - + + - + + +. ويتم حساب عدد المرات التي يتغير

فيها السعر بشكل مختلف، كأن يحدث تغير سلبي للسعر متبوعاً بتغير إيجابي، واختبار الاستقلال يتم مقارنة عدد التغيرات في الأسعار بجدول القيم المتوقعة لعدد التغيرات التي يجب أن تحدث في سلسلة عشوائية. وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد عدة اختبارات يمكن استخدامها لفحص وجود عشوائية في السلسلة الزمنية لتغيرات الأسعار ومن أشهرها اختبار التكرارات واختبار جذر الوحدة (والتي تستخدم في فحص استقرار السلسلة الزمنية) ويمكن الكشف عنها باستخدام عدة اختبارات أشهرها اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey Fuller Test (ADF). [7]

5.3.3. الشروط الأساسية لكفاءة السوق المالي:

- هناك مجموعة من الشروط الأساسية يجب توافرها في السوق المالي من أجل أن يكون هذا السوق كفؤ وأهمها: [3]
1. أن تسود السوق المالية حالة المنافسة الكاملة، وهذا الشرط مرهون بتوافر عدد كبير من البائعين والمشتريين تتوفر لهم حرية الدخول إلى السوق والخروج منه في العمليات السوقية وذلك حتى تقل فرص نشوء الاحتكار. كذلك يجب أن يكون السوق عميقاً بحيث لا تؤثر الأوامر ذات الأحجام الكبيرة على الأسعار.
 2. أن توفر السوق المالية خاصية السيولة للأوراق المالية المتداولة فيها، ويتوفر خاصية السيولة لتحقيق الفرص أمام المستثمر لبيع وشراء الأوراق المالية بالكلفة المناسبة والوقت المناسب وبالسعر المناسبة.
 3. أن تتوفر للسوق المالية وسائل وقنوات اتصال فعالة توفر للمتعاملين فيه معلومات دقيقة وحديثة حول السعر وحجم عمليات التداول التي تتم فيه بالإضافة إلى مؤشرات العرض والطلب.
 4. توفر عنصر الشفافية ويقدر يجعل المعلومات عن أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق وما يتم على هذه الأوراق من صفقات متاحة لجميع المتعاملين وبشكل يحد من عملية ما يعرف باحتكار المعلومات.
 5. توفر التقنيات الحديثة المناسبة لحركة التداول وعرض أوامر تنفيذ الصفقات.
 6. وجود هيئة مشرفة تعرف بهيئة الأوراق المالية وأن تكون هذه الهيئة محايدة.
 7. أن تكون كلفة التداول منخفضة جداً إلى درجة شبه معدومة.

4.3. الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات: سيتم اختبار فرضيات الدراسة تباعاً وفق الاختبارات الإحصائية القائمة عليها وذلك فيما يلي:

- 1.4.3. نتائج اختبار التكرارات (Run Test): تم استخدام اختبار (Run Test) للكشف عن عشوائية تحركات أسعار أسهم الشركات ومؤشر السوق، وهو اختبار لا معلمي، وما يميز استخدام هذا الاختبار (باعتباره غير معلمي) أنه يمكن من خلاله الحكم على عشوائية تحركات أسعار الأسهم بدون اشتراط خضوعها للتوزيع الطبيعي، وتم التطرق إلى الفكرة الأساسية لهذا الاختبار في المراجعة الأدبية في هذه الدراسة (اختبار العشوائية)، ويوضح الجدول (1) نتائج تطبيق هذا الاختبار:

الجدول رقم(1): نتائج اختبار التكرارات (Run Test)

م	السلسلة الزمنية المدروسة	عدد الأيام	قيمة p-value عند مستوى (alpha=0.05)
1	مؤشر السوق	356	0.000
2	الشركة الاهلية للنقل	335	0.000
3	البنك العربي	347	0.000
4	السورية الدولية لتأمين	351	0.000
5	العقيلة للتأمين التكافلي	335	0.000
6	الأهلية للزيوت	346	0.002
7	بنك عودة	353	0.000
8	بنك بيبلوس	352	0.000
9	بنك بيمو	353	0.000
10	بنك البركة	350	0.000
11	بنك الأردن	354	0.000
12	بنك سورية والمهجر	353	0.000
13	بنك الشام	345	0.000
14	فرنسبنك	348	0.000
15	الدولي للتجارة والتمويل	339	0.000
16	الشركة السورية الوطنية للتأمين	292	0.000
17	بنك قطر	356	0.000
18	الاتحاد التعاوني للتأمين	349	0.000
19	بنك سورية والخليج	336	0.000
20	بنك الشرق	353	0.000
21	بنك سورية الدولي الإسلامي	351	0.000
22	الشركة السورية الكويتية للتأمين	334	0.000
23	شركة سيريتل موبايل تيليكوم	92	0.000
24	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	317	0.000
25	الشركة المتحدة للتأمين	322	0.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (XLSTAT)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة P-Value لجميع السلاسل الزمنية الخاصة بأسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات ولمؤشر السوق على حد سواء كانت أقل من $\alpha=0.05$ ، مما يؤكد أن تحركات أسعار أسهم الشركات في سوق دمشق للأوراق المالية غير عشوائية، ووفق هذا الاختبار يمكن قبول الفرضية الفرعية الأولى للدراسة والتي تقول: وفقاً لاختبار التكرارات فإن تحركات أسعار أسهم الشركات لا تتسم بالعشوائية. وبالتالي فإن سوق دمشق للأوراق المالية لا يتمتع بالكفاءة عند المستوى الضعيف.

2.4.3. نتائج اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation): تم دراسة الارتباط الذاتي بين أسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ولمؤشر السوق وذلك لاختبار استقلالية تحركات الأسعار في سوق دمشق للأوراق المالية، والجدول (2) يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم(2): نتائج اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) لتحركات أسعار الإغلاق

م	السلسلة الزمنية المدروسة	درجة الارتباط عندما lag=1	الفجوات الزمنية عندما R = 0.7	قيمة p-value
1	الشركة الأهلية للنقل	0.963	7	0.000
2	البنك العربي	0.993	38	0.000
3	السورية الدولية للتأمين	0.936	5	0.000
4	العقيلة للتأمين التكافلي	0.99	13	0.000
5	الأهلية للزيوت	0.986	24	0.000
6	بنك عودة	0.939	5	0.000
7	بنك بيبلوس	0.99	20	0.000
8	بنك بيمو	0.964	9	0.000
9	بنك البركة	0.99	23	0.000
10	بنك الأردن	0.989	27	0.000
11	بنك سورية والمهجر	0.977	13	0.000
12	بنك الشام	0.979	11	0.000
13	فرنسبنك	0.974	12	0.000
14	الدولي للتجارة والتمويل	0.986	19	0.000
15	الشركة السورية الوطنية للتأمين	0.946	7	0.000
16	بنك قطر	0.79	5	0.000
17	الاتحاد التعاوني للتأمين	0.986	19	0.000
18	بنك سورية والخليج	0.984	18	0.000
19	بنك الشرق	0.99	29	0.000
20	بنك سورية الدولي الإسلامي	0.977	21	0.000
21	الشركة السورية الكويتية للتأمين	0.875	3	0.000
22	شركة سيريتل موبايل تيليكوم	0.935	4	0.000
23	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	0.989	29	0.000
24	الشركة المتحدة للتأمين	0.979	15	0.000
	الوسط الحسابي	0.963	15.67	0.000
	مؤشر السوق	0.984	15	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.25) وبرنامج Microsoft Excel
 نلاحظ من خلال الجدول السابق أن جميع أسعار الإغلاق لأسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مرتبطة ذاتياً، وبالتالي فإن تحركات الأسعار غير مستقلة عن بعضها.
 كما يوضح الجدول السابق درجة الارتباط بين سعر إغلاق السهم في كل يوم (الفترة الزمنية t) مع سعره في اليوم السابق له (t-1) حيث كانت أسعار الأسهم لجميع الشركات ترتبط ذاتياً مع اليوم السابق لها مباشرة وبدرجة ارتباط أعلى من (0.9) ما عدا أسهم الشركة السورية الكويتية للتأمين فقد بلغ معامل الارتباط (0.875) وأسهم بنك قطر حيث بلغ معامل الارتباط (0.79).

كما يظهر الجدول السابق عدد الأيام التي يرتبط بها سعر السهم لكل شركة مع سعره في الأيام السابقة إلى الحد الذي يكون فيه قيمة معامل الارتباط 0.7 (على اعتبار أن هذا الحد يمثل درجة ارتباط قوية)، حيث نلاحظ أن عدد الأيام عند هذا الحد (التباطؤ) تراوح بين 3 أيام و 29 يوم، كما نلاحظ أن متوسط الأيام لجميع الشركات التي يرتبط فيها السعر ذاتياً (بحيث يكون معامل الارتباط لا يقل عن 0.7) هو 15.67 يوم، وبمقارنة ذلك مع سلسلة مؤشر السوق تبين أن مؤشر

السوق مرتبط ذاتياً وأن عدد الفجوات الزمنية (الأيام السابقة) التي يكون عندها قيمة معامل الارتباط 0.7 هو (15) يوم سابق، وبالتالي فإن مؤشر السوق يمثل إلى حد كبير طبيعة تحركات الأسهم في السوق.

وبناءً على ما سبق فإنه يمكن رفض الفرضية الفرعية الثانية لهذا البحث والتي تقول: "وفقاً لاختبار الارتباط الذاتي فإنه لا يوجد علاقة ارتباط معنوية وقوية بين سعر إغلاق الأسهم في الفترة الحالية للشركات مع ذاته في الفترات السابقة لها"، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة لها والتي تنص على أنه يوجد ارتباط معنوي وقوي بين سعر إغلاق الأسهم في الفترة الحالية مع ذاته في الفترات السابقة لها وبالتالي فإن الأسعار غير مستقلة عن بعضها البعض.

3.4.3. نتائج اختبار جذر الوحدة: تم اختبار وجود جذر الوحدة من عدمه في السلاسل الزمنية لأسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ولمؤشر السوق، حيث تم التطبيق على السلسلة الأصلية دون إجراء أي فروق، ليتم إجراء الفروق من الدرجة الأولى فقط عند اكتشاف وجود جذر وحدة في السلسلة الأصلية، وكل ذلك تمّ عن طريق تقدير ثلاث نماذج (مع ثابت واتجاه عام – مع ثابت فقط – بدون ثابت وبدون اتجاه عام) وذلك بالاعتماد على اختبار (Augmented Dickey–Fuller Test) وتم تحديد عدد الفجوات المناسبة لهذا الاختبار بناءً على معيار Schwarz Information Criterion (SIC) [16] للمعلومات وهو معيار لاختيار النموذج الأفضل من بين مجموعة من النماذج، ووفق هذا المعيار يُفضّل النموذج ذو القيمة الأقل من بين النماذج الأخرى مثله في ذلك مثل معيار أكايكي (AIC) [6]، ويرتبط هذا المعيار ارتباطاً وثيقاً بمعيار (AIC)، وتم الاعتماد على معيار (SIC) على اعتبار أن هذا المعيار متشدد أكثر من معيار (AIC) حيث وضع قيود على عدد البارامترات أكثر من معيار (AIC). [17] والجدول (3) التالي يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار جذر الوحدة (unit root test) لتحركات أسعار الإغلاق

p-value	نتائج اختبار (ADF): Augmented Dickey-Fuller Test				السلسلة الزمنية المدروسة	م
	Lag Length	بدون ثابت ولا اتجاه	مع ثابت فقط	مع ثابت واتجاه		
0.000	3		*		دون فروق	1 مؤثر السوق
0.008	0			*	دون فروق	2 الشركة الاهلية للنقل
0.033	0	*			دون فروق	3 البنك العربي
0.000	0			*	دون فروق	4 السورية الدولية لتأمين
0.000	0	*			الفرق الأول	5 العقيلة للتأمين التكافلي
0.000	0			*	الفرق الأول	6 الأهلية للزيوت
0.000	3		*		دون فروق	7 بنك عودة
0.000	6			*	دون فروق	8 بنك بيبلس
0.001	0		*		دون فروق	9 بنك بيمو
0.000	1	*			الفرق الأول	10 بنك البركة
0.000	0	*			الفرق الأول	11 بنك الأردن
0.000	0	*			الفرق الأول	12 بنك سورية والمهجر
0.000	0	*			الفرق الأول	13 بنك الشام
0.005	1			*	دون فروق	14 فرنسبنك
0.001	0	*			دون فروق	15 الدولي للتجارة والتمويل
0.013	0			*	دون فروق	16 الشركة السورية الوطنية للتأمين
0.001	3			*	دون فروق	17 بنك قطر
0.015	3		*		دون فروق	18 الاتحاد التعاوني للتأمين
0.000	0	*			الفرق الأول	19 بنك سورية والخليج
0.000	1	*			الفرق الأول	20 بنك الشرق
0.017	1			*	دون فروق	21 بنك سورية الدولي الإسلامي
0.000	0			*	دون فروق	22 الشركة السورية الكويتية للتأمين
0.030	0	*			دون فروق	23 شركة سيريتل موبايل تيليكوم
0.012	0			*	دون فروق	24 المتحدة للنشر والإعلان والتسويق
0.000	0	*			الفرق الأول	25 الشركة المتحدة للتأمين

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews.9)

يلخص الجدول السابق نتائج اختبار جذر الوحدة لأسعار إغلاق أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ولمؤشر السوق وذلك مع تحديد شكل النموذج التي كانت عنده السلسلة الزمنية المدروسة معنوية (مع ثابت واتجاه عام - مع ثابت فقط - بدون ثابت وبدون اتجاه عام)، حيث نلاحظ أن (15) شركة كانت السلسلة الزمنية لأسعار إغلاقها مستقرة دون إجراء أي فروق عليها، وأن (9) شركات كانت السلسلة الزمنية لأسعار إغلاقها مستقرة عند الفرق الأول فقط، حيث كانت قيمة p-value لاختبار جذر الوحدة لجميع السلاسل الزمنية المدروسة اقل من (0.05)، وهذا يشير إلى أن السلاسل الزمنية لأسعار الإغلاق مستقرة وغير عشوائية، بما في ذلك السلسلة الزمنية لمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية حيث كانت مستقرة دون إجراء أي فروق عليها.

وبناءً على ما سبق فإنه يمكن قبول الفرضية الفرعية الثالثة والتي تقول: " وفقاً لاختبار جذر الوحدة لا تتسم سلسلة أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالحركة العشوائية".

ونستنتج من خلال نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة (اختبار التكرارات - اختبار الارتباط الذاتي - اختبار جذر الوحدة) ما يلي:

- قبول الفرضية الرئيسية الأولى والتي تقول: لا تتصف تحركات أسعار الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية بالسير العشوائي، وبالتالي فإن سوق دمشق للأوراق المالية لا يتسم بالكفاءة السعرية في المستوى الضعيف.
- قبول الفرضية الرئيسية الثانية والتي تقر بعدم وجود فروق بين نتائج الاختبارات الإحصائية المطبقة على أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وبين الاختبارات الإحصائية المطبقة على سلسلة مؤشر السوق، وبالتالي يمكن الاعتماد على مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية في تقييم أداء السوق ككل وفي الحكم على كفاءته وبناء نماذج التسعير وغيرها من الوظائف التي يتمتع بها المؤشر العام للسوق المالي.

4.4.3. نتائج الدراسة الوصفية لتحركات أسعار الإغلاق: سيتم وصف نشاط تحرك أسعار الإغلاق اليومية للشركات المدروسة خلال الفترة من (2018/1/1) إلى (2016/6/30) وذلك من خلال الجدول (4) التالي:

الجدول رقم (4) : نتائج الدراسة الوصفية لتحركات أسعار الإغلاق

م	السلسلة الزمنية المدروسة	عدد الأيام	نسبة مرات تغير السعر إلى عدد أيام التداول	عدد الأيام التي يبقى فيها السعر ثابت بالمتوسط
1	الشركة الأهلية للنقل	335	3.12%	32.09
2	البنك العربي	347	4.03%	24.79
3	السورية الدولية لتأمين	351	2.56%	39
4	العقيلة للتأمين التكافلي	335	44.64%	2.24
5	الأهلية للزيوت	346	8.09%	12.36
6	بنك عودة	353	5.10%	19.61
7	بنك بيبيلوس	352	8.78%	11.39
8	بنك بيمو	353	12.99%	7.70
9	بنك البركة	350	66.86%	1.50
10	بنك الأردن	354	1.13%	88.50
11	بنك سورية والمهجر	353	8.22%	12.17
12	بنك الشام	345	73.12%	1.37
13	فرنسبنك	348	31.61%	3.16
14	الدولي للتجارة والتمويل	339	18.58%	5.38
15	الشركة السورية الوطنية للتأمين	292	8.56%	11.68
16	بنك قطر	356	75.07%	1.33
17	الاتحاد التعاوني للتأمين	349	5.71%	17.50
18	بنك سورية والخليج	336	46.59%	2.15
19	بنك الشرق	353	5.65%	17.70
20	بنك سورية الدولي الإسلامي	351	94.62%	1.06
21	الشركة السورية الكويتية للتأمين	334	2.99%	33.50
22	شركة سيريتل موبايل تيليكوم	92	20.43%	4.89
23	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	317	1.57%	63.60
24	الشركة المتحدة للتأمين	322	7.43%	13.46

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Microsoft Excel باستخدام أداة (pivot Table)

يظهر الجدول السابق وصف لتحركات أسعار إغلاق أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث نلاحظ مثلاً أن نسبة مرات تغير السعر إلى عدد أيام التداول لسعر إغلاق الشركة الأهلية للنقل كانت (3.12%) وهذه النسبة تشير إلى أنه في المتوسط كل (100) يوم تداول يتغير خلالها السعر (3) مرات (أيام)، وبالمقابل فإن مقلوب هذه النسبة يشير إلى عدد الأيام التي يبقى فيها السعر ثابتاً بالمتوسط دون تغيير حيث بلغ في الشركة الأهلية للنقل (32) يوم. وبالتالي فإنه من خلال الجدول السابق نلاحظ بشكل عام أن تحركات أسعار الإغلاق لأسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تتصف بثبات لفترات طويلة تراوحت بالمتوسط بين (2-32) يوم وهذا يشير إلى أن نشاط السوق لم يصل إلى المستوى الذي يكون فيه للعرض والطلب تأثير في أسعار الأسهم فتجعلها تتغير بسرعة على الأقل بشكل يومي، وبالتالي فإنه يمكن القول باختصار أن نتائج الدراسة الوصفية لتحركات أسعار الإغلاق تتسجم مع نتائج الاختبارات السابقة (اختبار التكرارات Run Test - اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation - اختبار جذر الوحدة unit root test) وتؤكد أن جميع اسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لا تتصف بالكفاءة السعرية وهو سوق غير كفؤ في المستوى الضعيف، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نتائج هذه الدراسة قد اختلفت في بعض جوانبها مع نتائج الدراسات السابقة. كما يمكن من خلال الدراسة الوصفية لتحركات أسعار الإغلاق استنتاج أن ضعف نشاط السوق والثبات النسبي لأسعار أسهم الشركات المدرجة فيه قد يكون له دور في قدرة مؤشر سوق دمشق على عكس تحركات جميع أسعار أسهم الشركات المدرجة فيه. وهذا ما أكدته نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة. فلو كانت تحركات الأسعار كبيرة لبعض أسهم الشركات فمن الممكن أن تقلل بعض الشيء من قدرة مؤشر السوق على تمثيل طبيعة تحركات جميع أسعار الأسهم ولو بشكل نسبي.

4. النتائج والمناقشة:

- توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها: (ان سوق دمشق للأوراق المالية لا يتمتع بالكفاءة في صيغتها الضعيفة، وأن الحكم على كفاءة سوق دمشق لم يختلف باختلاف أساليب الاختبار المستخدمة سواء اختبار التكرارات Run Test أو اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation أو اختبار جذر الوحدة unit root test أو حتى نتائج الدراسة الوصفية لأسعار إغلاق أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)، حيث إن جميعها أكدت أن أسعار الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية لا تتحرك عشوائية وأنه يوجد ارتباط ذاتي وقوي بين أسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات، إضافة إلى أن السلاسل الزمنية لأسعار الإغلاق لمعظم الشركات (15 شركة) مستقرة بدون إجراء أي فروق عليها وباقي الشركات (9 شركات) كانت السلسلة الزمنية لأسعار إغلاقها مستقرة عند الفرق الأول فقط، وهذا يشير إلى أن السلاسل الزمنية لأسعار الإغلاق مستقرة وغير عشوائية، بما في ذلك السلسلة الزمنية لمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية حيث كانت أيضاً مستقرة بدون إجراء أي فروق عليها.
- يمكن الاعتماد على مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية في تقييم أداء السوق ككل وفي الحكم على كفاءته وبناء نماذج التسعير وغيرها من الوظائف التي يتمتع بها المؤشر العام للسوق المالي، حيث اتضح أن مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية يعكس طبيعة تحركات أسعار جميع الشركات المدرجة فيه، فلا يوجد اختلاف بين نتائج الاختبارات الإحصائية المطبقة على أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وبين الاختبارات الإحصائية المطبقة على سلسلة مؤشر السوق.

كما خرجت هذه الدراسة بنتائج مختلفة عن بعض الدراسات السابقة فمثلاً نجد:

- حسب دراسة (الأحمد، زينة، والصالح، مهند، 2016) عدم التمكن من رفض فرضية كفاءة السوق في المستوى الضعيف لأكثر من نصف الشركات المدروسة (أي تحركات الأسعار لهذه الشركات تتسم بالكفاءة) بينما الدراسة الحالية

- تؤكد عكس ذلك، فقد تم بناء على الاختبارات الإحصائية رفض فرضية كفاءة سوق دمشق في المستوى الضعيف لجميع أسهم الشركات المدرجة فيه، وقد يعزى هذا الاختلاف في النتائج إلى عدة أسباب أهمها:
- اختلاف الفترة الزمنية المتضمنة في الدراسة والتي قد يكون لها أثر باختلاف هذه النتائج.
 - إن دراسة (الأحمد، زينة، والصالح، مهند، 2016) اعتمدت على سلسلة العوائد من جهة وعلى سلسلة شهرية وليست يومية من جهة أخرى، إضافة إلى أنها استخدمت العوائد الشهرية المعدلة لضعف التداول للشركات المدروسة، بينما نجد أن الدراسة الحالية لم تجر أي تعديل على السلاسل الزمنية الخاصة بأسعار الإغلاق لأسهم الشركات ولمؤشر السوق كما لم تستخدم أي تعديل على السلسلة الزمنية بخصوص أخذ ضعف التداول بالاعتبار وذلك بسبب أنه لا داعي لإجراء أي تعديل بخصوص أخذ ضعف التداول لأن سعر الإغلاق لجميع السلاسل الزمنية للشركات بعد فترة الانقطاع (عند حدوثها) بقي ثابت دون تغيير. وتم الاعتماد على البيانات اليومية باعتبار أن التداول يتم بشكل يومي وليس شهري وبالتالي فمن المفيد تحديد طبيعة تحركات الأسعار اليومية.
 - كما خرجت هذه الدراسة بنتائج مختلفة عن دراسة (أرناؤط، مهند، 2017) بأن دراسته توصلت إلى عدة نتائج منها (وهو وجه الاختلاف) أن سلسلة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية تحوي جذر وحدة مع ثابت واتجاه عام وفق صيغة الحركة العشوائية، بينما الدراسة الحالية توصلت إلى أن سلسلة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية مستقرة مع ثابت فقط (لا تحوي جذر وحدة) وبدون إجراء أي فروق على السلسلة الأصلية، وقد يعزى هذا الاختلاف في النتائج أيضاً إلى اختلاف الفترة المدروسة من جهة وإلى اعتماد الدراسة السابقة على سلسلة العوائد، بينما هذه الدراسة اعتمدت على السلسلة الأصلية لسعر الإغلاق.

5. التوصيات:

- بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في رفع كفاءة سوق دمشق للأوراق المالية:
- ضرورة قيام الشركات بنشر المعلومات بسرعة ودون تأخير حيث يلاحظ مثلاً (على سبيل المثال وليس الحصر) أن العديد من البيانات الختامية لبعض الشركات (مثل المصارف) قد تتأخر عدة شهور بعد الدخول في السنة الجديدة لنشر تقريرها المالي.
 - زيادة حدود تحرك الأسعار ضمن هامش أعلى من المحدد حالياً.

6. المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. الأحمد، زينة، والصالح، مهند، (2016)، " اختبار نموذج السير العشوائي على عوائد أسهم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، *مجلة جامعة البعث*، العدد 26، المجلد 38، ص: 11-34.
2. أرناؤط، مهند، (2017)، " اختبار الصيغة الضعيفة لكفاءة سوق دمشق للأوراق المالية دراسة مقارنة مع سوقي عمان ومسقط للأوراق المالية"، *مجلة جامعة البعث*، العدد 44، المجلد 39، ص: 27-57.
3. علوان، قاسم، (2009)، " إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق) "، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص: 165.

4. موصلي، سليمان، والسمان، حازم، (2013)، " دراسة الكفاءة السعرية لسوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، المجلد 29، ص: 151-169.
5. هندي، منير، (1993)، "الأوراق المالية وأسواق رأس المال"، دار المعارف، الإسكندرية، ص: 489.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

6. Akaike, H. (1974), "A new look at the statistical model identification", *IEEE Transactions on Automatic Control*, 19 (6): 716–723.
7. Gujarati, D., (2004), "**Basic Econometrics**", Fourth Edition, The McGraw-Hill., p.817.
8. Beaver. William.H, (1981)," **Market Efficiency**", *American Accounting Association*, Vol. 56, No. 1, pp. 23–37.
9. Fama, E. F. (1965). The behavior of stock–market prices. *The journal of Business*, 38(1), 34–105.
10. Fama, Eugene F.,(1991), "**Efficient Capital Markets**", *The Journal of Finance*, Vol. 46, No. 5, pp. 1575–1617.
11. Grossman,S., Stiglitz,j., (1980)," **On the impossibility of informationally efficient markets**", *THE AMERICAN ECONOMIC REVIEW*, VOL 70, NO 3, PP:392–408.
12. Jensen, Michael C., (1978), "**Some anomalous evidence regarding market efficiency**", *Journal of Financial Economics*, Vol. 6, Nos , pp: 95–101
13. Marcus, B. (2003)," **Investments**", Fifth Edition, McGraw–Hill. United States of America, p:350.
14. Matthews.K, Giuliadori.M, Mishkin.Frederic. (2013)," **THE ECONOMICS OF Money, Banking & Financial Markets**", ninth edition, Pearson Education Limited, United Kingdom, London, p:137.
15. Reilly. F, Brown. K, (2012), " **Investment Analysis & Portfolio Management** ", Tenth Edition, South–Western, Cengage Learning, USA, pp: 152–166.
16. Schwarz, Gideon E. (1978), "**Estimating the dimension of a model**", *Annals of Statistics*, 6 (2): 461–464.
17. Wit, Ernst; Edwin van den Heuvel; Jan–Willem Romeyn (2012). "**All models are wrong...': an introduction to model uncertainty**". *Statistica Neerlandica*. 66 (3): 217–236.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- سوق دمشق للأوراق المالية:

18. www.dse.sy

دراسة تحليلية للمخاطر القطرية المؤثرة في تدفق استثمارات شركات النفط الأجنبية إلى قطاع النفط السوري.

*قسورة ناصر مصطفى

(الإيداع : 9 آيار 2019 , القبول : 30 حزيران 2019)

الملخص:

تتأول البحث مسألة خطر استثمار الشركات الأجنبية، وفق المؤشرات التي تعكس مستوى التعرض للخطر، في سياق حجم استثمارات الشركات النفطية في سورية ومخاطر بيئة الأعمال، بهدف التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كلاً من عوامل الخطر وحجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى قطاع النفط السوري، وباستخدام التحليل الاقتصادي والاختبارات القياسية. حيث قام الباحث بتحليل عوامل الخطر ودرجاتها اقتصادياً، المؤثرة في اتخاذ قرار الاستثمار، ودراسة العوامل المحفزة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع النفط، ثم اختبر بأسلوب قياسي استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث وصاغ نموذج قياسي بطريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)، وأظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ومعنوية بين عوامل الخطر المدروسة وبين تراجع حجم الاستثمارات النفطية، ومن الضروري تجاوز عوامل الخطر وخلق مناخ استثماري جيد يجذب الشركات الاستثمارية النفطية خصوصاً للدول الصديقة بما يسمح بتوفير الشروط الصحيحة والمشجعة لقيام نشاط استثماري على أسس التنمية المستدامة الصحيحة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر - المخاطر القطرية- النفط

*عضو هيئة تدريسية في جامعة الرشيد الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا

Analytical Study of Country Risks Affecting the Flow of Investments of Foreign Oil Companies to the Syrian Oil Sector.

***Kasswara Naser Mostafa**

(Received :9 May 2019 ,Accepted: 30June 2019)

Abstract:

The study examined the risk of foreign oil companies' investment in Syrian oil sector. The used indicators reflect the level of exposure in the context of the size of the investments, and the risks of the business environment. The ultimate objective is to verify the existence of a long-term balance between the risk factors and the volume of foreign investments flowing into the Syrian oil sector, using economic analysis and standard tests.

The researcher analyzed the risk factors and their economic grades, which affect investment decision making. Also, he studied the factors that stimulate the flow of foreign direct investment into the oil sector, then tested the standard stability of the time series of the search variables, and modeled a standard model in the dynamic least squares (DOLS).

The results show a significant and long-term balance relation between the studied risk factors and the decline in the volume of oil investments. So, it is necessary to overcome the risk factors and create a good investment climate that attracts oil investment companies, especially for friendly countries, allowing the provision of the right conditions and encouraging for an investment activity on the basis of right sustainable development.

Keywords: Foreign Direct Investment – Country Risks – Oil

1. مقدمه:

نما الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط السوري حتى عام 2011، ولكن دوره قد تراجع بعد تغير ظروف الاستثمار وارتفاع عوامل الخطر من مخاطر معتدلة إلى مخاطر مرتفعة، حيث أن عوامل جذب الاستثمارات الخارجية في قطاع النفط كانت تغطي على عوامل الطرد من ناحية توفر استقرار سياسي وبيئة اقتصادية شبه منفتحة واحتياجات نفطية جيدة وغازية واعدته بأقل قدر من المخاطر. وبالتالي العوامل الاستثمارية (عوامل الخطر) لم تكن بحجم الطموح في أن تكون سورية رائدة في إنتاج ونقل الموارد الهيدروكربونية، خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية والتوترات السياسية والأحداث الأمنية الأخيرة التي شهدتها سورية. ورغم ذلك ما زال الاقتصاد السوري يعقد الآمال على دور الشركات النفطية في تنمية إنتاجه النفطي وتطويره، لاسيما في مرحلة إعادة الإعمار التي تتطلب تكلفة وتمويل وإعادة تأهيل لمنشآت النفط التي يعجز الاقتصاد السوري عن تأمينها بظروفه الحالية. لذلك لا بد من السعي لخلق بيئة جاذبة، والتركيز على إضعاف تأثير عوامل الخطر السلبي في بيئة مناخ الاستثمار، من خلال إظهار نقاط الضعف ومحاولة الخروج منها.

2. مشكلة البحث:

هناك حاجة ماسة إلى إعادة تقييم مناخ الاستثمار في قطاع النفط، للوقوف على أهم العوامل التي ساهمت في رفع خطر الاستثمار وتعليق عمل الشركات النفطية. فالشركات الأجنبية أقل ثقة في جاذبية مناخ الاستثمار في سورية، ثم أن التهديدات السياسية قد خيمت على جدوى استثمارها، لاسيما العقوبات الاقتصادية الغربية والأحداث الأمنية، وما تلاها من اضطرابات في السياسة الاقتصادية والمالية. وبالتالي هناك مشكلة في ارتفاع المخاطر المتصلة بظروف مناخ الاستثمار في سورية كمشكلة متعلقة باتخاذ القرار الاستثماري من طرف المستثمر الأجنبي الذي يبحث عن فرصة استثمارية ناجحة بأقل درجات الخطر.

وتتمثل مشكلة البحث في تراجع حجم الاستثمارات النفطية في سورية، وفقدان سورية لمعظم إنتاجها من النفط الخام، بالرغم من توافر احتياطات واعدة سواء في المياه الإقليمية، أو في المكامن التقليدية في وسط وشمال شرق سورية. ويحاول البحث الإجابة عن السؤال التالي: هل تجاوزت الاستثمارات النفطية عوامل الخطر المركبة وساهمت في زيادة حجم التدفقات الاستثمارية إلى قطاع النفط السوري؟

3. أهمية وأهداف البحث:

يعد توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع النفط السوري من الدعائم الأساسية للتنمية في مرحلة إعادة الإعمار، لتجاوز عوامل الخطر المركبة التي تمثلت بالعقوبات السياسية والاقتصادية، بهدف وضع العوامل الاقتصادية والسياسية والجيولوجية في الإطار الاستراتيجي الصحيح لإعادة تأهيل قطاع النفط وتنمية إنتاجه وتطويره بالشكل الأمثل، وبالتالي فإن عدم إمكانية استثمار الموارد الهيدروكربونية بالشكل الصحيح، سيؤدي إلى ضياع جزء هام من الإيرادات النفطية الضرورية لتمويل وتنمية قطاع النفط في سورية. وتتمثل أهداف البحث في:

1- تحليل المخاطر المؤثرة في استثمارات شركات النفط الأجنبية وتقييم درجاتها، والتي تؤدي إلى استمرار تعليق عمل الشركات النفطية الأجنبية.

2- دراسة العوامل المحفزة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع النفط السوري.

3- اقتراح نموذج لقياس الخطر أمام الشركات النفطية الأجنبية العاملة في سورية، وبما يسمح في إجراء تقييم ملائم لمستوى الخطر المؤثر في استدامة إنتاج النفط في سورية، ومن ثم تحديد السبل التي تخفف من الأثر السلبي للخطر على الاستثمار في حقول النفط السورية.

4- منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي لتحليل عوامل الخطر المؤثرة في استثمارات شركات النفط الأجنبية العاملة في سورية، وعلى الأسلوب الوصفي من خلال الاستفادة من البيانات الإحصائية المنشورة، فيما يخص مؤشر الخطر السياسي ومؤشر الحرية الاقتصادية وحجم الاحتياطات الجيولوجية المؤثرة في حجم الإنفاق الأجنبي المباشر، وتحليل أثرها في تراجع استثمارات شركات النفط الأجنبية خلال الفترة 2000-2016، كما اعتمد الباحث على أساليب القياس الاقتصادي مستخدماً برنامج eviews9، بغرض دراسة استقراره السلاسل الزمنية، ومن ثم تقدير دالة الانحدار وفق أسلوب المربعات الصغرى الديناميكية DOLS.

5- فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية: لا يوجد علاقة معنوية بين مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في استخراج النفط وبين حجم تمويل مشاريع النفط في سورية.

6- حدود البحث:

الحدود المكانية: دراسة مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج في قطاع استخراج النفط السوري، والعوامل المؤثرة في تدفق استثمارات شركات النفط الأجنبية إلى سورية.

الحدود الزمانية: تشمل دراسة السلسلة الزمنية للفترة 2000-2016 لمستويات الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط السوري ودرجات الخطر المحيطة بها.

الدراسات السابقة:

1- (Ahmed, 2017). Foreign Direct Investment (FDI) in Oil-Exporting Countries: Long-run Determinants and Causal Relationship with Economic Growth.

تناولت الدراسة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في 44 دولة خلال 30 عاماً من 1984-2014 مع التركيز على محددات المخاطر السياسية والتنظيمية. وتوصلت الدراسة إلى أن الانفتاح على التجارة والمخاطر المركبة هما أهم المحددات المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النفطية على المدى الطويل.

2- (Topal, 2016). The effect of country risk on foreign direct investment: A dynamic panel data analysis for developing countries.

استخدم الباحث بيانات سنوية بين عامي 2002 و2004 تخص 49 دولة لدراسة تأثير المخاطر المالية والاقتصادية والسياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أظهرت الدراسة أن المخاطر المالية ليس لها تأثير معنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بينما يؤثر الانخفاض في المخاطر الاقتصادية والسياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل جيد مؤدياً إلى مزيد من التدفقات الموجبة تجاه البلد المضيف. وتوصلت الدراسة على البلدان النامية أن تنشئ هيكلًا مؤسسياً ذا جودة أكثر وبنية اقتصادية كلية أكثر شفافية وانفتاح من أجل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- (Khan, & Akbar 2013). The impact of political risk on foreign direct investment.

شملت الدراسة تحليل بيانات 94 دولة على نحو 24 عاماً من 1986-2009. وتوصلت إلى أن معظم مؤشرات المخاطر السياسية لها علاقة سلبية مع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للعالم ككل، وكذلك بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع ولكن العلاقة كانت الأقوى بالنسبة إلى البلدان المتوسطة الدخل.

الجديد في البحث:

لم تتطرق الدراسات السابقة إلى العلاقة السببية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع النفط ودرجات الخطر المحيطة بالاستثمارات النفطية سواء أكانت جيولوجية أم سياسة أم اقتصادية، وبالتالي تركز الدراسة على العلاقة بين مستوى إنفاق شركات النفط الأجنبية في سورية، ومحددات عوامل الخطر المتصلة في تطور حجم الاحتياطيات النفطية والإنتاج النفطي في الاقتصاد السوري.

7- المناقشة والنتائج:

أولاً) الاستثمار في قطاع النفط السوري

يشكل الاستثمار في قطاع النفط السوري جزءاً من سياسة الاستثمار الكلية، ورافداً تنموياً هاماً لتطوير قطاع النفط السوري، ويندرج تدفق الاستثمارات إليه ضمن البيئة الانفتاحية التي اتخذتها سورية بعدما شرعت بنهج الاقتصاد التأسيري، وحفزت القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية نحو مزيداً من الاستثمار، عبر إقرار قانون الاستثمار 10 لعام 1991، ولكن منح تراخيص الاستثمار أتت متأنية بعد مرحلة الاكتشافات الكبرى 1985 - 1994 والاطمئنان إلى كفاية الاحتياطي القابل للإنتاج، في تمويل عملية خروج الاقتصاد الكلي السوري من اختلالاته الهيكلية وتشوهات البنية (أيوب، 2007). وما لبثت أن تسارعت العقود الاستثمارية بعد عام 2000 حيث أتاحت سورية الكثير من الفرص الاستثمارية للمستثمرين الأجانب، وطرحت الكثير من القواطع الجيولوجية في سورية على الشركات الأجنبية، إما لاستكشافها أو لتطويرها عبر جولات التراخيص المتتابة، باستخدام طرق الاستخلاص المعزز (المؤسسة العامة للنفط، 2010)، وكننتيجة لتلك السياسة الانفتاحية زاد عدد الشركات الأجنبية إلى 15 شركة تغطي 23 عقد استكشافي وإنتاجي في عام 2008. وبقيت تمارس أعمالها لحين إعلانها القوة القاهرة (Gulfsands, 2014)، وتعليق نشاطها بعد فرض جملة العقوبات الاقتصادية والسياسية على الاقتصاد السوري في عام 2011 (Royal Dutch Shell, 2011)، وبالمقابل بلغ عدد الشركات الأجنبية 4 شركات (3 صينة، وواحدة روسية) في عام 2016، وقد دفعت العقوبات وزارة النفط السورية إلى دعوة الشركات الروسية والصينية للتفاوض المباشر بعد فشل الإعلان البحري في عام 2011 (المؤسسة العامة للنفط، 2013)، وقد أثمر ذلك عن توقيع عقد عمريت مع شركة سيوز الروسية SNG للتقيب البحري بتاريخ 15-5-2014 (المؤسسة العامة للنفط، 2014)

جدول رقم (1): إجمالي إنفاق وإنتاج شركات النفط الأجنبية العاملة في سورية للفترة 2000-2016

السنة	عدد المستثمرين	إجمالي العقود	إنفاق شركات النفط الأجنبية ألف دولار	إنتاج النفط في الشركة السورية للنفط (برميل)	إنتاج النفط في شركات النفط الأجنبية (برميل)	مجموع إنتاج النفط في سورية (برميل)	وسطى الإنتاج (ألف ب/ي)
2000	3	6	323,152.20	---	---	201,082,067	551
2001	3	6	336,548.82	57,455,888	129,682,865	187,138,753	513
2002	3	6	440,863.63	67,323,103	123,940,825	191,263,928	524
2003	5	8	508,684.61	68,608,736	114,967,374	183,576,110	503
2004	8	12	461,961.55	68,415,093	100,317,966	168,733,059	462
2005	11	16	489,905.26	68,832,758	88,564,747	157,397,505	431
2006	13	18	571,219.57	69,752,464	75,818,737	145,571,201	399
2007	14	22	676,491.01	69,733,479	67,418,124	137,151,603	376
2008	15	23	919,062.74	69,719,219	67,338,833	137,058,052	376
2009	14	23	1,592,603.31	69,641,862	65,658,586	135,300,448	371
2010	12	22	1,217,484.27	70,409,195	67,172,334	137,581,529	377
2011	11	22	942,048.06	65,333,070	59,690,793	125,023,863	343
2012	6	8	66,077.06	39,550,100	21,955,589	61,505,689	169
2013	3	4	25,746.98	---	---	9,882,324	27
2014	4	5	9,715.21	---	---	5,124,070	14
2015	4	5	5,635.32	---	---	3,294,458	9
2016	4	5	1,744.03	----	----	5,491,122	15

المصدر: المؤسسة العامة للنفط، مديرية عقود الخدمة & مديرية التخطيط والتعاون الدولي، سلسلة إحصائيات سنوية (2000-2016) غير منشورة

شكلت التراخيص النفطية تدفقات استثمارية هامة لتطوير قطاع النفط السوري، بما يحتاجه من مستلزمات الإنتاج، وعلى خلفية زيادة عدد العقود الاستكشافية والتطويرية ارتفع الانفاق حتى 1.2 مليار دولار في عام 2010، ووصل الإنتاج إلى 377 ألف ب/ي للنفط. وقد كان لوقوع الحرب على سورية والعقوبات الاقتصادية الغربية أثر سلبي في النشاط الاستثماري مسبباً انحرافات جسيمة في هيكل التمويل والإنتاج. حيث انخفض الانفاق حتى 1,744.03 ألف دولار في عام 2016، فضلاً عن خسارة الأصول الاستثمارية وتدميرها بسبب أعمال النهب والسرقة، عاكساً ارتفاع المخاطر التجارية التي تواجهها الشركات الاستثمارية في التنقيب والتمويل. كما هبط الإنتاج بشكل حاد حتى وصل إلى 15 ألف ب/ي عام 2016، الأمر الذي سبب نقصاً واضحاً في التزود بالطاقة، وعلى مستوى القطاعات الإنتاجية كافة.

ثانياً) مخاطر استثمارات شركات النفط الأجنبية:

تصنف المخاطر المحيطة بالاستثمار في قطاع النفط، إلى ثلاثة أنواع (سياسية - اقتصادية - جيولوجية)، وتشكل مجموعها دالة اتخاذ القرار الاستثماري، وبناءً على تقديرات تلك المخاطر والخبرة المتراكمة للشركة النفطية، يتم تقدير القيمة التجارية المتوقعة في الحقل النفطي، إما بشكل سلبي بما يحول دون المغامرة في تحمل تكاليف الاستكشاف والتنقيب، أو بشكل إيجابي لعامل ربحية مرتفع، بما يحول المشاركة في تلك الفرصة الاستثمارية، إلى ربح حقيقي بعيداً عن المقامرة (peel,2016). وكأي قرار استثماري، يخضع الاستثمار الأجنبي المباشر للعلاقة بين الخطر والعائد (Bouyahiaoui & Hammache,2014)، بمعنى اتخاذ القرار الاستثماري الذي يحقق العائد المناسب بأقل درجة ممكنة من المخاطر (عبد الحميد، 2010)، حيث تنفر جميع الشركات من المخاطر المرتفعة عند تقييم الاستثمار (Yúnez & Chapa,2017). وبالتالي فإن الترخيص (عقد الاستثمار) يمكن أن يتوقف أو يعلق في حال تغير تلك الشروط الاستثمارية، أو ما يعرف بطغيان عوامل الخطر وارتفاع درجتها، بما يؤدي إلى التعذر في الاستمرار في التنقيب والإنتاج من الحقل النفطي. ولعل أهم ما يهم الشركات البترولية أن يكون ترخيص الاستثمار في منطقة جيواقتصادية واعدة بالاحتياطيات النفطية الكبيرة، ومستقرة جيوسياسياً، وذات مناخ اقتصادي مستقر.

1- المخاطر السياسية: تلعب العوامل السياسية دوراً رئيسياً في تحديد ما إذا كان يجب الاستثمار في مشروع نفطي في بلد أجنبي أم لا (Boulos,2017). باعتبار أن معظم احتياطيات النفط والغاز المؤكدة تقع في بلدان ذات مخاطر سياسية عالية، وتشهد توترات إقليمية ترتفع بها حدة المخاطر الجيوسياسية (Bremmer & Kupchan,2017). وهذا يؤثر في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي في موثوقية إمدادات الطاقة بسبب التوترات الإقليمية (Ulusoy & Özdurak,2018). وبذلك فإن الخطر السياسي وبغض النظر عن مستوى الاحتياطيات النفطية هو عامل مهم يزيد من عدم اليقين في البيئة الاستثمارية (Khan & Akbar,2013)، (Ahmed,2017) لأن احتمالات الخسارة ستكون عالية (العبيدي، 2012)، وتؤدي إلى جعل البلد أقل جاذبية للعديد من المستثمرين الأجانب المحتملين (Minovic & Eric,2016). ومع ذلك فإن الشركة نفسها هي التي يمكنها اتخاذ قرار بشأن درجة المخاطر السياسية المؤثرة في مشروع النفط والغاز الدولي. كما في حال استثمارات شركة سيوز الروسية، وبتروشاينا الصينية والتي جازفت وخرقت العقوبات الاقتصادية في سوق النفط السورية.

2- المخاطر الاقتصادية: تنطوي صناعة البترول على تكاليف ضخمة للغاية لتغطية فعاليات الاستكشاف والإنتاج (Marshall,2016)، وتأمين مستلزمات الإنتاج، ومن المهم أن يرتبط الاستثمار بمناخ استثماري يتمتع بدرجات جيدة من الحرية الاقتصادية، ويسمح بحرية تحويل الأموال والأرباح، واستيراد مستلزمات الإنتاج مع نسبة مقبولة من الرسوم الجمركية، وكلما زادت حصة الحكومة من حقوق تقاسم الإنتاج، وكانت الشروط المالية مرتفعة في العقد النفطي، كلما زاد خطر الوصول إلى الإنتاج التجاري. لأن تلك الحصص مع الأتاوة على الاستثمار تزيد العبء على هيكل التكاليف حيث

تخصم (تخفيض) من قيمة الإنتاج الكلي المتحقق (Saidu & Sadiq, 2014). لذلك يجب على المقاول أن يأخذ في الحسبان: مدة العقد وشروط تقاسم الإنتاج والأرباح، والضمانات المرافقة لتوقيع العقد والظروف الخاصة بالتشغيل، ومدى توافر تسهيلات إنتاجية وبنية تحتية داعمة لعملية إنتاج وتسويق النفط المكتشف، باعتبار أن توفره بكميات تجارية في حقول النفط لدى الدولة المضيفة يخفف من التكاليف الاستثمارية. ومن الضروري أن تكون أسعار النفط مشجعة على استغلال النفط، وبالتالي يتأثر الاستثمار بمنفعة وخطر تقلبات أسعار النفط (Ulusoy & Özdurak, 2018)، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وصعوبة تأمينها على حد سواء (Marin & Lazăr, 2016)، وكذلك مخاطر السوق الجيولوجية والتقنية وغيرها (وكالة الطاقة الدولية، 2013)، حيث يعتمد الاستثمار على معدل العائد قياساً بحجم الإنتاج والتكاليف (الصالح، 2012)، من خلال زيادة أو خفض تكاليف الإنتاج (Albaity & Mustafa, 2018).

3- المخاطر الجيولوجية: ويعبر عنها بجاذبية البلد النفطية، وما تتضمنه من عوامل النجاح الجيولوجي حيث إن توفر كميات كبيرة وواعدة من الاحتياطات هو أحد الحوافز المهمة لتدفق الاستثمار إلى البلدان النفطية. وفقاً لدرجة اليقين المرتبطة باسترداد النفط تجارياً في ظل الظروف الاقتصادية والتشغيلية القائمة، أي الأسعار والتكاليف اعتباراً من تاريخ الاستكشاف (Page, 2011). وحتى عندما تكون أسعار النفط عالية ومشجعة على التنقيب، فلا يزال هناك خطر الحصول على قيمة حالية صافية سالبة، بسبب عدم اليقين من حجم الاحتياطات ونوعيتها (Welkenhuysen & Piessens, 2017). وهو ما يعبر عنه بخسارة الاستثمار. وكلما كانت كميات الاحتياطات منخفضة في الحقل كلما ارتفعت التكلفة الحقيقية لاستخراج آخر برميل من النفط، لأنه يصبح من الصعب استخراج نفط من الناحية التكنولوجية (Hvozdyk, & Mercer, 2010). ويتطلب ذلك تحليلاً للمعلومات عن جيولوجيا الحقل النفطي، وتحليلاً للسوائل والغازات وتقدير لزوجتها، وتقييماً دقيقاً لدرجة الحرارة والضغط، وكافة العوامل السوقية من حجم الطلب، ومعدل تغير الأسعار في المدى الطويل. وغيرها من البيانات والمعلومات التي تؤثر في جدوى الاستخراج التجاري، ومعدل الإنتاج على مدى عمر الحقل (Page, 2011). ثم أن الموارد منخفضة التكلفة تمثل مخاطر أقل للخسارة في حالة حدوث انخفاض في سعر السوق (Kleinberg & Others, 2016).

وبالتالي فإن مفهوم المخاطر الاستثمارية التي تحيط باستثمارات شركات النفط، هو مفهوم مركب ومتعدد المداخل (السياسية والاقتصادية والجيولوجية)، التي ترتبط بحالات عدم اليقين، وفقاً لدرجات الخطر المحيطة بظروف الاستثمار، حيث تلعب تلك المخاطر دوراً حاسماً في جدوى الاستثمار من عدمه. ويرجع ذلك إلى حالة عدم التأكد التي تحيط بالإنتاج النفطي مستقبلاً. ويمكن القول إن الحالة التي يتخذ فيها قرار استثمار حقل نفطي ما، تتوقف على تقدير احتمال الإنتاج التجاري الصحيح، والمستدام من أجل استرداد التكاليف، وتنمية الأرباح لاحقاً.

ثالثاً) العوامل المحفزة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع النفط:

في سورية هناك عوامل جاذبة إيجابية، وعوامل طاردة سلبية تشكل مجموعها مؤشر هام لاتخاذ قرار الاستثمار أهمها:

1- ضعف مؤشر حرية النشاط الاقتصادي:

يقيس مؤشر درجة الحرية الاقتصادية حرية الاستثمار في خمسة مجموعات رئيسية هي: تدخل الحكومة في الاقتصاد - قوانين حماية الملكية - حرية تحويل الأموال - حرية التجارة دولياً - التنظيم والبيروقراطية. ويتم حساب المؤشر بالاعتماد على 42 متغير يتم الحصول عليها من البيانات الاقتصادية الرسمية من: الدليل الدولي للمخاطر القطرية، وتقرير التنافسية العالمية، ومشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي (معهد فريزر، 2017).

ويتمتع الاقتصاد السوري بدرجات منخفضة في مؤشر الحرية الاقتصادية، ويعكس ذلك ضعف حقوق الملكية الفكرية، وانتشار البيروقراطية، ضعف حرية الدخول والاستثمار والتنافس في الأسواق، وضعف الاستقرار النقدي، والقيود على التجارة الخارجية (معهد فريزر، 2017). ولذلك دلالة سلبية لكل من المستثمر المحلي والأجنبي ويتم الخروج من هذه المرحلة بتطبيق برامج إصلاح اقتصادية.

عام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
قيمة	4.95	5.26	5.17	5.13	5.53	5.75	5.56	5.96	
ترتيب عالمي	114	111	112	118	117	120	127	116	
عام	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة	5.62	5.79	5.96	6.18	5.27	4.07	4.97	4.96	5.02
ترتيب عالمي	126	125	129	122	142	156	153	154	157

المصدر: معهد فريزر، 2018

بعد عام 2011 تعمقت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوري، بسبب تعطل دائرة الإنتاج وتدمير البنى التحتية وتخريب الأصول الرأسمالية، ومن ثم تراجع التكوين الرأسمالي، الأمر الذي سبب تدهور سعر الصرف وارتفاع التضخم، وبالتالي تدهورت مؤشرات الاستثمار، وأصبحت الاستثمارات النفطية هامشية وانخفضت إلى 0.01% في عام 2016.

السنة	انفاق شركات النفط الاجنبية FDI الف دولار	GDP ألف دولار (أسعار جارية)	GDP مليون ل.س (أسعار جارية)	سعر الصرف	نسبة FDI إلى GDP
2000	323,152	19,523,629	903,944	46.3	1.66%
2001	336,549	21,036,890	974,008	46.3	1.60%
2002	440,864	21,955,054	1,016,519	46.3	2.01%
2003	508,685	23,051,080	1,067,265	46.3	2.21%
2004	461,962	26,067,695	1,266,890	48.6	1.77%
2005	489,905	30,189,158	1,506,439	49.9	1.62%
2006	571,220	34,597,275	1,726,404	49.9	1.65%
2007	676,491	40,416,760	2,020,838	50	1.67%
2008	919,063	52,646,452	2,448,060	46.5	1.75%
2009	1,592,603	53,976,552	2,520,705	46.7	2.95%
2010	1,217,484	60,957,355	2,834,517	46.5	2.00%
2011	942,048	67,539,867	3,252,720	48.16	1.39%
2012	66,077	46,780,730	3,024,842	64.66	0.14%
2013	25,747	27,004,606	2,937,561	108.78	0.09%
2014	9,715	23,114,403	3,562,623	154.13	0.04%
2015	5,635	19,090,035	4,524,911	237.03	0.03%
2016	1,744	12,377,515	5,696,999	460.27	0.01%

المصدر: المؤسسة العامة للنفط، مديرية عقود الخدمة، دائرة تدقيق النفقات، سلسلة إحصائيات سنوية (2000-2016) غير منشورة المكتب المركزي للإحصاء، التقارير السنوية للنتائج المحلي الإجمالي مصرف سورية المركزي، النشرات الربعية لسعر الصرف

2- المعيار الجيوسياسي:

تقدر احتياطات الحوض البحري لبلاد الشام القابلة للإنتاج من الناحية الفنية 1689 مليون برميل من النفط، و122378 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي بحسب هيئة الجيولوجية الأمريكية (Perrin, 2012). ويعد هذا الاحتياطي الجيولوجي الهائل مركزاً للصراع بين القوى الإقليمية والدولية، ليس بهدف وضع اليد الاحتكارية لاستثماره فقط، وإنما بهدف مكاملته مع

باقي المشاريع الحيوية التي تشهدها الدول المنتجة للنفط والغاز، أو منعه في حال المنافسة مع المشاريع الاستراتيجية لنقل الغاز إلى أوروبا، وبالتالي ندرك حجم الدعم الكبير الذي تقوم به روسيا وشركاتها النفطية في الأراضي السورية، للمحافظة على حصتها في سوق الغاز الأوروبي تحديداً، ولقطع الطريق أيضاً على مشروع الغاز القطري عبر الأراضي السورية (نرش، 2013). وبحسب مؤشر المخاطر السياسية PRS تعد سورية من الدول مرتفعة المخاطر السياسية المحيطة بظروف الاستثمار (PRS Group, 2016)

جدول رقم (4) مؤشر المخاطر السياسية (PRS) في سورية للفترة 2000-2016 وفق الدليل العالمي للمخاطر القطرية (ICRG)									
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
القيمة	0.49	0.49	0.51	0.51	0.48	0.47	0.46	0.45	
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	0.47	0.47	0.48	0.42	0.4	0.39	0.37	0.37	0.41

Source: PRS Group, 2016

3- الوضع السياسي والأمني:

في سورية بقيت شركات النفط الأجنبية تمارس أعمالها لحين تعليق استثماراتها (Gulf Sands, 2014)، بعد فرض جملة العقوبات الاقتصادية والسياسية في عام 2011 (Royal Dutch Shell, 2011)، والتي تعززت بضربات التحالف الغربي الذي استهدف تدمير البنية التحتية لقطاع النفط (EIA, 2015) وتقدر حجم الخسائر النفطية المباشرة وهي خسائر بالمنشآت وخسائر على شكل نفط مهذور ومسروق ومحروق بحوالي 7,9 مليار دولار حتى أذار 2016 (المؤسسة العامة للنفط، 2016)، بينما الخسائر غير المباشرة (انحرافات في معدلات الإنتاج) والمتمثلة بالفرصة الضائعة أو عائدات الإنتاج غير المتحققة، والتي كان من الممكن تحقيقها لولا اندلاع الحرب خلال الفترة 2011-2015 بحوالي 41.3 مليار دولار (المؤسسة العامة للنفط، 2016)، وتمثل إجمالي هذه الخسائر فرصة ضائعة كان من الممكن استغلالها وتدعيم الموازنة العامة للدولة، أو خلق أصول إنتاجية وتشغيلية جديدة بأقل تقدير. ويظهر مسح تتبع استثمار شركات النفط والغاز العالمية الصادر عن معهد فريزر، أن سورية أقل جاذبية للاستثمار من قبل شركات النفط الدولية، بسبب ما تشهده من اضطرابات سياسية، وعقوبات اقتصادية تعيق أية عملية استثمار، حيث تحظى العوامل السياسية والاضرابات بأعلى درجات التقييم السلبي الطارد لاستثمار شركات النفط الأجنبية (Fraser Institute, 2015).

جدول رقم (5) تقييم سورية بحسب حواجز الاستثمار أمام شركات النفط الأجنبية للفترة 2009-2016								
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الدول	140	133	135	147	157	156	126	لم تدرج
ترتيب سورية	109	96	106	131	143	138	124	سورية في المسح
نتيجة المسح	56.27	55.17	67.69	74.66	78.53	83.53	95.80	
Source: Fraser Institute, Global Petroleum Survey, 2009-2016 (أدرجت سورية أول مرة في عام 2009)								

وعلى خلفية تصاعد العقوبات السياسية والاقتصادية في سورية، فقد انخفض تقييم مناخ الاستثمار إلى الخمس الرابع (عائق قوي للاستثمار) بين عامي 2011 و2013، وإلى الخمس الخامس في عام 2014 و2015. حيث تمنع العقوبات الاقتصادية وظروف عدم الاستقرار السياسي من الاستثمار في قطاع النفط السوري (Fraser Institute, 2012)

4- حجم الاحتياطيات (الموارد الهيدروكربونية):

إن توفر الاحتياطيات المأمولة في سورية لاسيما في البحر، والتي أصبحت حقيقة هو أحد العوامل الحاكمة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، للاستحواذ على حصة من سوق النفط العالمية (العبد الله، 2013). ويبلغ حجم الاحتياطي الجيولوجي القابل للإنتاج 7,679.20 مليون برميل، وقد استنفذ قسم كبير منه بسبب عمليات الإنتاج التراكمية منذ لحظة الاكتشاف الأولى في عام 1968 بنسبة 67.96% في عام 2016، وما تبقى يتطلب تضافر جهود استثمارية كبيرة لتطوير (Sino, 2013) معامل الاستخلاص بأكثر من 30%، لاسيما وأن معامل الاستخلاص يعبر عن القدرة التقنية الكامنة للحقول النفطية، حيث يمكن باستخدام تقنيات متطورة من زيادة حجم الاحتياطي الجيولوجي القابل للإنتاج من إجمالي الاحتياطي الجيولوجي. سس

جدول رقم (6) احتياطات النفط الخام في سورية 2000-2016 (مليون برميل)

السنة	الاحتياطي الجيولوجي	الاحتياطي الجيولوجي القابل للإنتاج	الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج (مليون برميل)	الإنتاج التراكمي	معامل استخلاص النفط الاحتياطي القابل للإنتاج / الجيولوجي	معدل استنزاف النفط الإنتاج التراكمي / الاحتياطي القابل للإنتاج
2000	823,717.7	6,520.87	3,081.72	3,439.15	27.49%	52.74%
2001	23,905.62	6,715.75	3,088.76	3,626.99	28.09%	54.01%
2002	23,901.99	6,790.63	2,973.08	3,817.55	28.41%	56.22%
2003	23,673.15	6,681.82	2,674.54	4,007.28	28.23%	59.97%
2004	23,925.42	6,738.42	2,573.32	4,165.09	28.16%	61.81%
2005	24,104.34	6,789.00	2,462.22	4,326.78	28.17%	63.73%
2006	24,245.19	6,838.48	2,359.75	4,478.73	28.21%	65.49%
2007	24,375.82	6,884.04	2,247.89	4,636.15	28.24%	67.35%
2008	24,868.80	7,151.02	2,370.58	4,780.44	28.75%	66.85%
2009	24,979.70	7,459.50	2,569.48	4,890.02	29.86%	65.55%
2010	25,083.50	7,529.30	2,500.82	5,028.48	30.02%	66.79%
2011	25,591.06	7,679.21	2,542.89	5,136.32	30.01%	66.89%
2012	25,591.10	7,679.20	2,484.11	5,195.09	30.01%	67.65%
2013	25,591.10	7,679.20	2,474.12	5,205.08	30.01%	67.78%
2014	25,591.10	7,679.20	2,469.11	5,210.09	30.01%	67.85%
2015	25,591.10	7,679.20	2,465.81	5,213.39	30.01%	67.89%
2016	25,591.10	7,679.20	2,460.32	5,218.88	30.01%	67.96%

المصدر: المؤسسة العامة للنفط، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، سلسلة إحصائيات سنوية (2000-2016) غير منشورة

ومن المرجح زيادة الاحتياطي الجيولوجي للنفط عند انتهاء الأعمال الاستكشافية التي تجريها شركة SNG سيوز الروسية (عقد عمرية) في المياه الإقليمية السورية. وذلك سوف يرفع حجم الاحتياطي القابل للإنتاج، ويؤخر معدلات النضوب حيث ما تبقى من الاحتياطي الجيولوجي القابل للإنتاج حسب تقديرات عام 2016 لا يتجاوز 2460.32 مليون برميل نقت، وبحسب إنتاج عام 2010 لن يكفي أكثر من 7 سنوات (2460.32 / 377 = 6.5 سنة). وذلك يشكل عبء استثماري على الشركات النفطية لتطوير معامل الاستخلاص النهائي، وتأخير النضوب باستخدام تقانات إنتاج جديدة.

5- البنية التحتية:

يؤدي عدم وجود البنية التحتية إلى زيادة حجم التكاليف بهدف إنشائها، وإذا ارتفعت التكاليف إلى نقطة حرجة، قد يرتفع حجم الخطر عند التقييم الاقتصادي، مما يؤثر في الربحية، ومع ذلك تتنافس شركات النفط للاستثمار في البحار العميقة وفي المناطق النائية، محكومة بحجم الموارد التي قد تغطي التكاليف.

وتلتزم الشركات الأجنبية في سورية بموجب عقودها بإنشاء البنية التحتية، وتزويد الحقل بكافة تسهيلات العمل التشغيلية، من خطوط أنابيب ومعدات ضخ ومحطات كهربائية ومحطة تجميع، وعلى سبيل المثال تدير شركة الفرات محطة التنك و3 مصانع لتكرير النفط ومصنع معالجة الغاز (China,2010)، كما أنشأت شركة غالغ في عام 2010 خط أنابيب 22 كم ليحل محل النقل بالشاحنات إلى محطة تل عدس، وخزان بسعة 2000 م³ لتخزين النفط المستخرج (Gulfsands,2014).

رابعاً) الدراسة القياسية:

1- توصيف النموذج:

يتم صياغة النموذج عن طريق تحويل أهم متغيرات البيئة الاقتصادية المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع النفط إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاستثماري لشركات النفط، ودرجات الخطر المحيطة بها، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية خلال الفترة 2000-2016. لأهم المتغيرات، وهي:

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): حجم انفاق الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط السوري. كمتغير تابع. مؤشر الحرية الاقتصادية FEC: وسطي درجة انفتاح السياسة الاقتصادية، وحرية الاستثمار، وتحويل الأموال، والتملك وحجم البيروقراطية، وتدخل الحكومة في الاقتصاد، الصادر عن معهد فريزر للأبحاث والدراسات.

مؤشر المخاطر السياسية (PRS): المؤثرة في تدفق الاستثمار وفق الدليل العالمي للمخاطر القطرية (ICRG).

الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج GEPM: يشير إلى الكميات المؤكدة والمتبقية والممكن إنتاجها من النفط الخام.

2- اختبار الاستقرار (سكون المتغيرات):

يعد الخطوة الأولى في تقدير أي نموذج قياسي بهدف تحديد رتبة التكامل المشترك للسلاسل الزمنية من خلال التأكد على خلوها من جذر الوحدة. وقد حصل الباحث على النتائج التالية بعد تطبيق اختبار جذر الوحدة ل فيليب بيرون.

جدول رقم (7): اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية المؤثرة في مستوى استثمار شركات النفط باستخدام فيليب بيرون P P

الفرق الثاني		الفرق الأول			المستوى			مستوى الدلالة %10
بدون	قاطع و متجه	قاطع	قاطع و متجه	قاطع	بدون	قاطع و متجه	قاطع	
		-1.6050	-3.3249	-2.6813	-1.6056	-3.3103	-2.6734	
		-2.9983 *	-2.9696	* -2.8999	-1.1079	-1.447236	-1.5056	FDI
	جميع السلاسل مستقرة وفق الصيغ الثلاثة	-4.7102 *	-6.3133 *	* -4.5146	-0.0421	-2.09168	-2.1580	FEC
		-2.3782 *	-3.1232	-2.5264	-1.4131	-1.459597	-2.2700	GEPM
		-2.7387 *	-2.4448 *	* -2.7248	-0.9418	-2.3282	-0.9467	PRS

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج Eviews9

أوضحت نتائج اختبار السلاسل الزمنية، وبمستوى معنوية 10% عدم استقرارها لكل المتغيرات عند المستوى، وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم (المتغيرات بها جذر وحدة)، وبأخذ الفرق الأول تبين أن السلاسل تستقر معاً بصيغة بدون قاطع أو اتجاه زمني فقط، وبعد إجراء الفرق الثاني تستقر السلاسل وفق الصيغ الثلاثة (مع قاطع- مع قاطع واتجاه زمني- بلا قاطع)، باعتبار أن القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية، أي هناك إمكانية وجود تكامل مشترك بينها في المدى الطويل.

3- اختبار التكامل المشترك:

بعد التعرف على درجة تكامل السلاسل الزمنية، يمكن استخدام منهجية جوهانسن للتأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. ولكن يجب أولاً تحديد درجة إبطاء للسلاسل، بالاعتماد على أصغر قيمة لمعيار AIC و SC.

جدول رقم (8): فترات الإبطاء لاختبار التكامل المشترك						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-288.2398	NA	9.84e+11	38.96531	39.15412	38.96330
1	-249.7115	51.37114	5.42e+10	35.96153	36.90560	35.95147
2	-204.8331	35.90272*	2.18e+09*	32.11108*	33.81040*	32.09298*

المصدر : اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews9

بلغت عدد فترات الإبطاء في هذا النموذج 2 في اختبار VAR، وبالتالي لا بد من أخذ فجوة زمنية واحدة لاختبار التكامل المشترك، باعتبار أن VAR يأخذ الفجوات الزمنية في المستوى، بينما اختبار التكامل المشترك يأخذها في الفرق الأول. وتظهر نتائج اختبار الأثر إلى إمكانية رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود متجهات للتكامل المشترك بمستوى معنوية 5% وقبول الفرض البديل بوجود 4 متجهات للتكامل المشترك باعتبار أن قيمة الاحتمال الأعظم أكثر من القيمة الجدولية. بينما في اختبار الإمكانية العظمى فقد اتضح وجود 3 متجهات تكامل مشترك بين المتغيرات.

جدول رقم (9) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بشقيه الاثر والقيمة العظمى				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value0.05	Prob.**
None *	0.982078	111.0573	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.842552	50.73153	29.79707	0.0001
At most 2 *	0.563460	23.00163	15.49471	0.0031
At most 3 *	0.505678	10.56852	3.841466	0.0011
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value0.05	Prob.**
None *	0.982078	60.32573	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.842552	27.72990	21.13162	0.0051
At most 2	0.563460	12.43311	14.26460	0.0954
At most 3 *	0.505678	10.56852	3.841466	0.0011

المصدر : إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج Eviews9

ومنه توجد علاقة توازنه طويل الأجل بين متغيرات النموذج، مما يعني أن متغيرات النموذج لا تبتعد عن بعضها كثيراً، وتظهر سلوكاً متشابهاً. وللوصول إلى أفضل تقدير للنموذج، يمكن استخدام أسلوب المربعات الصغرى الديناميكية.

4- طريقة المربعات الصغرى الديناميكية:

تعد من أفضل الطرق في تقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى للسلاسل صغيرة الحجم، والتي تحوي متغيرات متكاملة من درجات مختلفة، ومازالت متكاملة تكاملاً مشتركاً (عبد الرزاق والجبوري، 2012). وقد أعطت نتائج التقدير بصيغة بدون قاطع أو اتجاه زمني، وبأخذ فترة إبطاء واحدة وانزياح واحد أفضل معنوية للمتغيرات.

جدول رقم (10) معادلة التكامل المشترك بأسلوب (DOLS) Dynamic Least Squares				
Dependent Variable: FDI Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FEC	-277164.5	41456.60	-6.685654	0.0216
GEPM	-1286.647	26.55440	-48.45326	0.0004
PRS	12248312	575982.4	21.26508	0.0022
R-squared	0.999185	Mean dependent var		566249.9
Adjusted R-squared	0.994705	S.D. dependent var		476966.6
S.E. of regression	34707.10	Sum squared resid		2.41E+09
Long-run variance	1.88E+08			

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج EViews9

ومن مخرجات برنامج EViews9 يمكن صياغة دالة استثمار شركات النفط في بيئة مخاطر الاقتصاد الكلي السوري.

$$FDI = -277164.5 * FEC - 1286.65 * GEPM + 12248312 * PRS$$

ويلاحظ من هذا التقدير أن جميع المتغيرات معنوية عند مستوى 5%، ويمكن تفسير نتائجها كما يلي:

مؤشر الحرية الاقتصادية FEC: كان تأثيره سالباً في استثمار شركات النفط الأجنبية العاملة في سورية، حيث عند ارتفاع مؤشر الحرية الاقتصادية بمقدار 1 درجة سيؤدي إلى تراجع الاستثمارات النفطية الأجنبية بمقدار 2.7 ألف دولار، وهذا دليل على أن الحرية الاقتصادية ليست العامل الحاسم في تدفق استثمارات شركات النفط الأجنبية إلى قطاع النفط السوري.

مؤشر المخاطر السياسية PRS: كان تأثيره إيجابياً في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع النفط السوري، حيث كلما تراجع مستوى الاستقرار السياسي بنسبة 1% ترتب عليه تراجع في حجم الاستثمارات النفطية بمقدار 12.24 مليون دولار.

حجم الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج GEPM: إن معلمة الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج معنوية وسالبة، وبالتالي يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي إلى قطاع النفط السوري سلباً بمستوى النشاط التنقيبي وحجم الاحتياطيات المؤكدة، وهذا يخالف النظرية الاقتصادية، ويدل على وجود عوامل أخرى تحد من أثر إنفاق الشركات الأجنبية، ويعود ذلك بشكل مباشر إلى حجم العقوبات الاقتصادية وظروف الحرب خلال الفترة 2011-2016، والتي ثببت من حجم الإنفاق الأجنبي إلى درجة بالغة الأثر. وبالتالي فإن الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج لن يتطور بل على العكس سوف يأخذ منحى هابط نتيجة استنزافه من خلال عمليات الإنتاج المتتابعة.

5- اختبار جودة وتوفيق النموذج:

حتى تكون العلاقة الطويلة الأجل صحيحة والانحدار ليس زائفاً، يجب أن تكون بواقي الانحدار مستقرة، لذلك نختبر موثوقية النموذج من خلال الاختبارات القياسية الآتية:

أ- اختبار الارتباط الذاتي لبواقبي:

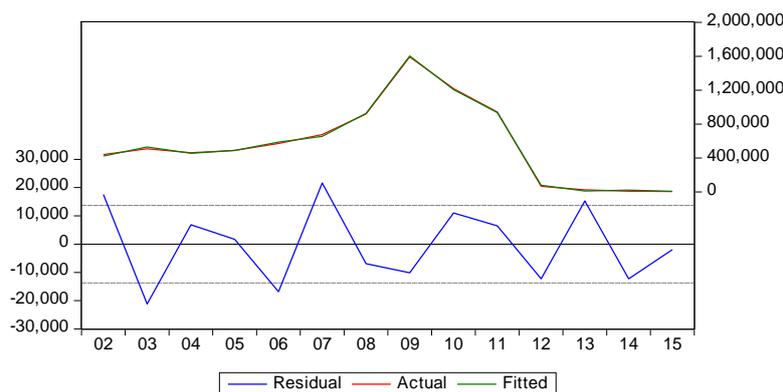
يلاحظ من الجدول أن الاحتمالات أكبر من 0.05 لجميع الفجوات، وبالتالي دالة الارتباط الجزئي لمربع البواقبي تقع ضمن حدود الثقة، ولا تختلف معنوياً عن الصفر والسلاسل الزمنية للنموذج مستقرة.

جدول رقم (11) دالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقبي التكامل المشترك

Date: 10/05/18 Time: 17:39
Sample: 2000 2016
Included observations: 14

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 0.077	0.077	0.1020	0.749
		2 -0.523	-0.532	5.2149	0.074
		3 -0.033	0.098	5.2366	0.155
		4 0.325	0.055	7.6096	0.107
		5 0.016	-0.018	7.6157	0.179
		6 0.072	0.384	7.7597	0.256
		7 0.057	-0.046	7.8620	0.345
		8 -0.330	-0.303	11.916	0.155
		9 -0.148	-0.015	12.900	0.167
		10 0.145	-0.411	14.072	0.170
		11 0.075	-0.001	14.491	0.207
		12 -0.159	-0.058	17.320	0.138

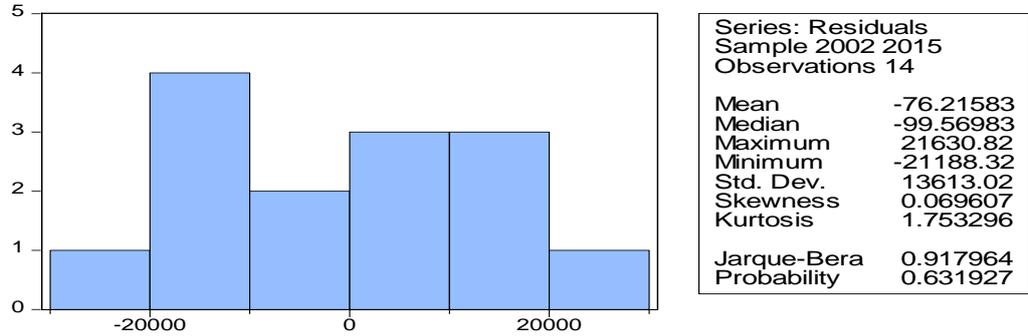
كما يلاحظ بالتمثيل البياني أن منحني القيم الحقيقية والمقدرة متقاربان بشدة، ويأخذان مستوى أعلى من منحني الأخطاء مما يدل على جودة توفيق النموذج.



الشكل رقم (1) القيم الحقيقية والفعلية والمقدرة لبواقبي نموذج التكامل المشترك

ب- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي jargue-bera

يوضح الشكل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5% لأن احصائية jargue-bera ذات احتمالية عالية $0.05 < 0.63$



الشكل رقم (2) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة التكامل المشترك

وبالتالي نقبل فرضية العدم والنموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار.

النتائج والتوصيات:

1. تتوقف جاذبية سورية النفطية بالدرجة الأولى على كفاءة عوامل الخطر الاستثماري المركبة، فالاستثمارات النفطية مرتفعة الخطر بطبيعة الحال بسبب عدم التأكد حول العوامل الجيولوجية، ولكنها ليست العامل الحاسم للاستثمار بسبب جملة من العوامل المتداخلة والمركبة، والتي رفعت من تكاليف قرار الاستثمار إلى نقطة حرجة، وفي طرد الاستثمارات الأجنبية.
2. تعكس المعدلات المرتفعة للخطر أن العوامل السياسية تحظى بأعلى أهمية في اتخاذ القرار الاستثماري وتلقي بظلالها على كل من عوامل الخطر الاقتصادي والجيولوجي، حيث إن تلك العوامل كانت ومازالت تحافظ على أهميتها النسبية في درجات الخطر، فحجم معامل الاستخلاص من الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج لا يتجاوز 30%، ونسبة معامل الاستنزاف من الانتاج التراكمي 67.89% في حين بقيت عوامل الانفتاح الاقتصادي متدنية عند 5 درجات وسطياً بسبب القيود على التمويل والتجارة وانتشار البيروقراطية.
3. يعد الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط السوري جيد وواعد رغم التصنيفات السلبية والتمتدنية لمناخ الاستثمار في سورية، حيث استثمرت في سورية 23 شركة نفط أجنبية، قبل أن يشهد الاقتصاد السوري تحولاً ملحوظاً في ارتفاع درجات الخطر، من الدرجات المعتدلة إلى درجات الخطر العالية والمركبة بعد عام 2011، نظراً لطغيان العوامل السياسية وظروف الحرب التي قللت من جاذبية السوق النفطية في سورية بصورة ملحوظة، مما حد من حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع النفط السوري.
4. يعتبر النموذج القياسي المقترح مقبول ومتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن المخاطر المركبة تقلل من تدفق الاستثمارات، وبالتالي يمكن الاستعانة بالنموذج كدالة للتعامل مع المخاطر المؤثرة في اتجاه الاستثمارات النفطية الأجنبية، والتقليل من العوامل الأكثر أهمية في طرد الاستثمارات النفطية من سورية.
5. أظهر التحليل إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط تتطور في الاتجاه نفسه الذي تنمو فيه المخاطر السياسية، نظراً لما تلعبه من رفع عوامل الخطر. بينما توجد علاقة عكسية مع المخاطر الاقتصادية والمخاطر الجيولوجية، وهذا عائد إلى قصور درجات المنافسة والانفتاح الاقتصادي، ومستوى الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج المحلية، واعتماد التنقيب في تطوير المكامن النفطية على المستوردات التقنية.

6. توصل التحليل القياسي إلى أن العوامل المفسرة (الخطر السياسي - درجات الحرية الاقتصادية - حجم الاحتياطي)، كانت ذات تأثير معنوي في حجم الاستثمارات النفطية الأجنبية، وهذا يؤكد على أن ارتفاع عوامل الخطر، وما تلاها من ظروف الحرب على سورية، قد أثرت بشكل سلبي في الانفاق على مشاريع النفط في سورية.
7. أكدت النتائج القياسية وجود علاقة توازنية تحكمها درجة الخطر السياسي بالدرجة الأولى، وكلاً من عوامل الخطر الاقتصادي والجيولوجي مع حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط السوري، وبالتالي المتغيرات المفسرة (الخطر السياسي - درجات الحرية الاقتصادية - حجم الاحتياطي) تتكامل تكاملاً مشتركاً مع المتغير التابع حجم الانفاق، أي تساهم في الحد من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى قطاع النفط السوري.

المقترحات:

1. يشكل توفر النفط في المياه الإقليمية السورية فرصة هامة لتجاوز عوامل الخطر السياسي والجيولوجي في حقول النفط، من خلال التعاون مع الدول الصديقة ومجموعة البريكس، لضمان جذب استثمارات تكسر العقوبات الاقتصادية، وتكون فضاء استثماري مشترك مع تلك الدول، لاسيما وأن الحقول البحرية واعدة جيولوجياً ومستقرة أمنياً.
2. في الوقت الذي تقلصت به احتمالات الخطر السياسي بعدما استعادت سورية سيادتها على الكثير من المناطق الواعدة في استخراج النفط، بات من الضروري تطوير بيئة مناخ الاستثمار السليمة والجاذبة للشركات النفطية، بحيث تؤثر إيجاباً في ثقة المستثمر الأجنبي، بما يسمح بتوفير الشروط المشجعة لقيام نشاط استثماري على أسس التنمية المستدامة الصحيحة.
3. ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية في مناخ الاستثمار، تعكس بيئة استثمار مثالية، من خلال العمل على إصلاح السياسة المالية والاقتصادية، وشروط التمويل مترافقة مع الإسراع في عملية الإصلاح الإداري، وبما يضمن الحد من البيروقراطية والشفافية في إصدار البيانات والمعلومات الاستثمارية، عند منح تراخيص الاستثمار حتى ترتفع درجات الحرية الاقتصادية.
4. الحرص على تنظيم عطاءات الاستثمار في قطاع النفط وفق الشروط الوطنية، وبما يتلاءم مع درجات الخطر الجيولوجي والمالي والسياسي، أي حسب معدل العائد على الاستثمار المرافق لحجم الخطر، وبالشكل الذي يضمن ترشيد اقتسام العوائد النفطية مع الشركات الأجنبية بما يخفف من ريعية الشركات الأجنبية لصالح الطرف الوطني، ثم إن قياس درجات الخطر وتحليل أثرها السلبي ذات أهمية خاصة في مرحلة إعادة الإعمار لتقديم فرص استثمارية، استناداً على العلاقة التي تحكم الاستثمار وهي عوائد أعلى بمخاطرة أعلى.
5. ضرورة اعتماد النموذج القياسي للتنبؤ بأثر عوامل الخطر في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع النفط السوري، حتى نتمكن من توقع حجم الاستثمارات الأجنبية والكميات المنتجة من النفط، بالشكل الذي يضمن إمدادات صحيحة من النفط.
6. من الصعب توقع التطورات واتجاهات الشركات النفطية على المدى الطويل، لاسيما وأن تأثير المخاطر المركبة يشوبه عدم اليقين من درجته، ولكن في عالم تسوده العولمة والتنافس وتضارب المصالح على حيازة النفط، يمكن الاستعداد ومقابلة التحديات في بيئات استثمارية مرنة تراعي قدراتنا النفطية، وإمكانياتنا الاستثمارية لتطوير حقول النفط السورية، بالشكل الأكثر استدامة وريعية.

المراجع باللغة العربية:

1. أيوب عريش، زياد وأخرون، (2007). التقرير الوطني الاستراتيجي الأول لسورية 2025 – اتجاهات التحول السكانية والمجالية المحتملة خلال العقدين القادمين. المحور السكاني والمجالي، الفصل الثاني، هيئة التخطيط والتعاون الدولي. ص136.
2. الصالح، علياء كامل، (2012). قطاع النفط والغاز في الخليج نظرة عامة وإقليمية. مركز الخليج لسياسات التنمية، ص18.
3. عبدالله، عبدالكريم والأزكي، فواز. (2013). دراسة تكتونية لمناطق انتشار الشواهد النفطية في منطقة اللاذقية. مجلة جامعة البعث، (11)35، ص277.
4. العبيدي، فاضل، (2012). البيئة الاستثمارية. مكتبة المجتمع العربي. الأردن، ص63.
5. عبد الحميد، عبد المطلب، (2010). مبادئ وسياسات الاستثمار. الدار الجامعية، الاسكندرية، ص81.
6. عبد الرزاق، كنعان عبد اللطيف، والجبوري، أنسام، (2012). دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، (33)، ص161.
7. نرش، بشار أحمد، (2013). الصراع على النفط والغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط. مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية، (7)35، ص183.
8. معهد فريزر، (2017). تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي. ص17
9. المؤسسة العامة للنفط، (2016). مديرية التخطيط والتعاون الدولي، بيانات 2016 غير منشورة
10. المؤسسة العامة للنفط. (2014)، عقد عمريت، عقد الخدمة الموقع بين المؤسسة العامة للنفط وشركة SNG – SMED AMRET
11. المؤسسة العامة للنفط. (2013). تقرير مديرية التخطيط والتعاون الدولي. ص18
12. المؤسسة العامة للنفط. (2010). كتاب عقود الخدمة في سورية. مديرية عقود الخدمة، ص70
13. وكالة الطاقة الدولية iea. (2013). أفاق الطاقة في العراق. ص34
14. Albaity, M., & Mustafa, H. (2018). International and Macroeconomic Determinants of Oil Price: Evidence from Gulf Cooperation Council Countries. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 8(1), p71.
15. Ahmed, M. (2017). Foreign Direct Investment (FDI) in Oil-Exporting Countries: Long-run Determinants and Causal Relationship with Economic Growth. PhD thesis, College of Business, University of Leicester, United Kingdom, P191.
16. Boulos, A. J. (2017). Assessing Political Risk. *Independent Petroleum Association of America (IPAA)*, pp:6,13.
17. Bremmer, I., & Kupchan, C. (2017). Top Risks-2017: the Geopolitical Recession. *Eurasia Group*, p2.
18. Bouyahiaoui, N., & Hammache, S. (2014). The Impact of Country Risk On Foreign Direct Investments In The MENA Region. *Economics, Commerce and Trade Management: An International Journal*, 1(1), p2-3.
19. China National Petroleum Corporation (cnpc). (2010). Annual Report, p50.
20. Energy Information Administration (EIA). (2015). Report Of Syria, June 24, p1.
21. Fraser Institute. (2015). Global Petroleum Survey, P2.
22. Fraser Institute. (2012). Global Petroleum Survey, P61.
23. Gulfsands of petroleum. (2014) Annual Report and Accounts, pp:2-12.

24. Hvozdyk, L., & Mercer-Blackman, V. (2010). What Determines Investment in the Oil Sector?: A New Era for National and International Oil Companies. Inter-American Development Bank, p16.
25. Kleinberg, R. L., Paltsev, S., Ebinger, C. K., Hobbs, D., & Boersma, T. (2016). Tight oil development economics: benchmarks, breakeven points, and inelasticities. MIT Center for Energy and Environmental Research, p5.
26. Khan, M. M., & Akbar, M. I. (2013). The impact of political risk on foreign direct investment. International Journal of Economics and Finance, 5(8), p3
27. Marin, A. M., & Lazăr, C. D. (2016). The Economic Risks Arising from the Analysis of the Balance Sheet of an Economic Entity. Ovidius University Annals, Economic Sciences Series, 16(2), p546 .
28. Marshall, J. B. (2016). Joint operating agreements in oil and gas industry: The consequence of sole risk and non-consent clauses to joint operation. Journal of Asian Business Strategy, 6(10), p214.
29. Minovic, J., & Eric, D. (2016). Impact of political risk on frontier capital market. Engineering Economics, 27(2), p151.
30. Peel, F. J. (2016). Prospect risk, pot odds, and efficient drill or no-drill decision making: What the exploration business can learn from high-stakes poker. AAPG Bulletin, 100(4), p526.
31. PRS Group. (2016). International Country Risk Guide.
32. Perrin, F. (2012). Arab Oil & Gas. bulletin of information and studies, stratégies et politiques énergétiques (spe), 41, P13.
33. Royal Dutch Shell of petroleum. (2011) Annual Report ,p25.
34. Page, A. (2011). Financial Reporting In The Oil And Gas Industry , Price water house coopers (Pwc), pp:16-17.
35. Saidu, S., & Sadiq, H. A. (2014). Production Sharing or Joint Venturing: What Is the Optimum Petroleum Contractual Arrangement for the Exploitation of Nigeria Oil and Gas?. Journal of Business and Management Sciences, 2, p39.
36. Sino Australia Oil & Gas Pty Limited. (2013). An Introduction To Enhanced Oil Recovery Techniques, P3.
37. Topal, M. H. (2016). The effect of country risk on foreign direct investment: A dynamic panel data analysis for developing countries. Journal of Economics Library, 3(1).
38. Ulusoy, V., & Özdurak, C. (2018). The Impact of Oil Price Volatility to Oil and Gas Company Stock Returns and Emerging Economies. International Journal of Energy Economics and Policy, 8(1), pp: 144-145.
39. Welkenhuysen, K., Meyvis, B., & Piessens, K. (2017). A profitability study of CO₂-EOR and subsequent CO₂ storage in the North Sea under low oil market prices. Energy Procedia, 114, p7064.

40. Yúnez, A. I., & Chapa, F. F. (2017). Oil risk contracts, business conduct and performance patterns: Data panel analysis. *Contaduría y Administración*, 62(5), p1542.

ملحق البيانات المستخدمة في التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي في قطاع النفط والمخاطر المؤثرة فيها				
Year	الاستثمار في قطاع النفط	الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج	المخاطر القطرية السياسية	الحرية الاقتصادية
Year	الف دولار FDI	مليون برميل GEP	نسبة مئوية PRS	درجة من FEC10
2000	323,152.20	3,081.72	0.49	4.95
2001	336,548.82	3,088.76	0.49	5.26
2002	440,863.63	2,973.08	0.51	5.17
2003	508,684.61	2,674.54	0.51	5.13
2004	461,961.55	2,573.32	0.48	5.53
2005	489,905.26	2,462.22	0.47	5.75
2006	571,219.57	2,359.75	0.46	5.56
2007	676,491.01	2,247.89	0.45	5.96
2008	919,062.74	2,370.58	0.47	5.62
2009	1,592,603.31	2,569.48	0.47	5.79
2010	1,217,484.27	2,500.82	0.48	5.96
2011	942,048.06	2,542.89	0.42	816.
2012	66,077.06	2,484.11	0.4	275.
2013	25,746.98	2,474.12	0.39	07.4
2014	9,715.21	2,469.11	0.37	4.97
2015	5,635.32	2,465.81	0.37	4.96
2016	1,744.03	2,460.32	0.41	5.02

المصدر:

انفاق شركات النفط: المؤسسة العامة للنفط، مديرية عقود الخدمة، دائرة تدقيق النفقات، سلسلة إحصائيات سنوية (2000-2016) غير منشورة

الاحتياطي المتبقي القابل للإنتاج: المؤسسة العامة للنفط، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، سلسلة إحصائيات سنوية (2000-2016) غير منشورة

المخاطر السياسية: PRS Group. (2016). *International Country Risk Guide*. <https://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/prs.xlsx>

الحرية الاقتصادية: معهد فريزر، مؤشر الحرية الاقتصادية، بيانات سورية 2018 <https://www.fraserinstitute.org/economic-freedom/>

Journal of Hama University

Editorial Board and Advisory Board of Hama University Journal

Managing Director: Prof. Dr. Muhammad Ziad Sultan

Chairman of the Editorial Board: Prof.Dr.Samer Kamel Ebraheem

Secretary of the Editorial Board (Director of the Journal): Wafaa AlFeel

Members of the Editorial Board:

- **Prof. Dr. Dergham AlRahhal**
- **Prof. Dr. AbdulKareem Kalb Alloz**
- **Prof. Dr. AbdulRazzaq Salem**
- **Asst. Prof. Dr. Asmahan Khalaf**
- **Asst. Prof. Dr. Muhammad Zuher Alahmad**
- **Asst. Prof. Dr. Adel Alloush**
- **Asst. Prof. Dr. Hassan AlHalabiah**
- **Asst. Prof. Dr. Muhammad Ayman Sabbagh**
- **Dr. Khaled Zeghreed**

Advisory Body:

- **Prof. Dr. Darem Tabbaa**
- **Prof. Dr. Safwan Al Assaf**
- **Prof. Dr. Rateb Sukkar**
- **Prof. Dr. Kanjo Kanjo**
- **Prof. Dr. Muhammad Fadel**
- **Prof. Dr. Rabab Sabbagh**
- **Asst. Prof. Dr. Muhammad Sabea AlArab**

Language Supervision:

- **Prof. Dr. Muhammad Fulful**
- **Asst. Prof. Dr. Maha Al Saloom**

Journal of Hama University

Objectives of the Journal

Hama University Journal is a scientific, coherent, periodical journal issued annually by the University of Hama; aims at:

- 1- publishing the original scientific research in Arabic or English which has the advantages of human cultural knowledge and advanced applied sciences, and contributes to developing it, and achieves the highest quality, innovation and distinction in various fields of medicine, engineering, technology, veterinary medicine, sciences, economics, literature and humanities, after assessing them by academic specialists.
- 2- publishing the distinguished applied researches in the fields of the journal interests.
- 3- publishing the research notes, disease conditions reports and small articles in the fields of the journal interests.

Purpose of the Journal:

- Encouraging Syrian and Arab academic specialists and researchers to carry out their innovative researches.
- It controls the mechanism of scientific research, and distinguishes the originals from the plagiarized, by assessing the researches of the journal by specialists and experts.
- The journal seeks the enrichment of the scientific research and scientific methods, and the commitment to quality standards of original scientific research.
- Aiming to publish knowledge and popularize it in the fields of the journal interests and specialties, and to develop the service fields in society.
- Motivating researchers to provide research on the development and renewal of scientific research methods.
- It receives the suggestions of researchers and scientists about everything that helps in the advancement of academic research and in developing the journal.
- popularization of the aimed benefit through publishing its scientific contents and putting its editions in the hands of readers and researchers on the journal website and developing and updating the site.

Publishing Rules in Hama University Journal:

1. The material sent for publication have to be authentic, of original scientific and knowledge value, and should be characterized by language integrity and documentation accuracy
2. It should not be published or accepted for publication in other journals, or rejected by others. The researcher guarantees this by filling out a special entrusting form for the journal.
- 3- The research has to be evaluated by competent specialists before it is accepted for publication and becomes its property. The researcher will not be entitled to withdraw research in case of refusal to publish it.
4. The language of publication is either Arabic or English, and the administration of the journal is provided with a summary of the material submitted for publication in half a page (250 words) in a language other than the language in which the research has been written, and each summary should be appended with key words.

Deposit of scientific research for publication:

Firstly, the publication material should be submitted to the editor of the journal in four paper copies (one copy includes the name of the researcher or researchers, the addresses, telephone numbers. The names of the researchers or any reference to their identity should not be included in the other copies). Electronic copy should be submitted, printed in Simplified Arabic, 12 font on one side of paper measuring 297 x 210 mm (A4). A white space of 2.5 cm should be left from the four sides, but the number of search pages are not more than fifteen pages (pagination in the middle bottom of the page), and be compatible with (Microsoft Word 2007 systems) at least, and in single spaces including tables, figures and sources , saved on CD, or electronically sent to the e-mail of the journal.

Secondly, The publication material shall be accompanied by a written declaration confirming that the research has not been published before, published in another journal or rejected by another journal.

Thirdly, the editorial board of the journal has the right to return the research to improve the wording or make any changes, such as deletion or addition, in proportion to the scientific regulations and conditions of publication in the journal.

Fourthly, The journal shall notify the researcher of the receiving of his research no later than two weeks from the date of receipt. The journal shall also notify the researcher of the acceptance of the research for publication or refusal of it immediately upon completion of the assessment procedures.

Fifthly, the submitted research shall be sent confidentially to three referees specialized in its scientific content. The concerned parties shall be notified of the referee's observations and proposals to be undertaken by the candidate in accordance with the conditions of publication in the journal and in order to reach the required scientific level.

Sixthly. The research is considered acceptable for publication in the journal if the three referees (or at least two of them) accept it, after making the required amendments and acknowledging the referees.

- If the third referee refuses the research by giving rational scientific justifications which the editorial board found fundamental and substantial, the research will not be accepted for publication even if approved by the other two referees.

Rules for preparing research manuscript for publication in applied colleges researches:

First, The submitted research should be in the following order: Title, Abstract in Arabic and English, Introduction, Research Objective, Research Material and Methods, Results and Discussion, Conclusions and Recommendations, and finally Scientific References.

- Title:

It should be brief, clear and expressive of the content of the research. The title font in the publishing writing is bold, (font 14), under which, in a single – spaced line, the name of the researcher (s) is placed, (bold font 12), his address, his scientific status, the scientific institution in which he works, the email address of the first researcher, mobile number, (normal/ font 12). The title of the research should be repeated again in English on the page containing the Abstract. The font of secondary headings should be (bold/ font 12), and the style of text should be (normal/ font 12).

- Abstract or Summary:

The abstract should not exceed 250 words, be preceded by the title, placed on a separate page in Arabic, and written in a separate second page in English. It should include the objectives of the study, a brief description of the method of work, the results obtained, its importance from the researcher's point of view, and the conclusion reached by the researcher.

- Introduction :

It includes a summary of the reference study of the subject of the research, incorporating the latest information, and the purpose for which the research was conducted.

- **Materials and methods of research:**

Adequate information about work materials and methods is mentioned, adequate modern resources are included, metric and global measurement units are used in the research. The statistical program and the statistical method used in the analysis of the data are mentioned, as well as, the identification of symbols, abbreviations and statistical signs approved for comparison.

- **Results and discussion :**

They should be presented accurately, all results must be supported by numbers, and the figures, tables and graphs should give adequate information. The information should not be repeated in the research text. It should be numbered as it appears on the research text. The scientific importance of the results should be referred to, discussed and supported by up-to-date resources. The discussion includes the interpretation of the results obtained through the relevant facts and principles, and the degree of agreement or disagreement with the previous studies should be shown with the researchers' opinion and personal interpretation of the outcome.

- **Conclusions:**

The researcher mentions the conclusions he reached briefly at the end of the discussion, adding his recommendations and proposals when necessary.

- **Thanks and acknowledgement:**

The researcher can mention the support agencies that provided the financial and scientific assistance, and the persons who helped in the research but were not listed as researchers.

Second- Tables:

Each table, however small, is placed in its own place. The tables take serial numbers, each with its own title, written at the top of the table, the symbols *, ** and *** are used to denote the significance of statistical analysis at levels 0.05, 0.01, or 0.001 respectively, and do not use these symbols to refer to any footnote or note in any of the search margins. The journal recommends using Arabic numerals (1, 2, 3) in the tables and in the body of the text wherever they appear.

Third- Figures, illustration and maps:

It is necessary to avoid the repetition of the figures derived from the data contained in the approved tables, either insert the numerical data in tables, or graphically, with emphasis on preparing the figures, graphs and pictures in their final shapes, and in appropriate scale and be scanned accurately at 300 pixels / inch. Figures or images must be black and white with enough color contrast, and the journal can publish color pictures if necessary, and give a special title for each shape or picture or figure at the bottom and they can take serial numbers.

- Fourth- References:

The journal follows the method of writing the name of the author - the researcher - and the year of publication, within the text from right to left, whatever the reference is, for example: Waged Nageh and Abdul Karim (1990), Basem and Samer (1998). Many studies indicate (Sing, 2008; Hunter and John, 2000; Sabaa et al., 2003). There is no need to give the references serial numbers. But, when writing the Arabic references, write the researcher's (surname), and then, the first name completely. If the reference is more than one researcher, the names of all researchers should be written in the above mentioned manner. If the reference is non-Arabic, first write the surname, then mention the first letter or the first letters of its name, followed by the year of publication in brackets, then the full title of the reference, the title of the journal (journal, author, publisher), the volume, number and page numbers (from - to), taking into account the provisions of the punctuation according to the following examples:

العوف، عبد الرحمن و الكزبري، أحمد (1999). التنوع الحيوي في جبل البشري. مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، 15(3):33-45.

Smith, J., Merilan, M.R., and Fakher, N.S., (1996). *Factors affecting milk production in Awassi sheep*. J. Animal Production, 12(3):35-46.

If the reference is a book: the surname of the author and then the first letters of his name, the year in brackets, the title of the book, the edition, the place of publication, the publisher and the number of pages shall be included as in the following example:

Ingrkam, J.L., and Ingrahan, C.A., (2000). *Introduction In: Text of Microbiology*. 2nd ed. Anstratia, Brooks Co. Thompson Learning, PP: 55.

If the research or chapter of a specialized book (as well as the case of Proceedings), scientific seminars and conferences), the name of the researcher or author (researchers or authors) and the year in brackets, the title of the chapter, the title of the book, the name(s) of editor (s), publisher and place of publication and page number as follows:

Anderson, R.M., (1998). *Epidemiology of parasitic Infections*. In : Topley and Wilsons Infections. Collier, L., Balows, A., and Jassman, M., (Eds.), Vol. 5, 9th ed. Arnold a Member of the Hodder Group, London, PP: 39-55.

If the reference is a master's dissertation or a doctoral thesis, it is written like the following example:

Kashifalkitaa, H.F., (2008). *Effect of bromocriptine and dexamethasone administration on semen characteristics and certain hormones in local male goats*. PhD Thesis, College of veterinary Medecine, University of Baghdad, PP: 87-105.

• **The following points are noted:**

- The Arabic and foreign references are listed separately according to the sequence of the alphabets (أ، ب، ج) or (A, B, C).
- If more than one reference of one author is found, it is used in chronological order; the newest and then the earliest. If the name is repeated more than once in the same year, it is referred to after the year in letters a, b, c as (1998)^a or (1998)^b... etc.
- Full references must be made to all that is indicated in the text, and no reference should be mentioned in case it is not mentioned in the body of the text.
- Reliance, to a minimum extent, on references which are not well-known, or direct personal communication, or works that are unpublished in the text in brackets.
- The researcher must be committed to the ethics of academic publishing, and preserve the intellectual property rights of others.

Rules for the preparation of the research manuscript for publication in the researches of Arts and Humanities:

- The research should be original, novel, academic and has a cognitive value, has language integrity and accuracy of documentation.
- It should not be published, or accepted for publication in other publication media.
- The researcher must submit a written declaration that the research is not published or sent to another periodical for publication.
- The research should be written in Arabic or in one of the languages approved in the journal.
- Two abstracts, one in Arabic and the other in English or French, should be provided with no more than 250 words.
- Four copies of the research should be printed on one side of A4 paper with an electronic copy (CD) according to the following technical conditions:

The list (sources and references) shall be placed on separate pages and listed in accordance with the rules based on one of the following two methods:

(A) The surname of the author, his first name, the title of the book, the name of the editor (if any), the publisher, the place of publication, the edition number, the date of publication.

(B) The title of the book: the name of the author, the title of the editor (if any), the publisher, the place of publication, the edition number, the date of the edition.

- Footnotes are numbered at the bottom of each page according to one of the following documentation ways

A - Author's surname, his first name: book title, volume, page.

B - The title of the book, volume number, page.

- Avoid shorthand unless indicated.

- Each figure, picture or map in the research is presented on a clear independent sheet of paper.

- The research should include the foreign equivalents of the Arabic terms used in the research.

For postgraduate students (MA / PhD), the following conditions are required:

(A) Signing declaration that the research relates to his or her dissertation.

(B) The approval of the supervisor in accordance with the model adopted in the journal.

C – The Arabic abstract about the student's dissertation does not exceed one page.

- The journal publishes the researches translated into Arabic, provided that the foreign text is accompanied by the translation text. The translated research is subject to editing the translation only and thus is not subject to the publication conditions mentioned previously. If the research is not assessed, the publishing conditions shall be considered and applied on it.

- The journal publishes reports on academic conferences, seminars, and reviews of important Arab and foreign books and periodicals, provided that the number of pages does not exceed ten.

Number of pages of the manuscript Search:

The accepted research shall be published free of charge for educational board members at the University of Hama without the researcher having any expenses or fees if he complies with the publishing conditions related to the number of pages of research that should not exceed 15 pages of the aforementioned measures, including figures, tables, references and sources. The publication is free in the journal up to date.

Review and Amendment of researches:

The researcher is given a period of one month to reconsider what the referees referred to, or what the Editorial Office requires. If the manuscript does not return within this period or the researcher does not respond to the request, it will be

disregarded and not accepted for publication, yet there is a possibility of its re-submission to the journal as a new research.

Important Notes:

- The research published in the journal expresses the opinion of the author and does not necessarily reflect the opinion of the editorial board of the journal.
- The research listing in the journal and its successive numbers are subject to the scientific and technical basis of the journal.
- A research that is not accepted for publication in the journal should not be returned to its owners.
- The journal pays nominal wages for the assessors, 2000 SP.
- Publishing and assessment wages are granted when the articles are published in the journal.
- The researches received from graduation projects, master's and doctoral dissertations do not grant any financial reward; they only grant the researcher the approval to publish.
- In case the research is published in another journal, the Journal of the University of Hama is entitled to take the legal procedures for intellectual property protection and to punish the violator according to regulating laws.

Subscription to the Journal:

Individuals, and public and private institutions can subscribe to the journal

Journal Address:

- The required copies of the scientific material can be delivered directly to the Editorial Department of the journal at the following address: Syria - Hama - Alamein Street - The Faculty of Veterinary Medicine - Editorial Department of the Journal.

Email: hama.journal@gmail.com

magazine@hama-univ.edu.sy

website: : www.hama-univ.edu.sy/newssites/magazine/

Tel: 00963 33 2245135

contents		
Title	Resarcher Name	Page number
The Effect of Knowledge Management Operations on The Quality of Educational Services (An applied Study on College of Economic and Science in Tishreen University)	Dr. Abd AlHamid Alkhalil Mgd Mohrez	2
The Effect of Applying the Corporate Governance Index Issued by the General Council of Islamic Banks and Financial Institutions and the World Bank on the Financial Performance of Syrian Islamic Banks: A Case Study	mukrim mubid Razan Shahid	27
TheImpact of the Banking Deposits Structure on the Return of Loan Portfolio An Empirical study on Private Commercial Banks Listed on the Damascus Securities Exchange	Dr: Ghazwan Ali Ali Dr: Ahmad Hassan al-Ali Salem Nasser	47
The Influence of Internal Audit on Bank Profitability (Case study of the International Islamic Bank of Syria)	falak jahana ayam yasin Othman Nakkar	82
The Relationship between Free Cash Flow and Agency Costs (Survey of Banks in Damascus Securities Exchange)	Marwan Aljassim Manal Saqr	109
The impact of Information and Communication Technology on the Financial Performance in Private Commercial Banks in Syria	Hanna Ibraheem Mona Bittar	126
The Impact of Financial risks in the Degree of Banking Safety in Private Commercial Banks in Syria "Case study of the Bank Audi Syria for the period (2010-2018)"	Sali Sabe Alarab Asmahan Khalaf Othman Nakkar	148
Forecasting the Movement of Damascus Stock Exchange Index Using ARIMA-ARCH Models and Artificial Neural Networks (A comparative study)	Ayham AL Hameed Asmhan Khalaf Othman Naqar	163
Testing Price Efficiency for Stocks listed in Damascus Stock Exchange and the Ability of the Market Index to Represent the Nature Of Stock Price movements	Ayham AL Hameed Asmhan Khalaf Othman Naqar	184
Analytical Study of Country Risks Affecting the Flow of Investments of Foreign Oil Companies to the Syrian Oil Sector	Kasswara Naser Mostafa	202

